

الإعلام والتنمية في مواجهة الإرهاب

دليل مصطلحات



د. رامي عطا صديق د. فاطمة شعبان أبو الحسن



الإعلام والتنمية في مواجهة الإرهاب

“دليل مصطلحات”

تقديم

أ. حلمي النمنم
وزير الثقافة

أ. محمود مراد
الكاتب الصحفي بجريدة الأهرام

أ.د. هويدا مصطفى
عميدة المعهد الدولي للعالي للإعلام بالشروق

إعداد

د. رامي عطا صديق د. فاطمة شعبان أبو الحسن

مدرس الإذاعة والتلفزيون

مدرس الصحافة

بالمعهد الدولي للعالي للإعلام بالشروق

طبعة ٢٠١٧

عطا . رامي.

الإعلام والتنمية في مواجهة الإرهاب/رامي عطا. فاطمة شعبان أبو الحسن.-
الجيزة: أطلس للنشر والإنتاج الإعلامي، ٢٠١٦ .

٣٦٠ ص ، ٢٤ سم .

تدمك: ٩ ٥٠٨ ٣٩٩ ٩٧٧ ٩٧٨

١- الإرهاب - مكافحة ٢- الإعلام ٣- التنمية الاجتماعية

أ- شعبان، فاطمة(مؤلف مشارك)

ب- العنوان

الإعلام والتنمية في مواجهة الإرهاب

”دليل مصطلحات“

تقديم

أ. حلمي النمنم
وزير الثقافة

أ. محمود مراد
الكاتب الصحفي بجريدة الأهرام

أ.د. هويدا مصطفى
عميدة المعهد الدولي للإعلام بالشروق

إعداد

د. رامي عطا صديق د. فاطمة شعبان أبو الحسن

مدرس الإذاعة والتلفزيون

مدرس الصحافة

بالمعهد الدولي للإعلام بالشروق

الصفحة	محتويات الكتاب
٧	- إهداء:.....
٩	- تقديم (١): أ. حلمي النمنم:.....
١٣	- تقديم (٢): أ.د. هويدا مصطفى:.....
١٧	- تقديم (٣): أ. محمود مراد:.....
٢٣	- مقدمة: هذا الدليل:.....
٢٧	- تمهيد: مدخل إلى ضبط المصطلحات والممارسة الإعلامية:.....
٤٩	- الفصل الأول: مصطلحات ومفاهيم خاصة بالإرهاب:.....
٨١	- الفصل الثاني: مصطلحات ومفاهيم إعلامية:.....
١١٩	- الفصل الثالث: مصطلحات ومفاهيم خاصة بالتنمية ومواجهة الإرهاب
١٦١	- الفصل الرابع: مصطلحات متنوعة:.....
١٩١	- ملاحق: وثائق مصرية وإقليمية ودولية:.....
٣٤٧	- مصادر ومراجع مختارة:.....
٣٥٣	- المؤلفان:.....

إهداء

إلى كل الزميلات والزملاء

أسرة المعهد الدولي العالي للإعلام بالشروق

تحية حب واحترام وتقدير

لفريق عمل نسعد به وننتمي إليه

المؤلفان

تقديم (١)

الإرهابي.. لماذا؟

بقلم

أ. حلمي النممن

وزير الثقافة

ليس من السهل الوصول إلى حقيقة ظاهرة «الإرهابي».. كيف يتكون وكيف يصبح هكذا بعد أن كان إنساناً عادياً؟ في البدء كان هناك تصور أن الفقر وغياب العدالة الاجتماعية السبب المباشر في بروز هذه الظاهرة، وراج ذلك التصور في مطلع التسعينيات، ولم يكن الأمر، على هذا النحو، خاصة أن بن لادن لم يكن فقيراً ولا كان أيمن الظواهري من ضحايا الظلم الاجتماعي، صحيح أن الفقر مدمر والظلم الاجتماعي جريمة إنسانية لا يجب السكوت عليها، لكنها لا تنتج بالضرورة إرهابيين، والآن نرى من يعلق الشماعة على عدم تحقق الديمقراطية وعلى غياب الحريات العامة أو تراجعها، ومع ذلك فإننا نرى إرهابيين يصلون إلى داعش يومياً من الدول الأوروبية وبينهم أفراد من الأوروبيين الخُلس، أي ليسوا من أصول عربية ولا إسلامية، أي إرهابي يتكون رغم أنه ابن المجتمعات الأعرق في الديمقراطية والحرية، بريطانيا وفرنسا.. وفي تونس تجربة تسير نحو الديمقراطية ومع ذلك حدثت عملية إرهابية هناك بعد إعلان نتائج الانتخابات بأيام، راح ضحيتها خمسة قتلى، وتقول التقارير إن تونس من أكثر المجتمعات تصديراً للإرهابيين المنضمين إلى داعش.

ولا يجوز التهوين من تراجع الحريات في أي مجتمع ولا غياب الديمقراطية كلياً أو جزئياً، لكن من يبحث عن الديمقراطية ويريد الحريات لا يذهب إلى الطريق المضاد ويصبح إرهابياً، هناك الانضمام إلى الأحزاب والروابط المجتمعية والأهلية.. المدنية، لدفع الديمقراطية إلى الأمام وتحقيق قدر أكبر من الحريات، ومن يتضرر من الفقر

وغياب العدالة الاجتماعية لديه طرق ووسائل عدة ليس من بينها الإرهاب، للحد من الفقر ورفع الظلم الاجتماعي عن كاهل الفقراء والمظلومين.

الإرهابي ظاهرة مركبة وحالة إنسانية معقدة، وقد يكون الوجه الآخر للعدمي وإن اختلفت الأهداف وتباينت الغايات حيث يهدف الإرهابي إلى الفوز في الدنيا، كما يفهمه هو، أو الفوز بالشهادة لدخول الجنة، كما يفهم هو أيضًا معنى الشهادة وقواعد دخول الجنة.

غير أن هناك ملامح عامة للإرهابي السائد في عالمنا، وهو أنه ينتمي إلى «المتأسلمين» وينحدرون جميعًا من ميراث أدبي وفقهي، يمكن أن نرجعه قديمًا إلى الخوارج، وحديثًا إلى أتباع حسن البنا وسيد قطب، أصحاب العقيدة البناوية، القطبية، وسوف نلاحظ - جميعًا - أن هؤلاء المتأسلمين ينتمون إلى الإسلام السني أو يحسبون أنفسهم عليه، بينما الإسلام الشيعي منذ فبراير ١٩٧٩، تاريخ إسقاط شاه إيران، يتحرك في مسار آخر، نرى تجلياته في جنوب لبنان، حيث حزب الله وفي اليمن حيث جماعة الحوثي، وفي جنوب العراق، ويمتد إلى بغداد نفسها، وسوف نلاحظ أن ما يقوم به الإسلام الشيعي يُصنف في إطار مشروع سياسي واسع، مركزه طهران، وهو تحقيق مكاسب على الأرض ويحظى بدعم أو رضا أمريكي في أغلب الحالات والمواقف، وأكد أقول إن هذا المشروع يلقي «هوى» أمريكيًا واضحًا تمامًا لدى الإدارة الحالية في البيت الأبيض، وفي كل الأحوال فإن هذا المشروع وذلك التحرك حمى المشروع الإيراني- الشيعي من أن يوصف بالإرهاب.

الذين وُصفوا بالإرهابيين، وهم كذلك، المجموعات التي تحدثنا عنها مثل القاعدة وداعش وجبهة النصرة وأنصار الشريعة في ليبيا وأنصار بيت المقدس في سيناء وغيرهم، هم جميعًا بضاعة واحدة متباينة الأسماء فقط.

الإرهابي لديه مشروع فردي، هو الخلاص الشخصي والخاص في الدنيا وفي الآخرة، وهدفه النهائي هو التدمير، لا البناء، هو مشروع قائم على النفور والكراهية

وربما الحسد والحقد، لذا فإنه يريد هدم وتدمير كل شيء، وهذا ما يقومون به في كل مكان حلوا به أو ظهروا فيه.

جزء غير قليل من المشكلة هو في الثقافة الإسلامية السائدة، باب الاجتهاد مغلق والتجديد ضعيف للغاية، حتى حركات التجديد تذهب إلى الماضي البعيد وتنهل منه مع تجاهل تام للواقع وغياب أي رؤية للمستقبل، حركات ترى مستقبلها في النزاع بين علي ومعاوية ثم تكفير الاثنى معاً. يتصور البعض منا أن فتح باب الاجتهاد والتجديد مرتبط أولاً وأخيراً بالمؤسسة الدينية، أقصد الأزهر تحديداً وكبار العلماء فيه، لكن الأمر ليس على هذا النحو، الاجتهاد والتجديد رؤية مجتمع وخيار دولة يشارك الأزهر في تنفيذه وفتحه.

في المسؤولية الإعلامية لمواجهة الإرهاب

أ.د. هويدا مصطفى

عميدة المعهد الدولي العالي للإعلام

أكاديمية الشروق

لا شك أن وسائل الإعلام تلعب دورًا محوريًا في مواجهة الإرهاب، فهي تُعد مصدرًا رئيسيًا للحصول على المعرفة والمعلومات المتعلقة بهذه الأحداث وبالتالي التأثير على اتجاهات الجمهور إزاءها، ومع التصديق بأهمية البعد الأمني لمواجهة ظاهرة الإرهاب واحتواء آثارها، إلا أن هذه المواجهة تتطلب تفعيل دور المؤسسات الإعلامية سواء الرسمية أو الخاصة لمواجهة الإرهاب من واقع المسؤولية الاجتماعية التي تمارسها هذه المؤسسات في المجتمع، فإلى أي مدى التزمت وسائل الإعلام بهذه المسؤولية؟

إن المتتبع للتغطية الإعلامية للعمليات والأحداث الإرهابية يلاحظ عدة أخطاء من أبرزها التركيز على الحدث أكثر من التركيز على الظاهرة وهيمنة الطابع الإخباري على التغطية الإعلامية مع تقديم تغطية متعجلة وسريعة وربما أحيانًا سطحية تهتم بعرض الحدث فقط دون إعطاء خلفية كافية من المعلومات والبيانات، كما يغيب عن التغطية الطابع التفسيري التحليلي وعدم الاهتمام بمعالجة جذور ظاهرة الإرهاب وأسبابها العميقة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والدينية، كما يغيب عن التغطية الإعلامية المعلومات الدقيقة والموثقة المستقاة من الجهات الرسمية المعتمدة، والاعتماد في الغالب على مصادر غير موثوق بها نتيجة الرغبة في تحقيق سبق الإعلامي.

وفي كثير من الأحيان تفتقد التغطية للتوازن فتقع في مأرق التهوين أو التهويل، وهو ما يؤثر سلبيًا على مصداقية هذه التغطية وقدرتها على التأثير، ويعكس هذا الأمر عدم وجود إستراتيجية واضحة الرؤية والأهداف للتغطية الإعلامية في مواجهة

إعلام الإرهابيين الذي يستخدم كافة الأساليب والتقنيات وأدوات الاتصال لترويج الشائعات والبيانات المضللة.

نحن إذن بحاجة إلى إستراتيجية إعلامية واضحة الرؤية والأهداف والوسائل والآليات المناسبة، لتجاوز هذه الأخطاء تهدف إلى تنمية وعي الجمهور وإدراكه خطورة الإرهاب وأهمية مواجهته، والاهتمام بالمعالجات المتعمقة وعدم الاكتفاء بالمواجهة السريعة والمتعجلة.

كما تتطلب المواجهة التنسيق بين قطاع الإعلام الحكومي وقطاع الإعلام الخاص، لإبراز خطر الإرهاب وأهمية مواجهته، والالتزام بالضوابط المهنية وعدم السعي إلى السبق الإعلامي غير المدروس، الذي تسعى بعض وسائل الإعلام إلى تحقيقه، والاهتمام بتنمية الخبرة المعلوماتية لدى الإعلامي عن الإرهاب من خلال أدوات تثقيفية تعنى بتفسير الظاهرة وأبعادها وتحديد المصطلحات المتداخلة معها (المقاومة المسلحة، العنف، التطرف، المقاومة السلمية، المواجهة، الصراع بأنواعه المذهبي، الطائفي والعرقي...)، والتعامل بحذر مع البيانات الإعلامية للتيارات الإرهابية التي تبث في المواقع الإلكترونية حتى لا تكون وسيلة للترويج لتلك التيارات.

كما تتطلب المواجهة الفكرية لظاهرة الإرهاب والتطرف تطوير البرامج والمواد الدينية المعروضة في وسائل الإعلام، بالتركيز على الوسطية وقيم التسامح والسلام ومحاربة الفكر المتطرف والتكفيري، كما يجب على الإعلام الاهتمام في صياغة الرسالة الإعلامية بالرد الفوري على كل الشائعات سواء كان مصدرها داخلياً أو خارجياً وشرح الأبعاد القانونية والأمنية والتشريعية المتعلقة بمواجهة جرائم الإرهاب، وكذلك الاهتمام بالإرشادات الخاصة بدور المواطنين في مواجهة الإرهاب وتحركات الإرهابيين، وهذا الأمر يتطلب وضع دليل إرشادي للإعلاميين لكيفية التعامل مع الأحداث الإرهابية وأساليب التغطية وأنواع الرسائل الإعلامية التي يمكن استخدامها في تغطية تلك الأحداث وأهم الضوابط والمعايير التي يجب الالتزام بها، فنحن بحاجة

إلى ميثاق شرف إعلامي أمني لمواجهة الإرهاب تلتزم به كافة وسائل الإعلام، يميّز الإحساس بالمسؤولية الإعلامية تجاه الجمهور والمجتمع بالالتزام بالمعايير المهنية الإعلامية الصحيحة واحترام مبادئ المنافسة الإعلامية الشريفة والعدالة وعدم الانسياق وراء السبق المروج لأفكار هدامة أو للتنظيمات الإرهابية، والحذر في استخدام المصطلحات والمفردات المتعلقة بقضايا الإرهاب، وهو ما يتطلب إعداد دليل للمصطلحات الإعلامية المتعلقة بالإرهاب وتدريب الإعلاميين عليه.

وأخيرًا ضرورة الالتزام الأخلاقي بتجنب بث ونشر كل ما من شأنه أن يثير الانقسامات السياسية والطائفية في المجتمع.

في هذا الإطار يأتي هذا الكتاب، والذي أعده كل من الدكتور رامي عطا صديق مدرس الصحافة والدكتورة فاطمة شعبان أبو الحسن مدرسة الإذاعة والتليفزيون بالمعهد الدولي العالي للإعلام بالشروق، وقد شاركا في تقديم مسودته الأولى خلال المؤتمر العلمي السنوي الأول الذي نظمه المعهد تحت عنوان: «الإعلام العربي ومواجهة الإرهاب: الضوابط المهنية وأخلاقيات الممارسة»، والذي عُقد بالقاهرة خلال يومي الثلاثاء والأربعاء ١-٢ مارس ٢٠١٦م، برعاية وزير الثقافة والتعليم العالي ومشاركة مجموعة من المؤسسات العلمية والثقافية والإعلامية مثلها نخبه من الباحثين والمثقفين وخبراء الإعلام.

يقدم الكتاب بعض الإرشادات الخاصة بالتناول الإعلامي لظاهرة الإرهاب، كما يعالج واحدة من المشكلات التي طالما عانى منها البعض من الإعلاميين من حيث تداخل مفاهيم بعض المصطلحات وعدم وضوحها أحيانًا أخرى، إضافة إلى عنايتهما بتقديم بعض الوثائق الخاصة بقوانين مواجهة العنف والإرهاب.

إننا نتمنى أن يكون هذا الكتاب مُفيدًا للصحفيين والإعلاميين عند مواجهة الظاهرة الإرهابية ومعالجتها إعلاميًا.



الإعلام والإرهاب.. علاقة عضوية!

أ. محمود مراد

الكاتب الصحفي بجريدة (الأهرام)

العلاقة عضوية قوية بين الإعلام والإرهاب.. تلك هي نتيجة دراسة مستفيضة للقضية التي نتحدث عنها، وهي حصاد مناقشات مع خبراء ومتخصصين محليين ودوليين على مستوى عالٍ شرفت بلقائهم بجريدة «الأهرام» منذ ثمانينيات القرن العشرين وحتى الآن، أو شاركت فيها متحدًا ومحاوِّرًا في عدد من الدول، منها الولايات المتحدة الأمريكية (واشنطن) وشيلي (سنتياجو) والأرجنتين (بيونس آيرس) والهند (نيودلهي) وباكستان (إسلام آباد، كراتشي) والصين (بكين)، إضافة إلى ثلاث ندوات دولية مهمة عقدتها- فيما أشرت- وأدرت جلساتها في القاهرة وشاركت فيها وفود من سبع وثلاثين دولة غربية وشرقية وممثلو الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، وكانت على وجه التحديد في عامي ١٩٩٦م و١٩٩٧م.

لكن.. قبل التفصيل وبحكم عادتي والمنهج الذي ألتمز به، فإنه لا بد أولاً أن نتفق على معاني ومفاهيم المصطلحات التي نتحدث عنها، لكي نحدد ما الذي نتحدث عنه؟

وللإجابة.. فإن مفهوم «الإعلام» متفق عليه، إذ إنه يعني وسائل ووسائط الاتصال الجماهيري المختلفة: الصحافة- الإذاعة- التلفزيون- شبكات «الإنترنت» و«الاتصال» و«الواتس أب» و«التويتر» وغيرها من الأساليب الرقمية المستحدثة.

وهذا المفهوم متفق عليه عالميًا، ولكن ما هو معنى ومفهوم الاصطلاح الآخر وهو «الإرهاب»؟ ما هو الإرهاب؟ ومن هو الإرهابي؟ وما هي- بالتالي- العملية أو الجريمة الإرهابية؟

إن تلك هي المشكلة، وهي تنفجر أحياناً، وتزداد تعقيداً في أحيان أخرى بفعل الظروف السياسية ونتيجة لمواقف الدول وأغراضها ومصالحها، وعلى سبيل المثال للتدليل على ما نقول فقد كان الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات «إرهابياً» مُدرجاً على قائمة الإرهابيين في الولايات المتحدة الأمريكية ودول خاصة لنفوذها، ثم تغير الموقف خاصة بعد اتفاقية أوسلو وصار زعيماً!! وكان «فيدل كاسترو» زعيم كوبا كذلك، بل إن واشنطن قاطعت هافانا وحرضت الدول الأخرى على أن تحذو حذوها، ثم ومنذ شهور تغير الموقف تماماً!

وهكذا.. وهكذا.. والتفاصيل بالأمثلة عديدة، لكن دعونا نقول إن التعريف المتفق عليه طبقاً لقرارات سابقة للأمم المتحدة ولوثائق عديدة، هو أن الإرهاب فعل عنف يقتل ويخرب ويدمر بقصد التخويف والترجيع والتهيب لزراعة استقرار المجتمع وكسر هيبة الدولة وسقوط نظامها، خدمة لأغراض سياسية خاصة بقيادات الإرهاب، وأن هذا الإرهاب في سبيل الترويع لأعماله يرفع راية الدين أو راية مبادئ عليا، في حين أنه شيطان أحرق مقطوع الرأس، ليست له أي صلة بالرسالات السماوية أو بالفكر السليم أو بأي عقيدة إنسانية نافعة.

وبغير استطراد، فإذا كان هدف العملية- الجريمة الإرهابية هو: التخويف والترجيع وزعزعة الاستقرار، فإنه- بهذا ومنطقيًا- يكون في حاجة إلى «الإعلام» لترويج الجريمة ونشرها على أوسع نطاق وبأكثر الأساليب إثارة لبث الرعب وتنفيذ أهدافه، ولكي يظهر أن يده باطشة تطول هنا وهناك، بينما سلطة الدولة عاجزة!

وفي هذا.. فإن المجرم- الذي يرتكب أية جريمة- يحرص عادة على الاختفاء ومحو آثاره، بينما الذي يرتكب جريمة إرهابية هو «مجرم يبحث عن الأضواء»، يسعى إلى نشر وإذاعة وعرض جرمته، ومن ثم فهو يسعى إلى الإعلام، ولذلك- كما رأينا ونرى من حولنا- يحرص بقدر الإمكان على تصوير الجرائم التي يرتكبها ويثبتها على شبكة «التواصل الاجتماعي»، وعنهما تنقل الصحف وشبكات التلفزيون، كما يحرص

على إرسال البيانات، بل وعلى إنشاء صحف وشبكات تليفزيونية وراء واجهات متعاونة معه.

وفي ذات الوقت فإن الإعلام بوسائله المختلفة حريص على متابعة النشاط الإرهابي وجرائمه وأية تفاصيل ومعلومات عنه لبثها وعرضها ونشرها، إما عملاً بالمبدأ المعروف وهو «حق الرأي العام في أن يعرف»، وإما «سعيًا للسبق الصحفي»، وإما «للإثارة» سعيًا لجذب المتلقي: قارئًا أو مستمعًا أو مشاهدًا، وأحيانًا يكون العرض مشوقًا بإضافة «توابل» و«مشهيات».

ومن هنا، كما قلنا، فإن العلاقة عسوية قوية بين الطرفين: الإعلام والإرهاب، فإن كلا منهما يحتاج الآخر، بصرف النظر عن اختلاف الهدف

وإذا كان ذلك كذلك.. فإنه لا بد من ضبط الأمور دون تركها بغير ضابط أو رابط، أي لا بد من التوازن بين حق الشعب في المعرفة، وبين الترويج للإرهاب، ويتحقق هذا التوازن بالتدقيق في أسلوب النشر وفي الاستخدام الصحيح للمصطلحات، وفي سرد ما حدث على أنه جريمة تتناقض مع الشرائع والقوانين والمبادئ الإنسانية وتظهر أن مرتكبها مجرم يستحق الاحتقار والإدانة، ولا يكون النشر مثيرًا مصورًا للحادث الإجرامي على أنه مغامرة جريئة، وأن الإرهابي المجرم زكي ومحنك جريء!.. كما يجب تبيان الآثار السلبية للحادث والأضرار التي أصابت وتصيب المنطقة التي وقع فيها، بل والمجتمع كله، وكذلك البحث عن الظروف المحيطة والكشف عن كيفية تجنيد «الفاعلين المتورطين» بدءًا من البيئة التي خرجوا منها إلى عمليات الإغواء وغسيل المخ.

وأيضًا- وهذا مهم جدًا- التركيز على غضب الجماهير، وقيام بعضهم بالمراقبة والإبلاغ عن المشتبه فيهم ومساعدة قوات مكافحة الإرهاب.

وكذلك- وهذا أيضًا مهم- بيان الارتباط بين الإرهاب وبين خصوم الوطن- سواء كانت دولًا بينها وبين الوطن عداء صريح أو مكتوم، أو مخاطرات دول، لا تريد للوطن

أن يتعافى ويقوى حتى يظل تابعًا، محتاجًا، غير منتج وغير مستقر وغير قادر على المواجهة.

ولا بد أيضًا في المعالجة الإعلامية تحليل الظاهرة الإرهابية، وتوضيح علاقة الإرهاب المؤكدة بالجريمة المنظمة مثل جريمة تجارة السلاح وتجارة المخدرات والدعارة وغيرها، مما يتعاون معها الإرهابيون لشراء السلاح وللمساعدة في هروبه عبر طرق لا يجيد معرفتها سوى المهربين المحترفين. وأيضًا بيان أن الإرهاب وعملياته وجرائمه ضد حقوق الإنسان، فضلًا عن أنه أساسًا ضد الدين.

وفي المعالجة الإعلامية.. لا بد من التفرقة بين الإرهاب وبين حركات التحرر الوطني ومقاومة الاستعمار.

ويجب في المواجهة الإعلامية للإرهاب- وأنا أعتبر أن دور الإعلام لا يقل أهمية عن قوات المكافحة النظامية- وهنا أقول إنه لا بد من وجود قنوات اتصال مفتوحة مستمرة بين «الإعلام» وبين «الدولة» التي تعاني من الإرهاب، وذلك لإيجاد «إعلام مضاد» أو «إعلام كاشف» مهمته: رصد كل ما تبثه وتنشره وسائل ووسائط الإعلام- المتحدثة باسم الإرهاب، وكل ما يذيعه الإرهابيون بأية وسيلة، لتنفيذ مزاعمها وأكاذيبها والرد على ما تثيره ونطرحه فورًا وبسرعة وبالأسانيد والحقائق، حتى لا تنتشر «المعلومات الفاسدة» في الداخل والخارج وتنتج آثارًا سيئة، يصعب محوها إذا ترسخت وتخمرت.

ومن ذلك أقول إنه بتقليص ما يعلنه الإرهابيون- دون الإخلال بحق الشعب في المعرفة- وبتوسع أفق الإعلام ليشمل ما ذكرناه وغيره، فإن العلاقة العضوية بين الطرفين تكون لصالح الرأي العام، ويكون الإعلام قد أدى دوره المنظور.

وهذا أستأذن فأقول إنه إذا كانت المقولة التي شاعت وانتشرت عن الصحافة وبالتالي وسائل الإعلام الأخرى إنها «مهنة البحث المتاعب» فإنه قد آن الأوان لتصبح «مهنة البحث عن الحقيقة»، واتصالاً فإذا كانت هناك مقولة إنه «إذا عض كلب رجلاً» فهذا ليس خبراً ولكن إذا عض رجل كلباً فهذا هو الخبر!.. وتلك فيما نرى من عناوين مدرسة الإثارة في الصحافة وفي الإعلام التي لا هدف لها إلا الرواج وتحقيق الأرباح المادية بصرف النظر عن التأثيرات الإيجابية في بناء الإنسان والمجتمع.

أما ما نراه وهو البحث عن الحقيقة، فتلك تعني أن نقول للمتلقي ما حدث في الواقع مع تحليل الحقائق التي أحاطت بالحدث ولماذا وكيف وقع ولأي هدف، وما جدوى هذا الهدف؟ واتصالاً.. يصبح الإعلام ليس مجرد «ناقل سطحي» لما حدث، ولكن «ناقل للحقيقة» كلها مع أداء دور تنويري في المجتمع.

إن الإعلام الناقل المستنير المنير.. هو الذي نحتاج إليه ليضيء الطريق، وليس ليشعل الحرائق، إسهاماً في بناء سليم للدولة، وأداءً لدوره الإقليمي والدولي على اتساع المجتمع الإنساني العالمي.



مقدمة

هذا الكتاب/ الدليل

في ظل تداخل الكثير من المصطلحات المستخدمة في وسائل الإعلام المختلفة، التقليدية منها والحديثة على السواء، وبالتالي اختلاط الأمر في كثير من الأحيان على كل من الإعلاميين والجمهور، حيث مرسل الرسالة ومستقبلها، فإنه يأتي هذا الكتاب/ الدليل، ومن خلال اجتهاد متواضع، له ما له وعليه ما عليه، ليقدم عددًا من المصطلحات والمفاهيم التي ارتبطت بدور الإعلام في مواجهة الظاهرة الإرهابية والتصدي لها، تلك الظاهرة الخطيرة التي باتت تطل علينا من أكثر من مكان حول العالم حتى يعدها البعض من الباحثين والكتاب والمحللين ظاهرة عالمية، تخطت الحدود القومية والإقليمية، لتظلل العالم، كما باتت ظاهرة الإرهاب أزمة تؤرق مصر ومنطقة الشرق الأوسط والعالم كله، وتعد الدراسات وتعدد الندوات والمؤتمرات لمواجهة تلك الظاهرة سعيًا نحو تحقيق أمن واستقرار المواطن والإسراع في خطوات التنمية.

لقد كان من الملاحظ أمامنا أن معظم- إن لم يكن كل- المصطلحات الخاصة بالعلوم الإنسانية والاجتماعية، ومنها بالتالي مصطلحات الإعلام والإرهاب، لا يوجد لها تعريف جامع مانع، بل إن هناك أكثر من تعريف للمصطلح الواحد يعطي نفس المعنى وإن كان يستخدم كلمات مختلفة، مع إضافة أبعاد جديدة في بعض الأحيان، ومن ثم فإن الكثير من تلك المصطلحات تتميز بالتشابه إلى حد كبير، في كليتها أحيانًا وفي جزئياتها أحيانًا أخرى، ومن ثم تظل تلك التعريفات اجتهادات بحثية جيدة، لها قيمتها دون شك، قدمها عدد من الباحثين والكتاب والمهتمين بحياة الإنسان وتفاعلاته مع البيئة المحيطة به، ما يقع منه وما يقع عليه من أحداث مختلفة وتفاصيل متنوعة.

إن هذا الدليل يتجاوز المصطلحات الخاصة بالإعلام والإرهاب ليشمل أيضًا بعض المصطلحات الخاصة بالتنمية وحقوق الإنسان، مع الأخذ في الاعتبار أن هناك بعض المصطلحات التي يمكن تصنيفها في أكثر من مجال، كما أننا راعينا- قدر المستطاع- عند اختيار مصطلحات هذا الدليل أسباب الإرهاب ونتائجه، وطرائق

مواجهته، ففي بعض الأحيان وبالأخص عند غياب التنمية وانتهاك حقوق الإنسان وكرامته يتصاعد الإرهاب ويتنامى ويزداد عدد الإرهابيين، لذا فقد اتبعنا في اختيار المصطلحات ومدلولاتها منهجاً علمياً بعيداً عن أية توجهات سياسية أو انتماءات حزبية ضيقة.

وعلى الرغم من تعدد التعاريف والمعاني الخاصة بالكثير من المفاهيم والمصطلحات الواردة في هذا الدليل، بل وربما تعقدها وتداخلها في بعض الأحيان، إلا أننا قد حرصنا قدر المستطاع على تقديمها بشكل سهل، سلس وبسيط، لكافة المستويات والتخصصات وعلى وجه الخصوص للعاملين بمجال الإعلام وطلابه، مما يزيل الالتباس، كما أن هذا الدليل وإن كان ليس جامعاً مانعاً إلا أنه يضم مجموعة غير قليلة من المصطلحات المستخدمة في الإعلام، حيث نأمل في تنقيحه وزيادة مصطلحاته في طبعات تالية.

يبدأ الدليل بالتمهيد، وهو مدخل يتضمن بعض الإرشادات والمعايير الإعلامية الخاصة بمعالجة ظاهرة الإرهاب، بالإضافة إلى بعض العبارات والمصطلحات الأكثر مناسبة عند الاستخدام في المعالجة الإعلامية لأحداث الإرهاب، وفي الجزء الخاص بالمصطلحات والمفاهيم - وهو الجزء الأكبر من الدليل ويمثل صلب الموضوع - فقد قسمناه إلى أربعة فصول، يتناول الفصل الأول مصطلحات ومفاهيم خاصة بالإرهاب، والثاني مصطلحات ومفاهيم إعلامية، والثالث مصطلحات خاصة بالتنمية ومواجهة ظاهرة الإرهاب، ويتضمن الرابع مصطلحات متنوعة، وفي كل فصل من تلك الفصول الأربعة اتبعنا ترتيباً هجائياً عند تقديمنا للمصطلحات والمفاهيم الواردة به تسهياً على القراء الكرام عند استخدام الدليل.

كما يتضمن الدليل في ملاحقه مجموعة من القوانين، المصرية والإقليمية والدولية، لتتقل خبرات وتجارب متنوعة من عدد من الدول، في التعاطي القانوني مع الظاهرة الإرهابية، باعتبارها ظاهرة مركبة ومعقدة نحتاج جهداً مجتمعياً تتطلب مواجهتها مشاركة كافة أطراف المجتمع ومؤسساته.

لقد استفدنا في إعداد مادة هذا الدليل، في مجالات: الإعلام والإرهاب والتنمية، من العديد من الدراسات والمؤلفات، العربية والأجنبية، بالإضافة إلى عدد من المواقع الإلكترونية ذات الثقة والمصداقية العالية بعد تقييمها بدقة.

إننا نوجه عظيم الشكر والامتنان إلى الكاتب الصحفي الكبير الأستاذ حلمي النمنم وزير الثقافة الذي رحب بتقديم هذا الكتاب من خلال مقاله «الإرهابي.. لماذا؟»، كما نشكر الأستاذة الدكتورة هويدا مصطفى، عميدة المعهد الدولي العالي للإعلام بأكاديمية الشروق وأستاذة الإذاعة والتلفزيون بكلية الإعلام جامعة القاهرة، على اهتمامها بتقديم هذا الدليل ومراجعة الكثير من أفكاره بالنقاش مع المؤلفين طوال فترة إعداده، حيث كان ملاحظاتها الكثير مما أفاد المؤلفين ودليلهما، كما نتوجه بالشكر أيضًا للكاتب الصحفي الكبير الأستاذ محمود مراد على ترحيبه بالمشاركة في تقديم هذا الكتاب، لا سيما وأنه صاحب كتابات ثرية وتجربة غنية في تنظيم عدد من الندوات بجريدة (الأهرام) التي تصدت لظاهرة الإرهاب موضوع الكتاب.

وإننا نأمل أن يمثل هذا الدليل إضافة للمكتبتين المصرية والعربية، وأن يكون مرجعًا مناسبًا يُساعد الصحفيين والإعلاميين من مختلف وسائل الإعلام، عند التعاطي مع الظاهرة الإرهابية، من حيث تفهم معاني المصطلحات المستخدمة في مجال مواجهة الإرهاب ومكافحته، مما يساعد على تقديم معالجة صحفية / إعلامية أكثر وعيًا وأكبر نضجًا، نصب في صالح وطننا الغالي مصر وعالمنا الإنساني المشترك.

وفي الختام، فإننا ننتظر بترحيب واهتمام ملاحظات الزميلات والزملاء من الأكاديميين، والصحفيين والإعلاميين، من خلال حوار جاد وهادف وموضوعي.

والله ولي التوفيق،

المؤلفان

د. فاطمة شعبان أبو الحسن

د. رامي عطا صديق

fatmaabu218@hotmail.com

ramyatta610@yahoo.com

تهيد

مدخل

إلى ضبط المصطلحات والممارسات الإعلامية

مقدمة:

تتطلب المعالجة الإعلامية للظاهرة الإرهابية، في مراحلها المختلفة، المتداخلة والمتشابكة في كثير من الأحيان، حسًا وطنيًا، ووعيًا كاملاً بمفاهيم الإرهاب ومصطلحاته، بالإضافة إلى مصطلحات الإعلام، ومفاهيم التنمية باعتبارها أحد أبرز المداخل المناسبة لمواجهة تلك الظاهرة التي استشرت مؤخرًا، كما تتطلب المعالجة الإعلامية أيضًا ضبط بعض الجمل والعبارات المستخدمة في التغطية الإخبارية خاصة والمعالجة الإعلامية عامة لحوادث الإرهاب وتبعاته، وهو ما يتطلب إستراتيجية إعلامية يمكن وضعها والاتفاق عليها بالتعاون بين الإعلاميين والأكاديميين والخبراء والمتخصصين وغيرهم من المعنيين بالشأن الوطني العام، على أن تتبناها وسائل الإعلام المختلفة ويعمل بها الإعلاميون أعضاء الجماعة الصحفية/ الإعلامية عند التعاطي مع الظاهرة الإرهابية في مختلف وسائل الإعلام المكتوبة والمرئية والمسموعة والإلكترونية.

وربما ليس خافيًا أن الواقع، المصري والعربي والعالمي، يشير إلى أن هناك العديد من الجهود المبذولة، على المستوى القومي والإقليمي والدولي، من قبل باحثين وإعلاميين ومثقفين ومفكرين وغيرهم من الفاعلين في المجال العام، بالإضافة إلى عدد من وزراء الإعلام ومسؤوليه ببعض الدول، ومن خلال عدد غير قليل من الدراسات والأبحاث والمقالات، إضافة إلى عدد من الفعاليات والندوات والمؤتمرات، اهتمت بوضع مجموعة من القواعد والأخلاقيات التي تُساهم في ضبط الأداء الإعلامي عند التعاطي الإعلامي مع ظاهرة الإرهاب.

هنا- وفي إطار التجربة/ الخبرة المصرية- تنبغي الإشارة إلى جهود مهمة تقوم بها: عدد من المعاهد الدراسية من كليات ومعاهد وأقسام الإعلام بالجامعات المصرية، والمؤسسات الخاصة بتنظيم المهنة، في مقدمتها نقابة الصحفيين المصريين والمجلس الأعلى للصحافة واتحاد الإذاعة والتلفزيون والهيئة العامة للاستعلامات، ونقابة الإعلاميين تحت التأسيس، وكذلك عدد من منظمات المجتمع المدني المهتمة

بالممارسة الإعلامية والتي تحوي بعض برامجها اهتمامًا واضحًا بالإعلاميين، منها على سبيل المثال لا الحصر: منتدى حوار الثقافات بالهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية، وجمعية خريجي الإعلام ومقرها كلية الإعلام جامعة القاهرة.

من ثم يتضمن هذا الجزء، وفي إطار محاولتنا لوضع إستراتيجية إعلامية لمكافحة الإرهاب ومواجهته، بعض الإرشادات والمعايير الخاصة بالممارسة الإعلامية، بالإضافة إلى مقترح خاص بالكلمات والعبارات التي يمكن استخدامها من قبل الإعلاميين في تناول الأحداث الإرهابية، وذلك من خلال المحاور التالية:

- أولاً: واقع المعالجة الإعلامية للظاهرة الإرهابية.
- ثانيًا: إرشادات ومعايير عامة.
- ثالثًا: إرشادات ومعايير مهنية.
- رابعًا: مقترحات خاصة باتخاذ العناصر الإرهابية كمصادر والتعامل مع المصادر الحكومية والمصادر الأمنية.
- المصادر الإرهابية
- المصادر الحكومية
- المصادر الأمنية
- التعامل مع الوثائق المسربة
- خامسًا: مقترحات خاصة بالتعامل مع عائلات الإرهابيين، وكذلك عائلات ضحايا العمليات الإرهابية وشهاداتهم وهوياتهم وصورهم والحوارات معهم.
- سادسًا: مقترحات خاصة بالنقل من مسرح العملية (ميدان العملية الإرهابية).
- سابعًا: مقترحات خاصة بالبرامج الحوارية حول الإرهاب.

- ثامنًا: مقترح بضبط بعض المصطلحات والجمل والعبارات.
- تاسعًا: مقترحات خاصة بالكيانات الصحفية والإعلامية.
- عاشرًا: مقترحات خاصة بإجراءات السلامة المهنية أثناء تغطية الأحداث الإرهابية.

أولًا: واقع المعالجة الإعلامية للظاهرة الإرهابية:

أشارت العديد من الدراسات والمقالات التي اختصت بتحليل المعالجة الإعلامية التي تقوم بها وسائل الإعلام العربية والمصرية لظاهرة الإرهاب، ومن خلال تقييمها ومراجعتها برؤية نقدية، إلى مجموعة من السمات والملامح التي تميز تلك المعالجة الإعلامية، حيث يمكن تقديمها في النقاط التالية:

- تركيز الكثير من وسائل الإعلام على الحادث الإرهابي ونتائجه، من ضحايا وتدمير.. إلخ، أكثر من الاهتمام بتحليل الظاهرة وأسبابها وطرق معالجتها.
- غلبة الطابع الإخباري على التغطية التي تقدمها وسائل الإعلام للعمليات الإرهابية، وفي المقابل، عدم الاهتمام الكافي بتقديم معالجة إعلامية ذات طابع تحليلي وتفسيري واستقصائي للعمليات الإرهابية، يضعها في السياق العام الذي أنتج مثل تلك العمليات ويوضح الأسباب والدوافع، مما يساعد على تحديد سبل المواجهة.
- تطابق التغطية الإعلامية للعمليات الإرهابية مع الموقف الرسمي للنظام السائد، وعدم امتلاك هذا الإعلام أية خصوصية في معالجة الظاهرة الإرهابية، ولذلك فإن أية مظاهر أو سياسات أو إجراءات سلبية يتبناها النظام في تعامله مع الظاهرة الإرهابية سوف تنعكس مباشرة على المعالجة الإعلامية للعمليات الإرهابية.

- اعتماد وسائل الإعلام في تغطيتها للعمليات الإرهابية على المصادر الرسمية، وفي الغالب المصادر الأمنية منها، بحيث يصبح الموقف الإعلامي من الحدث الإرهابي تابعاً تبعية مباشرة وكاملة للمصدر الأمني فحسب، مع إغفال جوانب أخرى مهمة، سياسية واجتماعية وثقافية.
- عدم فهم مغزى العملية الإرهابية ودلالاتها الرمزية أحياناً والتعامل معها كجريمة عادية، وفق منظور أمني بالأول والأخير.
- عدم فهم الإستراتيجية الإعلامية للإرهابيين، الأمر الذي قد يؤدي أحياناً إلى تقديم معالجة إعلامية للعمليات الإرهابية تخدم الأهداف الإعلامية للإرهابيين، بما قد يؤدي إلى قيام وسائل الإعلام بترويج الخطاب الإرهابي.
- الاعتماد في معالجة العمليات الإرهابية والظاهرة الإرهابية عمومًا بما فيها من تعقيد وتشابك على كوادرات إعلامية غير مؤهلة وغير مدربة وغير مختصة، الأمر الذي يجعل من المتعذر إمكانية تقديم معالجة إعلامية ترقى إلى مستوى الحدث وتستجيب لمتطلباته، وتشبع الحاجات الإعلامية للجمهور.
- عدم التعاون بشكل كاف مع الخبراء والمختصين في معالجة الظاهرة الإرهابية، والتي تشمل مجالات (أمنية، سياسية، اجتماعية، واقتصادية، ودينية، وثقافية)، حتى تستطيع هذه الوسائل تقديم معالجة مقنعة، تنشر ثقافة معادية للإرهاب، وحتى تتخلص من غلبة الطابع الإخباري (رغم أهميته) على التغطية التي تقدمها للعمليات الإرهابية.
- تتسم المعالجة الإعلامية للظاهرة الإرهابية بعدم الانتظام وعدم الاستمرارية، حيث تزداد كثافتها أثناء وقوع العمليات والأحداث الإرهابية ثم تتلاشى تدريجياً، إذ لا بد من استمرار معالجة هذه الأسباب وفق منهجية محددة، واضحة ومتناسكة، قادرة على تحقيق الأنساق المعرفية والفكرية والاتجاهية والسلوكية والقيمية لدى المواطن إزاء ظاهرة الإرهاب.

- استغلال بعض وسائل الإعلام الطابع المثير للحدث الإرهابي، وتقديمه بقدر من الإثارة والمبالغة والتهويل، بقصد جذب المزيد من القراء والمشاهدين، والرغبة في تحقيق مكاسب سريعة على المستويين الإعلامي والمادي.

ثانيًا: إرشادات ومعايير عامة:

- الدعوة إلى بناء إستراتيجية إعلامية وثقافية وتربوية وتعليمية لمواجهة التطرف والإرهاب من خلال اشتراك كافة مؤسسات المجتمع الرسمية والمدنية.
- الالتزام الأخلاقي بتجنب بث ونشر كل ما من شأنه أن يُثير الانقسامات السياسية والطائفية في المجتمع، بما يتطلب الامتناع عن إثارة الكراهية والتمييز والتحريض بكل أنواعه بين أطراف الشعب وفئاته، من خلال التركيز على معايي التكامل والاندماج والوحدة بين المواطنين مع احترام التعددية والتنوع.
- توعية الجمهور بمخاطر الإرهاب على أمن المجتمع واستقراره، وتهديده لتطلعات المواطنين في الحاضر والمستقبل.
- الدعوة إلى الوسطية والاعتدال ومكافحة التطرف والتشدد في التفكير.
- نشر كل ما يمكن أن يُساهم في ترسيخ قيم الحوار والتعاون والتسامح وقبول الآخر والتعايش الإيجابي والفعال.
- تأكيد دور المواطنين، إلى جانب مؤسسات الدولة المختلفة، في مواجهة الظاهرة الإرهابية.
- الالتزام بقيم المجتمع وأخلاقه وأعرافه في الحوار والخطاب الصحفي والإعلامي، وعدم استخدام أو السماح باستخدام اللغة والإيماءات المسيئة أو التدني اللفظي أو الترخص في القول والفعل.

- التأكيد على القيم الروحية والأخلاقية التي ترسخها الأديان السماوية ويؤمن بها المجتمع المصري ويحترمها، وعدم الطعن في أشخاص أو جهات أو الحط من شأنهم بسبب انتماءاتهم الدينية أو المذهبية.
- المطالبة بتعديل الخطاب الديني، بعيدًا عن أية توجهات سياسية، بما يتمشى مع حقيقة الأديان وجوهرها، وتحقيق صالح الإنسان وخير المجتمع.
- توصيح أن الإسلام بريء من الاتهامات الجرافية الخاصة بدعمه للإرهاب، وكذلك الأديان الأخرى، فللإرهاب أسباب سياسية واقتصادية واجتماعية ليس الدين من بينها، وأن الإسلام ليس جزءًا من المشكلة وإنما هو جزء مهم من صناعة السلام وترسيخه في المجتمع.
- الاهتمام بخطوات الإسراع في عملية التنمية المجتمعية باعتبارها مدخل مناسب لمواجهة العناصر الإرهابية وحماية الشباب من الوقوع في فخ التطرف والتشدد.
- تجنب الدخول في ملاسقات أو مشاحنات إعلامية، وعدم استخدام مساحات النشر أو أوقات العرض في طرح خلافات شخصية أو الدخول في معارك ومصالح خاصة لا تفيد الجمهور ولا المصلحة العامة.
- التأكيد الدائم على الحماية الأمنية للمواطنين والإعلاميين على السواء.

ثالثًا: إرشادات ومعايير مهنية:

- الالتزام بمجموعة القيم والمبادئ والمعايير المهنية المتعارف عليها والخاصة بنشر الحقيقة والدقة والتوازن والموضوعية والحياد والاستقلالية والمصلحة العامة والمسئولية تجاه الجمهور والمجتمع.
- تدقيق المعلومات والبيانات، وهو الأمر الذي يتطلب تحري الصدق والدقة الخاصة بالمعلومات قبل نشرها.

- توكي الحذر فيما ينشر على مواقع التواصل الاجتماعي (مثل موقع فيس بوك، تويتر، يوتيوب)، وتدقيق المعلومات قبل إعادة نشرها على الجمهور.
- احترام مبدأ الملكية الفكرية ومنع القرصنة أو التشجيع عليها.
- ترتيب وصياغة أولويات المادة المنشورة والمعرضة والمذاعة بشكل يعكس الأولويات الحقيقية للمجتمع بعيدًا عن الإثارة المنبوذة والشجار الأجوف.
- الالتزام بالحقائق والامتناع عن اختلاق الوقائع أو إطلاق الأخبار المفبركة أو المصطنعة أو المضللة.
- تجنب اجتراء التصريحات أو تعديلها أو عزلها عن السياق الذي قيلت فيه.
- تجنب الخلط بين الخبر من جهة والرأي أو الموقف السياسي من جهة أخرى، وأن تكون الحدود الفاصلة بينهما واضحة للجمهور بما لا يدع أية مساحة للالتباس بين المعلومة والرأي الشخصي أو الموقف الشخصي.
- التحديد الدقيق وتجنب التعميم.
- احترام الحق في الخصوصية، وعدم انتهاك خصوصية الأفراد تحت أي ظرف من الظروف.
- عرض وتقديم جميع وجهات النظر المناهضة للإرهاب واستعراض كافة الحلول، بما يحقق التوازن في طرح المادة الصحفية- الإعلامية.
- تجنب عناوين الإثارة الإعلامية التي من شأنها إثارة القلق والتوتر بين المواطنين.
- عدم نشر الأخبار مجهولة المصدر، ومن ثم الاعتماد على مصادر معلنة وواضحة ومسئولة ومتخصصة، ما يتطلب اختيار المصادر المناسبة للموضوعات التي يتم تناولها، وتجنب إضفاء صفة أو مهنة مغايرة للواقع على أحد المصادر، التزامًا بذكر المعلومات الصحيحة ومنعًا لتضليل القارئ.

- تجنب تداول الشائعات والأخبار المجهلة، إضافة إلى الرد على الشائعات من خلال تكذيبها وتفنيدها من قبل متخصصين ومن خلال معلومات موثقة.
- كفالة حق الرد والتصحيح.
- مراعاة أخلاقيات نشر الصورة الصحفية، ومن ذلك مثلاً صور ضحايا الإرهاب والعنف، ما يستدعي تجنب بث صور مرفوعة إنسانياً لجثث الإرهابيين (جثث مشوهة) أو بث أية مواد إعلامية مصورة تتنافى مع قواعد القانون الإنساني الدولي في مواجهة العناصر الإرهابية، وفي حالة الضرورة نشر صور مطموسة للعنصر الإرهابي دون كامل الجثمان (المشوه أو المحروق)، ففي حالة نشر صور للعناصر الإرهابية يُفضل أن تكون صوراً مطموسة وغير واضحة، والامتناع عن نشر صور جثث الإرهابيين إذا كانت فاقدة للقيمة الإخبارية، وكذلك الامتناع عن توظيف صور الإرهابيين لغايات الإثارة.
- عدم التسرع في نشر نتائج التحقيقات التي تجريها الجهات المختصة.
- على الرغم من أن نظرية المؤامرة لا تصلح لتفسير كافة الأحداث، فإنه يحدث في بعض الأحيان أن تكون مصر مستهدفة من قبل «بعض القوى المناوئة للمصالح المصرية».
- التدقيق المعلوماتي، والحرص على عدم المبالغة في ذكر أعمال أو أعداد العناصر الإرهابية.
- الحرص في تناول الأعمال الإرهابية على توضيح الحدود الجغرافية لهذه العمليات والفترات الزمنية التي تستغرقها قبل سيطرة أجهزة إنفاذ القانون على هذه الأعمال.
- إبراز الحرص على احترام الدولة لحقوق الإنسان وسيادة القانون في حالات مواجهة العناصر الإرهابية.

- التعامل الحذر مع البيانات والتصريحات الإعلامية التي تصدر عن العناصر الإرهابية، ومن ثم عدم ترديد رسائل الإرهابيين، حيث يعمل الإرهابيون على استغلال وسائل الإعلام المختلفة في الاتصال بالجمهور والتواصل معه، ومن ثم ينبغي الحذر حتى لا تكون وسائل الإعلام وسيلة ترويج لتلك التيارات الخارجة عن القانون.
- امتلاك زمام المبادرة الإعلامية عند وقوع العملية الإرهابية وتجنب اتخاذ موقف دفاعي يكون بمثابة رد فعل واستجابة لأفعال الإرهابيين، وبالتالي ألا تكون وسائل الإعلام سلبية، وألا تكون تغطيتها مجرد رد فعل لما تتخذه السلطات الرسمية من إجراءات، حيث يمكن لوسائل الإعلام أن تأخذ زمام المبادرة، وأن تسهم في صنع الفكرة/ المبدأ، وأن تقدم الإعلام المضاد، الذي يقوم على أساس تقديم رسائل إعلامية ذات مضامين جديدة، تقوم على أساس استقاء معلومات صحيحة ودقيقة، والاستعانة بالخبراء والمختصين، والاعتماد على مصادر مهمة وموثوقة.
- تجنب الخلط بين العمليات الإرهابية وبين حركات التحرير الوطنية، التي تلجأ إلى الكفاح المسلح للتخلص من احتلال أرض الوطن، وبالتالي تمكين الشعوب من ممارسة حقها الطبيعي في تقرير مصيرها.
- العناية بالتحليل والتفسير وسبل مواجهة ظاهرة الإرهاب بأبعادها المختلفة، إضافة إلى الجانب الخبيري الذي يهتم قطاعًا كبيرًا من الجمهور.
- أن تنطلق التغطية الإعلامية من معطيات العملية الإرهابية المحددة والراهنه، ومن ثم تتجاوزها لتصل إلى السياق العام، وتسعى عبر استخدام الفنون الصحفية الحديثة أن تقدم التفسير والتحليل للأبعاد المختلفة للعملية الإرهابية، ومعناها، ومغزاها، وربطها بالسياسة العامة للإرهابيين وأهدافهم، وتوظيف ما يمكن استنتاجه من العملية لدحض آراء ومواقف الإرهابيين وإفشال سياستهم الإعلامية.

- تجنب التهويس/ التقليل والتهويل/ التصخيم، على السواء، عند عرض وتقديم الحوادث الإرهابية ونتائجها.
- شرح الأبعاد القانونية والأمنية والتشريعية المتعلقة بمواجهة جرائم الإرهاب.
- الاهتمام بالإرشادات الخاصة بدور المواطنين في مواجهة الإرهاب وتحركات الإرهابيين.
- تجنب الاهتمام بالسبق الصحفي/ الإعلامي على حساب الحقيقة والصالح العام، ومن ثم عدم الانسياق وراء السبق المروج لأفكار هدامة أو لأفكار العناصر الإرهابية في بعض الأحيان، بعبارة أخرى: فإن تحقيق السبق قد يكون أمرًا مهمًا، ولكن الأهم أن يتم ذلك على نحو سليم، ذلك أن الدقة أكثر أهمية من السرعة، وهي تحقق مصداقية الوسيلة الإعلامية والإعلامي عند الجمهور.
- الابتعاد عن العفوية والانفعال في المعالجة الإعلامية للعمليات الإرهابية، واتباع منهج علمي يقوم على أسس سليمة، يعمل وفق منطلقات معرفية وفكرية وسياسية واضحة، لضمان نشر ثقافة إعلامية أمنية قادرة على توعية المواطنين بالظاهرة الإرهابية وتحصينهم ضدها وإبعادهم عن تأثير الإرهابيين ودفعهم للتعاون والإسهام في مواجهة الظاهرة، ومن جانب آخر الانتباه إلى كل ما يؤدي إلى تحييد الجمهور أو إلى تعاطفه مع الإرهابيين.
- الانتباه إلى عدم تقديم تغطية تعطي انطباعًا بضعف النظام، أو بارتباك الأجهزة الأمنية وتعثر جهودها في المواجهة مع الإرهاب والتعامل معه، ولا يعني ذلك تقديم تغطية غير واقعية للعملية الإرهابية، بقدر ما يعني التعامل مع العملية الإرهابية إعلاميًا دون إغفال جوانب القوة والضعف عند كل من الإرهابيين والمؤسسات المعنية بالتصدي لهم، ودون أن يعني أيضًا الاندفاع باتجاه إخفاء الحقائق أو تشويهها، بل تقديم تغطية شفاف، دقيقة وموضوعية قادرة على التحليل والتفسير.

- الحرص على توضيح تداعيات الأعمال الإرهابية على الوضع الاقتصادي الداخلي والظروف المعيشية للمواطنين.
- التدقيق في استخدام المصطلحات والمفردات المتعلقة بقضايا الإرهاب، وهو ما يتطلب دومًا البحث عن معاني المصطلحات والوعي في إدراكها واستخدامها.
- عدم الخلط بين الإعلام والمادة الإعلانية بكافة أشكالها داخل أي محتوى إعلامي، بحيث تكون الحدود الفاصلة بينهما واضحة تمامًا للجمهور.
- مراعاة شروط السلامة المهنية أثناء تغطية حوادث الإرهاب، بالتدبر وأخذ الاحتياطات اللازمة.

رابعًا: مقترحات خاصة باتخاذ العناصر الإرهابية كمصادر والتعامل مع المصادر الحكومية والمصادر الأمنية:

● المصادر الإرهابية:

يتعامل الإعلامي مع المعلومات والمعطيات الصادرة عن العناصر الإرهابية وفقًا للمعايير الصحفية الصارمة من خلال وضعها في سياقها Contextualization وإعادة صياغتها والامتناع عن إعادة نشرها كما هي، وإخضاعها للمعالجة التحريرية، حتى لا يتحول إلى وسيط للعناصر الإرهابية لدى الرأي العام.

● المصادر الحكومية:

يتعامل الإعلامي وفقًا للمعايير المهنية مع المعطيات والمعلومات الصادرة عن المصادر الحكومية المعنية بالإرهاب، حتى لا يصبح وسيطًا للجهات الحكومية لدى الرأي العام، مما يفقده مصداقيته واستقلالته.

● المصادر الأمنية:

يسعى الإعلامي عند التعامل مع المصادر الأمنية بمختلف أصنافها للالتزام

بالمعايير المهنية، كما يتمتع الإعلامي عن اعتماد المصادر الأمنية المجهولة إلا عند الضرورة.

كذلك يحرص الإعلامي على استخدام تقنيات إخراجية لإخفاء هوية رجال الأمن والعسكريين والامتناع عن نشر صورهم حتى لا يتعرضوا إلى التهديد.

- التعامل مع الوثائق المسربة:

يسعى الإعلامي إلى توفير المعطيات الضرورية التي تسمح للقارئ بإدراك أصالة الوثائق المسربة وأهميتها وصحتها حتى يحمي نفسه من التلاعب به من طرف جهات تسعى للتلاعب بالرأي العام أو تتصارع بواسطته.

كذلك لا بد للإعلامي من التعامل بمهنية صارمة ويقتطع مع الفيديوهات التي تصدرها العناصر الإرهابية، ويمتنع عن إعادة نشرها كاملة أو نشر مقاطع صادمة منها، فلا بد من أن يشير إلى طبيعتها الدعائية، كما لا بد من وضع هذه الفيديوهات في سياقها وتحليلها والإشارة إلى مصدرها.

وبشكل عام يتعامل الإعلامي مع المصادر وفقاً للمعايير المهنية المتعارف عليها، ونذكر منها:

- تشخيص مصادره بشكل واضح لأن للجمهور الحق في المعلومات لتقييم مصداقية المصادر ودوافعها.
- التأكد من دوافع المصادر قبل الوعد بعدم ذكرها.
- حصر إخفاء المصادر لحالات مخصوصة (من يمكن أن يواجهوا أخطاراً وتهديدات في حالة الإفصاح عن هويتهم).
- التعامل بحذر مع ما يُنشر على مواقع التواصل الاجتماعي ومواقع الإنترنت والتثبت من صحة المعلومات الواردة فيها، مع ضرورة اتباع آليات التحقق من صحة الحسابات الشخصية على مواقع التواصل الاجتماعي للتأكد من هوية أصحابها.

خامسًا: مقترحات خاصة بالتعامل مع عائلات الإرهابيين، وكذلك عائلات ضحايا العمليات الإرهابية وشهاداتهم

وهوياتهم وصورهم والحوارات معهم

- يمنع الإعلامي عن نقل شهادات عائلات الإرهابيين على الهواء مباشرة؛ لما في ذلك من أخطار تتعلق بقدرته على التحكم فيما يُذاع، وذلك وفق مبدأ المسؤولية التحريرية، فشهادات عائلات الإرهابيين يمكن أن تتضمن ترويجًا للإرهاب.
- يتعامل الإعلامي مع شهادات عائلات الإرهابيين بمهنية صارمة يضعها في سياقها ويدعمها بخلفية معلوماتية، ويعمل على توظيفها بهدف إنارة القارئ.
- يتمثل دور الإعلام في تفسير أسباب انخراط الإرهابيين في الجماعات الإرهابية مما يساعد الجمهور على فهم الظاهرة الإرهابية فهمًا عميقًا وشاملًا.
- يمنع الإعلامي عن نشر صور القُصّر (أطفال الإرهابيين)، والاحتياط عند نشر معطيات ذات علاقة بهويات عائلات الإرهابيين، حتى لا يعرضهم للعنف والوصم الاجتماعي.
- يُستحسن، عند الحاجة لإجراء حوارات مع عائلات الضحايا، طلب الإذن من كبير العائلة أو الشخص الأكثر تماسكًا فيها للتعبير عن موقفها ومشاعرها أو شرح أوضاعها.
- كما يتجنب تقديم شهادات عائلات ضحايا العمليات الإرهابية وهم في حالة انفعالية، حتى لا يُساهم في تعزيز الدعاية للإرهاب.
- احترام المعطيات الشخصية للضحايا وحمايتهم، بما في ذلك هوياتهم والمعلومات الخاصة بأفراد عائلاتهم وصورهم وأماكن سكنهم أو عملهم تجنبًا لأي خطر على حياتهم، كما يجب نشر المعلومات التي تكتسب قيمة إخبارية مهمة تحقيقًا للمصلحة العامة.

- لا يجوز بث صور أو حوارات أو تصريحات مع الأطفال إلا بعد الحصول على إذن أوليائهم، وبشرط ألا يمس ذلك مصلحتهم، وأن تسمح حالة الطفل النفسية والجسدية بذلك.
- لا يجوز نشر أسماء الضحايا، إلا بعد إعلام أهلهم وذويهم من قبل الجهات الرسمية، ولا ينبغي أن يعلم أهالي الضحايا بموت أو إصابة أبنائهم وذويهم عبر وسائل الإعلام.

سادسًا: مقترحات خاصة بالنقل من مسرح العملية (ميدان العملية الإرهابية):

- التزام الإعلامي بمسافة تؤمن له سلامته وعدم تعطيل العملية الأمنية.
- يلتزم الإعلامي باحترام الإجراءات الأمنية التي تفرضها السلطات المعنية.
- يتجنب الإعلامي نقل مشاهدات أهالي الإرهابيين والضحايا على الهواء مباشرة.
- يمكن اللجوء إلى أسلوب البث المباشر مع التأخير لثوان لضمان إمكانية التصرف في حالة الظهور المفاجئ لصور صادمة للجمهور أو تفاصيل قد تضر بسير العمليات الأمنية.
- يتجنب الإعلامي نشر المشاهد الحية للضحايا.
- يمتنع الإعلامي عن إعطاء تفاصيل عن العملية أثناء حدوثها.
- يمتنع الإعلامي عن نشر معلومات دقيقة حول تحركات أو مخططات الأجهزة العسكرية أو الأمنية مثل نقاط التمرکز أثناء العمليات وحجم القوات وأعدادها وحجم التعزيزات القادمة إلى منطقة العمليات وكل ما من شأنه أن يعرض المشاركين فيها للخطر.
- يمتنع الصحفي عن تقديم مادة خام فاقدة للقيمة الإخبارية.

- أن يكلف رئيس التحرير صحفيين ذوي خبرة لتغطية الأحداث الإرهابية ولهم دراية بالخصوصيات التحريرية والأخلاقية لهذا النوع من التغطية الإعلامية.
- يولي الصحفي أهمية بالغة لعمله الميداني المتصل بتغطية العمليات الإرهابية في الميدان من خلال تنويع المصادر والتأكد من الأحداث والوقائع والحذر في التعامل مع المصادر الأمنية والعسكرية غير الرسمية.
- أن تقتصر التغطية أثناء العمليات على البعد الإخباري وتقوم وسائل الإعلام بواجبها بإثارة النقاش العام بين الأطراف المختلفة بعد انتهاء العمليات.

سابعًا: مقترحات خاصة بالبرامج الحوارية حول الإرهاب:

- حسن اختيار الخبراء والتأكد من كفاءتهم وجدارتهم بوظيفة الخبير (جدارة أكاديمية، وميدانية، وكفاءة بحثية).
- إعطاء مقدّم البرنامج المعلومات الضرورية حتى يدرك الجمهور جدارة الخبير، كما يسعى الإعلامي إلى التنوع في اختيار الخبراء.
- في التغطية المتواصلة والبث المستمر لا بد من إثراء النقاش من خلال استضافة محتصين يتم اختيارهم بالنظر إلى مؤهلاتهم العلمية والأكاديمية وخبرتهم، وكذلك خبرتهم الكافية على شرح السياق الذي تتم فيه العملية.
- يمتنع الإعلامي عن استضافة الإرهابيين ومن يروج للإرهاب.
- تجنب محاورة شهود العيان وهم في حالة صدمة.
- يمتنع الإعلامي عن تحويل أداء المؤسسة الأمنية والعسكرية إلى موضوع النقاش قبل انتهاء العملية.
- يمتنع الصحفي عن البحث عن الإثارة بغية رفع نسبة المشاهدة.

ثامناً: مقترح بضبط بعض المصطلحات والجمل والعبارات:

ثمة مجموعة من المصطلحات والجمل والعبارات التي يُفضل استخدامها، بدلاً من مصطلحات وجمل وعبارات وأوصاف أخرى، بما يساعد على وضع الظاهرة الإرهابية في حجمها الطبيعي وبالتالي عدم تضخيمها وتهويلها أو تهوينها والتقليل من شأنها، وكذلك النجاة من فخ الوقوع أو المساهمة في نشر رسائل الإرهاب، ومن ذلك:

- مكافحة الإرهاب بدلاً من الصراع المسلح.
- العناصر الإرهابية بدلاً من التنظيمات الإرهابية.
- العناصر المتطرفة / الإرهابية بدلاً من المتمردين.
- العناصر المتطرفة أو الإرهابية بدلاً من المسلحين.
- تأمين منطقة عازلة بدلاً من إخلاء المنطقة العازلة.
- قوة إنفاذ القانون بدلاً من عناصر الشرطة أو الجيش في التعامل مع العناصر الإرهابية.
- عدم التضخيم في استخدام بعض المصطلحات الخاصة بالتعامل مع العناصر الإرهابية (مداهمة، تصفية، إبادة).
- التوجه للقبض على العناصر الإرهابية بدلاً من مداهمة.
- قطع طرق بواسطة الإرهابيين بدلاً من «تنظيم كمائن ونقاط تفتيش بواسطة الإرهابيين».
- مناطق مكافحة النشاط الإرهابي بدلاً من مناطق العمليات العسكرية ضد الإرهابيين.
- الفارون من التهديد الإرهابي بدلاً من النازحين أو اللاجئين.

- المنطقة الآمنة بدلاً من المنطقة العازلة في حالة إخلاء مناطق لمواجهة العناصر الإرهابية.
- بلاغات من السكان والمواطنين المحليين عن العناصر الإرهابية بدلاً من «الحصول على معلومات من المرشدين» التي تُستخدم أحياناً في حالة تعاون السكان مع قوات إنفاذ القانون في تعاملها مع نشاط العناصر الإرهابية.
- عند الإشارة إلى أعمال العناصر الإرهابية التأكيد على لفظ «العناصر الخارجة عن القانون».
- استخدام عبارة نقل المواطنين من أماكن الاشتباكات لحمايتهم وإنشاء منطقة آمنة بدلاً من لفظ «تهجير» في حال اللجوء إلى هذا الإجراء في مواجهة الأنشطة الإرهابية.
- استخدام «حق الدفاع الشرعي» في التعامل مع العناصر الإرهابية بدلاً من العمليات العسكرية.
- مواجهات أمنية أسفرت عن مقتل عدد من الإرهابيين بدلاً من تصفية الإرهابيين.
- مناطق مكافحة النشاط الإرهابي بدلاً من مناطق العمليات العسكرية ضد الإرهابيين.
- قطع طرق بواسطة الإرهابيين بدلاً من «تنظيم كمائن ونقاط تفتيش بواسطة الإرهابيين».
- عند إلقاء القبض على العناصر الإرهابية الحرص على إبراز أن إلقاء القبض والإحالة إلى المحاكمة يتم «وفقاً للمعايير والضمانات التي كفلها القانون».
- العناصر الإرهابية الخارجة عن القانون بدلاً من تسمية داعش، وعدم استخدام مصطلح تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

- تنظيم أنصار بيت المقدس بدلاً من «تنظيم ولاية سيناء» بالنسبة للأعمال الإرهابية في شبه جزيرة سيناء.

تاسعاً: مقترحات خاصة بالكيانات الصحفية والإعلامية:

- التوصل إلى إستراتيجية إعلامية واضحة الرؤية والأهداف، مع اقتراح آليات التنفيذ المناسبة، بحيث يتبنّاها الإعلاميون ووسائل الإعلام المختلفة، طوعاً، لمواجهة الظاهرة الإرهابية.
- الاتفاق على مدونة سلوك مهنية وأخلاقية للصحفيين والإعلاميين العاملين في مجال تغطية الأخبار المتعلقة بالإرهاب بما يساهم في ضبط الأداء الإعلامي.
- تنظيم تدريبات وورش عمل مستمرة للإعلاميين حول كيفية تغطية حوادث الإرهاب وأعمال العنف.
- تدريب الإعلاميين على القواعد المتبعة بشأن التحقق من صحة ما يُنشر على صفحات التواصل الاجتماعي التي لا يمكن تجاهلها كمصدر من المصادر الأولية للأخبار.
- التخلي عن خطاب العنف والكراهية والتحريض في الخطاب الإعلامي الذي يعالج قضايا التطرف والإرهاب، وهنا يجب على المؤسسة الإعلامية أن تقوم بنقد ذاتي وعقد اجتماعات دورية لتقييم مختلف الأعمال التي عالجت قضايا الإعلام والتطرف والإرهاب ومواجهة الأزمات.
- تنظيم تدريبات وورش عمل للإعلاميين حول شروط السلامة المهنية للإعلاميين أثناء تغطيته الإعلامية لحوادث الإرهاب.
- تدريب طلاب الإعلام، في كليات ومعاهد وأقسام الإعلام، على كيفية المعالجة الإعلامية لأحداث الإرهاب، وإقرار هذا الموضوع ضمن المناهج الدراسية التي يدرسونها والأنشطة الطلابية المختلفة.

- إنشاء وحدة إعلام متخصصة في معالجة قضايا التطرّف والإرهاب، هذه الوحدة تكون على مستوى كل هيئة إعلامية (صحف، أو إذاعة، أو تلفزيون) تتبع إدارة الأخبار، وتنظر في الإشكاليات المطروحة وتحدّد احتياجاتها، ويُشرف عليها مدير الوحدة، وهي تتكوّن من مجموعة من الإعلاميين المتميّزين والمتخصّصين للتعامل مع قضايا التطرّف والإرهاب والأزمات، من خلال استخدام مختلف الأشكال والقوالب الصحفية: أخبار، وتحقيقات، ومقابلات، وتحليلات، ودراسات، وأفلام وثائقية، حيث يتخصص إعلاميو هذه الوحدة في التعاطي مع الإرهاب من خلال العمل الميداني، وورش العمل التدريبية والتعليم المستمر.
- تأسيس لجنة تختص برصد ومتابعة المعالجة الإعلامية لحوادث الإرهاب، على أن تضم تلك اللجنة في عضويتها مجموعة متنوعة من الصحفيين والإعلاميين والأكاديميين والمتقنين وناشطي المجتمع المدني، وإصدار تقارير دورية في هذا الشأن، ومن الممكن أن تتبع هذه اللجنة المجلس الأعلى للصحافة، واتحاد الإذاعة والتلفزيون، أو ما يوازيهما مستقبلاً، مع الاهتمام بنشر الملاحظات الخاصة بالممارسة الإعلامية على الصحفيين والإعلاميين للاستفادة منها .

عاشراً: مقترحات خاصة بإجراءات السلامة المهنية أثناء تغطية الأحداث الإرهابية:

- تتحمل المؤسسة الإعلامية مسئولية السلامة الجسدية للإعلامي وعليها اتخاذ الاحتياطات والإجراءات اللازمة لحمايته أثناء متابعته لعمله في المناطق الخطرة، كما يلتزم رئيسه المباشر بمتابعته باستمرار وتحديد موقعه ضماناً لسرعة التحرك في حالة تعرضه للإصابة أو الاختفاء.
- تتعهد المؤسسات الإعلامية بتدريب الإعلامي على كيفية العمل في البيئة العدائية مما في ذلك الإسعافات الأولية، كما تلتزم بتزويده بالمعدات اللازمة

بما في ذلك وسائل الاتصال في المناطق التي لا تغطيها شبكات المحمول ومعدات الحماية الملائمة لطبيعة المهمة وأدوات الإسعافات الأولية.

- تدريب الصحفيين والإعلاميين على الحماية المعلوماتية لهواتفهم وأجهزة الحاسب الآلي.
- تلتزم المؤسسة الإعلامية بالمتابعة الطبية والنفسية للصحفي / المراسل في حال تعرضه لأيّة هزة نفسية نتيجة تعرضه لأحداث عنف.

● ● ●

الفصل الأول

مصطلحات ومفاهيم خاصة بالإرهاب

إبادة جماعية Genocide

جريمة مقصودة ومظمة لجماعات عرقية ووطنية مؤلفة من مدنيين في أراض محتلة من أجل تدمير بعض الأعراق والجماعات الدينية، عى عكس حالة الحرب حيث يتقاتل جنود مسلحون. وتشكل الإبادة الجماعية مذبحه من طرف واحد تقوم خلالها دولة أو سلطة غالبية بتدمير فئة كبيرة من مجموعة وطنية، أو عرقية، أو إثنية، أو دينية معينة، تقرر عقوبتها بطريقة تعسفية من قبل مرتكب الإبادة. من هنا فإن الإبادة الجماعية لا تشمل ضحايا الحرب، العسكريين منهم والمدنيين باستثناء المدنيين الذين يُقتلون بعد استسلامهم وتسليم أسلحتهم، ولا تشمل أيضًا كلمة إبادة جماعية الضحايا المدنيين بالقصف الجوي على البلدان المتحاربة، حيث تُستعمل كلمة إبادة جماعية في بعض الأحيان من أجل الإشارة إلى الحالات التي تجمع بين عناصر الإبادة الجماعية والإبادة العرقية حيث لا يسعى مرتكب الإبادة إلى تدمير كامل المجموعة وذبحها، بل يسعى إلى تدمير الكيان الثقافي الذي يميزها. وعندما لا يشكر عدد الأشخاص المدبوحين قسمًا كبيرًا من الأمالي، يستعمل مصطلح ذبح جماعي ((Genocidal Massacre، ومن الصعب تحديد عدد معين للتفريق بين المذابح والإبادات الجماعية. وهناك إبادة جماعية حسب النوع الاجتماعي تُسمى (Gendercide).

تُصنف الإبادة الجماعية كجريمة نسبة للقانون الدولي؛ حيث عُرفت الإبادة الجماعية حسب معاهدة جنيف من أجل منع جريمة الإبادة الجماعية ومعاقبتها (١٩٤٨م) بكل من الأعمال التالية الهادفة إلى تدمير شامل أو جزئي لجماعات وطنية، أو إثنية، أو عرقية أو دينية: قتل أعضاء جماعة، والتسبب بأذى جسدي أو معنوي جسدي، والحكم عمدًا على مجموعة بشروط عيش معينة تؤدي حتمًا إلى دمار شامل كلي أو جزئي لهذه المجموعة، وفرض طرق معينة تؤدي لمنع الولادة داخل المجموعة، ونقل قسري للأولاد من مجموعة ما إلى أخرى، وتشكل الإبادة الجماعية مسألة خاصة بالاهتمام الدولي ولا تنحصر بالصلاحيات الداخلية للدول، حتى ولو ارتكبتها حكومة داخل أراضيها وضد مواطنيها. وعندما تحصل إبادة جماعية، يحق لأي من

الأطراف الملتزمة طلب التدخل من الأمم المتحدة، ومع أنه تم قبول المعاهدة من قبل معظم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، إلا أنه لا تزال فعاليتها متدنية.

إحباط Frustration

يشير المصطلح في اللغة إلى إبطال مفعول الشيء، فيقال حبط عمله أي بطل ثوابه، والإحباط في علم النفس يشير إلى نفس المعنى تقريباً، فالفرد يُحبط عندما يعجز عن إشباع حاجاته أو عندما لا يؤدي سلوكه إلى النتائج المطلوبة، أو حتى عندما يؤجل إشباع الرغبات، ويظهر الإحباط عندما يقف أي عائق يرتبط بالهدف أو البيئة دونه ويمنعه أن يسلك السلوك الذي يهدف إلى إشباع حاجاته ودوافعه.

اختطاف Abduction

عمل يقوم على نقل فرد من مكان وجوده، أو مكان إقامته الاعتيادية بأساليب تدليسية أو بالمناورات الاحتيالية، ويأخذ الاختطاف أشكالاً عديدة منها: خطف الأطفال Child abduction، أو إبعاد الطفل عمن له الحق في حضنته شرعاً، أو أخذه من مركزه الشرعي وإخفاؤه عمن لهم السلطة الشرعية عليه.

ومن المصطلحات المرتبطة بمصطلح اختطاف، كل من: اعتقال غير قانوني أو تعسفي (Illegal Arrest)؛ وهو الذي يجري دون أمر السلطة القائمة أو في الحالات التي لم ينص عليها القانون. أخذ رهينة (Hostage Taking)؛ القبض غير المشروع على الأفراد أو حبسهم غير القانوني. الحجز (-Sequestration)؛ احتجاز الحرية دون حق، أي حبس تعسفي. اختطاف وطلب فدية Kidnapping & Ransom، وهو أسلوب يقوم به الإرهابيون المتخصصون في اختطاف فرد أو مجموعة من الأفراد والمساومة عليهم من أجل إطلاق سراحهم مقابل الحصول على مبالغ مالية كبيرة، أو التهديد بقتل الرهائن إذا لم يتم تنفيذ مطالب الخاطفين، وتلجأ الجماعات الإرهابية لهذا الأسلوب لتمويل أنشطتها الإرهابية، وقد يكون الاختطاف بقصد الفدية عندما يكون موجهاً لطفل أو ابن أحد الأثرياء وتقوم بالعملية إحدى العصابات المتخصصة في هذا الأمر.

اختفاء Disappearance

استُعملت كلمة اختفاء لأول مرة (Desaparecido) باللغة الإسبانية لوصف عمر حكومي مُعين تمس في اختفاء العديدين في جواتيمالا سنة ١٩٦٦م ثم في التشيلي سنة ١٩٧٣م وفي الأرجنتين بعد مارس ١٩٧٦م. يمكن وصف الاختفاء باختطاف الفرد من قبل مجموعة أو فريق، غالبًا ما يشتبه بكونه ذي صفة رسمية. تُستعمل كلمة (Abduction) لوصف كرم يختفي بصورة دائمة، أو من يُختطف ويُعثر على جثته في وقت لاحق.

الإرهاب Terrorism

كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيًا كانت بواعثه أو أغراضه، يقع تنفيذًا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، يهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة، أو احتلالها أو الاستيلاء عليها، أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر.

يدور معنى الإرهاب في اللغة حول الإخافة والترويع، فأصله أَرهَب، يرهَب، إرهَابًا وترهيبًا، والثلاثي منه: رهَب بالكسر كعلم رهبة ورهبًا بالضم وبالفتح وبالتحريك: أي خاف، ورهب الشيء: خافه، وأرهبه واسترهبه: أخافه، والرهبة: الحوف والفرع. والإرهاب أيضًا هو الاعتداء المنظم من فرد أو جماعة أو دولة على النفوس البشرية، أو الأموال العامة أو الخاصة بالترويع والإيذاء والإفساد من غير وجه حق.

في الثمانينيات من القرن العشرين وضعت المخابرات المركزية الأمريكية (CIA) تعريفًا للإرهاب، اعتمدته الخارجية الأمريكية يقول: «الإرهاب هو التهديد باستعمال العنف أو استعماله لتحقيق أهداف سياسية من قبل أفراد أو جماعات، سواء كانوا يعملون لمصلحة سلطة حكومية رسمية أم ضدها»، و«تستهدف هذه الأعمال إحداث صدمة أو حالة من الذهول، أو التأثير على جهة تتجاوز ضحايا الإرهاب المباشرين». وقد مورس الإرهاب من قبل جماعات، تسعى إلى الانقلاب على أنظمة حكم معيبة،

أو معالجة ظلمات وطنية أو فتوية، أو إصعاف النظام الدولي باعتبار ذلك غاية في حد ذاتها. إن الإرهاب بذلك هو عنف يُمارس من مجموعة لتحقيق أهداف سياسية غالبًا ما تكون موجهة ضد الحكومة، ولكن في أحيان أخرى ضد مجموعة عرقية أخرى، أو ضد طبقة أو جنس أو دين أو ضد حركة سياسية، هدفه إشاعة حالة من الفزع والفوضى بين أبناء المجتمع الواحد مما يترتب عليه سهولة التأثير على متخذي القرار وتغيير سلوك المجتمع.

وحسب الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب (١٩٩٨م) فإن الإرهاب هو كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيًا كانت بواعثه أو أغراضه، يقع تنفيذًا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، يهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة، أو احتلالها أو الاستيلاء عليها، أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر.

الإرهابي Terrorist

فرد أو عضو في جماعة، ترغب في تحقيق غايات سياسية باللجوء إلى وسائل العنف، التي كثيرًا ما تكون على حساب الضحايا من المدنيين الأبرياء، فالإرهابي هو كل شخص طبيعي يرتكب أو يشرع في ارتكاب أو يحرض أو يهدد أو يخطط في الداخل أو الخارج لجريمة إرهابية بأية وسيلة كانت سواء كان بشكل منفرد أو يساهم في هذه الجريمة في إطار مشروع إرهابي مشترك، أو نولي قيادة أو زعامة أو إدارة أو إنشاء أو تأسيس أو اشترك في عضوية أي من الكيانات الإرهابية.

إن الإرهابي على هذا النحو هو شخص يتسم بجمود الفكر وتحجر العواطف والتعصب، والتعامل باليد مع محدثهم بدل الحوار الهادئ وتعرفهم بسمات يتسم بها هؤلاء تدعو إلى النفور منهم وبالتالي إلى التصادم في الرأي؛ لتعصب كل شخص لرأيه، كما يتحول العالم في نظر الإرهابي إلى ساحة كبيرة لممارسة النشاط الإرهابي

وإشعال العنف وإراقة مزيد من الدماء، وقد يتعرض الإرهابي لعملية غسل أدمعة حتى يصم للعناصر الإرهابية من خلال زرع أفكار جديدة أو معتقدات غريبة.

الإرهاب الإلكتروني Cyber Terrorism-Electronic Terrorism

يُسمى أيضًا إرهاب الإنترنت، أو إرهاب الشبكة العنكبوتية، أو إرهاب الفضاء المعلوماتي، حيث يمثل لقاء بين الإرهاب وهذا المجال الجديد، حتى أصحى حقيقة لا افتراض، وهو يُعتبر ظاهرة حديثة في عالم الإرهاب ويمثل هاجسًا ومصدرًا للقلق.

ويُقصد بالإرهاب الإلكتروني العدوان أو التخويف أو التهديد ماديًا أو معنويًا، باستخدام الوسائل الإلكترونية، والصادر من الدول أو الجماعات أو الأفراد عبر الفضاء الإلكتروني، أو أن يكون هدفًا لذلك العدوان بما يؤثر على الاستخدام السلمي له. كما أن الإرهاب الإلكتروني يُعتبر نشاطًا، أو هجومًا، متعمدًا ذا دوافع سياسية بغرض التأثير على القرارات الحكومية أو الرأي العام باستخدام الفضاء الإلكتروني كعامل مساعد ووسيط في عملية التنفيذ للعمل الإرهابي أو الحربي من خلال هجمات مباشرة بالقوة المسلحة على مقدرات البنية التحتية للمعلومات، أو من خلال ما يُعد تأثيرًا معنويًا ونفسيًا من خلال التحريض على بث الكراهية الدينية وحرب الأفكار، أو أن يتم في صورة رقمية من خلال استخدام آليات الأسلحة الإلكترونية الجديدة في معارك تدور رحاها في الفضاء الإلكتروني والتي قد يقتصر تأثيرها على بعدها الرقمي أو قد تتعدى لإصابة أهداف مادية تتعلق بالبنية التحتية الحيوية.

الإرهاب الإلكتروني بذلك، فعل إجرامي أو مجموعة من الأفعال الإجرامية المقصودة والمخطط لها مسبقًا، وتكون ذات طبيعة سياسية، أو اجتماعية أو دينية، ويُمارس من خلال محاولة الوصول إلى معلومات أو أنظمة أو برامج حاسوبية إلكترونية أو/ وقاعدة بيانات خاصة بها، وينتج عنها أعمال عنف أو خسائر فادحة ضد المواطنين على يد مجموعات داخلية أو عملاء يعملون في السر.

نشأ هذا النوع من الإرهاب نتيجة البحث الدءوب من جانب الإرهابيين عن طرق ومجالات جديدة يوجهون من خلالها ضرباتهم واستهداف مصالح المجتمع، وبذلك فإن أي مظهر حصارى للمجتمع يمكن أن يكون عرضة وهدفًا للاعتداءات الإرهابية، بما فيها البية الأساسية لمؤسسات في غاية الخطورة والحساسية، وتشمل الأهداف المحتملة للإرهابيين: معلومات ووسائل اتصالات، ومحطات إمداد الكهرباء، والغاز والبتروى، والبنوك والتمويل، والنقل والمواصلات، ومحطات إمداد المياه، وخدمات الطوارئ، وخدمات الحكومة. ومن جانب آخر تستخدمه المجموعات الإرهابية في تجنيد عناصرها أو في الحصول على التمويل أو التدريب اللازم أو التخطيط للاعتداءات المقبلة، أو ربما بث رسائلها الإعلامية.

إرهاب الإنترنت بذلك لا يختلف في معناه عن الإرهاب التقليدى وإن اختلف عنه في الوسيلة، وبعض الأهداف، حيث يُعبر إرهاب الإنترنت عن استخدام الإنترنت بوصفه وسيلة يمكن من خلالها شن هجوم واختراق لأنظمة الأمن والشبكات أو توزيع فيروس كمبيوترى قوى واختراق شبكات الأمان للدول.

استبعاد Rejection

حرمان الشخص من التفاعل الاجتماعى الملائم والسوى، ولذلك لا يحدث الاستبعاد عندما يُستبعد أحد الأشخاص من جماعة اجتماعية أو علاقة اجتماعية وحسب، بل عندما يُحرم أيضًا من دور اجتماعى أو مجموعة علاقات مناسبة.

استعمار Colonialism

الاستعمار أو الاستعمارية هي نزوع الدول الكبيرة لفرض سلطانها وإزادتها على البلدان الأخرى، والاحتفاظ بهذه السيطرة بمختلف الوسائل السياسية والاقتصادية والعسكرية، ومحاولة تغيير هوية البلدان المستعمرة وربطها بالدولة الاستعمارية ربطاً عصوياً ولغوياً وثقافياً واقتصادياً، واستغلال ثرواتها، وأيضاً إقامة المشروعات المتعددة فيها.

يُعد مفهوم الأصولية من المفاهيم حديثة المنشأ نسبياً في المجال الثقافي الغربي، حيث لم يرد ذكره في اللغة والمعاجم إلا حديثاً. يمكن تعريف الأصولية باعتبارها النضال لإحياء المذاهب والمعتقدات والممارسات من ماضٍ مقدس، وعلى هذه الأصول التي أُعيد إحيائها أن تخدم كمتراش ضد تطفل الدخلاء الذين يهددون بحسب المؤمنين بنمو محيط ثقافي غير ديني. وتُعبّر الأصولية في الواقع عن موقف أولئك الذين يرفضون تكيف العفيدة مع الظروف الجديدة والحياة الحديثة. وعلى الرغم من المعنى الإيجابي للكلمة/ المصطلح، إلا أنها وبسبب ممارسات بعض المنتمين لتلك الفكرة أصبحت تؤخذ على وجه سلبي، وأصبح الأصولي هو ذلك الشخص الراض للتكيف مع مستجدات العصر ويستخدم العنف في مقاومتها.

لم تشكل الأصولية حركة موحدة على الإطلاق، بل هناك نزعات أصولية في كل الأديان بما فيها اليهودية والمسيحية والإسلام، إضافة إلى ذلك فإن في داخل كل دين مناح أصولية مختلفة.

اضطهاد Segregation

سلوك عام أو خاص تجاه الأقليات أو طبقات أو فئات في المجتمع، وهذا السلوك ناتج عن التمييز والمحاباة.

الاعتداء المنظم Organized Attack

الظلم الذي يقع بصورة مرتنة ومتسقة لتحقيق أهداف عامة، سياسية أو اقتصادية، وله بواعثه العقدية أو الفكرية.

اغتيال Assassination, Murdering

أسلوب يلجأ إليه الإرهابيون سواء كانوا أفراداً أو جماعات أو دولاً بقصد بث الرعب والخوف والتخلص من خصومهم، وهو من أقدم أعمال الإرهاب التي عرفها

الإنسان، وقد تلجأ له الدولة المستبدة صد معارضيها في الداخل أو الخارج لتحقيق أهداف ما، أيًا كان نوعها، وتُعتبر الاغتيالات من أعنف صور الإرهاب وأشدّها وحشية، من حيث اغتيال وقتل أي شخص من شخصيات المجتمع التي يكون لها في الغالب تأثير على الرأي العام داخل الدولة، وغالبًا ما تهدف تلك الجريمة إلى إحداث تغييرات سياسية تحقق أطماع الإرهابيين الذين لم يجدوا وسيلة لتحقيق أهدافهم سوى باللجوء إلى العنف وإراقة الدماء، فضلًا عن إشاعة الرعب والفرع في المجتمع.

إمبريالية Imperialism

مصطلح سياسي وكلمة حديثة الاستعمال نسبيًا، تعني الرأسمالية الاحتكارية لأنها المرحلة الأخيرة في تطور الرأسمالية، واستُخدمت لتعني التعسف في وصف سياسة إمبراطور فرنسا، وقد يُقصد بالإمبريالية السياسة العدوانية لدولة تجاه أخرى، وتتسم هذه السياسة عادة بعدم المسؤولية، لذا ارتبطت الإمبريالية بالتوسع العدواني لدول المركز، كما يُقصد بها أيضًا طموح دولة أو دول نحو الاتساع على حساب الغير ومد نفوذها وسيطرتها، وهذا أقصى أنواع الاستعمار، فالإمبريالية سلوك دولة تمارس سلطة معينة إما بغزو أرض جديدة، وإما بتطويع سيادة دولة أخرى لصالحها وتحقيقًا لمصالحها.

الانتحاريون Suicide Bombers, Suicidal

أشخاص يقومون بعمليات إرهابية من خلال تفجير أنفسهم، وهم في واقع الأمر أشخاص طبيعيون يعتقدون في الفكر المتطرف، تم تجنيدهم واختيارهم بعناية ودقة لصالح تنفيذ العمليات الإرهابية، وإن كان البعض القليل يفترض أنهم قد يكونون مصابين بنوع من أنواع المرض النفسي أو الاختلال العقلي، ولكن من الواضح أنهم يؤمنون بالفكر المتشدد وما يرتبط به من تصورات خاصة بالبطولة والعمل لصالح الدين والعقيدة.

مخالفة القانون أو التعدي على الحق.

انشقاق Cleavage

انقسام الجماعات الكبرى، إلى جماعات صغيرة مستقلة، تتميز كل منها بالولاء الداخلي، والتوحد مع أهداف الجماعة، ومن ثم وجود مسافة اجتماعية بين الجماعات وبين بعضها بعضاً.

انقلاب Coup

إسقاط الحكومة أو رأس الدولة بواسطة مجموعة من الأفراد (غالباً من العسكريين)، واستبدالها بسلطة أخرى مدنية أو عسكرية، وقد توسع مفهوم الانقلاب طوال فترة القرن التاسع عشر فأصبح يدل على أعمال العنف التي يرتكبها أحد مكونات الدولة، على سبيل المثال: القوات المسلحة، وذلك من أجل عزل رئيس الدولة. فرض هذا المصطلح نفسه، ولكن تم تمييزه عن مصطلح ثورة التي تكون منظمة بشكل رئيس وأساسي من قبل مدنيين لا نفوذ لهم في هياكل الدولة.

بلطجة Bullying

الاستخدام غير المشروع للقوة، وهي في الغالب سلوك فرد أو مجموعة أفراد لا يربطها تنظيم، ويتحدد نشاطها بمجال معين وتلجأ إلى استخدام العنف أو التهديد به لفرض السطوة الإجرامية وتحقيق النفوذ الإجرامي، بقصد الحصول على مكاسب، قد تكون مالية أو تتعلق بالوضع والمكانة، بهذا الطريق غير المشروع.

يعرف القانون الجنائي المصري جريمة البلطجة (القانون رقم ٦ لسنة ١٩٩٨م- المادة ٣٧٥ المضافة إلى قانون العقوبات المصري) بأنها: استعراض القوة أمام شخص أو التلويح له بالعنف، أو بتهديده باستخدام القوة أو العنف معه أو مع زوجته أو أحد أصول فروعه، أو التهديد بالافتراء عليه أو على أي منهم بما يشينه أو بالتعرض

لحرمة حياته أو حياة أي مهمم الخاصة وذلك لترويع المجني عليه أو تخويله بإلحاق الأذى به بدنياً أو معنوياً أو هتك عرصه أو سلب ماله أو تحصيل منفعة منه أو التأثير في إرادته لفرص السطوة عليه أو لإرغامه على القيام بأمر لا يلزمه به القانون أو لحمله على الامتناع عن عمل مشروع، أو لتعطيل تنفيذ القانون أو اللوائح أو مقاومة تنفيذ الأحكام أو الأوامر أو الإجراءات القضائية أو القانونية واجبة التنفيذ، متى كان من شأن ذلك الفعل أو التهديد إلقاء الرعب في نفس المجني عليه أو تكدير أمنه وسكينته أو طمأنينته أو تعريض حياته أو سلامته للخطر أو إلحاق الضرر بشيء من ممتلكاته أو مصالحه أو المساس بحريته الشخصية أو شرفه أو اعتباره أو سلامة إرادته.

التبرير Justification

محاولة لتعليل السلوك بأسباب منطقية يقبلها العقل مع أن الأسباب الحقيقية انفعالية، فيلجأ الشخص في هذه الحالة إلى تبرير الفشل وخلق شتى الأعذار حتى يخفف عن نفسه عبء تحمل الإحساس بالفشل والخسارة.

التبعية Dependency

وضع تشكّل تاريخياً ينطوي على علاقات اقتصادية واجتماعية وسياسية وعسكرية وثقافية تعبر عن شكل معين من أشكال تقسيم العمل على أي صعيد، وبحسب هذا الوضع يتم توظيف واستثمار موارد وأوضاع المجتمع التابع وظروفه لخدمة مصالح مجتمع آخر (المجتمع المتبوع)، والتبعية عكس الاستقلال (Independency).

التحيز والتعصب Prejudice

نوع من الانحياز الفكري أو الطبقي تجاه مجموعة معينة من أفراد المجتمع السياسي، أو اتجاه لدى الأغلبية تجاه الأقليات في المجتمع، وهو اتجاه انفعالي في الغالب، ويكون التحيز أو التعصب في كثير من الأحيان لصالح طرف ما ضد طرف آخر، لا تحيز أو تعصب لصالح فكرة ما فحسب.

ترويع Terrorization

أعلى درجات الخوف، فهو يخلق جوًا عامًا بالرعب والخطر الدائم لدى المواطنين، ويلزم أن يكون من شأن الترويع أن يؤدي إلى الإخلال بالنظام العام أو تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر.

ترويع سياسي Political Terrorize

وسيلة ترمي إلى إخضاع المحكومين لسلطة تعسفية أو إلى طردهم من مناطق نفوذها، أو تنزع أحيانًا إلى تجريد نظام معين من أهليته، وفي حالات استثنائية يكون الترويع أحد أوجه الإبادة الجسدية لفئة كاملة من الشعوب، ويهدف الترويع السياسي إلى تحطيم أي إرادة للمقاومة وإلزام ضحاياه بالخضوع والقبول بالواقع.

التشويه Distortion

أحد الأساليب التي تستخدمها الدعاية لتشويه الخصوم وتجريحهم، وخصوصًا الشخصيات القيادية التي ترتبط بها الأحزاب السياسية أو الفكرية، كمحاولة للحد من تأثيرهم على الأفراد، أو الحد من تأثيرهم على الرأي العام.

تشويه المعلومات Information Distortion

تتعرض المعلومات للتشويه عند انتقالها بين الأفراد إما شعوريًا أو بدون قصد، ويحدث التشويه شعوريًا إذا ما عملت مجموعة من الأفراد في إحدى المنظمات على تحقيق أهداف خاصة غير تلك التي وضعها المسؤولون في المنظمة، أما التشويه الذي يحدث دون قصد فيرجع أساسًا إلى اختلاف المعاني لدى الأفراد وعدم تلاقي وجهات النظر حيث ينظر كل منهم إلى الأشياء أو المواقف بمنظاره الخاص.

التطرف Extremism

يعني لغة أخذ طرف الشيء، وهو كسلوك يمثل ظاهرة معقدة، ترتبط بالمعتقدات

والاتجاهات والمشاعر والمواقف، قد ينتج التطرف بسبب التفاوت الاقتصادي والاجتماعي. ويُعتبر التطرف من العوامل اللصيقة بالإرهاب، ومن صوره: التطرف الفكري والتطرف السلوكي والتطرف الديني والتطرف السياسي والتطرف في المظهر، وقد يلجأ المتطرف في كثير من الأحيان إلى استخدام العنف الجسدي أو اللفظي ضد الآخر المختلف معه.

التعذيب Torture

عرفت اتفاقية التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر عام ١٩٨٤م، التعذيب بأنه أي عمل يأتيه موظف رسمي أو شخص يتصرف بصفته الرسمية، وينتج عنه ألم أو عذاب شديد، جسدياً كان أم عقلياً، يلحق عمداً بشخص ما بهدف الحصول من هذا الشخص أو من شخص آخر، على معلومات أو على اعتراف، أو معاقبة أي منهما على عمل ارتكبه أو يُشتبه في أنه ارتكبه أو تخويله بسببه، ولا يتضمن ذلك الألم أو العذاب الناشئ عن عقوبات قانونية، أو الملازم لهذه العقوبات، أو الذي يكون نتيجة عرضية لها. يتضح بذلك أن مفهوم التعذيب يتسم بالشمولية، من حيث إنه يتسع للألم الجسدي والعقلي والبدني، ويطول أعمال الموظفين العموميين الذين يستغلون السلطة التي يتمتعون بها لإيذاء الآخرين، كما أن مفهوم التعذيب يمتد إلى ما يسمى بـ«موذج الضغط الجسدي المعتدل»، ومن أساليب التعذيب: الكي بالنيران، واللسعات الكهربائية، والاعتداء الجنسي، والماء البارد في الشتاء، والمنع من النوم، والإهانة اللفظية الخادشة للكرامة، والتهديد بالاعتداء على الزوجة والأبناء والآباء، وغيرها من أساليب التعذيب.

تعذيب ومعاملة مهينة Torture and Degrading Treatment

أي عمل يتعرض له شخص ما بسبب آلاماً حادة جسدية أو عقلية بغية الحصول على معلومات أو اعترافات أو معاقبته على أعمال مشتهة بقيامه بها أو إذلاله من قبل

سلطات عامة. هـاك وسائل عديدة للتعذيب منها: الاغتصاب، والحرمان، والإقامة الجبرية، والتعذيب بواسطة الكهرباء، والصرب، والجرح أو القطع، والتعليق أو الشد، واستعمال المخدر والأدوية والحقن، والحرق، والتسميم، والتعصيب والترهيب، والغمس أو التغطيس بالماء، والإرهاب النفسي، والإهانة والشتم.

التعصب Fanaticism

انحياز لاعتقائني لرأي أو مبدأ أو جماعة معينة، دون استعداد حقيقي للنقد والحوار وتبادل الآراء والأفكار ومناقشة الصواب والخطأ. والتعصب اتجاه (أو موقف) نفسي اجتماعي مشحون انفعاليًا، يتخذ شكل عقيدة أو حكم مسبق مع أو ضد جماعة أو موضوع أو شيء، وغالبًا ما لا يقوم هذا الموقف على سند منطقي أو معرفة كافية أو حقيقة علمية. من أشكاله: التعصب العنصري، والديني، والطبقي، والسياسي والأيدولوجي والجنسي، ويؤدي التعصب إلى غياب التسامح وقبول الآخر، مع تغلب الشهوة العارمة للانتصار على الآخرين، مما قد يؤدي إلى ممارسة العنف والإرهاب.

تفرقة عنصرية (الأبارتheid) Apartheid

نظام العزل العنصري بين البشر في منطقة ما، ويحمل التفرقة والتقسيم الساذح حيث لا يوجد بشر وإنما هناك سود وبيض وملونون، مثلما كان الوضع في دولة جنوب أفريقيا قبل الاستقلال.

تفرقة عنصرية منظمة Systematic Discrimination

الاضطهاد العنصري الذي يتم في بلد واحد على نطاق واسع بشكل رسمي أو غير رسمي، مثل معاناة غير البيض Non-whites من الهنود الأمريكيين والأفارقة السود والمهاجرون من المكسيك وآسيا وأمريكا خلال فترة من الفترات.

التكفير Takfir, Takfeer, Excommunication

الكفر في اللغة (ك.ف.ر) بمعنى الستر، والعرب يسمون الليل كافرًا لأنه يستر

بظلامه كل شيء، والكفر هو عدم تصديق النبي، أي نبي في زمان بعثته، والكافر محجوب عن النور غطاه الظلام وطمس على قلبه.

تمويل الإرهاب Financing of Terrorism, Terror Finance

كل جمع أو تلقي أو حيازة أو إمداد أو نقل أو توفير أموال أو أسلحة أو ذخائر أو مفرقات أو آلات أو بيانات أو معلومات، بشكل مباشر أو غير مباشر، وبأية وسيلة كانت بما فيها الشكل الرقمي أو الإلكتروني، وذلك بقصد استخدامها كلها أو بعضها في ارتكاب أية جريمة إرهابية أو العلم بأنها ستستخدم في ذلك، أو بتوفير ملاذ آمن لإرهابي أو أكثر أو لمن يقوم بتمويله.

تمييز Discrimination

شكل من أشكال المعاملة السلبية لأشخاص أو جماعات بناءً على صفات لا تشكل أسباباً مقبولة أو مهمة أو صحيحة في السياق التي تأخذ فيه مجراها، فالتمييز هو تفریق أو حرمان أو تفضيل يضر أو يبطل التمتع العادي بالحقوق لجماعة أو لأشخاص معينين. وتشريع حقوق الإنسان مبني على أساس مبدأ عدم التمييز، كما تشترط كل المعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان على كل بلد احترام حقوق الإنسان وتأمينها لكل الأشخاص الخاضعين لقوانينه وللمقيمين ضمن حدوده بدون تمييز من أي نوع كان، مثل الجنس، اللون، اللغة، الانتماء السياسي أو أي فكر معين، الولادة أو الحالة الاجتماعية، الجنسية، الأصل، وغيرها، ويشكل التمييز ضد الجماعات الإثنية مصدراً أساسياً للنزاعات السياسية.

في العلاقات الدولية، يشير التمييز إلى المعاملة السلبية لدولة أو مجموعة دول والتعدي على حقوقها المعترف بها وفقاً للعداات ومبادئ القانون الدولي. وتدين وثيقة الأمم المتحدة التمييز العنصري، السياسي، الديني... وفي عام ١٩٤٨م أذان الإعلان العالمي لحقوق الإنسان كل أشكال العنصرية والتمييز.

للتمييز شكلان: التمييز القانوني الوارد في الشرائع والقوانين، والتمييز غير الرسمي الممارس عبر الثقافة والعادات والتقاليد الاجتماعية، عندما تحتفظ جماعة متسلطة بامتيازات على أقلية ما. وعلى خلاف التمييز القانوني الذي يمكن إلغاؤه عبر تنفيذ القانون الجبري، يصعب إلغاء التمييز غير الرسمي الذي يستمر لمدة طويلة من الزمن لأنه مترسخ ترسخًا عميقًا في عادات المجتمع، مما يحتاج إلى تغيير ثقافي- اجتماعي.

تمييز ديني Religious Discrimination

كل شكل من أشكال التمييز والتفريق، والاستبعاد أو التفضيل على أساس الدين أو المعتقد، والهادف أو المسبب في إلغاء الاعتراف أو تهديده، والتمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية بمساواة تامة.

تمييز عنصري Racial Discrimination

أي تفريق أو حرمان، أو تفضيل على أساس العرق، أو الأصل الإثني أو الوطني، هدفه أو نتيجته إبطال الاعتراف، أو التمتع أو تطبيق حقوق الإنسان والحريات الأساسية في الميدان السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، أو أي ميدان آخر بالنسبة إلى مجموعة عرقية أو إثنية معينة، ولهذه المجموعات أو الأفراد إمكانية التمتع المتوازن بحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

التنميط Stereotyping

دمج شخص أو مجموعة من الأشخاص بخصائص معينة بناءً على شيوع هذه الخصائص في هذه المجموعة، حقيقةً أو ظنًا، حيث يتسم هذا الأمر بالتبسيط أو التعميم المخل، ويؤدي إلى خطأ في الحكم على الآخرين والتقدير غير السليم، ويؤدي التنميط إلى سوء الفهم وصعوبة إدارة الاختلاف والحوار وقبول الآخر، ومن أمثلة التنميط الشهيرة النظرة الدونية للنساء، التي تسمهم بالضعف والخنوع، بينما يُنظر

إلى الرجال باعتبارهم رمز القوة والحكمة والسيطرة، فهذه الخصائص تطبق على بعض النساء وبعض الرجال، ولكن لا يمكن تعميمها على فئة دون أخرى.

التهديد Threat

زرع الخوف في النفس، بالضغط على إرادة الإنسان وتخويله من أن ضرراً ما سيلحقه أو سيلحق أشخاصاً أو أشياء لها صلة به، ويستوي أن يكون التهديد باستخدام القوة أو العنف مع الاستخدام الفعلي لهما، لأنه في النهاية ينال من مقاومة المجني عليه، ويلزم أن يكون من شأن التهديد الإخلال بالنظام العام أو تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر.

الجريمة الإرهابية Terrorist Crime

أي جريمة أو شروع فيها تُرتكب تنفيذاً لغرض إرهابي، وهي كذلك كل جنائية أو جنحة تُرتكب باستخدام إحدى وسائل الإرهاب أو بقصد تحقيق أو تنفيد غرض إرهابي، أو بقصد الدعوة إلى الإرهاب أو التهديد به، كما تُعد من الجرائم الإرهابية الجرائم المنصوص عليها في الاتفاقيات التالية، عدا ما استثنته منها تشريعات الدول المتعاقدة أو التي لم تصادق عليها:

١. اتفاقية طوكيو والخاصة بالجرائم والأفعال التي تُرتكب على متن الطائرات والموقعة بتاريخ ١٤/٩/١٩٦٣م.
٢. اتفاقية لاهاي بشأن مكافحة الاستيلاء غير المشروع على الطائرات والموقعة بتاريخ ١٦/١٢/١٩٧٠م.
٣. اتفاقية مونتريال الخاصة بقمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني والموقعة في ٢٣/٩/١٩٧١م والبروتوكول الملحق بها والموقع في مونتريال ١٠/٥/١٩٨٤م

٤. اتفاقية نيويورك الخاصة بمع ومعاقبة الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المشمولين بالحماية

الدولية بمن فيهم الممثلون الدبلوماسيون والموقعة في ١٤/١٢/١٩٧٣م.

٥. اتفاقية اختطاف واحتجاز الرهائن والموقعة في ١٧/١٢/١٩٧٩م.

٦. اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة ١٩٨٢م، وما تعلق منها بالقرصنة البحرية.

إن الجريمة الإرهابية على هذا النحو هي كل جريمة أو كل جنائية أو جنحة تُرتكب باستخدام إحدى وسائل الإرهاب بقصد تحقيق أو تنفيذ غرض إرهابي.

الجريمة الدولية International Crime

الانتهاكات التي تطال المصلحة التي تحميها قواعد القانون الدولي، ومن ثم فإنها الأفعال التي تُرتكب إخلالاً بقواعد القانون الدولي، وتكون ضارة بالمصالح التي يحميها ذلك القانون مع الاعتراف لها قانوناً بصفة الجريمة واستحقاق فاعلها للعقاب، وقد يترتب على ارتكابها إلحاق الضرر بأكثر من دولة. من خصائص الجريمة الدولية أنه يستوي أن يرتكبها الفرد، أو ترتكبها الدولة، سواء بطريق مباشر بنفسها أو بطريق غير مباشر من خلال تنظيمها أو تدريبها أو إيوائها أو دعمها لجماعات مسلحة تمارس هذه الجريمة ضد دول أخرى، وبناء على ذلك فإن الإرهاب كجريمة قد يكون داخلياً وقد يكون دولياً، والإرهاب الدولي يُعد أحد صور الجريمة الدولية.

جريمة منظمة Organized Crime

عنف منظم بقصد الحصول على مكاسب مالية بطرق وأساليب غير مشروعة، فالجريمة المنظمة ما هي إلا صورة من صور الجرائم العادية، غير أن ما يميزها هو أنها تأتي بعد تدبير وتنظيم وتعتمد في عملها على العديد من الوسائل والأساليب غير المشروعة كالنصب والاحتيال والتزوير والسطو والقتل، ومن سمات الجريمة

المنظمة العف، لذا فإن هناك أشياء مشتركة بين الإرهاب والجريمة المنظمة منها الرعب والخوف والرهبة في النفوس، وقد يكون ذلك الرعب موجهاً إلى المواطنين والسلطات في آن واحد، فالجريمة المنظمة تمرض الرعب على الناس لتحصل على أموالهم وعلى رجال الشرطة لكي لا يتدخلوا في شئونهم، والعناصر الإرهابية قد ترهب المواطنين لإثارة الرأي العام ضد السلطات.

الجماعة الإرهابية Terrorist Group

كل جماعة أو جمعية أو هيئة أو منظمة أيًا كان شكلها القانوني أو الواقعي، سواء كانت داخل البلاد أو خارجها، أيًا كان جنسيتها أو جنسية من ينتسب إليها، وتهدف الجماعة الإرهابية إلى ارتكاب واحدة أو أكثر من جرائم الإرهاب، أي أن الإرهاب من الوسائل التي تستخدمها لتحقيق أغراضها أيًا كان نوعها. وحسب قانون مكافحة الإرهاب (مصر ٢٠١٥م) فهي كل جماعة أو جمعية أو هيئة أو جهة أو منظمة، أو عصابة مؤلفة من ثلاثة أشخاص على الأقل، أو غيرها من التجمعات أو الكيانات التي تثبت لها هذه الصفة، أيًا كان شكلها القانوني أو الواقعي سواء كانت داخل البلاد أو خارجها، وأيًا كان جنسيتها أو جنسية من ينتسب إليها، وتهدف إلى ارتكاب واحدة أو أكثر من جرائم الإرهاب، أو كان الإرهاب من الوسائل التي تستخدمها لتحقيق أو تنفيذ أغراضها الإجرامية.

الجهاد Jihad

على الرغم من إيجابية المصطلح في مظهره، إلا أن حقيقته في الواقع العملي تقوم على عدة أفكار منها إحياء فكرة السلف وإقامة حكم الشريعة الإسلامية، وهو ما يتطلب قلب أنظمة حكم الأفراد من خلال جيش الطلائع الذي يتولى المسؤولية، ويبدأ الأمر بدعوة الناس حتى يتحولوا من حياة الجاهلية إلى حياة السلف الصالح وحكم الله.

يرى الجهاديون (Jihadist)، نسبة إلى الجهاد، أنه لا بد من الإلغاء الفعلي لكل أشكال المعارضة، والمتمثلة في: الحكام المحليين الذين يمارسون القمع ضد جيوش الطلائع الإسلامية، والأجانب المساندين لأنظمة الحكم المحلية من خلال التفويض أو الاحتلال السافر؛ لذا كان لزامًا على جيش الطلائع الإسلامي أن يدافع عن الأمة الإسلامية، فيشن حربًا مسلحة ضد هذه القوى الغاشمة باسم «الجهاد»، كأساس حركة الجهاد كان دائمًا «الدفاع عن الأراضي الإسلامية ضد المستعمرين الكفار»!

يرى بعض الباحثين أن الجهاديين يعيشون فترة العصور الوسطى من جديد، أو الفترة التي سبقت ظهور اليهودية، حينما كانت الأجواء العامة يسيطر عليها العنف والقتال؛ لذا فإن أهم ما يميز حركة الجهاد الإسلامي هو انتهاجها لأسلوب العنف بهدف إحداث تغيير شامل للدول الإسلامية يحولها إلى نظام يحكمه رجال الدين، أشبه بنظام الخلافة الإسلامية وقت السلف، حيث يرغم الجهاديون أن ضعف الدول العربية في مواجهة تفوق الغرب العسكري نابع من نبذ النظام الإسلامي القديم ومبادئ السلف الصالح، وعلى هذا النحو، يتجاهل الجهاديون أن الدول العربية التي بدأت تسلك طريق التقدم وسبيل التنمية، هي التي نبذت العنف وتحدث لغة الجهاد.

الحرب بالوساطة Proxy War

تُسمى أيضًا (الحرب بالوكالة)، كان تباع إحدى المنظمات المتخصصة في الأعمال العسكرية خدماتها المعلوماتية والأمنية إلى بعض الجهات.

حرب عصابات Guerrilla Warfare

أسلوب للقتال محدود تقوم به فئة من المقاتلين في ظروف مختلفة عن الظروف المعتادة في الحروب وبالذات خلف خطوط العدو، وتتميز حرب العصابات بكونها حربًا صغيرة ولا تخضع لقواعد ثابتة، كما تتميز بطابع المفاجئة والمباغتة، وتلقى حرب العصابات دعمًا ماديًا ومعنويًا وتأييدًا من تأمين الملجأ إلى المقاتلين وتزويدهم بالعتاد والأوراق، وتسعى حرب العصابات إلى إلحاق أكبر الخسائر المادية والمعنوية

في صفوف العدو، بينما تستهدف العمليات الإرهابية الدعاية ولفت الانتباه وإثارة المشاعر والتعاطف، من أجل كسب ود الرأي العام تجاه القضايا التي يعمل من أجلها الإرهابيون.

دائرة العنف العائلي Family Victimized Circle

نمط من العنف وممارسة الإكراه من قبل شخص بالغ (راشد) تجاه شخص آخر تربطهما علاقة عائلية. وهناك أربعة أنواع أساسية من العنف العائلي هي:

١. الاعتداء الجسدي، كالدفع والهز والتكبييل والصفع والركل أو استخدام أدوات لإيذاء جسد الضحية، وقد تحدث الاعتداءات الجسدية بشكل دائم أو متقطع، ولكنها في حالات عدة تنحو مع الوقت إلى التزايد في حدتها وتكرارها.
٢. الاعتداء الجنسي، وهو عندما يفرض فيه شخص تصرفات جنسية مرفوضة أو غير مطلوبة من الشخص الآخر.
٣. الاعتداء النفسي، ويتضمن العزل عن العائلة والأصدقاء، وفرض الاتكالية بالقوة، وسوء المعاملة الكلامية والعاطفية، والتحكم بالأماكن والأشياء التي يمكن للشريك أن يذهب إليها أو يفعلها.
٤. الاعتداء على الملكية، من أموال وأماكن وأدوات وحيوانات، بالمصادرة أو التدمير أو الإيذاء والقتل.

ديكتاتورية Dictatorship

نظم الحكم التي تسمح لفرد أو منصب أو حزب أن يكون له من القوة والسلطة ما يجعله يسيطر سيطرة تامة على الدولة، فيقرر منفردًا كل التحركات والقرارات السياسية، وأن يفرض الطاعة على كل المواطنين ليقبلوا صاغرين كل ما يصدر عنه من تحركات وأفعال، فالديكتاتور لا يتقبل الرأي الآخر، كما لا يسمح بالنقد أو المعارضة، ولا يؤمن بمؤسسات الدولة ودورها في تسيير أعمال الدولة،

حسب تخصصاتها، ويتدخل في أعمال السلطين التشريعية والقضائية ليفرض نفوذه وسيطرته عليها.

رجعية Reactionary

مصطلح سياسي اجتماعي يدل على التيارات المعارضة للمفاهيم التقدمية الحديثة، وذلك عن طريق التمسك بالتقاليد الموروثة والقديمة، ويرتبط هذا المفهوم بالاتجاه اليميني المتعصب المعارض للتطورات الاجتماعية السياسية والاقتصادية، إما من مواقع طبقية أو لتمسك موهوم بالتقاليد. إن الرجعية حركة تسعى إلى التشبث بالماضي؛ لأنه يمثل مصالح قطاعات خاصة من الشعب على حساب الصالح العام.

رشوة Bribery

الحصول على أموال أو أية منافع أخرى مباشرة أو غير مباشرة من أجل تنفيذ عمل أو الامتناع عن تنفيذه، بشكل مخالف للأصول والقواعد والقوانين.

زعزعة استقرار Destabilize

مصطلح يُستخدم لوصف نوع من التدخل السري وغير الرسمي من قبل دولة في شئون غيرها من الدول التي تعتبرها معادية أو مهددة لصالحها أو صديقة لأعدائها، وذلك عبر تخطيط وتشجيع وتنفيذ أعمال من شأنها تهديد أمن البلد الآخر وإضعافه بغية شل إرادته والتقليل من تأثيره أو تغيير نظامه، وتتراوح أدوات تنفيذ تلك الحطط بين الدبلوماسية العادية والهجوم الإعلامي والأعمال العسكرية.

صدام الحضارات Clash of Civilizations

تنطلق هذه المقولة من الاعتقاد بأن هوية الحضارات ستغدو مهمة بشكل متزايد في المستقبل حيث سيتشكل العالم إلى حد بعيد بسبب التدافع بين سبع أو ثماني حضارات رئيسة، هي: الحضارة العربية الإسلامية، والحضارة الكونفوشوسية، والحضارة اليابانية، والحضارة الهندوسية، والحضارة الأرثوذكسية، والحضارة

السلافية، والحصارة اللاتينية - الأمريكية، وربما الحصار الأفريقية، وأن الراعات الأكثر أهمية وخطورة في المستقبل ستنبش على امتداد خطوط الاختلاف الثقافية التي تفصل الحصارات عن بعضها البعض. ومصطلح صدام الحصارات يصدر عن فرصة مفادها أن الفوارق بين الحضارات تعد فوارق موضوعية وحقيقية ومهمة، وأن الوعي الحضاري يتزايد، وأن الصراع بين الحضارات سيحل محل الصراعات الأخرى بما فيها تلك الأيديولوجية. وللمفكر المعروف صموئيل هنتنجتون كتاب مهم في هذا الشأن، بعنوان صدام الحضارات (Clash of Civilization) وإعادة تشكيل النظام العالمي، الذي أثار ضجة كبيرة- وما زال- عند صدوره عام ١٩٩٦م.

صراع Conflict

نراع مباشر ومقصود بين أفراد أو جماعات من أجل هدف واحد، وتعتبر هزيمة الخصم شرطاً ضرورياً للتوصل إلى الهدف، ويظهر في عملية الصراع الأشخاص بشكل واضح من ظهور الهدف المباشر (وهو في ذلك يختلف عن التنافس)، ونظراً لتطور المشاعر العدائية القوية، فإن تحقيق الهدف في بعض الأوقات قد يُعتبر شيئاً ثانوياً بجانب هزيمة الطرف الآخر. إن الصراع هو كفاح حول القيم والسعي من أجل المكانة والقوة، والموارد النادرة، حيث يهدف الأضداد إلى تحييد أعدائهم أو القضاء عليهم.

ضحية Victim, Casualty

مصطلح فضفاض يعتره البعض توسيعاً لمصطلح المجني عليه، ويشير إلى أن المستهدف بجريمة معينة مجني عليه بصرف النظر عن العلاقة الأساسية بينه وبين الجاني، وما إذا كانت مباشرة أم غير مباشرة. وفقاً لإعلان الأمم المتحدة بشأن المبادئ الأساسية لتوفير العدالة لضحايا الجريمة والصادر عام ١٩٨٥م، فإن ضحايا الجريمة هم الأشخاص الذين أصيبوا بضرر فردي أو جماعي، بما في ذلك الضرر البدني أو العقلي، أو المعاناة النفسية، أو الخسارة الاقتصادية، أو الحرمان بدرجة

كبيرة من التمتع بحقوقهم الأساسية نتيجة الإهمال على نحو يشكل انتهاكًا للقوانين الجنائية النافذة، ويشتمل مصطلح الصحة أيضًا على فعل الإساءة المباشرة لشخص مقصود بذاته، وكذلك الإساءة للأشخاص الذين أصيبوا بضرر من جراء التدخل لمساعدته في محنته أو لمنع الإيذاء عنه.

عصابة شوارع Street Gangs

كل مجموعة تستطيع التكيف بصفة مستمرة مع الشارع، ويعتبر ضلوعها في أنشطة غير قانونية جزءًا من هويتها كمجموعة، ويكون أعضاء عصابة الشوارع عادة من الذكور المراهقين وصغار السن، وينحدرون من أصول متدنية اجتماعيًا واقتصاديًا. تختلف أسباب الانضمام إلى تلك العصابات من شخص إلى آخر منها: الحصول على الحماية من بطش العصابات الأخرى، والتأثر بآراء زملائهم وأفراد مجتمعاتهم، والفرص المادية. يرجع ظهور هذه العصابات إلى: الفوضى الاجتماعية، والفقر، وندرة المشروعات المستقبلية، وانتشار تقاليد أو عادات عرقية خاصة بثقافة معينة.

عقاب جماعي Collective Punishment

عمل يقوم على القمع أو فرض عقوبة وقصاص على جماعة معينة، ويمكن أن يأخذ طابعًا عرقيًا، أو إثنيًا أو يمارس على أقلية سياسية، ويأخذ أشكالًا عديدة كالقتل، والإبادة ومصادرة الأموال والأموال، والحظر أو المنع.

العمل الإرهابي Terrorist Act

كل استخدام للقوة أو العنف أو التهديد أو الترويع بغرض الإخلال بالنظام العام أو تعريض سلامة المجتمع أو مصالحه أو أمنه للخطر، أو إيذاء الأفراد أو إلقاء الرعب بينهم، أو تعريض حياتهم أو حرياتهم أو حقوقهم العامة أو الخاصة أو أمنهم للخطر، أو الإضرار بالوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعي أو الأمن القومي، أو إلحاق الضرر بالبيئة، أو بالموارد الطبيعية أو بالآثار أو بالأموال أو بالمباني، أو بالأموال العامة أو الخاصة، أو احتلالها أو الاستيلاء عليها.

العنصرية هي نوع من الأيديولوجية التي تُمارس من قبل مجموعة بشرية معينة، وتكون مبنية على التمييز وإنكار التساوي تجاه أعضاء من مجموعة بشرية مختلفة، وفي كثير من الأحيان يكون التمييز على أساس العرق، والذي يعني سمة اجتماعية مرتبطة بمجموعة بشرية على أساس خصائص معينة، مثل لون البشرة، تعابير الوجه، وغيرها، وتكون هذه الخصائص ظاهرة للعيان دون أن تعكس أي ميزة بيولوجية معينة مرتبطة باللياقة أو القدرة البدنية أو غيرها، وتختلف بين شخص وآخر من عرق مختلف.

العنف Violence

حالة انفعالية يُصاب الشخص لحظتها بتوتر الأعصاب واهتزاز القيم في نفسه وجمود الفكر، وينتهي بإيقاع الأذى بالغير وإلحاق الضرر بالآخرين، وقد يبدأ بالسخرية من بعض الناس أو الاستخفاف بهم والحق من قدرهم وذمهم، ويصاحب ذلك حالة انعدام التوازن، فيفقد الإحساس بشعور الآخرين، ويتكلم بلهجة تتسم بالحدة والتعالي وعدم الاستماع للآخر، وفي هذا إيذاء نفسي للغير: لأن السخرية من الناس كقتلهم، فالقتل منه ما هو مادي حيث التصفية الجسدية، ومنه ما هو معنوي.

إن العنف ظاهرة أو شكل من أشكال العدوانية، التي تحدث في مختلف المجتمعات البشرية، وهي تهديد باستعمال القوة بشكل غير قانوني أو غير مبرر، وتؤدي ممارسته إلى التسبب في أضرار نفسية أو جسدية للآخر المتعرض للعنف؛ لذا فالعنف قيمة سلبية تتساوى في ميزان القيم مع الرشوة والفساد والاختلاس، وغيرها من الظواهر السلبية والأمراض الاجتماعية، غير أن ما يميز (العنف)، ويجعل منه شيئاً مخيفاً هو ما ينتج عنه مباشرة من زهق لأرواح وإراقة للدماء، حيث يرتبط العنف- وفي أغلب الأحيان- بالإرهاب، وواقع الأمر أنه لا يمكن فصل الإرهاب والعنف عن باقي القيم السلبية التي قد تسود في وقت من الأوقات، فالمجتمع كالجسد، إذا ما انهارت مقاومته وضعفت مناعته حلت به كثير من الأمراض دفعة واحدة.

والعنف، ووفقًا للظاهرة الإرهابية، هو أي صورة من صور الصعظ التي يمارسها الإرهابيون على السلطة السياسية لغرض معين، وقد يكون العنف عسكريًا أو سياسيًا أو فكريًا، ومن شأن استخدام العنف الإخلال بالنظام العام أو تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر، وقد يكون العنف بالإشارة باليد أو بالرأس أو الغمز بالعين، وقد يكون تلويحًا بالقوة لتخويف الغير بقصد إرغامه على الاستجابة لهذا الطرف الآخر.

والعنف، كظاهرة، لها أسباب ودوافع كثيرة، فهناك العنف الطبيعي الناجم عن النزعة العدائية عند البعض، والعنف كرد فعل على تهديد خارجي، أو العنف المبدئي (من وجهة نظر المعتدي) الذي يُمارس كوسيلة لإحداث تغيير اجتماعي أو تحقيق أهداف شخصية، ومن الممكن أن ترداد فرصة حدوث العنف في حالة سلبية أو ضعف الضحية، وتستلزم مواجهة هذه الظاهرة معالجة ثقافية وتربوية على المستويين المجتمعي والمؤسسي (التعليم، الإعلام، الثقافة، المؤسسات الدينية، التشريع، وغيرها).

العنف السياسي Political Violence

يكون العنف سياسيًا عندما تكون دوافعه وأهدافه سياسية، وذلك رغم الاختلاف حول طبيعة ونوعية هذه الأهداف والقوى السياسية التي تمارسه، ويشمل العنف السياسي مختلف السلوكيات التي تتضمن استخدامًا فعليًا للقوة أو تهديدًا باستخدامها لإلحاق الأذى والضرر بالأشخاص والإتلاف بالممتلكات، وذلك لتحقيق أهداف سياسية مباشرة أو أهداف اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية لها دلالات وأبعاد سياسية، وتتضمن ممارسات العنف السياسي معاني: الإكراه والإرغام المستندة إلى استخدام القوة المادية أو التهديد باستخدامها للتأثير على إرادة المستهدفين، ومن أشكاله الشعبية: أحداث الشغب، والتمردات، والاعتيالات، والانقلابات، وحروب العصابات، والحروب الأهلية، ومن أشكاله الرسمية: الاعتقال لأسباب سياسية، وأحكام الحبس والإعدام المرتبطة بقضايا سياسية، واستخدام قوات الأمن لمواجهة أحداث الاحتجاج الجماعي والعنف السياسي الشعبي، واستخدام وحدات من القوات المسلحة لتحقيق هذا الغرض، وممارسة التصفية الجسدية.

تلجأ الدولة المستبدة إلى العنف السياسي وتستخدمه لفرض نفوذها على الشعب والأفراد داخل المجتمع؛ وذلك لقمع أية معارضة لنظامها الداخلي من خلال أجهزتها المختلفة، وفي بعض الأحيان تجعل منه إجراءً قانونيًا وشرعيًا ومنظمًا وتكسبه صفة الضرورة حسب ما تقتضيه الظروف والأحوال، وبالمقابل قد يستخدمه بعض المواطنين ضد النظام، ذلك أن أعمال العنف قد تكون فردية وقد تكون جماعية، منظمة أو غير منظمة، علنية أو سرية، ليشكل العنف السياسي عنصرًا رئيسًا في الفعل الإرهابي. ويُعتبر العنف السياسي في إطار النظم القانونية الداخلية عملًا مؤتمًا أيًا كانت الصور التي يتخذها.

عنف منزلي Domestic Violence

أحد ركائز الاضطهاد على أساس الجنس أو النوع الاجتماعي، حيث يتضمن تسبب الضرر، أو الضرب والتعدي على المرأة، جسديًا، نفسيًا، جنسيًا، واقتصاديًا، والذي قد يحصل في نطاق العلاقة العائلية ومنها الزواج.

غسيل مخ Brain Washing

مصطلح يُقصد به العمليات الدعائية السياسية والاجتماعية التي تحاول توجيه الفكر أو العمل الإنساني ضد رغبة الفرد الحر أو ضد إرادته وعقله، وذلك بعرض مؤثرات معينة على مخ الإنسان بدرجات متفاوتة مع طبيعته، كما يُقصد بغسيل المخ إعادة تشكيل اتجاهات الفرد وتقلبه لأية إحياءات تُفرض عليه، فهي نوع من التلاعب بالشخصية الفردية من خلال تضخيم العقيد والوصول بالذات الفردية إلى التحليل ثم التحكم في الشخصية. وتستخدم العناصر الإرهابية عملية غسيل المخ مع العناصر المنضمة الحديثة أو لضم عناصر جديدة من الإرهابيين.

الغضب الشديد Extreme Anger

حالة وجدانية يمر بها كل شخص، عندما يتعرض للإحباط، ويشعر بنقص ما

في كيانه الشخصي، وبالتالي فإنه لا يشعر بوجوده الاجتماعي لصحالة رأيه وخمول أسرته وعدم اهتمام الناس به فيغضب بسرعة.

فاشية Fascism

نظام فكري وأيديولوجي عنصري يقوم على تمجيد الفرد على حساب اضطهاد جماعي للشعوب. تتحقق الفاشية بسيطرة فئة دكتاتورية ضعيفة على مقدرات الأمة ككل، طريقها في ذلك العنف وسفك الدماء والحقد على حركة الشعب وحريته، والطرز الأوروبي يتمثل بنظام هتلر وفرانكو وموسيليني، كما أن هناك عشرات التنظيمات الفاشية التي ما تزال موجودة حتى الآن، وتجد صداها حاليًا عند عصابات متعددة في العالم الثالث، وقد اشتق اسم الفاشية من لفظ فاشيو الإيطالي ويعني حزمة من القضبان استخدمت رمزًا رومانيًا يعني الوحدة والقوة، كما أنها تعني الجماعة التي انفصلت عن الحزب الاشتراكي الإيطالي بعد الحرب بزعامة موسيليني، الذي يُعتبر أول من نادى بالفاشية كمذهب سياسي، ديكتاتوري وغير برلماني، قام على العداء للديمقراطية، كما لا تهتم بسعادة الفرد أو احترام حرياته وكرامته.

لا تسامح Intolerance

عدم الرغبة في الاعتراف بشرعية الآخر، سواء أكان هذا الآخر شخصًا أو مجموعة أو فكرة، ما دام هنالك اختلاف في هذا الشأن مع الشخص اللامتسامح. وقد يؤدي ذلك إلى قمع المختلف أو ممارسة التمييز ضده، كما يحدث في الخلافات الدينية والعقدية والطائفية والعرقية.

لاجئ Refugee

ينطبق مصطلح لاجئ على كل شخص، نتيجة لأحداث وقعت، وبسبب خوف قائم على أساس صحيح من أن يتعرض للاضطهاد لأسباب العنصر أو الدين أو الجنسية أو

عسوية مجموعة اجتماعية خاصة أو رأي سياسي. واللاجئ يكون خارج بلد جنسيته ولا يكون قادرًا على العودة، بسبب ذلك الخوف، فلا يرغب في الانتفاع بحماية ذلك البلد. كما يُقصد باللاجئ من ليس لديه جنسية وهو خارج مكان إقامته الاعتيادية السابقة نتيجة أحداث كهذه، وهو لا يستطيع أو لا يرغب في العودة إلى الوطن.

يتضمن الميثاق الخاص بوضع اللاجئين حقوقًا محددة للاجئين تؤكد حمايتهم بموجب ميثاق الحقوق المدنية والسياسية، فيما يُعرف بحماية اللاجئين (Refugee Protection)، فمن حقوق اللاجئين الأساسية التسجيل والمساعدة من أجل حاجات الإنسان الأساسية، والحماية في حالة اللجوء، وفرصة العودة إلى الدولة الأصلية إذا كان ذلك ممكنًا، وبموجب هذا الميثاق لا يحق لأي دولة متعاهدة أن تطرد أو تعيد لاجئًا بأي طريقة كانت إلى حدود أو مقاطعات تهدد حياته.

كما تُعرف اتفاقية الأمم المتحدة لسنة ١٩٥١م اللاجئين بأنه أي شخص يوجد خارج البلد الذي يحمل جنسيته، بسبب خوفه من التعرض للاضطهاد، بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو بسبب آرائه السياسية ولا يستطيع العودة إلى بلده أو لا يرغب في ذلك. ويلاحظ هنا أن مصطلح اللاجئين ينطوي على تعريف محدد جدًا لا يشمل سوى الأشخاص الذين برحوا بإرادتهم أو طانهم والتمسوا الملاذ في بلد ثان، ومن هنا، فإنه حتى عندما سعت بعض المحاولات إلى توسيع مدلول المصطلح فإنها انصبت على مبررات اللجوء دون سواها، فوفقًا للمادة ٢/١ من اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية للاجئين لسنة ١٩٥١م، يتضمن كل شخص، لداعي العدوان الخارجي أو الاحتلال، أو السيطرة الأجنبية، أو بفعل أحداث تعكر صفو النظام العام، في جزء من بلده الأصلي أو البلد الذي يحمل جنسيته أو في كامل هذا أو ذاك يصر إلى مغادرة مكان إقامته المعتاد بحثًا عن ملجأ في مكان آخر خارج بلده الأصلي أو بلد جنسيته.

إذا كان مصطلح اللاجئين ينصرف إلى الأشخاص الذين عبروا الحدود الدولية لدولتهم وانتقلوا إلى بلد ثانٍ التماسًا للملاذ، فإن النازحين هم الأشخاص الذين نزحوا داخليًا لأسباب مماثلة، وبذلك يظلون خاضعين لقوانين دولتهم بحيث لا تشملهم بحمايتهم اتفاقية الأمم المتحدة للاجئين ١٩٥١م، وإن كانت المفوضية السامية للاجئين تعمل بصورة متزايدة على مساعدتهم.

لجوء سياسي Political Asylum

إذا كان اللاجئ هو شخص خارج بلاده لوجود خوف ما، وله ما يبرره من الاضطهاد في بلاده بسبب جنسيته أو دينه أو أصله العرقي أو رأيه السياسي أو انتمائه لفئة اجتماعية معينة، وتكون حكومة بلاده غير قادرة أو غير راغبة في إسراع حمايتها عليه. إن اللاجئ السياسي هو الشخص الذي يلجأ لبلد ما ويتم قبوله بقرار سياسي حتى لو لم تنطبق عليه شروط اللاجئ، وذلك لاعتبارات سياسية وليست قانونية.

المتطرفون Extremists

الأشخاص الذين يتبنون وجهات نظر حادة وآراء جامدة ومواقف صلبة لا تتسم بأية مرونة مقارنة بغيرهم، بشكل يجعلهم أقل قدرة على الحوار والتواصل مع الآخرين وبالتالي تطوير أفكارهم، وقد يندفعون - مع تصعيد الخلاف - إلى ردود فعل تتسم بالعنف واستخدام القوة.

محاباة Favoritism, Partiality

تفضيل شخص على شخص آخر، أو تفضيل جهة على أخرى، في الخدمة بغير حق، بهدف الحصول على مصالح معينة أو تحقيق أغراض ما.

المهجرون الداخليون Internally Displaced People

الأشخاص المشردون داخل وطنهم بعيدًا عن مكان سكهم الأصلي بسبب الكوارث

الطبيعة أو خوفًا من الاضطهاد أو تجنبًا لإلحاق الأذى الجسدي بهم، ولا يوجد تعريف عالمي عن الوضع القانوني للمهجرين الداخليين على عكس اللاجئين.

نزاع Conflict

تعتمد تبادل العقاب السلبى (Punitive) من قبل فريقين (دول، أو مجموعات، أو أفراد) لأجل السيطرة أو الهيمنة على السلطة أو الموارد بوسائل تصاعدية يمكن أن تؤدي لاستعمال العنف بغية تحقيق المآرب، ويقع النزاع عامة في حالة تضارب المصالح أو المفاهيم بين فريقين أو أكثر، حيث يصبح الهدف من التصارع تعمد إلحاق الأذى أو تدمير الفريق الآخر.

نزاع مسلح Armed Conflict

يمكن أن تنشأ النزاعات مع استعمال الأسلحة أو بدونها، حيث يشير مصطلح النزاع المسلح عادة إلى أعمال معينة من العنف الدولي. وقد وُضع القانون الإنساني الدولي خصيصًا للحد من انتهاكات حقوق الإنسان أثناء هذه النزاعات المسلحة فيما يتعلق بحقوق أشخاص متهمين، كالمدنيين والجنود المصابين أو الحياديين. ويميز القانون الإنساني الدولي أربعة أنواع من النزاعات المسلحة، تطبق على كل منها مبادئ قانونية مختلفة، الفئة الأولى: النزاعات المسلحة الدولية، وتُطبق عليها معاهدات جنيف الأربع (١٩٤٩م)، إضافة إلى البروتوكول المضاف سنة ١٩٧٧م، وقوانين لاهاي ومبادئ قانونية أخرى، الفئة الثانية: حروب التحرير، ويُطبق عليها البروتوكول المضاف إلى معاهدات جنيف سنة ١٩٧٧م، الفئة الثالثة: النزاعات المسلحة غير الدولية التي تُطبق عليها القوانين المنصوص عليها في المادة ٣ من معاهدات جنيف الأربع وبعض القوانين الاعتيادية، الفئة الرابعة: النزاعات المسلحة غير الدولية المحددة بدقة في البروتوكول المضاف إلى معاهدات جنيف الأربع سنة ١٩٧٧م، وهي خاضعة لقوانين هذا البروتوكول، أما في حال حصول عنف منعزل أو اضطرابات داخلية فقط، يُطبق عليها قانون حقوق الإنسان بدلاً من القانون الإنساني الدولي.



الفصل الثاني

مصطلحات ومفاهيم إعلامية

عملية نقل المعلومات والأفكار والاتجاهات من طرف إلى طرف آخر، من خلال عملية ديناميكية مستمرة، ليس لها بداية أو نهاية، وتتكون العملية الاتصالية من خمسة عناصر أساسية هي: مرسل (Sender)، رسالة (Message)، وسيلة (Chanel)، مستقبل (Receiver)، التأثير أو رد الفعل (Feedback, Impact).

الاتصال الجماهيري من أجل التنمية Mass Communication for Development

يُعتبر الاتصال الجماهيري واحدًا من العناصر الإعلامية والثقافية والترفيهية التي تقوم بدفع عجلة التغيير، ما ييسر للإنسان أن يتعرف على أهداف التنمية ويسعى لبلوغها عن طريق المطابقة والتقمص الوجداني للشخصية الحضارية، ويتم ذلك بحشد القوى الإنسانية وإقناع الجماهير وتعبئة المشاعر وتجسيم الأهداف وتعليم الشعب وتبصيره بالحقائق وتلقيه المهارات ومساعدته على كسب الثقة بنفسه وبقيادته لبلوغ غايات التنمية.

من جانب آخر يقوم الاتصال الجماهيري بالعديد من الوظائف "Mass Communication Functions": منها: الإعلام والتعليم والتثقيف والتسلية والترفيه وتشكيل الرأي العام والإقناع، ونقل التراث الثقافي من جيل إلى آخر والمساعدة على تنشئة الجيل الجديد ومساعدة النظام الاجتماعي عن طريق الإقناع وليس العنف لضمان قيام الجماهير بتحقيق الأهداف المطلوبة وفي مقدمتها تحقيق التنمية.

اتصال غير محدود Unlimited Communication

اتصال يتم مع عدد غير محدود من المستقبلين (المُرسل إليهم) وموجودين في أكثر من مكان ويتلقون نفس الرسالة في وقت واحد، مثلما يحدث عند استماع الجمهور لبرنامج إذاعي أو عند مشاهدته لبرنامج تلفزيوني أو عند قراءته لصحيفة.

عملية اتصالية تفاعلية تقوم على عملية تبادل المعلومات والآراء بين الأفراد، والجماعات، أو المنظمات، وتتضمن رسائل متعددة حول طبيعة الخطر، وأخرى تتضمن ردود الأفعال الناتجة عنه، وهي جهود اتصالية مستمرة لتوفير المعلومات التي تقوم عليها صاعقة القرار في إدارة المخاطر على المستويين الكلي أو الجزئي، كما تُستخدم لتوجيه الرأي العام وتحفيزه على مواجهة المخاطر، وتقليل الأضرار الناتجة عنها.

إثارة Excitement

حالة من التركيز العقلي حول موضوع معين أو معنى معين، وهي هدف أساسي في مختلف المجالات الإعلامية، فإثارة اهتمام المرء بالفكرة الجديدة يجعله يرغب في التعرف على دقائقها ويسعى إلى تنمية معلومات بشأنها، ويقصد بإثارة الاهتمام (Interest Arousing) تركيز الانتباه، أو تركيز العملية العقلية شعورياً أو لا شعورياً تجاه المنبهات. أما استثارة الرغبة (Desire Exciting) فهي محاولة التأثير في وعي ومزاج الجماهير العريضة، لنشر الأفكار والشعارات عن طريق التلاعب بالغرائز والحاجات الطبيعية والاجتماعية والنفسية، وتستعين بها وسائل الإعلام لتحقيق أهداف معينة. وإثارة الرأي العام (Agitation of Public Opinion) هي التعبير بالقول أو الكتابة عن مظالم الطبقات والجماعات للتأثير على أفكارهم ومحاولة إثارة تبرمها وقلقها، حتى تثور على أوضاعها إلى أن تتغير هذه الأوضاع، فالرأي العام من الصعب وصفه أو من غير الميسور قياسه ومن المستحيل رؤيته، ولكن رغم كل هذه الصعوبات فإن قوة الرأي العام لا يمكن تجاهلها في أي مجتمع.

وقد تكون الإثارة سمة سلبية عندما تحرص بعض الصحف على توفرها في الأخبار التي تنشرها؛ حيث يُقصد بعنصر الإثارة في الخبر هنا الإشارة إلى تلك الخاصية التي توجد في بعض الوقائع والأحداث، وتكسيها جاذبية شديدة إلى لفت انتباه القارئ ومخاطبة بعض غرائزه الدفينة، وقد انحرفت بعض الصحف بهذا العنصر بحيث صار مرادفاً لصحافة الإثارة أو الصحافة الصفراء أو صحافة الفضائح.

إجراء يترتب عليه أثر غير الذي كان مقصودًا، كنشر إعلان تترتب عليه استجابة عكسية، فقد يقبل الإنسان الفكرة بعقله باعتبارها فكرة وجيهة، ولكنه يرفض أن يسلك السلوك المطلوب لأنه يرفضها بقلبه إما لأنه لا يريد ذلك أو لأنه عاجز عن ذلك، أو قد لا يقبلها ولكنه يسلك سلوكًا إيجابيًا مع الفكرة، أي أنه يرفضها بعقله لأنها غير صائبة، ولكنه يقبلها بقلبه إما لأنها بدعة مستحبة أو لأنه عاجز عن مقاومة إغراء الأخذ بها.

أخلاقيات الإعلام / أخلاقيات الصحافة

Media Ethics, Ethics of Journalism

بشكل عام فإن الأخلاق (Ethics) هي تعبير عن قيم المجتمع ومثالياته، أي أنماط السلوك والغايات المطلوبة، يحاول فحصها بطريقة نقدية لاختبار صحتها، مما يؤدي في النهاية لصياغة قيم جديدة، وتشير أخلاقيات الصحافة/ الإعلام إلى مجموعة المعايير والقيم المرتبطة بمهنة الصحافة/ الإعلام، والتي يلتزم بها الصحفيون في عملية استقاء الأنباء ونشرها والتعليق عليها، وفي طرحهم لآرائهم، وفي قياسهم بوظائف الصحافة المختلفة. وتهتم أخلاقيات الصحافة/ الإعلام بالكشف عن الحقائق بكل وضوح دون النظر للأغراض الشخصية، وعدم الكشف عن مصدر الخبر إلا بموافقته، وعدم استغلال حوادث معينة في الإثارة الصحفية، وكذلك عدم الإضرار بمصالح الغير وعدم التدخل في الخصوصيات وعدم تهديد حرية الإنسان، وعدم التعرض لقيم المجتمع وعاداته ومكتسباته من أجل تحقيق نصر إعلامي زائف، ولقد كان وضع دليل يتضمن هذه المعايير والأخلاقيات أو ميثاق شرف ضرورة يفرضها تطور الصحافة الحديثة واختلال تدفق الأنباء في العالم المعاصر وزيادة الاحتكار والتركيز وغيرها من القضايا. والواقع أن مفهوم أخلاقيات الصحافة ليس مفهومًا حديثًا، وحسب البعض فإنه يعود ظهور هذا المفهوم إلى عام ١٩١٦م في السويد، ثم في فرنسا عام ١٩١٨م، ثم

اعتُبر هذا المفهوم من أهم الأسس التي تقوم عليها نظرية «المسئولية الاجتماعية»، ولكن بالرغم من ذلك فإن هذا المفهوم ما زال محل جدل، حيث يرى بعض الباحثين والصحفيين في العالم أنه وسيلة لفرض قيود جديدة على حرية الصحافة، وتقوم هذه الرؤية على استقرار الكثير من التجارب خاصة في بلدان العالم الثالث.

إطار دلالي Semantic Framework

من المفاهيم التي بلورها علم النفس وعلم النفس الاجتماعي، ويعبر الإطار الدلالي عن الفكرة أو اللغة المشتركة بين كل من المرسل والمستقبل. فالإطار الدلالي هو خلاصة خبرات الإنسان المتراكمة على مر الأيام التي تم اكتنازها بناء على الاستعدادات والقدرات الشخصية والخصائص البيولوجية والاجتماعية والثقافية، وهذه العوامل تختلف من فرد إلى آخر، مثل: العوامل الوراثية والاستعدادات الفطرية، والعوامل البيئية والاجتماعية، والعوامل الثقافية.

الإعلام Information, Mass Communication

كافة أوجه النشاط الاتصالية التي تستهدف تزويد الجمهور بالمعلومات الصحيحة وكافة الحقائق الواضحة والأخبار السليمة عن القضايا والموضوعات والمشكلات ومجريات الأمور بطريقة موضوعية وبدون تحريف، بما يؤدي إلى خلق أكبر درجة ممكنة من المعرفة والوعي والإدراك والإحاطة الشاملة لدى فئات جمهور المتلقين للمادة الإعلامية بكافة الحقائق والمعلومات الموضوعية الصحيحة، عن مختلف القضايا والموضوعات، بما يُسهم في تنوير الرأي الصائب لدى الجمهور في الوقائع المشارة والمشكلات المطروحة.

إن الإعلام على هذا النحو هو تزويد الناس بالأخبار الصحيحة الواضحة، والمعلومات السليمة الصادقة، والحقائق الثابتة، التي تساعد على تكوين رأي صائب في واقعة من الوقائع، أو مشكلة من المشكلات، بحيث يعبر هذا الرأي تعبيراً موضوعياً عن عقلية الجماهير واتجاهاتهم وميولهم. ويتم تحقيق ذلك بواسطة أجهزة

الإعلام المختلفة من صحافة وإذاعة وتلفزيون ومواقع إلكترونية وغيرها، ومن ورائها جميعًا وكالات الأنباء التي تمدها بسيل من الأخبار، والمادة الإعلامية ليلاً ونهارًا دون انقطاع. ومن المعروف أن تلك الأجهزة تمارس دورًا خطيرًا في حياة المجتمعات البشرية، ويزداد دورها أهمية وخطورة مع تطور العلم والتكنولوجيا، حيث تتصدى لمعالجة العديد من قضايا المجتمع، ومشكلات التطور الحضاري، ومعالجة القضايا الفكرية، والعقائدية، والاقتصادية، والاجتماعية، وغيرها، إلى أن أصبحت هي السجل التاريخي لكل صغيرة وكبيرة في حياة البشرية.

الإعلام الأمني Security Media

يشمل المعلومات الكاملة والجديدة والمهمة التي تغطي كافة الأحداث والحقائق والأوضاع والقوانين المتعلقة بأمن المجتمع واستقراره، والتي يُعتبر إخفاؤها أو التقليل من أهميتها نوعًا من التعتيم الإعلامي، كما أن المبالغة في تقديمها أو إضفاء أهمية أكبر عليها يُعتبر نوعًا من التأثير المقصود والموجه لخدمة أهداف معينة، قد تكون في بعض الأحوال نبيلة ومنطلقة من المصلحة القومية، ولكنها في النهاية ليست إعلامًا بالمفهوم العلمي، وإما هي نوع من الدعاية البيضاء. وقد اصطلح بعض الباحثين على إطلاق مصطلح التوعية Awareness على الإعلام الأمني، وهذا المصطلح يقتصر على الوظيفة الإدراكية التي ينبغي أن يتلوها وظائف أخرى هي إثارة الاهتمام Interest والتقويم Evaluation والتجريب أو المحاولة Trial وأخيرًا الممارسة أو التبنى الكامل للفكرة المطروحة، وذلك في إطار دراسات التبني Adoption Studies التي ارتبطت بعمليات انتشار الأفكار المستحدثة.

والإعلام الأمني بهذا المفهوم لا يكفي لتحقيق الاستقرار والأمان للمجتمع؛ لأن حالة الاستقرار تتطلب نوعًا من السلوك واليقظة والتعاون من جانب الجماهير مع رجال الأمن، ولا يمكن أن تتحقق من خلال رد الفعل التلقائي الطبيعي الذي يصدر عن هذه الجماهير في أعقاب الأحداث أو المشكلات التي تهدد أمن المجتمع

واستقراره، أو من خلال عرض القوانين الجديدة أو تقديم بعض الحقائق الأمنية المرتبطة بأمن المجتمع وسلامته. ومن هنا كان لا بد من الاعتماد بالأكثر على فنون اتصالية أخرى إلى جانب الإعلام لخلق حالة من التأهب والاستعداد لدى الجماهير للسلوك الإيجابي الفعال في مواجهة محاولات الاعتداء على الاستقرار والأمن أو تهديدهما بأي شكل من الأشكال. وهذه الفنون الاتصالية تشمل التوعية وتكوين الاتجاهات أو تعديلها، والإقناع بسلوكيات إيجابية في مواجهة الجريمة، وتندرج هذه الفنون جميعها تحت مظلة الدعاية البيضاء التي تسعى لإحداث تأثير مقصود وموجه لصالح قضية الأمن في المجتمع.

الاهتمامات الإنسانية Human Interests

واحدة من القيم الخيرية News Values، فهي من الخصائص التي قد تتوفر في الخبر وتجعل المسئول عن التحرير يقدمه على سواه من الأخبار ليأخذ طريقه للنشر أو الإذاعة، فالعنصر الإنساني في الخبر هو ذلك العنصر الذي يثير أو يحرك العواطف الإنسانية عند القارئ سواء بالحب أو العطف أو الشفقة أو الكره أو الخوف. إن الأخبار التي تدور حول العنصر الإنساني هي أكثر الأخبار تأثيراً على عواطف القراء.

التأثير Effect

بعض التغيير الذي يطرأ على مستقبل الرسالة كفرد، فقد تلفت الرسالة انتباهه ويدركها، وقد تضيف إليه معلومات جديدة، وقد تجعله يكوّن اتجاهات جديدة، أو يعدل اتجاهاته القديمة، وقد تجعله يتصرف بطريقة جديدة، أو يعدل سلوكه السابق، فهناك مستويات عديدة للتأثير، ابتداء من الاهتمام إلى حدوث تدعيم داخلي للاتجاهات، إلى حدوث تغيير على تلك الاتجاهات، ثم في النهاية إقدام الفرد على سلوك علني. والتأثير باللغة (Language Manipulation) يعني التأثير على الرأي العام وتوجيهه عن طريق استخدام ألفاظ معينة في اللغة، وهو ما استخدمه هتلر

مثلاً كأسلوب للدعاية له ولا اتجاهاته السياسية وقد نجح فعلاً في التأثير على الشباب في ألمانيا في ذلك الوقت، أما تأثير رأي الأغلبية فهو تجميع وتكرار الرأي الشخصي لأغلبية الجماعة الفعالة ذات التأثير، ويمثل هذا الرأي ما يزيد على نصف الجماعة.

التأكيد Confirmation, Stress

يُستخدم لإبراز معاني معينة، من خلال التأكيد والتركيز على معاني محددة ذات دلالة بالنسبة للجماهير المستقبل للرسائل الإعلامية.

تبادل المعلومات Information Exchange

تبادل البيانات والأبناء والمطبوعات وغيرها بين الجهات المعنية، مما يعني تبادل المشاركة في المعلومات، من خلال عملية ذات اتجاهين، وإلا فيمكن أن تنقلب بكل سهولة إلى استعمار ثقافي، حيث ينبغي أن تنساب المعلومات بحرية في كلا الاتجاهين. إن ذلك يعني أنه يجب أن تُتاح لكل الأطراف الفرصة بجعل أصواته مسموعة على أساس أن هناك من قد يستمع لها، ومن ثم فإن تبادل المعلومات يعني حصول كافة الأفراد على معلومات عن بعضهم بعضاً، مما قد يساعد على تفاهم أفراد الدولة الواحدة من خلال عملية جمع المعلومات وتوزيعها في النطاق الاجتماعي داخل الدولة.

التجاهل المتعمد Deliberate Omission

أحد أساليب الدعاية، ويتم استخدامه عادة عندما لا يمتلك الدعاية العناصر القوية التي تمكنه من مواجهة الدعاية المضادة، فيعتمد إلى تجاهل ما تروجه هذه الدعاية في بعض الأمور.

التجرد Impartiality

تجرد الصحفي وتبنيه اتجاهاً محايداً، من حيث فصل الذاتية تماماً عن الحدث الذي يقوم بتغطيته، فلا تظهر قيمه أو اتجاهاته أو آرائه في الأخبار. يتحقق التجرد من خلال التوازن في الاهتمامات والوقت أو المساحة المخصصة لكل نوعية من الآراء

أو الأخبار، وكذلك من خلال الحياد في تقديم الخبر، وهو ما يعني تجنب استخدام لغة عاطفية أو وسائل أخرى تستثير استجابات معينة لدى الجمهور المتلقي للرسالة الصحفية/ الإعلامية.

تدعيم الاتجاهات Supporting Attitudes

تشير الأبحاث العلمية إلى أن حملات وسائل الإعلام الجماهيري يحتمل، بشكل عام، أن تدعم الآراء الموجودة بين الجمهور أكثر مما يحتمل أن تغير تلك الآراء، وحدوث التغيير البسيط في الاتجاهات يبدو أكبر من احتمال حدوث التحول الكامل في الرأي، ولكن ليس معنى هذا أن التحول الكلي لا يحدث، أو أن وسائل الاتصال لا تعمل في بعض الأحوال على نشر التغيير على نطاق واسع، حيث تقوم بذلك في بعض الأحيان.

تدفق المعلومات Flow of Information

تُعد قضية التدفق الإخباري ومعايير انتقاء الأخبار من القضايا المهمة التي تشغل اهتمام الباحثين وأساتذة الصحافة وخبراء الإعلام، خاصة مع تعاظم الدور الذي تقوم به وكالات الأنباء العالمية التي تبث الأخبار طوال ساعات النهار والليل، ويرى بعض خبراء الصحافة والإعلام أن الاتصال الجماهيري في ظل الوضع الحالي لتداول الأنباء هو تدفق رأسي من جانب واحد للمعلومات، أي أنه عملية توزيع لجانب واحد للمعلومات، وبالتالي فإن هذا ليس اتصالاً حقيقياً لأن الاتصال ينطوي على التفاعل، وبعد ظهور وسائل الإعلام الإلكترونية أصبحت وظيفة نقل الأخبار تتم بشكل أسرع وأفضل بعد أن عملت هذه الوسائل على تطوير هذه الوظائف وتوسيع نطاق الخدمات الإخبارية.

مجموعة القوانين والقواعد والأنظمة التي تضعها الدولة لتنظيم علاقة الإعلام ووسائله المختلفة بالسلطة من جهة وبين الناس من جهة أخرى، ويكون لها صفة الإلزام حيث تتولى تنظيم ممارسات الإعلام ووضع المعايير التي تحكم أنشطته المختلفة، مثل قوانين إشهار وسائل الإعلام في بعض البلدان، وجرائم النشر مثل السب والقذف والتحريض ونشر الأسرار المتعلقة بالأمن القومي، وغيرها، وكذلك موثيق الشرف التي تحدد قواعد أخلاقية للعاملين في هذه الوسائل.

تنقسم التشريعات بشكل عام إلى تشريعات تتصل بالمضمون وأخرى تتصل بالمؤسسات الإعلامية من حيث تنظيمها وإدارتها وتحديد حقوقها وواجباتها، وتشريعات تتصل بالمهنة، وأخيراً تشريعات الإعلام الدولية. وللتشريعات الإعلامية عدة مصادر يأتي على رأسها الدستور ثم القانون الجنائي أو قانون العقوبات والقانون المدني والقانون الإداري والقانون العام، كما تُعتبر اللوائح والمذكرات التنفيذية مكملة للتشريعات الإعلامية، ويدخل في هذا الإطار الموثيق المهني، وفي كثير من البلدان تكون هذه القواعد غير نظامية وتحددها طوعية الأطراف المعنية، حيث تُعد بمثابة القانون الذي تعمل على احترامه خاصة وأنه يحمي حقوق الصحفيين، ويحدد مسؤولياتهم ويوضح العلاقة بين الحقوق والواجبات.

تشهير Libel

تعني الكلمة عموماً: أي كلام مكتوب أو مطبوع يُنشر بهدف التجريح أو الإضرار بسمعة شخص أو خلافه، ويولد كراهية أو احتقاراً بين الناس لذلك الشخص أو السخرية به، ويختلف التشهير عن القذف الذي هو تجريح أو إضرار بسمعة أو أخلاق شخص آخر ولكن بطريقة شفوية. وإذا كان ذكر الحقيقة يتخذ غالباً حجة أو ذريعة، وإذا كانت بعض البيانات الزائفة أو الزلات العلمية يمكن أن تُغتفر، فإن القانون عادة يقف ضد التشهير والقذف لحماية لحقوق المواطن ما لم تُعرف مبررات النشر والنوايا الحسنة.

في أية عملية اتصالية يمكن أن يحدث تداخل ما، يعيق أو يؤثر سلبيًا على عملية الاتصال، ففي حالة الاتصال المواجهي مثلًا يمكن الحديث عن عناصر التدخل مثل أن يتلغثم المتحدث أو يكبح، أو يخفت صوته بحيث لا يستطيع السامع أن يفهم رسالته، مثل تلك الحالات يمكن أن نسميها حالات تشويش على عملية الاتصال. تواجه أية عملية اتصالية نوعين من التدخل الذي نسميه عادة: بالتشويش المتعلق بالقناة/ الوسيلة، أو التشويش المتعلق بالدلالة اللفظية.

تشويش إذاعي Jamming

أحد أنواع التشويش المتعلقة بالوسيلة، ويُعد بالنسبة للإذاعة نوعًا من الرقابة العائقة أو الوقائية التي تفرضها السلطات على البرامج الإذاعية الموجهة لمنع وصولها إلى جمهور المستمعين، والتشويش اصطلاح يعني إشارة أو رسالة صوتية أو غيرها تُذاع بهدف اعتراض إذاعة معينة لطمسها ومنعها من الوصول إلى هدفها، وتُذاع هذه الرسالة على نفس موجة الإذاعة المراد التشويش عليها أو على موجة قريبة جدًا منها.

التوازن Balance

قيمة وممارسة مهمة، تعني أن يُعطي الإعلام الأطراف المختلفة فرصًا متساوية للتعبير عن رأيها وطرح وجهات نظرها في الحدث موضوع التغطية الإخبارية/ الإعلامية.

التوجيه، الإرشاد Guidance

من الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الصحافة والإعلام، وبالأخص في الدول النامية. وعملية الإرشاد تعطي للصحافة، وباقي وسائل الإعلام، أهمية أكثر عند الجماهير لقيامها بدور إيجابي تجاه الرأي العام، وتساعد بهما تنشره عليه وترشده لإتباعه.

جذب الانتباه Attention Gaining

يشير جذب الانتباه إلى تركيز الشعور على شيء معين أو فكرة معينة، ويشار الاهتمام بأن نبين للفرد كيف يمكن إشباع حاجاته ورغباته الناتجة عن دوافعه الفطرية والمكتسبة التي هي أساس كل نشاط حركي أو ذهني يقوم به. في الإعلان مثلاً تُستخدم طرق مختلفة لجذب الانتباه كحجم الإعلان ومساحته وموقعه في الوسيلة الإعلانية واختيار الوقت المناسب لعرض الإعلان، أو إذاعته، وتصميم الإعلان وإخراجه واستخدام الصور والرسوم.

جرائم النشر Publication Crimes

الجرائم التي تقع بواسطة الصحف وغيرها من طرق النشر، كنشر كتابات أو صور تنطوي على إخلال بأمن الدولة أو إفشاء للأسرار الحربية أو منافاة للأدب أو سب الموظفين العموميين أو أخبار كاذبة أو مزورة من شأنها أن تكدر السلم أو أن تلحق ضرراً بالمصلحة العامة، وغير ذلك.

حرية الرأي والتعبير Freedom of Expression

Freedom of Opinion and Expression

حق الفرد في اتخاذ الآراء والتعبير عن رأيه دون تدخل، ويشمل هذا الحق البحث عن المعلومات أو الأفكار من أي نوع ونقلها بغض النظر عن الحدود، إما شفاهة أو كتابة أو طباعة، سواء كان ذلك في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها، وذلك في حدود القانون من أجل حماية النظام العام، فإذا كان من بين حقوق الإنسان أن يمارس حرية التفكير، فلا يمكن تفعيل هذه الحرية في التواصل المجتمعي بين الناس إلا بممارسة حرية التعبير عن آرائه، بالصورة التي لا تضر بالمصالح العامة أو الخاصة. وتُعد حرية التعبير شرطاً لازماً لثراء المناخ الفكري، وداعماً للتفكير الناقد، ومحفزاً للتفكير الإبداعي وإنتاج المعرفة الجديدة، وتمتد تطبيقات مفهوم حرية التعبير إلى

مجالات متخصصة شديدة الأهمية، مثل الحرية الأكاديمية التي تُمارس من خلال التفكير العلمي لحل مشكلات العلوم الطبيعية والاجتماعية والإنسانية وحرية الإبداع في الفنون والأدب.

تُمثل حرية الرأي والتعبير أحد أهم الآليات في دعم وبناء النسق الديمقراطي داخل أي مجتمع، ولا يمكن الحديث عن هذه الحرية دون التعرض لحرية الصحافة باعتبارها الاستحقاق الأكثر اشتمالاً لحرية الرأي والتعبير، والصورة الأمثل لممارستها بما تحتويه من نشر للأبناء والآراء والأفكار، وما تتيحه من تداول للمعلومات وتمكين الأفراد من الاطلاع عليها، وهو ما يتأكد وحق الإنسان في المعرفة وما يستتبعه من تدفق للمعلومات وتداولها، ويُقصد بحق الإنسان في المعرفة أن تتوفر له كافة السبل الملائمة لتدفق من خلالها المعلومات والآراء والأفكار ليختار من بينها وفقاً لإرادته الحرة، وعلى هذا فإن الحق في المعرفة يُعتبر الوجه المكمل لحرية التعبير، إذ إن هذه الأخيرة تعني حق الإنسان أن يُعبر عن آرائه وأفكاره، وهو ما يحتوي ضمناً على حق متلقي هذه الآراء والأفكار والمعلومات في وجود سبل ومنافذ تتدفق من خلالها.

وتُمثل حرية الصحافة الضمانة الأهم والأكثر انتشاراً لحق الإنسان- برغم تعدد الوسائط المعرفية وانتشارها في الآونة الأخيرة- في المعرفة والحصول على المعلومات، لذا فقد جاء في ديباجة عهد الشرف الصحفي الدولي الذي وضعته لجنة حرية الإعلام التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورتها الرابعة عشر ١٩٥٢م: «إن حرية الإعلام والصحافة حق أساسي من حقوق الإنسان، ومحك لجميع الحريات التي ينوه بها ميثاق الأمم المتحدة، وينص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فهي عامل جوهري يتطلبه التقدم في سبيل التوفيق وصور السلام».

إن حرية إبداء الرأي متممة لحرية الفكر؛ لأن هذه الحرية تبقى ناقصة إذا لم يتمكن الإنسان من التعبير عن أفكاره ومعتقداته وآرائه. كما تعني أيضاً أن يكون لكل إنسان الحق في تكوين رأيه الخاص، وفي أن يجهر بهذا الرأي ويعلنه على الآخرين

بأية وسيلة كانت، كلامية أو كتابية أو تصويرية. من هنا تتضح أهمية حرية الصحافة والإعلام باعتبارها أبرز مظاهر حرية الرأي؛ لذلك يجب حمايتها من تعسف السلطة وإرهابها، فلا تُصادر صحيفة أو توقف أو تعلق إلا بأمر من القضاء المختص، على أن يكون مستقلاً، ويجب أن يحظى المواطن بإعلام مستقل متعدد الآراء لكي يحصل على المعلومات الصحيحة غير المحرفة، وذلك بغية تكوين رأيه الخاص من خلال جمع المعلومات وتحليلها، ولكن يجب أن ترتبط ممارسة هذه الحريات بواجبات ومسئوليات خاصة، وعلى ذلك فإنها قد تخضع لقيود معينة، ولكن بالاستناد إلى نصوص القانون والتي تكون ضرورية من أجل احترام حقوق الآخرين وحماية الأمن الوطني والنظام العام والأخلاق.

وقد كفلت مواثيق حقوق الإنسان الدولية والإقليمية الحق في حرية الرأي والتعبير في نصوصها، وأكدت على احترامها سواء من قبل الأفراد أو من قبل الدول، ووضعت العديد من الضمانات لحماية هذا الحق وأيضاً نظمته بعدة ضوابط.

حرية الصحافة Freedom of Press

يمكن أن يُعرّف مفهوم حرية الصحافة من عدة زوايا مختلفة وهي: غياب نسبي للقيود والمعوقات الحكومية، أو غياب نسبي لجميع القيود الحكومية والقيود الأخرى، أو عدم وجود قيود ومعوقات في هذا المجال، بالإضافة إلى تواجد الظروف الضرورية واللازمة للتأكيد على نشر الأفكار المختلفة بشكل نسبي للجمهور. إن حرية الصحافة في جانب منها تعني حق الصحفي / الإعلامي في الحصول على المعلومات ونشرها على الجمهور من منطلق الحق في المعرفة.

حرية النقد Freedom of Criticism

تُعرف حرية النقد بأنها إبداء رأي في أمر ما أو عمل ما، دون المساس بشخص صاحب الأمر أو العمل بغية التشهير به أو الحط من كرامته، وإذا تجاوز النقد هذا الحد وجب العقاب عليه باعتباره جريمة سب أو إهانة أو قذف على حسب الأحوال المبينة في القوانين.

حق الاتصال Right of Communication

مصطلح يُعبر عن حرية التعبير وحرية تدفق المعلومات وحرية الوصول إلى وسائل الاتصال، والتواصل مع آخرين، وبهذا فإن المفهوم يعني حق الاستقبال (The Right to Receive) وحق الإرسال (The Right to Send).

حق حماية سرية المصادر الإعلامية

The Right to Protect Privacy of Information Sources

لسنوات طويلة كافح الصحفيون/ الإعلاميون لكي يجعلوا المحاكم تدرك أهمية علاقتهم السرية مع بعض مصادر الأخبار، وأن تُحمى هذه العلاقات في شكل من أشكال الحصانة، حين يتحرون عن المساوئ التي تحدث في المجتمع، وخاصة تلك التي تقع من قبل الموظفين العموميين، ففي بعض الأحيان تأتي المعلومات من مصادر لا تريد الكشف عن هويتها، ولا تتيح المعلومات إلا بعد التأكد من أن الصحفي/ الإعلامي لن يكشف عنهم، وقد تبنت الكثير من التشريعات أهمية الحصانة الصحفية.

حق الخصوصية The Right to Privacy

تُسمى أيضًا (الحرمة الشخصية Privacy Rights)، وهي حقوق مكتسبة وتعني حق الفرد في الاحتفاظ بجانب من حياته وأفكاره وانفعالاته وأنشطته في مجال الحرمات الشخصية لنفسه أو لمن يختارهم من أعضاء أسرته وأصدقائه، ويتجه إلى عدم انتهاك الحرمات الشخصية، فلكل فرد الحق في حياته الخاصة المحاطة بالسرية وعدم التدخل في هذه الحياة واقتحامها طالما لا تتعدى على القانون والنظام العام ولا تمس حرية الآخرين. إن لكل منا حياته الخاصة التي يحرص على أن تظل بعيدة عن العلانية والتشهير، فهي لا تهم الرأي العام ولا تفيد الصالح العام، بل إن الخوض فيها يمس حقًا مقدسًا من حقوق الإنسان وهو حرمة الشخصية في التصرف والعمل بدون رقاب سوى الضمير، وعلى وسائل الإعلام المختلفة احترام الحق في الخصوصية، ويترتب على مخالفة هذا المبدأ أحيانًا الوقوع تحت طائلة القانون.

حق الرد والتصحيح The Right of Reply and Correction

عندما يتهم صحفي شخصاً أو مؤسسة بسوء التصرف أو الإهمال أو التقصير في أداء العمل والأمور المماثلة التي من شأنها التأثير على سمعتهم، فمن حق الشخص أو المؤسسة الرد على الاتهام، فكما يملك الصحفي أو الإعلامي حق كتابة الخبر أو الرأي أو تناول موضوع ما، فإن من يسهم بما يُنشر لهم حق التصحيح والتوضيح. إن منح حق الرد يضمن تحقق التوازن والموضوعية والإنصاف، كما أنه على المؤسسة الإعلامية نشر أو بث هذا الرد بنفس المساحة، وعلى المؤسسة الصحفية/ الإعلامية التراجع عن الاتهام إذا ما ثبت بطلانه مع الالتزام بتصحيح الخطأ.

حق ممارسة العمل الصحفي The Right to Practice Journalism

توجد ثلاثة أساليب لحق ممارسة العمل الصحفي، يقوم أولها على إطلاق هذه الممارسة لكل مواطن دون أية قيود مسبقة وهو الأسلوب الذي يسود النظام الصحفي الليبرالي، أما الأسلوب الثاني فيقوم على حق ربط ممارسة العمل الصحفي بالحصول على ترخيص مسبق من السلطة، ويقوم الأسلوب الثالث على ضرورة القيد المسبق بجداول المشتغلين بالعمل الصحفي والتي تسيطر عليها وتحدد المنتسبين لها السلطة نفسها، ولكن مع تنامي تكنولوجيا الاتصال واتساع شبكة الإنترنت برز «المواطن الصحفي/ الإعلامي»، حيث المواطن الذي يستطيع صناعة الخبر ونشره عبر شبكات التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك وتويتر وغيرهما أو من خلال التواصل مع وسائل الإعلام.

حق النشر The Right of Publication

يُقصد بحق النشر التحكم في إعادة إنتاج أو توزيع رسالة ما، ويشمل ذلك كافة الأعمال العلمية والفنية والأدبية سواء كانت منسوخة أو مطبوعة أو مذاعة بأي شكل من أشكال التعبير، ومن الإشكاليات المهمة المرتبطة بهذا الأمر هو أن حرية إتاحة

المعلومات لكل الأفراد قد تتعارض مع قضية حماية حقوق المؤلف أو الناشر، خاصة وأن التكنولوجيا الحديثة قد سهلت إعادة الطبع والقرصنة وسرقة المعلومات.

حملة صحفية Press Campaign

فن استخدام فنون التحرير الصحفي المختلفة في تحقيق الهدف الذي أعدت الحملة من أجله، فقد تبدأ الحملة الصحفية بخبر ثم تتطور إلى تقرير صحفي ثم إلى تحقيق صحفي. وقد يجذب الموضوع عددًا من كُتاب المقالات في الصحيفة حتى يتحول الموضوع إلى حملة صحفية، فالحملة الصحفية قد تأخذ شكل الأخبار وقد تأخذ شكل التحقيقات وقد تأخذ شكل الأحاديث، بل وقد تأخذ هذه الأشكال كلها معًا، وقد تتضمن أيضًا الرسوم الكاريكاتورية والصور الفوتوغرافية وبقية الفنون الصحفية الأخرى، فمن وظائف الحملة الصحفية تعبئة الرأي العام مع أو ضد سياسة معينة أو قانون معين أو قرار معين أو اتجاه أو فكرة معينة، وتنظيف المجتمع من الفساد وألوان الانحراف المختلفة.

هناك نوعان من الحملات الصحفية: الحملة الصحفية المخططة: وهي التي يُحطّط لها جهاز التحرير في الصحيفة ويشترك فيها أكبر عدد من محرري الصحيفة وكتابها، ويدعمها بالوثائق والأدلة والدراسات والأبحاث، ولا تبدأ إلا بعد أن تتم الإعداد الكامل لها. والحملة الصحفية المفاجئة: وهي التي تقوم بدون إعداد مسبق لها وتفرضها تطورات الأحداث في المجتمع.

Neutrality الحياد

بمعنى ألا يشعر القارئ بوجود المحرر في الخبر أو الكشف عن اتجاهاته ومواقفه، كما تتميز اللغة المستخدمة أيضًا بالحياد، من حيث عدم التحيز، وعدم الميل لطرف على حساب طرف آخر له علاقة بالموضوع.

دعاية Propaganda

نمط اتصالي يقوم على نقل الأفكار والمشاعر إلى الآخر بقصد إقناعه للوقوف إلى جانب هذا الرأي والاتجاه، ويقوم هذا النمط على الإقناع، ومن هنا يتضح أن الدعاية هي إعلام ملتزم بفكرة وشعور واتجاه، وله قصد في أن يسلك الآخر أو يفكر بطريقة معينة، كما يمكن تعريف الدعاية باعتبارها نشاط أو فن يستهدف استمالة الناس ليتصرفوا بطريقة ما كانوا سيتصرفون بها في غياب الدعاية، فالدعاية نشاط فريد من نوعه يستطيع شخص واحد أن يؤثر من خلاله على ملايين الناس باستخدام الكلمة المنطوقة أو المكتوبة أو الإشارات أو الرموز.

إنها بتلك الجهود الاتصالية المقصودة والمذبذبة التي يقوم بها الداعية مستهدفًا نقل معلومات ونشر أفكار واتجاهات معينة تم إعدادها وصياغتها من حيث المضمون والشكل وطريقة العرض، بأسلوب يؤدي إلى إحداث تأثير مقصود ومحسوب ومستهدف على معلومات فئات معينة من الجمهور وآرائهم واتجاهاتهم ومعتقداتهم وسلوكهم، بهدف السيطرة على الرأي العام والتحكم في السلوك الاجتماعي للجماهير بما يخدم أهداف الدعاية دون أن ينتبه الجمهور إلى الأسباب التي دفعته لتبني هذه الأفكار واعتناق هذه الآراء والاتجاهات والمعتقدات، فهي محاولة متعمدة من فرد أو جماعة باستخدام وسائل الإعلام لتكوين الاتجاهات أو السيطرة عليها أو تعديلها عند الجماعات لتحقيق هدف معين، وقد تكون سياسية أو اجتماعية أو دينية أو غيرها.

تتعدد أنواع الدعاية.. فهناك الدعاية الأيديولوجية: والتي تكون موجهة من دولة إلى شعب دولة أخرى على أمل أن تحدث في الدولة الهدف حركة انقلابية على النظام السياسي السائد، فهي عبارة عن تصدير أفكار ثورية إلى الشعب الهدف من أجل إشعال فتيل الثورة وتغيير قاداته وإقامة دولة مشابهة للدولة المصدرة للأفكار، ومثال ذلك الدعاية الأمريكية الموجهة لدول أوروبا الشرقية وغيرها من الدول للتحويل إلى النظام الديمقراطي. الدعاية الاستراتيجية: وهي الدعاية الموجهة إلى قوات

العدو العسكرية (الجهة الخارجية)، وشعب العدو (الجهة الداخلية)، وإلى الأماكن التي يحتلها العدو، وتخطط وتنفذ بالتنسيق مع التخطيط الاستراتيجي العسكري، وتهدف إلى الحصول على نتائج في غضون أسابيع أو أشهر أو سنوات. دعاية تكتيكية: وهي الدعاية الموجهة إلى جمهور معين ومحدد من المدنيين والعسكريين، وتخطط وتنفذ لتدعم عمليات عسكرية محلية في غضون سابيع أو ساعات أو أيام على الأكثر. الدعاية الدفاعية: والتي تُصمم لتساهم في استمرار عمل شعبي أو خطط اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو تنمية مثل الخطط الخمسية للتنمية.

أيضًا، دعاية الشعارات: وهي عبارة عن كلمات أو جمل قصيرة أو إشارات تعبر بصدق عن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وتكمن أهميتها في أنها سهلة الحفظ والتذكر والترديد ومشحونة بالعواطف الإنسانية. دعاية الملصق السياسي: وهي نوع من الاتصال الجماهيري يكون على شكل فني تُستخدم فيه لغة الفن أو الرسم أو الصورة الفوتوغرافية والرمز واللون، ترافقهما كلمة أو كلمتان أو أكثر للتعليق على محتواه، ويصمم الملصق ليروج أو يدعم فكرة أو شخص أو قضية، ويعبر الملصق عن الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي والعسكري بحكم بساطة محتواه وسرعة فهمه ومخاطبته الجماهير.

وهناك الدعاية البيضاء **White Propaganda**: حين تكون معلومة المصدر، وتُستخدم لدعم فكرة أو شخص أو قضية أو موضوع ما، وتكون على شكل تصريحات سياسية وخطابات ومؤتمرات صحفية. الدعاية الرمادية **Gray Propaganda**: وهي دعاية غير واضحة المصدر، تؤدي إلى الحيرة وإرباك الجمهور المستهدف ومن الصعب التحقق من مصدرها، لذلك فهي أكثر خطرًا من الدعاية السوداء؛ لأنها تستند إلى بعض الحقائق التي لا يمكن إنكارها، وتصنف إليها بعض الأكاذيب بحرص شديد، وترتيبها ترتيبًا مغرضًا بحيث يصعب على الشخص غير المدقق اكتشاف ما فيها من تصليل وخداع، كما أنها تخلط بين مخاطبة العقل والعرائز، وتكشف عن مصدرها في الوقت الذي يظل فيه اتجاهها ونواياها غامضة على الجمهور أو مصلحة

له. الدعاية السوداء **Black Propaganda**: وهي الدعاية التي تعزى إلى مصدر غير مصدرها الأصلي، لذلك فهي تعتبر من أخطر أنواع الحرب النفسية أو الدعاية وأكثرها سرية، ومن الأمثلة عليها الإذاعات السرية والكتب وتزييف العملة والإعلانات السياسية غير الموقعة.

الدعاية التحريرية: وتكون موجهة من دولة إلى شعب دولة معينة لتحرير نفسها من الظلم أو القهر أو نير الاحتلال أو الاستعمار، مثل الدعاية الأمريكية الموجهة إلى دول أوروبا الشرقية لتحرير نفسها من الشيوعية والدكتاتورية. الدعاية التشهيرية: وهي عبارة عن اتصالات دولية معادية تستخدم الكلمات المنطوقة أو المكتوبة أو الصور أو الرسومات، وتهدف إلى تقليل الأهمية أو الإساءة إلى الدول الأجنبية أو مؤسساتها أو سفرائها أو رعاياها أو قادتها، وذلك عن طريق الهجوم الكلامي على قائد البلد الهدف والتشهير بالدولة، والدعاية التشهيرية هي بمثابة تحد أو تعد على السيادة الوطنية للبلد المستهدف. الدعاية التضامنية: وهي دعاية موجهة إلى المدنيين الذين يرزحون تحت احتلال قوات عسكرية حيث يقوم قائد القوة المحتلة بتوجيه نداءات وأوامر ونواهي إلى المدنيين يدعوهم فيها إلى إطاعة أوامره وعدم التعرض لقواته، وإلا سيضرب على أيديهم بيد من حديد. الدعاية التفريقية: حيث الدعاية التي تصمم لعمل انشقاق داخل جماعات العدو الفرعية، وتعمل على مبدأ فرق تسد، وتهدف إلى تفتيت وحدة العدو الموحدة، وقد استخدم الحلفاء هذا النوع من الدعاية في الحرب العالمية الثانية، ووجهوه إلى الألمان الكاثوليك قائلين لهم إنكم كاثوليك أولاً وألمانيا ثانياً، كما استخدم هذا اللون من الدعاية بشكل فعال من قبل أجهزة الإعلام الصهيونية لبث الفرقة والشحناء والعداوات بين الدول العربية، واستعملته قوات الاحتلال الأمريكي البريطاني في العراق للفرقة بين المذاهب الدينية.

الدعاية الدينية **Religious Propaganda**: التي تسعى إلى خدمة الأغراض الدينية عن طريق نشر الأفكار الدينية وترويجها للرد على الأعداء والكفار والمنشقين

وكسب أتباع حدد، وقد ظهر أول استخدام للدعاية الدبية في عام ١٦٢٢م، حيث أسس البابا غريغوري الخامس عشر تجمعا للدعاية الدبية لتوجيه نشاطات الكيسة الكاثوليكية الرومانية للرد على انتقادات وتشهير المصلحين والبروتستانت الذين انشقوا عنها. الدعاية السياسية **Political Propaganda** والتي تُعد أداة السياسة الخارجية، وتعني ترابط أدوات السياسة من دبلوماسية واقتصادية وعسكرية وقت الحرب وتهدف إلى إضعاف العدو بواسطة استخدام المناورات الدبلوماسية والضغوط الاقتصادية أو المقاطعة الاقتصادية الصحيحة والمضللة والإثارة والتخويف والتخريب والإرهاب وعزل العدو عن أصدقائه ومؤيديه. الدعاية الصهيونية **Zionist Propaganda** وهي من أقوى أنواع الدعايات في العالم بسبب قوة ودقة آليتها واستفادتها من تحارب الأمم المختلفة في فن الدعاية، ويرى البعض أن كل يهودي هو سفير للكيان الصهيوني؛ لأنه لا يوجد وزارة إعلام في الكيان الصهيوني. الدعاية النازية **Nazi Propaganda** حيث كانت الدعاية من أقوى الأسلحة التي اعتمد عليها النظام النازي، وكانت لها أيديولوجية سياسية تهدف كما يقول هتلر إلى غزو العالم، وقد قامت هذه الدعاية على الأفكار والمبادئ التي اشتتم عليها كتاب هتلر «كماحي»، وفيه يقول عن الدعاية إنها التأثير في خيال الجماهير التي تسيطر عليها الغريزة، وعلى الدعاية أن تتخذ لنفسها شكلاً سيكولوجياً ملائماً حتى تسلك الطريق الملائم لهذه الجماهير، وأنه يجب أن تخضع البرامج المدروسة والتوجيهية لخدمة الدولة.

الدعاية الكاذبة **False Propaganda** وهي الدعاية التي لا تحتوي على شيء من الحقيقة، وإنما هي أكذوبة تحلقها بعض الجهات المغرضة ضد منافسيهم، وعلى العاملين في الإعلام أن يكونوا واعين لمعرفة مثل هذه الدعاية. الدعاية المضادة: وهي الدعاية التي ترد على دعاية الخصم أو العدو، ومن أهم مبادئها: تحديد مبادئ دعاية الخصم، ومهاجمة نقاطها أو أفكارها، وكشف التناقض فيها، والتركيز على نقاط ضعفها، وعدم مجابقتها وجهاً لوجه إذا كانت قوية، كما تقوم الدعاية المضادة بمهاجمة الخصم وتحقيره والاستهزاء به سواء بتقليد أو اتباع أسلوبه

أو وسائله أو نشر السكات والقصص المصححة عنه. الدعاية الهدامة **Subversive Propaganda** حيث الدعاية الموجهة من دولة إلى دولة أخرى على أمل أن تحدث في الدولة الهدف حركة انقلابية على النظام القائم، وقد تؤدي إلى احتكاك أو انتقام بين الدول تتراوح بين الاحتجاجات السياسية إلى الحرب الفعلية، ومن الأمثلة عليها الدعاية الأيديولوجية والدعاية التحريرية والدعاية التشهيرية.

الدقة Accuracy

الدقة في الخبر تعني ضرورة أن يذكر الخبر الحقيقة الكاملة للحدث أو الواقعة دونما حذف يخل بسياقها، ويعطيها معنى أو تأثيرًا مخالفًا للحقيقة أو عكس ما كان يعطيه لو كان قد نشر كاملًا. إن الدقة مبدأ أساسي يتبعه الصحفي / الإعلامي إذا كان يسعى للحفاظ على مصداقيته وكسب ثقة الجمهور فيه، ذلك أن الأخطاء ترسخ في أذهان الجمهور المتلقي، وفي حالة تكرارها فإنهم سينظرون بقدر من الشك إلى جميع تقارير ذلك الصحفي / الإعلامي مهما كانت دقيقة. وفي كثير من البلدان قد يؤدي وقوع الصحفي / الإعلامي في خطأ فادح إلى مقاضاته، وقد يترتب على ذلك دفع مبالغ تعويضًا لشخص أو هيئة تم المساس بسمعتها نتيجة لهذا الخطأ.

تضع المؤسسات الإعلامية العريقة قواعد إرشادية للصحفيين والإعلاميين العاملين بها تتضمن الحرص على البحث المستفيض في المعلومات وندقيقتها، كما تنصح الإرشادات بطلب المشورة وإحالة الأمر إلى الزملاء ذوي الخبرة أو أصحاب المسؤولية التحريرية، ويقدر الإمكان يجب على الصحفيين والإعلاميين استقاء المعلومات من مصادرها مباشرة والذهاب إلى موقع الحدث، والدقة لا تعني أن تأتي بالوقائع الصحيحة فحسب؛ فحذف بعض المعلومات أو تقديم الصورة بشكل غير كامل يعني أن القصة غير دقيقة. وبالطبع فإنه على الصحفي عدم التشويش، أو تجميل أو معالجة المعلومات بشكل يغير معناها أو يخرجها من سياقها، ويجب ألا يثبت أو يبشر معلومات وهو على علم مسبق بأنها غير صحيحة وخادعة، وعليه أيضًا أن يتعامل بحذر شديد مع الشائعات وعدم التسليم بها كحقائق.

والدقة تعني أيضًا أن تضع الوقائع والأحداث في سياقها، وهذا يعني أن تجد المعلومات المساندة التي من شأنها أن تساعدك على فهم القصة التي تعمل على تغطيتها بشكل واضح؛ لأن ذلك سيمكنك من وضع الجمهور في الصورة الأشمل للأحداث، وهذا يندرج أيضًا تحت مبدأ الدقة.

الرأي Opinion

وجهة نظر أو حكم أو تقييم يكونه الفرد عن موضوع ما، أو هو الاعتقاد الذي تكون فيه أسباب الإيجاب أقوى من أسباب النفي، أما الظن Suspect فهو معرفة أدنى من اليقين ويحتمل الشك، وإذا كان الرأي يمثل ما يريد عن نصف الجماعة يسمى رأي الأغلبية Majority Opinion، وإذا كان يعبر عما يقل عن نصف الجماعة يسمى رأي الأقلية Minority Opinion. والمقصود بالرأي في نطاق الفكر الدستوري هو الرأي معبراً عنه، ولذلك عندما تتحدث الدساتير أو الدستوريون عن حرية الرأي لا يعنون التصور الداخلي (الذي لا يحتاج في ذاته لحماية لأنه باطني)، إنما يعنون التعبير عنه، ولذلك تُعرّف حرية الرأي أحياناً بأنها قدرة الشخص على التعبير عن آرائه ونقل أفكاره للناس بمختلف وسائل نقل الآراء ونشرها والدعوة لها، فالرأي هو الموقف الاختياري الذي يتخذه الفرد نحو أمر جدي أو قضية خلافية.

الرأي الائتلافي Coalition Opinion

رأي جملة من الأقليات المختلفة في اتجاهاتها والتي اجتمعت لتحقيق هدف معين تحت ظروف خاصة ويزول بزوال هذه الظروف الخارجية.

الرأي العام Public Opinion

ظاهرة اجتماعية وسياسية تشير إلى الرأي السائد بين أغلبية الشعب الواعية في فترة معينة بالنسبة لقضية أو أكثر يحدث فيها الجدل والنقاش، وتُمس مصالح هذه الأغلبية أو قيمها الأساسية مساً مباشراً، ومن تعريفات الرأي العام أيضًا أنه:

رأي مجموعة من الناس تربطها اهتمامات مشتركة حول قضية معينة في مكان وزمان معين، وهو كذلك الموقف الاختياري الذي يتخذه الفرد إزاء مسألة أو قضية متنازع عليها وقابلة للجدل، كما أنه خلاصة آراء الناس أو الرأي الغالب أو الاعتقادات السائدة أو جماع الآراء أو الاتفاق الجماعي لدى غالبية فئات الشعب أو الجمهور تجاه أمر ما أو ظاهرة ما أو موضوع أو قضية من القضايا قد تكون اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية، وهو من الناحية السياسية يعبر عن الإرادة العامة. إن الرأي العام عبارة عن وجهة نظر الأغلبية تجاه قضية عامة معينة في زمن معين تهتم الجماهير وتكون مطروحة للنقاش والجدل، بحثًا عن حل يحقق الصالح العام، وقد تكون القضية محل النقاش ذات طابع محلي أو قومي أو إقليمي أو دولي.

يأخذ أشكال التعبير عن الرأي العام والعوامل التي تشكله من طبيعة المجتمع الذي يتكون فيه، وهو كظاهرة لهذه الصفات ملازم لنشوء الدولة والسلطة السياسية، ولقد تطورت الدراسة الاجتماعية للرأي العام في أواخر القرن التاسع وأصبح هناك مسوح الرأي العام التي تقوم بها معاهد متخصصة مثل معهد جالوب بالولايات المتحدة الأمريكية، والمعهد البريطاني للرأي العام، والمعهد الفرنسي للرأي العام، بالإضافة إلى مراكز ووحدات متخصصة في الرأي العام في بعض كليات الإعلام وبعض المراكز البحثية ومراكز المعلومات وصنع القرار.

رأي الأغلبية Majority Opinion

يُمثل ما يزيد على نصف الجماعة، وإذا كان حكم الأغلبية أمرًا مرغوبًا فيه فإن ذلك يعني أن تكون الأغلبية هي التي تحكم وأن يكون لدى جمهور الناخبين من المعرفة والفهم ما يمكنهم من اتخاذ قراراتهم دون أن تكون هذه الأغلبية نتاج الدعاية المضللة أو التنسيق والاتفاق بين الجماعات الضاغطة أو لعدم قدرة الجمهور على فهم الحقائق التي ينبغي أن يكون رأيه بناء على أساسها. ورأي الأغلبية معرض لأن يكون أقلية، ومن عيوبه أنه قد يركن إلى الكسل والخمول والنوم ويدع شئونه لفئة قليلة من غير الأكفاء للتعبير عنه والقيام بأعبائه.

رأي الأقلية Minority Opinion

رأي مجموعة من الأفراد لم يظفروا بالأغلبية، ولكن لرأيهم برغم كونهم أقلية أهمية كبرى في الحياة السياسية والاجتماعية، بحيث لا يمكن إهماله أو إنكاره بأي وجه من الوجوه، كما أنه يعبر عن رأي طائفة من الناس لا يُستهان بها، وقد يكون بين صفوفها بعض الممتهزين المشهود لهم بالكفاءة، ولهذا تعرف الأغلبية للأقلية قدرها وتحسب حسابها.

السب Abuse, Insult

السب هو خدش شرف شخص واعتباره عمداً دون أن يتضمن ذلك إسناد واقعة معينة إليه، فهو الشتم سواء بإطلاق اللفظ الصريح الدال عليه، أو باستعمال إحياءات غير مباشرة بهدف الحط من قدر شخص بعينه أو تشويه سمعته، دونما استناد إلى واقعة مادية محددة. ويتداخل السب مع القذف الذي هو عبارة عن جريمة عمدية، والأصل فيه أن يكون علنياً، ولذا تتكون جريمة القذف من ركنين: ركن مادي قوامه علانية فعل الإسناد، أما الركن المعنوي فهو القصد الجنائي، والإسناد هنا تعبير عن نسبة واقعة محددة إلى شخص بذاته، ولهذا وصف القذف بأنه جريمة تعبير، والتعبير يعني الكشف عما يدور في الذهن كي يُعلم به الغير سواء عبر القول أو الكتابة أو الإشارة، مع العلم بأن نسبة الواقعة إلى المجني عليه قد تتم على سبيل اليقين أو تكون على سبيل الشك. وجه الشبه بين السب والقذف مبعثه أن كليهما اعتداء على شرف المجني عليه، والفارق بينهما أن القذف يتضمن إسناد الواقعة إلى الجاني، في حين لا يتضمن السب ذلك. وتنص المادة ٣٠٦ عقوبات على أن كل سب لا يشتمل على إسناد واقعة معينة، بل يتضمن بأي وجه من الوجوه خدشاً للشرف أو الاعتسار يُعاقب عليه في الأحوال المبينة بالمادة ١٧١ بالحبس مدة لا تتجاوز سنة، وبغرامة لا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين، كذلك تفرض المادة ٩/٧٨ عقوبات المخالفة لكل من ابتدر إنساناً بالسب غير العلني.

خبر أو تحقيق أو حوار يُنشر في الوقت المناسب في إحدى الصحف قبل أن تتمكن الصحف الأخرى المنافسة من الحصول عليه.

Information Policy السياسة الإعلامية

مجموعة المبادئ التي توضع على أساسها خطط تنفيذية قصيرة المدى وخطط أخرى بعيدة المدى، حيث يمكن تعريفها بأنها الجهد المبذول، العلمي والمنهجي والمنظم والمدرّس، لإحداث التوعية الاجتماعية والثقافية والسياسية لأفراد المجتمع من خلال وسائل الإعلام بهدف نقل التراث والمهارات الأساسية من جيل إلى جيل وتنشئة الأفراد وتزويدهم بعناصر معرفية جديدة لمواجهة القيم الهدامة التي يتعرض لها المجتمع، وقاسر من خلال متخصصين في هذا المجال، وتختلف السياسة الإعلامية وفقاً لعدة عوامل منها الملكية وطبيعة الوسيلة والنظام القائم.

Editorial Policy السياسة التحريرية

مجموعة المبادئ والقواعد والخطوط العريضة التي تتحكم في الأسلوب أو الطريقة التي يُقدم بها المضمون الصحفي، وتكون في الغالب غير مكتوبة بل مفهومة ضمناً من جانب أفراد الجهاز التحريري، وتظهر في سلوكهم وممارستهم للعمل الصحفي اليومي، وتخضع السياسة التحريرية لقدر من المرونة تختلف درجته من صحيفة لأخرى ومن موقف لآخر ومن فترة لأخرى داخل الصحيفة نفسها. باختصار السياسة التحريرية هي ماذا أنشر؟ وكيف أنشر؟

Eye Witness شاهد عيان

هو شخص تصادف وجوده أثناء وقوع حدث ما، ومن ثم فإنه يُعتبر من ضمن المصادر الأساسية في بعض الأحيان لجمع المعلومات، وقد يرد ذكره في كثير من الأخبار والتحقيقات، حيث يقوم المحرر الصحفي أو المسدوب الصحفي بإجراء حوار

حول هذه الجرائم وأدلة وقوعها والتي تدعم وتقوي المعلومات التي تم الحصول عليها من قبل، وبالتالي تكون ملاحظة شهود العيان وسيلة مهمة لجمع المعلومات، فهو ينقل انطباعاته عنها وقد يستطيع أن يصف الحدث، لذا يُعتبر شاهد العيان من أهم العوامل التي تحقق الدقة عند جمع الأخبار بشرط أن يتوافر فيه الحياد وعدم التحيز.

شائعة Rumor

معلومات أو أخبار أو أحاديث أو أقاويل أو روايات شفوية أو كتابية غير مؤكدة المصدر، يتناقلها الناس دون التأكد من صحتها ودون التحقق من صدقها. ويميل الناس إلى تصديق ما يسمعون دون محاولات للتأكد من صحته ثم يروونه للغير، وقد يضيفون إليه بعض التفاصيل الجديدة. والشائعة: اصطلاح يُطلق على موضوع ما ذي أهمية، وينتقل من شخص إلى آخر عن طريق الكلمة الشفهية دون أن يتطلب ذلك البرهان والدليل. تظهر الشائعة لتفسير موقف يكتنمه الغموض نتيجة لغياب الأخبار الدقيقة والموضوعية والشاملة، ويدور موضوع الشائعة حول شخص أو فكرة أو شيء ما، ويعتمد مدى انتشار الشائعة على أهمية موضوعها في حياة الناس ووجود وضع غامض يحتاج إلى تفسير.

يعتبر البعض الشائعة إحدى الأدوات المهمة للحرب النفسية، وتُستخدم للقضاء على الروح المعنوية للعدو لشل حركته قبل ضربه وسحقه عسكرياً، أي أنها قد تُستخدم لتحقيق أغراض سياسية أو اقتصادية أو عسكرية، على نطاق دولة واحدة أو عدة دول أو النطاق العالمي، كما أنها من وجهة نظر العامة فكرة خاصة يعمل رجل الدعاية على أن يعلم بها الناس، كما يعمل على أن ينقلها كل شخص إلى الآخرين حتى تشيع بين الجماهير، والشائعة من أهم أساليب الدعاية وتروج بصفة خاصة أثناء الحروب لأن الناس يستولي عليهم الرعب والخوف، ويمكن مقاومة الشائعة عن طريق التحقق من مصدرها وعدم نقلها والسرعة في الرد عليها ونشر الأخبار الدقيقة والموضوعية والشاملة حول الموقف الغامض.

الصدق Truth, Honesty

هو أن تكون المعلومات المتضمنة في الخبر، وكافة الموضوعات، صادقة ومعبرة عن الواقع بدقة وأمانة.

صورة ذهنية Image

تمثل عقلي لموضوع فئة معينة من الموضوعات، وعلى الرغم من أن الصور الذهنية تقوم على الإدراكات السابقة، فهي لا تمثل انعكاسات بسيطة، ففي بعض الأحيان يحدث تركيز على جوانب معينة من هذه الإدراكات واستبعاد أو نسيان جوانب أخرى وإعادة تفسير جوانب ثالثة عند تنظيم الصورة الذهنية أو تكوينها، على أنه ليس ضرورياً أن تقوم الصورة الذهنية على الإدراك المباشر للموضوع، وإنما تعتمد على المصادر غير المباشرة للمعلومات، حيث تتأثر بالخيال، كما أنها قد تكون مرئية أو مسموعة، أو ملموسة، أو لفظية، أو جامعة لأكثر من جانب من هذه الجوانب. وبغض النظر عن نموذج الصورة الذهنية، فإن اللغة لها أهمية خاصة في تركيبها؛ لأنها تشكل الإدراكات الأصلية التي قامت عليها، كما أنها توفر في نفس الوقت وسائل تذكرها، وتساهم وسائل الإعلام المختلفة في تشكيل الصورة الذهنية نحو موضوع ما أو قضية ما أو دولة أو أشخاص... وغيرها.

علاقات عامة Public Relations

الجهود المقصودة، المستمرة والمخططة، التي تقوم بها إدارة المؤسسة، والتي تهدف إلى الوصول إلى تفاهم متبادل وعلاقات سليمة بين المؤسسة وبين الجماهير التي تتعامل معها في داخلها وخارجها عن طريق النشر والإعلام والاتصال الشخصي، بحيث يتحقق في النهاية التوافق بين المؤسسة وبين الرأي العام.

يرى (إيفي لي)، الملقب «أبو العلاقات العامة» أن مهنة العلاقات العامة تتصل بالإعلام ونشر المعلومات الصحيحة عن المؤسسة للجمهور لكسب وده، وتستخدم في

ذلك نشرات الأخبار والصور وإذاعة البيانات والتعليقات وعرض الأفلام وتنسيق المعارض والندوات. ويقوم جهاز العلاقات العامة بالتعريف بأهداف المنظمة وبشواطئها تعريفًا صحيحًا عن طريق تقديم المعلومات الصحيحة ثم العمل على تكييف اتجاهات المنظمة وأعمالها مع مختلف الجماعات، وتحاول كسب التأييد المستمر لهذه الأهداف أو لهذا النشاط بمختلف طرق الإقناع، فالعلاقات العامة بذلك فلسفة أو اتجاه أو فن أو علم تُدار بمقتضاه المنظمة أو المؤسسة أو الهيئة أو الوزارة، وغيرها، بحيث تتمكن من القيام بمسئولياتها الاجتماعية، فتحلل رغبات وحاجات كل الأطراف والجماعات المعنية بالأمر كي تستجيب لاهتماماتها.

الكفاءة المهنية Professionalism, Professional Efficiency

تعني مستوى المهارات المهنية المستخدمة في جمع ومعالجة وإنتاج المادة الصحفية/ الإعلامية ومستوى مهنية العاملين في صحيفة ما، أو في وسيلة إعلامية ما، والمهنية لا تعني كم المعلومات التي تقدمها الصحيفة بقدر ما تعني الطريقة المتبعة في عرض تلك المادة، فالبلاغة الصحفية تعني استخدامًا رفيعًا لفنون العمل الصحفي من تحرير وإخراج صحفي.

مسئولية اجتماعية للصحافة Social Responsibility of the Press

هي الاهتمام بالصالح العام، ويحددها آخرون بأنها الاهتمام بحاجات المجتمع والعمل على سعادته، بمعنى أن تتصف الصحافة بسداد الرأي والدقة والعدل، والاعتماد عليها ومراعاة النواحي الأخلاقية، والحصول على الفائدة بالإضافة إلى الحالية في النشر ومراعاة المحافظة على المجتمع، وتختلف النظرة إلى أولويات هذه الصفات تبعًا لما عليه المجتمع من أحوال سائدة، ولكن بالرغم من اختلاف الأولويات فإنها كلها تجمعها مع بعضها بعضًا عبارة مسؤولية الصحافة.

تقوم المسؤولية الاجتماعية للصحافة على مبدئين مهمين، الأول: ضرورة وجود التزام ذاتي من جانب الصحافة بمجموعة من المبادئ الأخلاقية التي تستهدف إقامة

توازن بين حرية الفرد وبين مصالح المجتمع، ويتحقق ذلك بخضوع الصحافة لرقابة الرأي العام في المجتمع عن طريق موثيق الشرف الصحفية. والثاني: أن للصحافة وظيفة اجتماعية، وهي تقديم البيانات عن الأحداث الجارية بصرف النظر عن نوعية التأثير الذي قد تحدثه هذه البيانات على القراء، فلا يجب حجب البيانات والمعلومات عنهم بحجة حمايتهم من الأفكار المعارضة للسلطة القائمة أو بحجة أنها لا تثير انتباه القراء أو اهتمامهم.

مصداقية Credibility

في السياسة تعني قدرة النظام السياسي على تحقيق وعوده وخطته أمام الجماهير خلال فترة طال أمدها أم قصرت، حيث تسهم المصداقية في توفير الشرعية والاستقرار في العمل السياسي، وفي مجال الإعلام فإن المصداقية تعني الترام الوسيلة الإعلامية، وبالضرورة الصحفيين والإعلاميين، بنشر الحقائق والمعلومات الصحيحة بما يحقق المصداقية والحق في معرفة سليمة أمام الجماهير.

مصداقية المصادر Sources Credibility

المصادر هي المنابع والأماكن والشخصيات والمؤسسات التي يستقي منها الإعلاميون معلوماتهم وبياناتهم المستخدمة في أعمالهم، وعملية تصديق مصدر المعلومات لها أهمية كبيرة، فهي تعطي جماهيرية للوسيلة الإعلامية أو لا تعطيها بناء على مصداقيتها وجدارتها بالثقة، والمصادر الموثوق بها (Authorized sources) تكون عادة لها تأثير كبير في نفس القائم بالاتصال والمرسل إليه.

المعلومات Information

كلمة معلومات (Information) أصلها في اللغة اللاتينية (Informatio) التي تعني شرح أو توضيح شيء ما، وهي بذلك أي معرفة تُكتسب من خلال الاتصال أو البحث أو التعليم أو الملاحظة عن الناس والأماكن والأشياء والموضوعات، وهي

تُعتبر المادة الخام للإعلام، حيث يقوم الإعلام بعدة أنشطة من بينها نقل المعلومات. ويُستخدم مصطلح المعلومات للدلالة على الوثائق المطبوعة وغير المطبوعة التي تسجل المعلومات والبيانات التي يرجع إليها، وتصم هذه الوثائق والمطبوعات: الكتب والنشرات، والفصصات والصور، والأفلام، والتفاريير، والدوريات (الجرائد والمجلات) والمصغرات الفيلمية (الميكروفيلم) والتسجيلات (الأشرطة) والخرائط، وأية معارف مسجلة يمكن الإفادة منها، ومن الممكن أيضًا أن تكون المعلومات متخصصة في مجال موضوعي محدد مثل: المعلومات الصحفية، والمعلومات الهندسية، والمعلومات الصناعية، والمعلومات الزراعية... وغيرها، وتُعتبر المعلومات أساس المعرفة، فالمعرفة هي مجموعة المعاني والمعتقدات والأحكام والمفاهيم والتصورات الفكرية التي تتكون لدى الإنسان نتيجة لمحاولات متكررة لمهم الظواهر والأشياء المحيطة به، وهذه المعرفة إذا جمعت بشكل منهجي منظم وكان هدفها الوصف والتفسير والتوقع والتحكم في الظواهر من خلال الوصول إلى تعميمات عامة تنتج العلم.

المعلومات الصحفية Journalism Information

يمكن تعريفها بأنها البيانات والمعاني والمفاهيم التي تحصل عليها الصحيفة من مجموعة المواد الثقافية والإعلامية المختارة والمجمعة والمنظمة، والتي تفييد في مجال العمل الصحفي والإعلامي، سواء كان ذلك لجريدة أو مجلة أو مؤسسة صحفية وإعلامية، حيث تتجمع المعلومات والموضوعات عادة بمرور الوقت، نتيجة لعمليات الاختيار والاقتناء، وكذلك القص من مجموعة الجرائد والمجلات والنشرات والمواد المشابهة التي ترد إلى الصحيفة (المؤسسة الإعلامية) بصورة مستمرة ومنظمة. ويتم تنظيم وتصنيف تلك المواد وفق خطة أو نظام بحيث يسهل الرجوع إليها، ويجب أن تكون جاهزة للتقديم والمراجعة والاستعانة بها بمجرد طلبها، كما يجب أن تكون مفيدة ونافعة في مجال عمل الجريدة أو المجلة أو المؤسسة الإعلامية ضمن مجالات عملها وموضوعات تخصصها.

الموثوقية Reliability

موقف الجمهور من الصحيفة أو القناة التليفزيونية أو أي وسيلة إعلامية أخرى، وهي تعتمد على مدى ثقة الجمهور فيها، حيث تتولد عبر فترة من الوقت وتُقاس من خلال مدى تكرار الأخطاء في المعلومات أو التقارير ومدى الشعور بالأمان تجاه ما يحصل عليه القارئ أو المشاهد من تلك الصحيفة أو القناة التليفزيونية أو المحطة الإذاعية، إضافة إلى درجة يقين الجمهور من صحة ما تنشره.

مؤشرات الرأي العام Public Opinion Indices

المؤشرات التي تُستخدم للتعرف على الرأي العام كنتيجة الانتخابات أو آراء الصحف، أو الآراء تجاه قضية مجتمعية ما.

الموضوعية Objectivity

قيمة مهنية ومبدأ صحفي/ إعلامي يتسم بالسعي من أجل أهداف عديدة منها: فصل الرأي عن الحقيقة احترامًا لحق الجمهور في أن يعرف الحقائق مجردة، وتحقيق النزاهة، والتوازن، من خلال إعطاء الأطراف المختلفة فرص متكافئة لإبداء وجهات نظرها، حتى يتسنى للجمهور الحصول على كل المعلومات اللازمة حول قضية ما أو حدث من الأحداث، وهي كذلك تعني الحياد بدلًا من التدخل والمشاركة بالرأي. وتنقسم الآراء حول قضية الموضوعية إلى اتجاهين أساسيين، يرى الاتجاه الأول الموضوعية باعتبارها لا تعدو سوى أن تكون خرافة، وأنه لا سبيل إلى تحقيقها، فهي مجرد بلاغة لفظية لا تستند إلى واقع، وهي بقية من ثنائية ترى الأشياء إما موضوعية وإما ذاتية، أما الاتجاه الثاني فيعتبر الموضوعية هدفًا أو رغبة مثالية يمكن أن تتحقق من جانب إعلامي تحدوه الرغبة في أن يكون دقيقًا، نزيهًا، متوازنًا، غير متحيز وغير متحامل على طرف ما أو فكرة ما لصالح طرف آخر أو فكرة أخرى.

ميثاق الشرف الصحفي Code of Press Ethics

نتج عن التطور في المجتمعات الليبرالية في الولايات المتحدة الأمريكية وغرب أوروبا، حيث ظهرت نظرية المسؤولية الاجتماعية التي ترفض الفردية المطلقة في ليبرالية القرن ١٩، وبذلك أصيف إلى مبادئ النظام الصحفي الليبرالي مبدئين جديدين، يقضي الأول بأن للصحافة وظيفة هي تقديم البيانات عن الأحداث الجارية بصرف النظر عن نوعية تأثيرها على القراء، ويقضي المبدأ الثاني بضرورة وجود التزام ذاتي من جانب الصحافة بمجموعة من المبادئ الأخلاقية التي تستهدف إقامة توازن بين حرية الفرد وبين مصالح المجتمع، ويتحقق ذلك بخضوع الصحافة لرقابة الرأي العام في المجتمع عن طريق ميثاق الشرف الصحفية.

بدأ تدوين قواعد السلوك المهنية في الصحافة للمرة الأولى في بداية العشرينيات من القرن العشرين، ويوجد حاليًا عشرات الدول التي لديها نظم متطورة في الاتصال الجماهيري ذات ميثاق لأخلاقيات المهنة تؤثر بشكل فعال على القائمين بالاتصال وتحمي التدفق الحر للإعلام. ولميثاق الأخلاقيات أشكال متعددة منها: ميثاق خاصة بوسائل الاتصال جميعها، وميثاق تهتم بجوانب المضمون الاتصالي (التعليمي - الإعلامي - التسليي - الإعلان)، وميثاق تتناول وسيلة واحدة كالصحافة أو الراديو أو التلفزيون أو الفيلم أو المسرح أو نظم الاتصال الإلكتروني، وميثاق تتناول جانبًا أو أكثر من جوانب صناعة الاتصال كأن تغطي التحرير في الصحافة مثلًا أو الإعلان أو التوزيع أو طرق الترويج... وغيرها.

الميثاق نوعان: ميثاق إجبارية أو إلزامية، وفي هذه الحالة تحمل الميثاق بعض أشكال العقاب لمن يخالفون ما جاء بها من معايير السلوك المهني أو ينتهكونها، وميثاق اختيارية تقوم على أساس رغبة العاملين في المهنة وإرادتهم بحيث يترتب على موافقتهم عليها التزامهم بتنفيذ ما جاء فيها أثناء ممارستهم للعمل، وتُعد هذه الميثاق بمثابة تنظيم ذاتي لهم.

وبالسبب للخلفية التاريخية الخاصة بمواثيق الشرف الصحفي ولوائح آداب المهنة في مصر
يمكن الإشارة إلى المحطات التالية:

١. أقرت الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين (لائحة آداب المهنة) في ١٨/٩/١٩٦٤م، وصدق عليها وزير الإرشاد في ١٨/١٠/١٩٦٤م، وتتكون من أربعة أجزاء (الحقوق الواجبات الآداب العامة - أحكام عامة).
٢. ميثاق الشرف الصحفي الذي أعلنه المؤتمر القومي العام للاتحاد الاشتراكي في ٢٥/٧/١٩٧٥م بناءً على المشروع الذي وافقت عليه الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين.
٣. ميثاق الشرف الصحفي الذي أقره المجلس الأعلى للصحافة في ٢٣/٣/١٩٨٣م، ويتكون من ثلاثة أجزاء (قواعد شرف الصحافة، والالتزامات، والحقوق).
٤. ميثاق الشرف الصحفي الحالي الذي وافق عليه المجلس الأعلى للصحافة في ٢٦/٣/١٩٩٨م، وأعدده الصحفيون، ويتكون من ثلاثة أجزاء هي (مبادئ عامة، والالتزامات والحقوق، وإجراءات تنفيذية)، وقد أعلن الصحفيون في مقدمته التزامهم بهذا الميثاق وتعهدوا باحترامه وتطبيقه نصًا وروحًا في كل ما يتصل بعلاقتهم بالآخرين وفيما بينهم.

نظرية التدفق الحر للمعلومات Free flow of information theory

تذهب هذه النظرية إلى أنه على وسائل الإعلام أن تُزود بكل الأخبار والأحداث دون تدخل أو تغيير أو حجب من المعلومات، مع الأخذ في الاعتبار مبدأ التوازن في تدفق المعلومات والرسائل الإعلامية (بين الدول مثلاً)، حتى لا يصبح تدفق المعلومات في اتجاه واحد.

نظرية حارس البوابة Gatekeeping theory

ترى هذه النظرية أنه على طول الرحلة التي تقطعها المادة الإعلامية حتى تصل

من المصدر إلى الجمهور المستهدف فإنه توجد نقاط أو بوابات، وكأن الاتصال هـا عبارة عن سلسلة متصلة الحلقات، يتم فيها اتخاذ قرارات هـا يدخل وما يخرج، أي ما يُنشر وما لا يُنشر على الجمهور، بحيث يصبح لحارس البوابة سلطة اتخاذ القرار فيما سيمر من خلال بوابته وكيف سيمر. كما ترى هذه النظرية أن القائم بالاتصال هو المسئول عن البحث عن المعلومة، والتأكد من صحتها قبل تقديمها للجمهور، ومن ثم قدرة الصحفي على ملاحظة ومتابعة الأحداث واختيار ما يمكن نشره، وإن كان يواجه الكثير من الضغوط في هذا السبيل، بالإضافة إلى الأمور التي تؤثر عليه، حيث يتأثر حارس البوابة بعدة معايير، وهي: قيم المجتمع وتقاليده وما به من مبادئ يسعى لإقرارها، والمعايير الذاتية للقائم بالاتصال وتشمل عوامل التنشئة الاجتماعية والتعليم والاتجاهات والميول والانتماءات والجماعات المرجعية، والمعايير المهنية للقائم بالاتصال وتشمل سياسة الوسيلة الإعلامية ومصادر الأخبار وعلاقات العمل وضغوطه، ومعايير الجمهور من حيث ردود فعل الجمهور تجاه المادة الإعلامية.

نظرية المسئولية الاجتماعية Social Responsibility Theory

يؤرخ لتلك النظرية بتقرير لجنة حرية الصحافة الأمريكية، والذي صدر عام ١٩٤٧م تحت عنوان «صحافة حرة ومسئولة» A free and Responsible Press، حيث أكد التقرير على حرية وسائل الإعلام، وأن كل حرية يقابلها مسئولية، فالحرية حق وواجب ومسئولية في ذات الوقت، ومن جانب آخر فإن التجاوزات التي تحدث من قبل الصحافة يكون لها أكبر الضرر في المجتمع، ويمكن القول: إن الفكرة الرئيسة التي تقوم عليها هذه النظرية هي التوازن بين حرية وسائل الإعلام ومسئوليتها أمام المجتمع، وهو ما يستلزم قيام وسائل الإعلام بالتزامات معينة تجاه المجتمع، من خلال وضع معايير مهنية للإعلام منها الصدق والموضوعية والتوازن والدقة، بالإضافة إلى تعددية وسائل الإعلام بما يعكس تنوع الآراء والأفكار في المجتمع، ومن ثم فإنه «يحظر على وسائل الإعلام نشر أو عرض ما يساعد على الجريمة أو العنف أو ما له تأثير سلبي على الأقليات في أي مجتمع، كما يحظر على وسائل الإعلام التدخل في حياة الأفراد الخاصة».

حسب بعض الباحثين فإنه يمكن تحديد المسؤولية الاجتماعية للصحافة بتعريف المسؤولية الاجتماعية للصحافة تجاه المجتمع، والمسؤولية الاجتماعية للصحفيين تجاه جماعاتهم المهنية، فالمسؤولية الاجتماعية للصحافة تجاه المجتمع هي «مجموع الوظائف التي يجب أن تلتزم بتأديتها أمام المجتمع في مختلف مجالاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويتوافر في معالجتها لموادها قيم مهنية كالدقة والموضوعية والتوازن والشمول، شريطة أن تتوافر للصحافة حرية حقيقية تجعلها مسئولة أمام القانون والرأي العام»، أما مسؤولية الصحفي تجاه جماعته المهنية فهي «محصلة استجابة الصحفي نحو فهم ومشاركة جماعته المهنية في أداء مهامها، وحرصه على تماسك واستمرار وسمعة جماعته الصحفية، وتحقيق أهدافها وتدعيم تقدمها في شتى المجالات وتفهمه لمشكلاتها، وهي استجابة نابعة من ذاته غير مجبر عليها».

الوصول إلى المعلومات Access to Information

هو ما ضمنه حق الاطلاع في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (المادة ١٩) والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ويعني أن للمواطنين الحق في الحصول على المعلومات الكافية والصحيحة من خلال وسائل الإعلام، أو من خلال مراجعة الوثائق والملفات المتاحة بحسب القانون في المؤسسات العامة؛ ذلك أن المشاركة الديمقراطية تفترض تبادلًا حرًا للأفكار والمعلومات، من هنا تظهر ضرورة تعزيز حرية إبداء الرأي والتعبير والنشر، ضمن سقف القانون، من خلال سن تشريعات وأنظمة جديدة بحيث يتحول المجتمع إلى رأي عام يمكن أن يكون له تأثيره في جميع المسائل السياسية، والاقتصادية والاجتماعية بناءً على معطيات دقيقة وشفافة.

وقت الذروة Prime time

يُستخدم المصطلح في التلفزيون للإشارة إلى الوقت الذي يشهد فيه الإقبال على مشاهدة البرامج إلى أقصى حد. ويتحدد هذا الوقت عادة بالفترة الواقعة بين الساعة السابعة والحادية عشرة مساءً. أما بالنسبة للإذاعة فإن وقت الذروة، والذي

يطلق عليه (Drive time) نظرًا لكثافة استخدام السيارات ومن ثم شدة الإقبال على الاستماع الإذاعي، هو غالبًا الفترة من السادسة والنصف حتى التاسعة والنصف صباحًا ومن الرابعة حتى السادسة والنصف مساءً.

يسئ الإعلام Misinform

ينشر معلومات خاطئة أو مضلة، أو الفهم بخلاف الواقع، أو بلغ الخبر خطأ، أو أعطاه معلومات غير صحيحة، أو أبلغ أخبارًا مضللة Misinformed.



الفصل الثالث

مصطلحات ومفاهيم خاصة بالتنمية
ومواجهة الإرهاب

من المبادئ المتعارف عليها في تفسير نصوص القرآن الكريم والسنة. يعني الاعتماد على آراء فقهاء الدين في تفسير مختلف جوانبه، ولذلك فإن الالتزام بحرفية النصوص، كما ينادي الأصوليون، يحد ويحجم من الأحكام المستقلة التي تعتمد على إعمال العقل، من أجل أن يدبر الإنسان مختلف شئون دنياه، ويرى المعتدلون أنه لا يوجد أي سبب لتخلي المسلمين عن مبادئ الترشيد العقلاني، ومنها مبدأ الاجتهاد في تفسير الشريعة الإسلامية، الذي يشكل أساس ثراء التشريع الإسلامي واتساعه ليشمل عدة تفسيرات، بدلاً من التمسك باتجاهات متشددة في الإسلام تعمل على تفسير النصوص تفسيراً حرفياً وتنبذ القيم التي قامت على أساسها المجتمعات الحديثة من ديمقراطية ومراعاة لحقوق الإنسان. وعلى العكس من الاجتهاد وإعمال العقل يرى المتشددون أن الله عز وجل لم يترك شيئاً لتفكير الإنسان العقلاني، وأن أحكامه سبحانه وتعالى تامة ومطلقة بشأن أمور البشر جميعاً، وما على العباد سوى الطاعة العمياء دون تفكير.

احتواء ثقافي Enculturation

عملية تلقين الأفراد أصول وأسس ثقافة مجتمعهم أثناء تعليمهم اللغة والعادات والأخلاق والعقائد والطقوس والقيم والذوق والتقاليد وأساليب ممارسة اللعب والحياة (في المنزل، أو في العمل، أو مع الجيران، وغيرها)، والتعود على أنماط التفكير والسلوك في الجد واللهو، والتي يعتبرها المجتمع مكونات ثقافته، بحيث يتم إعداد الفرد لكي يتقبل ثقافة المجتمع ويؤمن بها، ويصبح عضواً في المجتمع وابتناً لثقافته.

إدارة الأزمة Crisis Management

من الناحية اللغوية فإن مادة «أزم» في اللغة تعني الشدة والقحط، والمأرم هو المضيق، فالأزمة ظروف صعبة قد تتعرض لها الدولة كالأزمة السياسية، أو قد

تتعرض لها المنظمة الإدارية كالعجز المالي، وقد تتعرض الدولة لأزمات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية. الأزمة قد تكون اجتماعية لها أبعاد سياسية واقتصادية، وقد تكون لها انعكاسات قومية، وقد تكون محدودة ثم تتسع، كما يمكن تصنيف الأزمات حسب النوع، والمصنوع، والنطاق الجغرافي، وحجم الأزمة، والمدة الزمنية، وطبيعة التهديدات، وطبيعة أطراف الأزمة. أما إدارة الأزمة فهي عملية إرادية مقصودة تقوم على التخطيط والتدريب بهدف التنبؤ بالأزمات والتعرف على أسبابها الداخلية والخارجية، وتحديد الأطراف الفاعلة والمؤثرة فيها، واستخدام كل الإمكانيات والوسائل المتاحة للوقاية من الأزمات أو مواجهتها بنجاح بما يحقق الاستقرار وتجنب التهديدات والمخاطر، مع استخلاص الدروس واكتساب خبرات جديدة تحسن من أساليب التعامل مع الأزمات في المستقبل، ومن ثم فقد اهتمت بعض المؤسسات مؤخرًا بتأسيس إدارة للأزمة داخلها.

إدارة النزاع/ الصراع Conflict Management

يشير هذا المصطلح إلى عملية الإدارة طويلة المدى لأشكال النزاعات المجتمعية ومن يقومون بهذه الإدارة، بهدف تلافي تصعيد النزاع/ الصراع وخروجه عن السيطرة واتجاهه إلى التعقيد والعنف.

إرادة الشعب Peoples Will

مصطلح يُطلق على الديمقراطية الحقيقية، أي أن تأتي الحكومة عبر انتخابات حرة يعطيها الشعب صوته، وذلك عن طريق التصويت الحر من جانب أفراد الشعب في الانتخابات لاختيار ممثليهم وحكومتهم.

الأرضية المشتركة Common Ground

تشير إلى وجود ما هو مشترك، أو مساحة مشتركة، بين المجموعات المتباينة من البشر، كالعيش في مكان واحد أو امتلاك قيم واهتمامات وتجارب وحاجات متشابهة،

وحتى إذا تصور الفرقاء عدم وجود ما هو مشترك بينهم يكفي أن تجمعهم الرغبة في العيش الآمن دون أن يخاف كل منهم من الآخر.

استبيان Questionnaire

وسيلة مهمة لجمع البيانات قوامها الاعتماد على مجموعة من الأسئلة التي تُطرح بأي وسيلة على مجموعة من الأفراد ليجيبوا عليها، ثم يتولى الباحث تحليلها واستشفاف ما بها من بيانات، ويمكن الاتصال المباشر بين الباحث والأفراد أو يُنشر الاستبيان بالصحف أو يُرسل بالبريد، وتكون البيانات عادة سرية ولا يجوز استخدامها إلا في أغراض البحث العلمي. يفيد الاستبيان في معرفة آراء الجمهور تجاه قضايا المجتمع وسبل تنميته ودورهم في هذا الأمر.

استراتيجية Strategy

مصطلح عسكري بالأساس، مأخوذ أصلاً من اللغة اليونانية ويعني حرفياً «فن الجنرال» أو فن القيادة العامة في الحرب، من حيث أساليب القائد العسكري وخطته واتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق النصر على العدو، فالاستراتيجية لا تقتصر على كسب المعركة في ميدانها بل تشمل الخطة العامة لكسب الحرب، وقد استُخدم المصطلح فيما بعد للدلالة على المهارة في التخطيط والإدارة، بحيث أصبح كل إداري ناجح هو استراتيجي، وحين استعارت العلوم الاجتماعية هذا الاصطلاح من العلوم العسكرية فإنها أضافت عليه مفهوماً شاملاً يعني الحطة العامة لوسائل تحقيق الأهداف. والاستراتيجية عبارة عن مجموعة من الأفكار والمبادئ التي تتناول مجاًلاً من مجالات المعرفة الإنسانية بصورة شاملة ومتكاملة تنطلق نحو تحقيق أهداف معينة.

الآخر The Other

مصطلح يتضمن مفهوم الغيرية بمعناه الواسع، فالآخر يشير إلى كل من هو غيري، بحيث يشمل علاقة كل فرد من أفراد الأسرة بالأفراد الآخرين، أو علاقة كل منا بزملاء

العمل أو المجتمع الصيق (الثقافة الفرعية) أو الوطن أو الإنسانية كلها، وأحيانًا يُختزل مفهوم الآخر في الآخر المختلف عرقياً أو طائفياً أو دينياً، وتشويه النظرة العدائية أو الفوقية أو الدونية، وعلى إدارة التنوع والاختلاف في أي مجتمع أن تعالج هذه الأوضاع التي قد تؤدي إلى العنف والتطرف، من خلال نشر ثقافة قبول الآخر باحترامه وقبول التعددية والتنوع وتأكيد معاني التعاون والتعايش الإيجابي والفعال.

الأمة Nation

الأمة تعبر عن شعب معين يرتبط برابطة عرقية معينة ويشترك أفراده في ماض وتراث مشترك وآمال واحدة ويتحدثون لغة واحدة، ويجمعهم مصير واحد، وقد يدينون بدين واحد، وقد تكون الدولة مكونة من أكثر من أمة، وقد تنتشر الأمة على أكثر من دولة.

انتخابات Elections

عملية مهمة في صنع القرار، حيث يقوم الشعب باختيار فرد منهم أو أكثر لمنصب رسمي، مثلاً ملء المقاعد في المجلس التشريعي (مجلس النواب في الحالة المصرية)، وأحياناً في السلطة التنفيذية والسلطة القضائية، والحكم المحلي والإقليمي، كما تُستخدم هذه العملية أيضاً في كثير من الأماكن في القطاع الخاص ومنظمات الأعمال من النوادي والجمعيات التطوعية والشركات. والانتخاب هو التصويت لصالح أحد المرشحين في الانتخابات بمستوياتها المتعددة: الرئاسية، والنيابية، والمحلية.

انتماء Belongingness

يشير مفهوم الانتماء بالمعنى النفسي- الاجتماعي إلى حضور مجموعة متكاملة من الأفكار والقيم والأعراف والتقاليد التي تتغلغل في أعماق الفرد، فيحيا بها وتحيا به، حتى تتحول إلى وجود غير محسوس، مثل الهواء يتنفسه وهو لا يراه. يشكل الانتماء جذر الهوية الاجتماعية وعصب الكينونة الاجتماعية، وهو الإجابة عن سؤال

الهوية في صيغة (من نحن؟). يختصر بعض الباحثين تعريف الانتماء بـ«شعور الفرد بالارتباط بالجماعة وميله إلى تمثل أهدافها والفخر بحقيقة أنه جزء منها»، مع التمييز بين الانتماء الموضوعي لجماعة ما بفعل الولادة (كالدين واللغة مثلاً) وبين الشعور بالانتماء لفكرة أو موقف تبناه الشخص بعد دراسة وتمحيص.

انهيار Decay

الشعور السياسي بفقد النظام لأهم عوامل شرعيته وإقباله على السقوط.

بناء السلام Peace Building

عملية تشمل جميع الأنشطة التي تساهم في تعزيز عملية السلام أو إرسائها وتشجيعها وتدعيمها، بما فيها البرامج الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي قد لا تهدف إلى معالجة النزاعات مباشرة، ولكنها جزء من خدمة أوسع غرضها النهائي بناء السلام وترسيخه في المجتمع. إنها بذلك العمل الرامي إلى التوفيق بين الأطراف المتنازعة والمتصارعة عن طريق الوسائل السليمة، وتُسمى أيضًا بعملية صنع السلام (Peace Making).

التأهيل المهني، التوجيه، التدريب

Training ,Guidance ,Vocational Rehabilitation

جملة البرامج التعليمية والإرشادية والتطبيقية المتكاملة فيما بينها، والتي تهدف إلى تمكين المتلقي من امتلاك مهنة جديدة وإتقان أدائها، فالتوجيه المهني هو الخطوة الأولى لتعريف الفرد بمهنة معينة متلائمة مع قدراته الجسدية ومستوى تحصيله العلمي ورغبته الذاتية وقدراته الذهنية، أما التدريب فهو الخطوة الأولى التي تلي فترة التعلم النظري على كيفية تنفيذ عمل ما، وتكون في الغالب مرتبطة بوسيلة إنتاج أو بتقنية معينة.

التسامح Tolerance

الاحتمال والاستعداد لتقبل الآراء والأفعال التي لا يتفق معها الشخص ويعارضها عن قوة وليس عن ضعف، فالشخص المتسامح يتفهم دوافع الآخرين ويحترمها ويقدم لهم بتسامحه نموذجًا أخلاقيًا وفرصة للاقترب والتلاقي، بجانب كونه تعبيرًا عن احترام الثراء والتنوع في ثقافات المجتمعات والعالم، حيث يتعزز هذا التسامح بالمعرفة والانفتاح والاتصال وحرية الفكر والصمير لتحقيق مبدأ التنوع في إطار الوحدة والعيش المشترك، الإيجابي والفعال والبناء.

تشاور Consultation

عملية سياسية، يُقصد بها طرح الموضوعات على نطاق واسع، للاستفادة من الآراء والخبرات المتعددة في هذا المجال، ومن المعروف أن الشورى مبدأ إسلامي الغرض منه التشاور مع أصحاب الرأي وذوي الخبرة من أجل خدمة المجتمع.

تعاون Cooperation

عملية من عمليات التفاعل المصاحبة لإعداد القرار السياسي، ويعني وجود هدف مشترك يعمل المواطنون من أجله، كما يعني أيضًا وجود اتفاق عام في الأهداف، وأن إنجازها لن يلحق خسارة بأي طرف، ويتطلب التعاون التنسيق والتشاور. إن التعاون بين مواطني الدولة، المجتمع مسألة ضرورية لتحقيق أغراض التنمية.

التعددية / التنوع Pluralism, Diversity

سمة أساسية من سمات الحياة، ونتيجة منطقية للاختلاف كأمر طبيعي في الحياة، وقد تكون تعددية سياسية أو ثقافية أو دينية، ومن علامات التحضر إدارتها على أساس مشروعيتها كلها، طالما لا يمارس أصحابها التعدي على مشروعية غيرهم. والتعددية هي أساس وجوهر الدولة القومية الحديثة (Modern Nation State) التي يوجد بها برلمان يعمل بصورة متماسكة ومستقرة وبها أبنية اجتماعية واقتصادية

معقدة، وتعني التعددية السياسية وجود الجمعيات المتنوعة التي تبحث في مجموعة من المسائل والقيم من أجل النظر فيها والسعي إلى حلها، كما تعني أيضًا توزيع القوى السياسية على مؤسسات مختلفة في سبيل تفادي استغلال السلطة.

بما أن التعددية السياسية تؤكد تشتت صانعي القرارات، فهي تؤدي إلى الاستقرار السياسي مع وجود مؤسسات متعددة تلعب دور الوسيط، ومن العناصر التي تحدد التعددية السياسية: تقدير الاختلاف واحترامه (العادات الاجتماعية، والاعتقادات الدينية، وعادات المجتمع)، وحماية الحقوق الفردية، والانفتاح والنضج السياسي، ومشاركة المواطنين والسعي إلى التوافق حول أهداف مشتركة. إن المجتمع التعددي هو مجتمع تتعايش ضمنه مجموعات مختلفة، وحيث ترضى المجموعة الحاكمة أن تحتل وأن تشجع التنوع الثقافي ضمن المجتمع.

التفاوض Negotiation

في حالات الصراع بين طرفين أو أكثر، أو لديهما خلافات قد تؤدي إلى الصراع، فإنه يمكن للأطراف المتصارعة أن تتفاوض، فالتفاوض هو عملية لتحقيق الأهداف من خلال الاتصال والحوار، مع افتراض أن يكون التوصل إلى اتفاق هو النتيجة.

تفكير خلاق Creative Thinking

مصطلح يعبر عن كل شيء يحدث ويقضي على القديم المتأكل في سبيل الجديد الواعد.

تقدم Progress

التقدم هو الهدف السياسي والاقتصادي والاجتماعي لجميع المجتمعات المعاصرة، فلا نمو ولا تنمية بدون تقدم، وهو نقيض التخلف، ولذلك تسعى إليه الدول النامية خصوصًا للإفلات من فخ التخلف وتحقيق الانطلاق عبر الصناعة والزراعة والإنتاج، وكذا النمو السياسي عن طريق تحقيق الديمقراطية وغيرها من مبادئ الشفافية والمصارحة.

تكامل Integration

هي عملية من عمليات النظام الاجتماعي، وتعني تأليف مختلف العناصر البنائية في المجتمع والتنسيق بينها على نحو يقضي على احتمالات التوتر والصراع والنزاع، مما يساهم في قبول الاختلاف ونبذ الصراعات داخل المجتمع، مما يجعل ذلك المجتمع الذي يقوم على التكامل محافظاً على وحدته وتوافقه.

تكيف Adaptation

قدرة المؤسسات على مواجهة التغيرات المختلفة داخلياً أو خارجياً، ومن ثم القدرة على استيعاب الجديد وتطوير القديم.

تماسك اجتماعي Social Cohesion

يعني درجة الرضاء أو الاتفاق بين الأعضاء داخل المؤسسة السياسية أو الاجتماعية، والتماسك الاجتماعي بذلك يعبر عن تكامل سلوك الجماعة باعتباره نتيجة للروابط الاجتماعية، أو القوى التي تجعل أعضاء الجماعة في حالة تفاعل لفترة معينة من الزمن، وحينما يتحقق مستوى عالٍ من التماسك الاجتماعي في جماعة ما، فإن أعضائها يشعرون بمشاعر إيجابية قوية نحو جماعتهم وتكون لديهم رغبة في استمرار عضويتهم فيها، فتتوافر الروح الجماعية العالية، كما يتضمن التماسك الاجتماعي موافقة الأعضاء على الأهداف المقررة للجماعة، ومعاييرها، وبناء الأدوار بها؛ أي توزيع الحقوق والمسؤوليات، ويوجد التماسك الاجتماعي ذو المستوى العالي أو المنخفض في الجماعات الكبرى والصغرى، كما يوجد في الجماعات الرسمية وغير الرسمية. والتماسك الاجتماعي إذاً هو طريق المجتمعات للاستقرار وصنع التقدم والمستقبل.

تمكين Empowering

مجموعة العمليات التي تستهدف زيادة قدرات ومهارات ومعلومات كل الأفراد

في المجتمع بشكل عام، والفئات المستهدفة بشكل خاص، بشكل ممنهج على أن يتصف ذلك بالديمومة والاستمرار، وبأشكاله المادية والمعنوية، وترتبط بالتمكين مصطلحات أخرى مثل «تمكين الشباب» و«تمكين المرأة».

تنافس Contestation

عملية من عمليات التفاعل المصاحبة لإعداد القرار السياسي، وهو نشاط يسعى من ورائه طرفان أو أكثر إلى تحقيق نفس الهدف، ولذا يتفاوت التنافس كمًّا وكيفًا من مجتمع لآخر وفي داخل المجتمع الواحد.

التنمية Development

حركة تستهدف تحقيق حياة أحسن للمجتمع المحلي نفسه من خلال المشاركة الإيجابية للأهالي/ المواطنين، من خلال مبادرة المجتمع المحلي نفسه، وإذا لم تتيس هذه المبادرة فإن هذه الحركة تستخدم الأساليب التي توقظ وتثير هذه المبادرة ضمائمًا للحصول على استجابة جماعية وفعالة للحركة.

إن التنمية عملية هادفة لتحسين نوعية الحياة للمواطنين، من خلال رفع المستوى المعيشي للناس بزيادة الدخل ومستوى الاستهلاك من الطعام والخدمات الطبية والتعليمية، الأمر الذي يتم عبر تنمية اقتصادية مخططة ومنظمة، ما يتطلب خلق الظروف المساعدة بإقامة أنظمة ومؤسسات اجتماعية وسياسية واقتصادية وزيادة حرية الناس بتوسيع مجال خياراتهم مثل زيادة تنوع السلع وزيادة الخدمات للمستهلك، ما يستلزم مشاركة الجماعات المحلية في مشروعات التنمية.

ويشير مفهوم التنمية كذلك إلى مجموع الإجراءات الحكومية والنشاطات والبرامج والخطط والمشروعات التي تضعها الدولة والمنظمات غير الحكومية وتنفذها بهدف تنمية المجتمع من خلال توفير البنية الأساسية وتأمين الحد الأدنى من الخدمات كالمدارس والمستوصفات والمستشفيات والدورات التدريبية المتنوعة لتنمية المهارات

المهنية وتعزيز القدرات الذاتية ومحو الأمية، ومن ثم وضع القدرات الاقتصادية في خدمة أبناء المجتمع لرفع مستواهم المعيشي وتحسين الخدمات والصناعات الاجتماعية وبناء قدراتهم الذاتية والارتقاء بمستواهم الثقافي.

على هذا النحو فإن مفهوم التنمية هو مفهوم مركب، متنوع ومتشعب ومتعدد الأبعاد، فهناك التنمية البشرية التي تتعلق ببناء القدرات البشرية من خلال التعليم والصحة والتدريب، والتنمية الاقتصادية المرتبطة برفع مستوى معيشة الأفراد والحصول على نصيب عادل من ثروات الوطن، والتنمية السياسية والتي تتمثل في رفع الوعي السياسي والمشاركة السياسية والانخراط في العمل العام واحترام حقوق الإنسان، والتنمية الاجتماعية المتمثلة في بناء الروابط الاجتماعية بين أفراد المجتمع ومن أمثلتها الجمعيات والمؤسسات الأهلية، والتنمية الثقافية عبر تطوير القدرات الذهنية لأفراد ورفع مستويات الحوار الثقافي، والتنمية الإدارية التي تسعى إلى الحد من الروتين والبيروقراطية وتطوير قدرات الأجهزة الإدارية ومكافحة الفساد وتعزيز المساءلة والشفافية.

التنمية المجتمعية Community Development

حق الناس في تحديد احتياجاتهم وفي إحداث تغييرات إيجابية اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية، وحقهم كذلك في تحديد البرامج لها، والعمل معًا بالمشاركة لتطبيق هذه البرامج من أجل إعادة تنظيم الحياة والمجتمع والبيئة بدءًا من الأسرة.

التنمية المستدامة Sustainable Development

سياسة لتشجيع النمو المستمر والمتناسق مع الحفاظ على توازن موارد البيئة، من خلال ترشيد استغلال الموارد القابلة للنفاذ والانتقال إلى الموارد القابلة للتجديد، ومشاركة الجماعات المحلية مع مشاريع التنمية، والوصول إلى حلول تسوية في المفاوضات الدولية والاعتراف بمصالح الدول الصناعية والدول غير الصناعية على السواء، ويرتبط بمصطلح التنمية المستدامة مصطلح آخر هو التنمية البشرية

المستدامة Sustainable Human Development، باعتبارها مقاربة متكاملة ومتعددة الاختصاصات في التنمية يكون فيها الإنسان محور العملية التنموية، ويُعتبر تشجيع التنمية البشرية المستدامة حماية (فرص الحياة) للأجيال الحالية والأجيال القادمة مع احترام النظم الطبيعية التي تعتمد عليها كل حياة.

تنوع ثقافي Cultural Diversity

يُقصد به التنوع والغنى في المجتمعات البشرية بنظمها المختلفة وأنماط معيشتها وما تحويه من عادات ومعتقدات وممارسات وقيم، ويذهب البعض إلى اعتبار التنوع الثقافي في الحضارة الإنسانية أمراً مهماً مثل التنوع البيولوجي في البيئة الطبيعية، لا سيما وأن المخاوف تتنامى من تأثيرات العولمة وما يصاحبها من تنميط وتغليب لثقافة النوع الواحد، أي ثقافة الجهة الغالبة والمتحكمة في وسائط الإعلام وفي مقدرات الاقتصاد والإنتاج.

التنوير Enlightenment

التنوير مصطلح حديث نسبياً في المجتمعات العربية على وجه الخصوص، وهو اتجاه اجتماعي سياسي ظهر في ألمانيا في القرن الثامن عشر، ويحاول مقتنعهو إصلاح نواحي النقص في المجتمع بتغيير سلوكه وسياساته وأسلوب حياته من خلال نشر مبادئ الخير والعدل والمعرفة، ويتطلب التنوير إعمال العقل، والتوعية بقيمة التفكير الناقد.

الحاكمية / الحكم الصالح / الحكم الرشيد Governance, Good Governance

ركيزة كافة الأدبيات والجهود التي تجعل من محاربة الفساد المدخل الأهم لإرساء البناء المؤسسي السليم للمجتمع وتقويته والذي يقوم بدوره على أسس حكم القانون ومحاربة الفساد وفعالية القطاع العام وقدرة المواطنين على التعبير. وفي إطار الهيئات المحلية فإن الحاكمية هي تلك العملية التي يتم من خلالها التأكد من

أن الهيئة المحلية تعمل بفاعلية وتُدار بشكل جيد عبر إجراءات واضحة في التنفيذ وخطط العمل ووجود تقارير معلنة للمواطنين.

حرمة المنازل/ حرمة المسكن Inviolability of the Home

من الحقوق التي كفلتها الدساتير الديمقراطية عامة، ونصت عليها جميع الدساتير المصرية، حيث لا يجوز مراقبة المنازل أو دخولها للتفتيش أو الضبط أو غيرها إلا بعد استئذان من فيها وبأمر مسبب من السلطة القضائية التي تحدد مكان التفتيش وموضوعه، ولا يجوز دخولها ليلاً إلا بأمر القاضي، وذلك كله إلا في أحوال التلبس والاستغاثة، وهكذا فإن للمنازل حرمتها ولا يجوز دخولها إلا في الأحوال المبينة في القانون وبالكيفية المنصوص عليها.

حريات عامة Freedoms, Liberties

يُقصد بها جميع الحريات التي هي حق من حقوق الفرد في المجتمع الديمقراطي، باعتبار أن الحرية هي القدرة على التصرف بما لا يضر الآخرين، فمن ثم كانت هذه الحرية مقيدة بما يمنع اعتداء الأفراد بعضهم على بعض، وجرى في تبويب الدساتير على أفراد باب يتضمن حقوق الأفراد وواجباتهم التي تُقسم عادة إلى: حريات ذات طابع مادي كحرية المسكن وحرية المهنة، وحريات ذات طابع معنوي كحرية الفكر والرأي والاعتقاد.

حريات مدنية Civil Liberties

هي مجموعة من الحريات تقتضيها النظم الديمقراطية، ومنها: حرية الرأي والتعبير والمشاركة والعمل والتنقل والمسكن والإضراب، وغير ذلك من الحريات.

حرية تكوين الجمعيات Freedom to Form Associates

حق الاعتراف في تكوين الجمعيات والنقابات، أو الانضمام إليها، من أجل تحقيق أهداف مشروعة بوسائل سلمية وفقاً للشروط والأوضاع التي يبينها القانون.

حرية المناقشة Freedom of Discussion

إعطاء الحق للفرد في أن يعبر عن رأيه الخاص به في أمر من الأمور أو قضية من القضايا بحيث لا يقتصر هذا الحق على فرد دون الآخرين، وحرية مناقشة رأيه مع الآخرين في إطار من الالتزام بأدب الحوار، كما تعني سقوط العوائق التي تحول دون أن يعبر المرء بفطرته الطبيعية عن داته وعن مجتمعه تحقيقاً لخيرهِ ولسعاداته، وتتطلب الحرية عمومًا أن يكون المواطنون مستقلين عن الحكومة أو السلطة بقدر المستطاع.

الحزب السياسي Political Party

القناة السلمية للوصول إلى الحكم، إذ هو كيان سياسي وتجمع لمجموعة بين المواطنين تربطهم سويًا مصالح وأهداف مشتركة، ولكل حزب برنامج سياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يسعى إلى تحقيقه حينما يصل إلى السلطة من خلال الانتخابات، حيث يقوم الحزب السياسي بالعديد من الأنشطة منها إصدار الصحف وعقد الندوات والمؤتمرات، وكلها أنشطة تستهدف التعريف بالحزب ومواقفه من القضايا المختلفة بما يُساهم في كسب مؤيدين للحزب وبرنامجهِ.

حفظ السلام Peace Keeping

هي أعمال تهدف إلى نشر السلام وحل النزاعات بين الدول أو جماعات داخل الدولة، ومن أهداف حفظ السلام: تجنب الحروب بين الدول، وإزالة آثار الحروب، والعمل على نشر السلم، وإقرار معاهدات سلام ترمي إلى إنهاء حالة الحرب بين الدول المتعاقدة.

حق تقرير المصير Right of Self-determination

من الحقوق الأساسية للشعوب، ويعني أن يكون لكل شعب السلطة العليا في تقرير مصيره دون أي تدخل أجنبي، وقد ورد مبدأ حق تقرير المصير في ميثاق الأمم المتحدة

مع إنشائها عام ١٩٤٥م، وهو من المبادئ الأساسية التي يستند إليها القانون الدولي، وقد اعترفت به اتفاقيات جنيف ١٩٤٩م والاتفاقيات الدولية لمناهضة أخذ الرهائن.

الحق في الحرية The Right to Be Free

هو أحد الحقوق الأساسية التي من المفترض أن يتمتع بها المواطن/ الإنسان في النظم الديمقراطية، وتعني أن يعيش الإنسان حرًا وآمنًا على نفسه وماله ووطنه، كما يُقصد به تحرر الإنسان من أي استعباد يقع عليه، وأنه ليس لأحد حق التحكم في الآخرين والسيادة عليهم، وهو حق لكل فرد ومشروط بعدم الإضرار بالآخرين في ضوء القوانين والأعراف الخاصة بكل مجتمع.

حق المحاكمة العادلة The Right to a Fair Trial

يلعب النظام القضائي دورًا مهمًا في إمداد وسائل الإعلام بأخبار الجرائم والمحاكمات، وفي بعض الأحيان يقع الصدام بين وسائل الإعلام والقضاة بسبب رغبة وسائل الإعلام في إفشاء الأسرار وتقديم المعلومات عن أخبار المحاكمات واحتمالاتها ونتائجها والرغبة في تحقيق السبق الصحفي، وفي المقابل يحرص القضاة على توفير الحماية الكاملة لكافة المتقاضين وضمان عدم تسريب معلومات يمكن أن تؤثر على سير العدالة وحياد القضاة، وعدم تعبئة الرأي العام ضد المتهمين قبل صدور الحكم النهائي.

حقوق الإنسان Human Rights

الحقوق التي يملكها جميع الناس لأنهم وبكل بساطة إنسان بغض النظر عن موطنهم أو جنسيتهم أو عرقهم أو إثنتهم أو لغتهم أو جنسهم أو قدراتهم، وتصبح حقوق الإنسان ذات قوة عندما ينظر لها على أنها قانون عرقي دولي، وتشير حقوق الإنسان إلى مفهوم الكائن الإنساني بوصفه يملك حقوقًا عالمية، أو وضع محدد، بصرف النظر عن الولاية القضائية أو العوامل المحلية الأخرى، مثل العرق أو الجنسية. إن وجود حقوق الإنسان وشرعيتها ومحتواها هي من الأمور الخاضعة

لحوار مستمر في مجالي الفلسفة والعلوم السياسية، ومن ناحية قانونية، فإن حقوق الإنسان معرفة في القانون الدولي والمواثيق الدولية، وكذلك في القوانين المحلية في العديد من البلدان، ومع ذلك، ومن وجهة نظر العديد من الباحثين والمفكرين، فإن مذهب حقوق الإنسان يتجاوز القانون ويشكل قاعدة أخلاقية أساسية لتنظيم النظام الجيوسياسي المعاصر، إذ تشكل حقوق الإنسان مجموعة من القيم الديمقراطية.

حقوق جماعية Collective Rights

حق الجماعات في حماية مصالحها وهويتها مثل حق الأقليات التي تتشكل من مجموعة أشخاص ذوي روابط وطنية، أو إثنية، أو دينية أو لغوية مشتركة، وحق الشعوب مثل حق تقرير المصير، الحق في التنمية، الحق في السلام والأمن والحق في بيئة سليمة وصحية.

حكم القانون The Rule of Law

يتضمن مفهوم حكم القانون أو سيادته إعمال القاعدة القانونية نفسها في الحالات المتماثلة، وبغض النظر عن المراكز الاجتماعية لأطراف ذات الصلة، وهو ما يعبر عنه بالمساواة أمام القانون، ويرتبط حكم القانون باستقلال السلطة القضائية على نحو لا يسمح للسلطة التنفيذية بالتدخل في عملها والتأثير على أحكامها.

حكومة انتقالية Transitional Government

تُسمى أيضًا حكومة تصريف الأعمال أو حكومة تسيير الأعمال، إذ هي حكومة تتولى إدارة أمور البلاد في ظل مرحلة انتقالية، لفترة مؤقتة، مثلًا عقب ثورة شعبية غيرت نظامًا قديمًا، مثلما حدث عقب نجاح ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م في الإطاحة بنظام مبارك، وثورة ٣٠ يونيو التي أطاحت بجماعة الإخوان المسلمين ونظام مرسي. هذه الحكومة لا تستطيع أن تأخذ قرارات مصيرية، فهي تقوم بتصريف الأعمال فحسب إلى أن تأتي حكومة جديدة منتخبة من قبل المواطنين.

حل النزاع/ الصراع Conflict Resolution

إن حل النزاع هو سبيل يهدف إلى تغيير واقع خلافي أو تصادمي من خلال تخفيف الأسباب المسببة أو تقليصها، أو تغيير مطالب الصالعين في النزاع من خلال المساومة، أو الإقناع أو التلاعب، وذلك للوصول إلى توزيع المفاهيم بعد قبولها من الأطراف المتنازعة للتمكن من الموافقة عليها، ويختلف مبدأ حل النزاعات عن غيره من المبادئ مثل احتواء النزاعات أو تجنبها؛ حيث إن هذين المفهومين لا يستجيبان للمتطلبات الأساسية بغية التوصل لحل معين وشامل، ويمكن للمتنازعين التوصل إلى حل فيما بينهم، ولكن غالباً ما يتم حل النزاعات بتدخل من فريق ثالث واعتماد آليات خاصة بحل النزاعات.

إن الوساطة الفاعلة والهادفة لحل نزاع معين بنجاح يجب أن تتحلّى بالأمور التالية: وجود الوسيط على مسافة واحدة من الفرقاء المتنازعين، وعليه أيضاً إدخال نوع من العقاب، مادي أو غير مادي، لتطبيقه ضد الفريق الذي يتخلف عن الالتزام بالاتفاقيات التي تم التفاوض عليها، وعليه التعامل مع فرقاء محددين وموكّلين بمهمة التفاوض فحسب. وفيما يتعلق بالنزاعات الأيديولوجية، يجب أن يحاول الفريق الثالث تفكيك النزاع الكبير وتحويله إلى وحدات أصغر للتمكن من التعاطي معها بسهولة، وعزل الأمور الإيديولوجية.

يمثل حل النزاع/ الصراع درجة عالية من التحدي في تحليل أسباب وحلول حالات الصراع، والرغبة القوية في تحقيق الحل حيث يُعتقد أنه لا بد لأطراف من إعادة تحديد علاقاتهم بحيث تبين لهم أنه إما أن يمكنهم تحقيق أهدافهم من دون صراع أو أن يكون بوسعهم إعادة تحديد علاقاتهم بحيث لا تعود أهدافهم تتصادم.

الحوار Dialogue

عملية مشاركة وتعلم، تهدف إلى الفهم المتبادل لمعتقدات ومشاعر واهتمامات

واحتياجات المجموعة أو المجموعات المشتركة في الحوار، بأسلوب متفتح و غير عدائي، وعادة ما يتم ذلك بمعاونة طرف محايد آخر يقوم بتيسير العملية. يختلف الحوار عن عملية الوساطة، التي تستهدف التوصل إلى حلول لخلاف معين؛ لأن غايته الأساسية هي تحسين التفاهم وبناء الثقة بين المشاركين، مع احترام وقبول الاختلاف بينهم.

الحوار بين الأديان Interreligious Dialogue

عملية اتصال منظمة بين أفراد ينتمون إلى ديانات مختلفة بهدف تعزيز الفهم المتبادل والقدرة على التعايش السلمي والعمل المشترك والتفاعل البناء.

خط الفقر The Poverty Line

هو مستوى الدخل الذي لا يمكن دونه تحمل تكاليف الحد الأدنى للغذاء الكافي بالإضافة إلى المتطلبات غير الغذائية.

الدستور Constitution

مجموعة المبادئ والأسس والقيم التي يقوم عليها نظام الدولة في كل المجالات: سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا، وهو بمثابة عقد اجتماعي بين المواطنين وبعضهم بعضًا، ومن ثم فإن الدستور هو القانون الأول، ويُلقب كذلك بأبي القوانين.

الدعوة (نشر العقيدة) Propagation of Faith

اصطلاحًا فإن الدعوة رسالة موجهة لكل إنسان للقيام بدور معين، وهي من الألفاظ المشتركة التي تطلق اسمًا، ويراد بها الدين، كما أنها تطلق مصدرًا، ويراد بها النداء والنشر والتليغ، وسياق إيرادها هو الذي يحدد المعنى المطلوب، والدعوة بهذا المعنى مرادفة لمفهوم الاتصال الذي يعني العملية التي ينقل بمقتضاها الفرد «القائم بالاتصال» منبهات عادة ما تكون رموز لغوية لكي يعدل سلوك الأفراد الآخرين مستقبلي الرسالة، وتستطيع الدعوة أن تساهم في عملية التنمية ومواجهة العنف من خلال التركيز على القيم والأفكار الإيجابية.

مجموعة من الأفراد يمارسون نشاطهم على إقليم جغرافي محدد ويخضعون لنظام سياسي معين يتولى شئون الدولة، وتشرف الدولة على أنشطة سياسية واقتصادية واجتماعية تهدف إلى تقدمها وازدهارها وتحسين مستوى حياة الأفراد فيها، والدولة كيان سياسي، بل من أعلى الكيانات الإنسانية تنظيمًا، يتكون بشكل أساسي من ثلاثة عناصر: الأرض الشعب السلطة. بهذا المعنى، الدولة هي الشكل السياسي للمجتمعات، وهي السلطة التي تنظم العلاقات الاجتماعية وتضع القوانين وتنفذها، وتقوم الدولة على نوع من الاتفاق أو الإجماع أو العلاقات المحددة بين الحاكم والمحكوم، ولها أركان هي: الشعب والأرض والسيادة والاعتراف الدولي.

ديمقراطية Democracy

كلمة مشتقة من الكلمة اليونانية (Demos) وتعني عامة الناس، والكلمة (kratia) وتعني حكم، فهي بذلك تتكون من كلمتين هما: ديمو- قراطي، بمعنى سلطة الشعب، أو حكم الشعب، فهي تعني حكم الشعب بالشعب من أجل الشعب، وهي تعني سيادة الأمة. إن الديمقراطية أسلوب للحياة ونظام للحكم يقوم على قناعة كاملة من جميع المواطنين بالمجتمع بقيمة الديمقراطية فكريًا وممارسة وقناعة كاملة بالمبادئ الأساسية من حرية ومساواة وعدالة، وأن السيادة للشعب دون سواه، من أجل تحقيق المصلحة العامة للوطن والمواطنين. تمثل الديمقراطية قيمة عليا في صياغة أسلوب الحياة ونظم الحكم باعتبارها العملية السلمية لتداول السلطة بين الأفراد أو الجماعات التي تؤدي إلى إيجاد نظام اجتماعي مميز يؤمن به ويسير عليه المجتمع ككل على شكل أخلاقيات اجتماعية.

قامت الديمقراطية أصلًا على أساس المبدأ الداعي إلى محاربة الحكم المطلق والاستئثار بالسلطة دون مشاركة المواطنين، ومنع الاعتداء على حقوق الأفراد وحررياتهم، فالديمقراطية هي ممارسة الحكم باسم غالبية الشعب المعبر عن إرادته بالاقتراع

العام، والذين يمارسون الحكم هم الأشخاص الذين يقع عليهم اختيار الشعب دون إعطاء أية أهمية لثرواتهم ومراكزهم الاجتماعية، كما أنها نظام حكم يهدف إلى إدخال الحرية في العلاقات السياسية؛ أي العلاقة بين القيادة والطاعة إضافة إلى تحقيق مصلحة كافة أفراد الشعب.

وقد عرف علم الاجتماع السياسي الديمقراطية كالتالي هي سلطة متساوية لكل المواطنين، والشكل الأفضل منها هو الديمقراطية المباشرة، ويعرفها أيضًا على أنها حكم الكثرة المنتجة. والديمقراطية بالمفهوم الغربي تعتبر أن شرعية السلطة تنبع من أن الحكام يجيئون بالإرادة الشعبية؛ أي بالانتخابات التي تسمح بتشكيل أكثرية تمثل الإرادة العامة، وهذا يفترض حرية العمل السياسي وتشكيل عدة أحزاب وتكرار العملية الانتخابية بشكل منتظم وضمان استقلالية القضاء تجاه السلطة السياسية.

أصبحت الديمقراطية ركيزة أساسية في المجتمعات المتقدمة؛ لأنها تعزز الحرية وتشجع المشاركة الشعبية في الحكومة وتحمي حقوق المواطنين وحياتهم. وهي تفترض تطابقًا تامًا بين الحكام والمحكومين، فالمواطنون حسب أرسطو هم في الديمقراطية تارة حكام وطورًا محكومون، وفي غياب الديمقراطية يسود الحكم المطلق المتمثل بالديكتاتورية، والتوناليتارية والاستبداد، وللديمقراطية أشكال وأساليب متعددة: فهناك الديمقراطية المباشرة، وهناك الديمقراطية النيابية.

المبادئ العامة للديمقراطية هي: السيادة الكاملة للشعب، والمساواة الكاملة بين المواطنين، والعدالة وتكافؤ الفرص، والحرية الكاملة لجميع أفراد الشعب، والسيادة القانونية الكاملة، وتوزيع السلطة وانتشارها بين هيئات متعددة، والقبول بالمنافسة السياسية، والقبول بالتعددية والتنوع في المجتمع، وشرعية الحكم من رضا المواطنين، والقبول بالطابع السلمي لحل الصراع السياسي والتناقضات المختلفة من خلال الحوار، وإعمال مبدأ الأغلبية واحترام الأقلية، وتداول السلطة والحكم، والقبول بوظيفة الرقابة السياسية على أداء الحكومة.

آليات ممارسة الديمقراطية: إعمال قاعدة الانتخابات الحرة المباشرة والسلمية، وتحديد فترات الرجوع إلى الناخبين المواطنين للاقتراع عليهم وعلى سياساتهم برضاء المجتمع، والمشاركة الجماهيرية الواسعة، ووجود جماعات ضغط في المجتمع، وتعدد الأحزاب السياسية، وتعدد منظمات ومؤسسات المجتمع المدني، والتعليم الإبداعي القائم على النقد والتفكير، والإعلام الحر المتنافس، والتنشئة السياسية والاجتماعية الحرة، وتنمية الوعي السياسي لدى المواطنين بأهمية الديمقراطية كأسلوب للحياة، وتعميق ثقافة الحوار والنقاش، وتعميق ثقافة المواطنة، ووجود مراكز خاصة باستطلاع الرأي.

دين Religion

الأديان هي أنساق للمعتقدات والممارسات، وتشكل التنظيمات الجانب الأخلاقي للسلوك، والمعتقدات الدينية هي تفسيرات أو تأويلات للخبرة المباشرة بالرجوع إلى البناء المطلق للعالم، وإلى القوة فوق الطبيعة التي تسيطر على الكون وظواهره. والسلوك الديني سلوك مقدس وطقوس تفرض على الشخص ممارسات مقننة تحدد علاقة الشخص بالقوة العليا. ويشير التنظيم الديني إلى عضوية الأفراد المؤمنين في مجتمع معين، وهو يفرض عليهم مهام دينية خاصة. ويرى البعض أن الدين يتضمن بالضرورة جانباً أخلاقياً وأن الأخلاقيات الدينية هي نتاج التفاعل بين الموجهات الدينية الرسمية والظروف الاجتماعية، والدين كذلك عبارة عن نسق المعتقدات والممارسات، والقيم الفلسفية المتصلة بتحديد ما هو مقدس، وبفهم الحياة، والتخلص من مشكلات الوجود الإنساني. ويُعتبر الدين طريقاً نظامياً أو تقليدياً نحو النجاة أو الخلاص، وتُعتبر التقاليد الدينية نتيجة محاولة الإنسان الدائبة والاستثثار بأفكاره الفلسفية والروحية وادخارها بحيث تكون متاحة أمام الفرد كلما واجه الحياة بتعقيداتها ومشكلاتها وتوتراتها.

إن الدين ظاهرة اجتماعية (في نفس الوقت الذي يُعتبر فيه ظاهرة سيكولوجية) طالما أنه يركز بالضرورة على الجماعة عند تطوير الفكرة الدينية وفي تعليم المعارف الدينية والعمل على استمرارها، ويهتم الدين بجميع الأشخاص من كل العصور، بغض النظر عن السن أو النوع أو المكانة الاجتماعية. وجدير بالذكر أن مفهوم طريق الخلاص قد يجعل الإنسان على ارتباط دائم بكل ما عليه عليه القيم الاجتماعية العصرية المحدودة، أو قد يعلمه الحكمة ويمده بالوسائل التي يستطيع بواسطتها تحرير ذاته من الجماعات والقيم العصرية، أي يمنحه حرية تحقيق القيم التي تسمو على مطالب الحاضر الاجتماعي، ولذلك فإن الدين يُعتبر شخصيًا واجتماعيًا في نفس الوقت. وتختلف المعتقدات الدينية اختلافًا بينًا من دين إلى آخر، وفوق ذلك فهي تتفاوت داخل الدين الواحد طبقًا لتنوع التجارب الدينية وتعددتها، وقد تعتبر ثانوية عند الكثيرين، بينما تكون لها أهمية عند آخرين، أما الجماعات الدينية فهي جماعات اجتماعية لها أهميتها في المجتمع، بالإضافة إلى أنها تُعتبر جماعات مرجعية أساسية.

الذوق العام Common Sense

تقاليد ثقافية، أو معرفة شعبية تؤلف بناء من التفسيرات والتبريرات المشتركة والمقننة إلى حد ما لظواهر معينة، طبيعية أو اجتماعية، كما تشتمل على حلول لمشاكل الحياة اليومية. والاعتقاد في صدق هذه المعرفة يمثل شعورًا عامًا لدى الناس، فيعتبرونها محصلة تجاربهم الشخصية. والذوق العام لا يعكس فقط حكمة الماضي، وإنما يضم بعض جوانب المعرفة المنظمة. وإن كان يتضمن في الوقت ذاته بعض المعتقدات القائمة على الخرافة والجهل.

رأس المال الاجتماعي Social Capital

في ظل الأزمات الاقتصادية المتلاحقة التي يعانيها العالم بين الحين والآخر، فإنه تبرز أهمية تفعيل وتدعيم وتشجيع ما يُسمى برأس المال الاجتماعي، من أجل

تجاوز مثل هذه الأزمات بأقل خسائر ممكنة، حيث يشير رأس المال الاجتماعي إلى القيمة المجتمعة لكل من «الشبكات الاجتماعية» ورغبة كل من هذه الشبكات في مساعدة بعضها بعضًا، كما يشير أيضًا إلى كل من المؤسسات والعلاقات والعادات التي تشكل حجم التفاعلات الاجتماعية داخل المجتمع ونوعيتها، وهناك أدلة متزايدة تشير إلى أن التماسك الاجتماعي أمرًا محوريًا للمجتمعات لتنهض اقتصاديًا وتحافظ على استمرارية التنمية. يعرف البعض رأس المال الاجتماعي بأنه عبارة عن الروابط المؤسسية التي تنشأ بين الأفراد بالإرادة الحرة الطوعية على أساس من الثقة والاحترام المتبادل بهدف تحقيق مصالحهم بشكل سلمي متحضر. إن رأس المال الاجتماعي ليس مجموع المؤسسات التي تعزز المجتمع فحسب، بل يمتد ليمثل الروابط بين كل منهم.

رضا Satisfaction

مصطلح سياسي ينبع من الموافقة الإيجابية على كون النظام مرغوبًا فيه، مع توافر إشباع عام بمخرجات النظام Outputs of Regime، من تحقيق لأهداف المطلوبة وإنجاز خطط التنمية.

الرفاه الاجتماعي Social Welfare

مستوى توافر الاحتياجات الغذائية والخدمات الصحية والتعليمية والإسكانية في المجتمع، حيث يرتبط الرفاه الاجتماعي بمستوى التطور الاقتصادي للمجتمع من جهة، وبعدالة توزيع الثروة بين أفرادها من جهة ثانية، فالرفاه الاجتماعي يُعتبر حالة تمتع السكان بظروف حياتية مريحة، فهو إذن مفهوم نسبي وعام إذ يمكن التدرج من الرفاه المادي (العذاء، وملك الأصول والسكن والعمل) مرورًا بالرفاه الجسدي (الصحة والمظهر والبيئة)، إلى الرفاه النفسي (الاستقرار والأمان وحماية القانون) مرورًا بالرفاه الاجتماعي بالمعنى الحرفي، أي القدرة على الزواج والتنشئة ومنح الحنان والتمتع بالكرامة وعلاقات اجتماعية. وتشير سياسات الرفاه الاجتماعي التي

تعلنها الحكومات إلى جملة تقديماتها، سواء كانت على هيئة مساعدات اقتصادية أو غيرها، لمصلحة الأشخاص المحتاجين، وهي تهدف إلى حصول كل شخص أو مؤسسة أو مجموعة على حد أدنى من الفرص في المجتمع، لتمكينهم من استثمار ما لديهم من طاقات.

يُقاس الرفاه الاجتماعي على صعيد الأسرة بنسبة دخل أفرادها على عددهم، وبنسبة المتجيين إلى المعاليين. أما المؤشرات التي يُقاس بها الرفاه الاجتماعي فهي: حصة الفرد من المساحة الإجمالية للمسكن، والمستوى التعليمي، ووفرة الخدمات الصحية، وتوافر خدمات النقل (عدد الأفراد لسيارة واحدة)، والاتصالات (عدد الهواتف الثابتة والمحمولة وخدمة الإنترنت..).

سلام Peace

السلام ما هو إلا حالة من الأمن والاستقرار والتفاهم تسود العالم أو منطقة منه، أو تسود الدولة، وواقع الأمر أن التنمية والتقدم لا يتحققان إلا من خلال السلام العالمي، ولا بد أن تستميد الإنسانية كلها من السلام بوصفه قيمة مطلقة، فهو الذي يمنع اندلاع الحروب، ويحقق الإفادة الفعلية للبشرية من التقدم العلمي والتكنولوجي.

السلطات/ الهيئات الثلاث

(١) السلطة التشريعية legislature Authority

تتمثل في مجلس النواب الذي يضم نواباً/ ممثلين عن المواطنين، ويقوم المجلس بشكل أساسي بتشريع و سن وإصدار القوانين إلى جانب مراقبة أعمال الحكومة وإقرار الميزانية العامة للدولة.

(٢) السلطة القضائية Judiciary Authority

تتمثل في القضاء، حيث القصة الذين يتولون الفصل في النزاع بين المواطنين بموجب القوانين.

تتمثل في الحكومة، حيث رئيس الوزراء والوزراء، ومن بين وظائفها حفظ الأمن، كما تقوم بتنفيذ الأحكام التي تصدر عن الهيئة القضائية من خلال وزارة الداخلية.

شراكة Partnership

ظهر مصطلح الشراكة في إطار حرص الدول الواقعة شمال المتوسط على المساعدة في تحقيق التنمية في الدول الواقعة جنوبه، وذلك عوضًا عن سياسة المعونات التي كانت تنصب على الجانب الاقتصادي حيث تغطي علاقة الشراكة مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية- الاجتماعية والثقافية، وذلك في تعبير عن تكامل الأبعاد المتعددة لمفهوم التنمية، وقد حرصت الأدبيات ذات الصلة على وضع مجموعة من الضوابط لنجاح الشراكة، أبرزها الطابع المتبادل (وليس المتساوي بالضرورة) (للعلاقة)، ووضوح الهدف منها، وشعور كل طرف بأنه سيتحصل منها على ما يعنيه. وعلى الرغم من شيوع مصطلح الشراكة في مجال التعبير عن العلاقة في مجالات متعددة من أهمها مكافحة الإرهاب، وإحلال السلام، إلا أن الشراكة في مجال التنمية هي المفهوم الأكثر شيوعًا. في إطار هذا الفهم للشراكة عقدت مجموعة من المؤتمرات، استهدفت جميعها زيادة مساحة التفاهم بين شاطئي المتوسط، وأسفرت عن توقيع عدد من اتفاقات الشراكة مع بعض الدول العربية.

الشفافية Transparency

مفهوم متطور على الصعيد العالمي، عُرف خاصة في أوساط مؤسسات الدولة والمنظمات الدولية، ويتطلب آليات عمل واضحة مبنية على قواعد عامة خاضعة للمراقبة وهو يعتبر أساسًا للمساءلة والمحاسبة والحد من الفساد، فالشفافية باختصار هي حق الناس في معرفة ما يحدث، وهي تشكل مع التنافسية (أي القدرة على الاختيار بين البدائل المتاحة) المراكزين المهمين للمساءلة، وتتطلب الشفافية

الكشف التام للمعلومات حول أداء موظفي الحكومة وأجهزتها، وحول ما يفترض بهم أن يعملوه وما يعملونه فعليًا، كما تتضمن الوصول الميسر إلى كافة المعلومات المتعلقة بحقوق المواطنين، والخدمات المتاحة لهم وكيفية الوصول إليها، وواجباتهم والقوانين والأحكام المفترض بهم مراعاتها، وتعتمد الشفافية على توفير المعلومات وعدم حجبها وانتقالها الحر بدون حواجز، وهي تتحقق عندما ترسخ حرية التعبير التي تمكن من الإعلام الحر، إذ إن حرية الإعلام ليست شرطًا ضروريًا للشفافية فحسب، ولكنها ضرورية كذلك لمباشرة المساءلة بقصد وقف أعمال التجاوز والتحايل، بالإضافة إلى أهميتها لممارسة حق المشاركة في صنع القرار. يرى البعض أن للشفافية ثلاثة مجالات رئيسة هي: إجراءات العمل، وتخصيص الموارد، وأسلوب اتخاذ القرار.

الصالح العام / الخير العام The Common Good

تعبير يُستخدم للإشارة إلى عدد من المفاهيم المختلفة، فيصف في معناه العام خيرًا معيّنًا يتم مشاركته والاستفادة منه على صعيد جميع أعضاء الجماعات المشتركة. وهو أيضًا تعريف الصالح العام في الفلسفة، والأخلاقيات، والعلوم السياسية. ومع ذلك فلا يوجد تعريف حاسم للصالح العام لكل موقف؛ ذلك لأن الخير العام بين شخص (أ) وشخص (ب) قد لا يكون هو الخير العام بين الشخص (أ) والشخص (ج)، وبالتالي فإن الخير العام يمكن أن يتغير غالبًا، على الرغم من وجود بعض الأشياء (مثل: المتطلبات الرئيسية للبقاء على قيد الحياة، أي الطعام، والماء والمأوى) والتي تكون جيدة لجميع الناس.

ضمان اجتماعي Social Security

نظام تكافل لتوفير الحد الأدنى من الحياة الكريمة للمواطنين، حيث يهدف إلى مساعدة الأشخاص العاجزين لأسباب صحية وعائلية واجتماعية خارج إرادتهم، وكذلك الفقراء والمعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة والمسنين والعاطلين عن عمل، على تأمين عيشهم، وتكون الإعالة أحيانًا بتسهيل كسب الرزق لفئات معينة تعجز

عن الكسب، أو اعتماد برنامج للتأهيل المهني ودفع الإعانات والمعاشات التعويضية، ويُستخدم الضمان الاجتماعي لإحداث التوازن الاجتماعي بين مختلف فئات المجتمع.

ضمير جمعي Collective Conscience

نسق محدد من المعتقدات والمشاعر العامة لدى أعضاء المجتمع، كما لو كان هناك عقل جماعي في المجتمع، وقد يُستخدم هذا المصطلح للدلالة على الثقافة، فهو يربط بين الأجيال، كما أنه نتاج للقيم والمشاعر المشتركة.

عودة إلى الوطن Repatriation

هو فعل العودة الاختيارية أو المرغوبة إلى الوطن الأم، وهو ينطبق على عودة لاجئين إلى بلدهم بعد فترة نروح بسبب الحرب أو الترحيل أو الكوارث الطبيعية أو غيره، كما ينطبق على الأسرى المفرج عنهم أو على المنفيين المُعفى عنهم والمسموح لهم بالعودة إلى بلدهم.

العيش المشترك Coexistence

قدرة البشر على الحياة معًا بسلام في منطقة جغرافية واحدة، على الرغم مما قد يوجد بينهم من اختلافات في ثقافتهم الفرعية. وهناك أيضًا التعايش السلمي (Peaceful coexistence) بين الدول ذات الأنظمة المختلفة، ويُقصد به حياة كل الأمم في سلام (تعايش سلمي) لمختلف النظم السياسية مع احتفاظ كل نظام بطابعه، كما يعني عدم تدخل دولة في شئون الدول الأخرى، وتعمل جميع الدول على التعاون الدولي وتساهم في إبعاد شبح الحرب عن العالم، وهذا التعايش السلمي ضد مبادئ العولمة والقرية الكونية الصغيرة التي لا ينفصل فيها الداخل عن الخارج. ومن المصطلحات ذات العلاقة: سياسة التعايش السلمي (Coexistence Policy)، وسياسة التعايش السلمي الإيجابي (Active Coexistence Policy).

فصل بين سلطات Separation of Power, Separation of Authorities

مبدأ من مبادئ الديمقراطية، أي أن لكل سلطة من سلطات الدولة استقلالاً متميزاً، ولا تتدخل سلطة في عمل السلطات الأخرى، وهو مبدأ سياسي لضمان عدم اعتداء سلطة على أخرى وعدم طغيان سلطة على سلطة أخرى ورقابة السلطات لبعضها البعض، وهذه السلطات هي: التنفيذية والتشريعية والقضائية.

قانون Law

مجموعة القواعد العامة والمجردة التي تنظم سلوك الأفراد داخل المجتمع والمصحوبة بجزاء يوقع على من يخرج على مقتضاها.

القانون العام Public Law

نصوص قانونية تهدف إلى تنظيم الدولة والسلطات العامة الأخرى وعلاقتها مع الأفراد، بحيث تبدو الدولة وسائر المجموعات العامة كممثلة للسلطة العامة، فالقانون العام يشمل المصالح العامة أي المصالح المشتركة لكل المواطنين.

قبول الآخر Acceptance of the other

إدراك أن الاختلاف والتنوع من الأمور الطبيعية بين كل الموجودات وبين الناس وبعضهم بعضاً، من حيث الشكل واللون والجنس والدين والعقيدة والفكر.. إلخ، ولذلك يجب ألا ننظر إلى الآخر بدونية، بل نقبله كما هو ونتعامل معه باحترام؛ لأن لكل إنسان دوره الذي يقوم به. إن قيمة قبول الآخر تفترض أن الجميع سواسية على قدم المساواة دون تفرقة أو تمييز بسبب لون أو جنس أو دين أو عقيدة أو فكر أو مذهب، أو غير ذلك.

قنوات المشاركة المجتمعية Community Participation Channels

تمثل المشاركة الفاعلة والإيجابية في المجال المدني العام حق لكل مواطن وواجب على كل مواطن في نفس الوقت، فمن حق المواطن أن يشارك ويقول رأيه ويعبر عنه

بالطرق السلمية المشروعة، ومن الواجب عليه وباعتباره عضوًا في المجتمع ألا يتأخر عن تأدية الواجبات، إذ من حقه وواجبه أيضًا أن يشارك في صناعة حاضر هذا الوطن ومستقبله، وهو الأمر الذي يتطلب عدم اعتزاله الحياة العامة. ومن قنوات المشاركة الشرعية:

١. استخراج بطاقة انتخابية، من سن ١٨ سنة للذكور والإناث، والتوجه إلى صناديق الانتخابات، لاختيار الشخص المناسب سواء في الانتخابات الرئاسية أو في الانتخابات النيابية (مجلس النواب) أو الانتخابات المحلية.

٢. عضوية الأحزاب السياسية.

٣. عضوية منظمات المجتمع المدني من جمعيات ومؤسسات أهلية ومراكز خاصة بحقوق الإنسان.

٤. التفاعل مع وسائل الإعلام المختلفة المقروءة والمرئية والمسموعة، والوسائل الإلكترونية التي تُنقل ما اصطلح على تسميته بوسائل الإعلام الجديد وشبكات التواصل الاجتماعي.

٥. المشاركة في أنشطة وفعاليات اتحاد الطلاب بالمدارس والكليات.

٦. المشاركة في أنشطة وفعاليات النقابات المهنية، مثل نقابة: المهندسين، والمحامين، والأطباء، والصحفيين، والتجارين.. وغيرها، كل حسب مجاله.

قيم Values

أولى عناصر البناء الاجتماعي، حيث المثل العليا والأفكار التي لها وزن في المجتمع، وتعمل القيم في توافق وتناسق فيما بينها، وهي تمثل الصفات والمثاليات المرغوب فيها للفعل الاجتماعي الذي يطمح الناس إليها ويتطلعون لها. وهما القيم الروحية Spiritual Faith، وهي عبارة عن المعتقدات الغيبية التي يعتقد بها الإنسان من ديانات وعقائد، وهي التي تصفي على حياته البهجة والسرور نتيجة الاعتقاد

بالسعادة في الدنيا والآخرة، وهناك القيم الشخصية Personal Values، وهي القيم التي تتركز بين مجموعة من الأفراد في مهنة واحدة أو مجموعة عرقية أو أقلية في المجتمع، ولا تنتشر بين كافة الشعب والجمهير.

لا مركزية Non-central

مفهوم يُقصد به إعطاء الفروع سلطات المركز الرئيسي، أي نقل السلطات إلى الفروع والمحليات وعدم تركيز كل السلطات في العواصم والمراكز الرئيسية.

المجتمع المدني Civil Society

مجموع التنظيمات المجتمعية من مؤسسات وجمعيات ومنظمات وهيئات ومجالس ونقابات وأحزاب وغيره، والتي يكون لها امتداد جماهيري وأطر تنظيمية وتساهم بطبيعة عملها في إرساء أسس الديمقراطية، والحد من سلطان الدولة ونموذها وتدخلها في المجتمع وتخضعها للمساءلة أمام الرأي العام والجمهور. إن منظمات المجتمع المدني هي منظمات طوعية غير هادفة للربح تقوم بأنشطة اجتماعية وثقافية متنوعة وتساهم في تنمية المجتمع، ومن ثم فإن المجتمع المدني وحدة مستقلة ومميزة عن المجتمع السياسي؛ أي أنه لا يخضع لتأثير النظام السياسي أو الطبيعي، وإنما هو يمثل مجموعة قوى تميل (عندما تحقق تطوراً بعد ذلك) إلى إخضاع المجتمع السياسي ذاته، فالمجتمع المدني يمثل نسق العلاقات الاجتماعية المتبادلة.

إن المجتمع المدني (بكلمات أخرى) هو مجموعة التنظيمات التطوعية المستقلة ذاتياً، التي تمهد المجال العام بين الأسرة والدولة، وهي غير ربحية، تسعى إلى تحقيق منافع أو مصالح للمجتمع ككل، أو بعض فئاته المهمشة، أو لتحقيق مصالح أفرادها، ومنظمات المجتمع المدني ملتزمة بقيم ومعايير الاحترام والتراضي، والإدارة السلمية للاختلافات والتسامح، وقبول الآخر، وغيرها.

تتمثل مكونات وأبعاد تعريف المجتمع المدني في النقاط التالية:

١. الفعل الإرادي الحر أو الطوعي، فالمجتمع المدني هو القطاع المنظم من المجتمع.
 ٢. منظمات المجتمع المدني غير هادفة للربح، حيث تهدف إلى تحقيق النفع العام للمجتمع ككل أو لبعض الفئات المهمة أو التعبير عن مصالح أعضائها.
 ٣. منظمات المجتمع المدني لا تسعى إلى السلطة.
 ٤. الاحترام المتبادل حتى مع اختلاف الآراء والتوافق والتراضي والإدارة السلمية للاختلافات.
- ويرتبط المجتمع المدني بمصطلحات أخرى منها: المنظمات غير الحكومية، والمنظمات التطوعية، والمنظمات الأهلية، والمنظمات غير الربحية، والمنظمات القاعدية، والقطاع غير الربحي، والقطاع المستقل، والقطاع التطوعي، والقطاع الأهلي.

محاسبة Accountable

خضوع الذين يتولون المناصب العامة للمساءلة القانونية أو الإدارية أو الأخلاقية إزاء قراراتهم وأعمالهم، مثل مسؤولية الموظف العام أمام جهات أخرى منتخبة (مجلس النواب والمجالس المحلية مثلاً)، أو مسؤوليته أمام هيئته المرجعية، والمواطنين.

المحاكمة العادلة Fair Trial

ينصرف مدلول المحاكمة العادلة إلى مجموعة من القواعد والإجراءات التي تُدار بها الخصومة الجنائية في إطار من حماية الحرية الشخصية وحقوق الإنسان والتي تكون في مجموعها أساساً أولياً لإقامة العدالة وسيادة القانون، حيث يغطي مصطلح المحاكمة العادلة حق الفرد في مرحلة ما قبل المحاكمة وفي أثنائها وفي أعقابها، ويُفترض عدم الإخلال به حتى في حالات الصراع المسلح وحالات الطوارئ.

والحق في المحاكمة العادلة من المبادئ المستقرة في الصمير الإنساني بحيث لا يخلو نص في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان من التأكيد عليه، كما تنص عليه أغلب الدساتير والتشريعات الوطنية، فعلى الصعيد الدولي حرصت المواد ٧ و ٨ و ١٠ و ١١ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على تأكيد هذا الحق وكفالة متطلباته، فبينما نصت صراحة المادة ٨ من الإعلان على وجوب كفالة هذا الحق، أقرت المواد ٧ و ١٠ و ١١ هذا الحق ضمناً حيث عيّنت أساساً بتحديد مستلزماته ممثلة في مبادئ: المساواة أمام القانون، واعتبار المتهم بريئاً حتى تثبت إدانته قانوناً، والأثر الفوري للقانون، وعدم تطبيق القوانين بأثر رجعي، وحق المتهم في المشول أمام المحكمة المختصة، واستقلال السلطة القضائية.. وغيرها. كما اشتملت المادة ١٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الصادر عام ١٩٦٦م على الضمانات الأساسية التي تشكل متطلبات ضرورية لضمان الحق في المحاكمة العادلة، هذه الضمانات التي تتمثل في عدد كبير من المبادئ، ومن تلك المبادئ: اعتبار الفرد بريئاً إلى أن تثبت إدانته، وحق الفرد في أن يُحاكم أمام محكمة مختصة وحيادية ونزيهة ومنشأة بحكم القانون، والمساواة أمام القضاء والقانون، والحق في الدفاع، وحق الطعن أمام محكمة أعلى، وحق المتهم في محاكمة سريعة دون تأخير لا مبرر له، وعلانية المحاكمة، وأن تكون المحاكمة بلغة يفهمها المتهم أو يرود مجاًناً بمترجم ما لم يكن يفهمها، وعدم إكراه المتهم على الشهادة ضد نفسه.

مساءلة Accountability

واجب المسئولين عن الوظائف العامة سواء كانوا منتخبين أو معينين، تقديم تقارير دورية عن نتائج أعمالهم ومدى نجاحهم في تنفيذها، وحق المواطنين في الحصول على المعلومات اللازمة عن أعمال الإدارات العامة حتى يتم التأكد من أن عمل هؤلاء يتفق مع تعريف القانون لوظائفهم ومهامهم، وهو ما يشكل أساساً لاستمرار اكتسابهم للشرعية والدعم من الشعب، والتي على أساسها يتم انتخابهم وإعادة انتخابهم ومسئولتهم.

مساواة Egalitarianism, Equality

من أهم القيم في عالمنا المعاصر، وتعبر عنها الفلسفة الاشتراكية بأنها حتمية، حيث تكون الكفاءة هي أهم المعايير التي تحل محل المكانة في اختيار الأفراد وفي ترقيةهم، وتعني مساواة الجميع أمام القانون، وأنهم سواء، لا فرق بين فرد أو آخر بسبب اللون أو الأصل أو الجنس أو الدين أو المذهب، فالجميع يتمتع بحقوق وواجبات متساوية.

مسئولية Responsibility

الإقرار بما تصدر من أفعال أو أقوال وما يترتب عليها من نتائج قد تكون معنوية (الاحترام أو التحقير) أو اقتصادية (التعويض المالي عن الضرر) أو قانونية (الجزاء) أو دينية (الثواب والعقاب) أو أخلاقية (المدح أو الذم). تقوم المسؤولية على الحرية ولا يكلف بها فاقد الأهلية العقلية، وتسقط عن صاحب الإرادة المسلوقة. والمسئولية من حيث اللغة: نجد أن المسئول من رجال الدولة: الشخص المنوط به عمل تقع عليه تبعته، والمسئول بوجه عام حال أو صفة من يسأل عن أمر واقع تقع عليه تبعته، ويُقال: أنا بريء من مسؤولية هذا العمل، وتُطلق أخلاقياً على التزام الشخص بما يصدر عنه قولاً وتطلق (قانوناً) على الالتزام بإصلاح الخطأ الواقع على الغير طبقاً للقانون.

المسئولية الاجتماعية Social Responsibility

إحساس الفرد بواجباته المادية والمعنوية تجاه الآخرين وتجاه الجماعة التي هو عضو فيها، والمساهمة في حل المشكلات التي يتعرضون لها ويقلل الدور الذي أقرته الجماعة له ويعمل على تنفيذه ومحاولة الانسجام مع الجماعة التي يعيش فيها، مما يعزز التضامن الاجتماعي في التصدي لقضايا الجهل والفقر وعدم المساواة، وتتجلى المسؤولية الاجتماعية في عدم التهرب من دفع الضرائب، وفي الانخراط بعمل

الجمعيات الأهلية (بيئية، تعاونية، نسائية)، والقبائلية والأحزاب السياسية، كما في المساهمة بأعمال الإغاثة ومساعدة المحتاجين وغير القادرين.

مسئولية جماعية Collective Responsibility

المعيار الاجتماعي الذي يقرر أن الأسرة أو الجماعة الاجتماعية الأكبر منها تُعتبر مسئولة عن سلوك أعضائها، ولا بد من وضع هذه الجماعة في الاعتبار، إذا ارتكب العضو أو مجموعة من الأعضاء أي سلوك انحرافي. يرتبط مصطلح المسؤولية الجماعية بمصطلح «مسئولية تضامنية».

المشاركة Participation

المساهمة في نشاط معين، والتواجد مع آخرين، وتعني المشاركة الفعالة أن يتوفر للأفراد العرص الكافية والمتساوية للتمكن من التصريح عن اهتماماتهم والتعبير عن الخيارات المفضلة لديهم. ويمكن أن تكون المشاركة بشكل مباشر أو عبر ممثلين شرعيين. وتعني المشاركة عدم معاملة الناس كأهداف سلبية؛ أي مجموعة مستهدفة نصوب عليها، بل هم فاعلون وكاملو النشاط وقادرون على التعبئة الشاملة للقوة بهدف إعادة تشكيل المجتمع لتسهيل وصول المجموعات المستبعدة إلى حقوقها الاجتماعية، كما أن المشاركة دون تمكين لا تعني الكثير، والتمكين يتطلب التعليم لإدراك الحقوق، ويتطلب بناء القدرة على العمل الجماعي وإطلاق النشاط التشاركي للمجتمع المدني بصفته إطاراً شاملاً للحقوق يتيح التمثيلية والاتصال والمحاسبة ومكافحة الاستبعاد حيثما وجد، بدءاً من الأسرة والعائلة مروراً بمكان العمل وصولاً إلى التشكيلات الاجتماعية الأوسع وبكافة أشكاله بما فيها الإهمال والتهميش الاجتماعي.

إن المشاركة عملية يلعب الفرد من خلالها دوراً في الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعه، وتكون لديه الفرصة لأن يشارك في وضع الأهداف العامة، وكذلك أفضل الوسائل لتحقيق وإنجاز هذه الأهداف.

مشاركة سياسية Political Participation

الأنشطة التي يقوم بها المواطنون بهدف التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر في عملية اختيار الحكام أو التأثير في القرارات أو السياسات التي يتخذونها وتعتمد في الأساس على التعددية بين جميع الأطياف السياسية التي تعلي مصلحة الوطن على مصالحها الشخصية. وتتمثل المشاركة في الانتخابات والمؤتمرات والمجالس النيابية والتشريعية.

المصالحة Reconciliation

عملية استعادة العلاقات المقطوعة بين طرفين أو فريقين، والتوصل إلى اتفاق أو أرضية مشتركة بينهما، وتهتم برامج المصالحة (Reconciliation Programs) بتشجيع دمج المجموعات المتنافسة أو المهمشة ضمن الاتجاه السائد في المجتمع، وذلك عبر تأمين فرص متكافئة في المساهمة في صنع القرار السياسي، وفي الوصول إلى الشبكات الاجتماعية والموارد الاقتصادية والمعلومات.

مصلحة عامة Public Interest

أحد وظائف الدولة الحديثة، والتي تتمثل في حمايتها تحقيقاً للمصلحة العامة في الداخل والخارج، بالإضافة إلى قيامها بالدور التنموي الحديث الذي يتمثل في قيام الدولة بدور المنظم الاقتصادي (Entrepreneur).

معايشة Communalism

يُستخدم هذا المصطلح ليشير إلى علاقة تقوم على التعاون والتنافس معاً، بين الذين يشاركون في تقسيم متكامل للعمل، وأحياناً يرتبط استخدام هذا المصطلح بمصطلح آخر هو التكافل الذي يقوم على التعاون أو المساعدات المتبادلة التي تنشأ بين الجماعات في المجتمعات المحلية.

ما يقبله المجتمع من قواعد وعادات واتجاهات وقيم وغير ذلك من محددات، وتُعتبر هذه المعايير الاجتماعية بمثابة أطر يرجع إليها الفرد كي تكون مرشدًا لما ينبغي أن يكون سلوكه عليه.

منظمات دولية غير حكومية

International Non Governmental Organizations

المنظمات الدولية التي تضم أشخاصًا اعتباريين بصفاتهم وبعملهم ومؤسساتهم وليس عن طريق الدول، وهي هيئات خاصة Private Bodies، وتقوم بتنظيم كل شيء مثل: المناسبات الرياضية العالمية كالاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا)، واللجنة الأولمبية الدولية، ومثل المساعدة الطبية Medical Aid كالصليب الأحمر Red Cross والهلال الأحمر، وهذه المنظمات تتخطى الحدود القومية.

وبشكل عام فإن المنظمات غير الحكومية Non Governmental Organizations تتكون من أفراد من خارج الحكومة، تراقب حقوق الإنسان والهيئات المعنية مثل لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بعضهم كبير ودولي مثل الصليب الأحمر ومنظمة العفو الدولية، وبعضها صغير ومحلي مثل المنظمات التي تعمل من أجل الدفاع عن ذوي الحاجات الخاصة في مدينة ما، أو مجموعة تعمل لتعزيز حقوق الإنسان في مخيم للاجئين، وتلعب هذه المنظمات دورًا رئيسًا في التأثير على سياسات الأمم المتحدة وبعضها يتمتع بالصفة الاستشارية في الأمم المتحدة.

منظمات طوعية Voluntary Associations

المنظمات التي تعمل عن طريق العمل التطوعي الفئوي أو الاجتماعي، مثل النقابات والجمعيات الأهلية، وهي تشارك في السلطة من أجل استقرار النظام السياسي الديمقراطي، وهي تُساهم في الحد من الصراع الاجتماعي داخل المجتمع، وتُعد قيمة التطوع من القيم الإيجابية المطلوبة في المجتمع.

موثيق للحفاظ على آداب وإنسانية المهن المختلفة لعدم إفشاء أسرارها، ويلتزم المسؤولون بأداء قسم للحفاظ على الأمانة وأخلاقيات المهنة، أي أخلاقيات العمل العام، مثل الأطباء والمحامين والصحفيين والوزراء وقادة الرأي وخلافهم.

المواطنة Citizenship

تعبير عن حركة الإنسان اليومية مشاركاً ومناضلاً من أجل حقوقه بأبعادها المدنية والاجتماعية والثقافية على قاعدة المساواة مع الآخرين من دون تمييز لأي سبب، واندماج هذا المواطن في العملية الإنتاجية بما يُتيح له اقتسام الموارد في إطار الوطن الواحد الذي يعيش فيه مع الآخرين، والمواطنة كذلك مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين شخص طبيعي، وبين مجتمع سياسي (الدولة)، ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول الولاء، ويتولى الثاني مهمة الحماية، وتتحدد هذه العلاقة بين الشخص والدولة عن طريق القانون، كما يحكمها مبدأ المساواة.

تتميز المواطنة بأنها ممارسة حياة ومبادرة يمارسها الإنسان (المواطن) على أرض الواقع عملياً (الوطن)، وللمواطنة ثلاثة أركان رئيسية هي: الانتماء للأرض والمشاركة والمساواة، ليكون لكل مواطن نفس الحقوق وتكون عليه نفس الواجبات، حيث تتحول الأرض إلى وطن والإنسان الذي يحيا عليها ويشارك في صياغة حياتها ومقدراتها إلى مواطن. يقوم مبدأ المواطنة على أساس أن أصل المواطن الاجتماعي أو عقيدته أو ديانتة أو مذهبه السياسي لا يجوز أن يُوظف سياسياً بما يجعل منه شكلاً من أشكال التمييز بين المواطنين في الحقوق والواجبات، ونفس الأمر في توزيع الثروة الأهلية على المواطنين بالمساواة ودون تمييز، ومن هنا تبدو المواطنة باعتبارها عامل تجميع واندماج وتكامل للتعدد والتنوع داخل المجتمع، وهي كذلك تحمل نفس الفعل والممارسة الحية للمواطن من خلال الأدوار المختلفة التي يقوم بها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً.

إن المواطنة ترتبط ارتباطًا وثيقًا بموضوع الجنسية، فحيث توجد الجنسية توجد المواطنة، وحيث لا توجد الجنسية لا توجد المواطنة، فالذين يحملون جنسية دولة ما هم الذين يمكن اعتبارهم مواطني تلك الدولة، فمن يحملون الجنسية المصرية (على سبيل المثال) هم الذين يمكن اعتبارهم المواطنين المصريين، وبالتالي فإن الذين لا يحملون جنسية الدولة لا يعتبرون من مواطنيها حتى لو أقاموا فترة طويلة أو قصيرة على أرضها.

للمواطنة مجموعة من الأبعاد التي يمكن توضيحها على النحو التالي:

١. البعد المدني (المواطنة المدنية): حيث المساواة بين المواطنين أمام القانون دون تمييز لأي سبب.

٢. البعد السياسي (المواطنة السياسية): يشمل مجموعة من الحقوق والحريات والواجبات، فالمواطنون وحدهم هم الذين من حقهم ممارسة الحقوق السياسية المختلفة داخل الدولة التي ينتمون إليها ويحملون جنسيتها، مثل حق الانتخاب والترشيح وتكوين الأحزاب السياسية أو الانضمام لعضويتها، ومن ثم مشاركة المواطن/ المواطنة في كافة مجالات الحياة العامة.

٣. البعد الاقتصادي- الاجتماعي (المواطنة الاقتصادية- الاجتماعية): يشمل التمتع والاستفادة من كافة الحقوق والخدمات الاقتصادية والاجتماعية التي تقدمها هيئات الدولة المختلفة، ومن جانب آخر الالتزام بمجموعة من الواجبات في مقدمتها أداء الضريبة.

٤. البعد الثقافي (المواطنة الثقافية): ويشمل احترام التنوع الثقافي للمواطنين، وبمعنى آخر احترام الهويات الثقافية الفرعية للمواطنين، وتأكيد الحق في ممارسة حرية الرأي والتعبير، بالإضافة إلى حرية ممارسة العقيدة والحق في بناء دور العبادة.

وهناك مجموعة من الأسس والمبادئ التي ترتبط بمبدأ المواطنة، وتفسره، يمكن الإشارة إليها

في النقاط التالية:

١. المواطنة ليست منحة، أو عطية أو هبة، يمنحها الحاكم للمحكومين، ولكنها حق أصيل لكل مواطن.
٢. المواطنة هي حزمة أو مجموعة من الحقوق والواجبات، على كل مواطن ولكل مواطن، على قدم المساواة.
٣. المواطنة هي لجميع المواطنين، لكل الشرائح والطبقات: للرجل والمرأة، الغني والفقير، الأغنياء دينياً، المختلفين فكرياً وأيديولوجياً.. وغيرها.
٤. تقوم دولة المواطنة على احترام الدستور، وكذا القوانين المنبثقة منه وتطبيقها دون محاباة أو معاملة لأحد على حساب آخر، فمع المواطنة يتم إعمال القانون في إطار من المساواة بين جميع المواطنين.
٥. مع المواطنة تتحقق المساواة، إذ ليس هناك أدنى وليس هناك أعلى بين المواطنين وبعضهم بعضاً، إذ إن الكل سواء أمام القانون، حيث تقوم المواطنة على أساس التكافؤ بين المواطنين لا على أساس التمايز؛ إذ هي تحظر كل أشكال التمييز بين المواطنين.
٦. الكل مدعو للمشاركة في كافة مجالات الحياة العامة دون تفرقة ودون تمييز.
٧. المواطنة تستوعب جميع المواطنين، ولا تستبعد أحداً، حيث تقوم على الاندماج والاستيعاب وترفض الاستبعاد والتهميش.
٨. عندما تتحقق المواطنة على أرض الواقع عملياً، فإن الإنسان الذي يعيش في الدولة ويحمل جنسيتها هو مواطن يعيش في وطن.
٩. المواطن هو الفاعل الرئيس والعامل الأساسي في عملية المواطنة.

١٠. في المواطنة يندمج المواطن في العملية الإنتاجية والحياة المدنية بشكل عام دون استبعاد.
١١. المواطنة تمثل شرطاً أساسياً للديمقراطية.
١٢. المواطنة تتجاوز مفاهيم الأقلية، والذمة، والمللة، والطائفة، حيث يبرز الوطن الذي يصم ويستوعب جميع المواطنين.
١٣. المواطنة تتجاوز الانتماءات الضيقة (مثل: القبيلة، والعشيرة)، إلى الانتماء الأوسع الأكثر رحابة حيث الجماعة الوطنية التي تجمعها المصلحة العامة المشتركة.

Integrity, Honesty نزاهة

منظومة القيم المتعلقة بالصدق والأمانة والإخلاص في العمل، كما تعني العفة والتجرد والاستقامة، وبالرغم من التقارب بين مفهومي الشفافية والنزاهة إلا أن الثاني يتصل بقيم أخلاقية معنوية بينما يتصل الأول بنظم وإجراءات عملية.



الفصل الرابع

مصطلحات متنوعة

الاتجاهات الاجتماعية Social Attitudes

الاتجاهات المشتركة بين الأفراد نحو موضوع معين، وهي ذات أثر توجيهي على استجاباتهم للموضوعات والمواقف والقضايا التي تثير هذه الاستجابة.

ائتلاف Coalition

مجموعة من عنصرين سياسيين أو أكثر (على سبيل المثال: ائتلاف من مجموعة أحزاب سياسية أو حركات احتجاجية)، تألف نحو تحقيق هدف محدد عن طريق العمل المشترك. والحكومة الائتلافية (Coalition Government)، أو الوزارة الائتلافية (Coalition Cabinet)، هي مجموعة من الوزراء من أحزاب سياسية مختلفة يشكلون حكومة وحدة وطنية، ويتم تشكيل هذه الحكومة في ظل النظام البرلماني إذا لم يحصل أي من الأحزاب على أغلبية الأصوات في البرلمان، كما يتم تشكيلها في أوقات الأزمات السياسية أو الأزمات الاقتصادية في الدول.

اتهام Accusation

تحميل أحد الأشخاص مسؤولية ارتكاب جريمة معينة، بعد توفر أدلة أو قرائن قوية كافية لتوجيه الاتهام إليه وتحريك الدعوى الجنائية ضده، وفي العادة فإن الاتهام يكون علاقة ينشأ بمقتضاها حق الدولة في معاقبة الجاني، ذلك في مقابل التزام الأخير بتنفيذ العقوبة، ويشتمل مصطلح الاتهام على التكييف القانوني للوقائع التي تشكل أساس الاتهام، والشكوك التي تحوم حول شخص ما، والاعتقاد بأن له ضلعاً في ارتكاب جريمة معينة. بهذا المعنى فإن مكنم الفرق بين الاتهام والاشتباه، هو في قوة الأدلة الخاصة بفعل الجريمة، فكلما كانت الأدلة قوية وكافية كان هذا دعماً لتوجيه الاتهام للشخص، فإن لم تكن كذلك ظل هذا الشخص موضع الاشتباه وليس الاتهام.

احتجاج Protest

شكل من أشكال الضغط غير العنيف على المؤسسات الحكومية أو الرسمية، لتحقيق مطالب معينة، ويأتي هذا الضغط في شكل إضراب عن العمل أو وقفات للتعبير عن الاحتجاج أو أي مظاهر احتجاج يتم الاتفاق عليها.

احتجاج إلكتروني Electronic Protest

جاء التراجع ما بين الاحتجاج كأداة للتعبير عن الرأي والإنترنت كوسيلة لاستخدام الفضاء الإلكتروني في التنظيم والحشد والتعبئة والتجنيد والتنسيق وشن حملات دعائية. وهناك من يحتج على بعض الموضوعات أو يطالب بتغيير أوضاع أو سياسات من خلال القيام بحملات إلكترونية عبر الإنترنت، حيث يعمل الفضاء الإلكتروني كوسيط في إجراء الاتصالات بين مؤيدي الإضراب أو الاحتجاج.

احتجاز Detention

يُستخدم مصطلح الاحتجاز عندما يُجرد المرء من حريته لسبب لا يتصل بصدور حكم قضائي بإدانته سواء قبل المحاكمة أو أثناءها، ويختلف ذلك عن السجن الذي يُجرد المرء بمقتضاه من حريته بعد صدور حكم قضائي بإدانته ومعاقبته بعقوبة محددة.

أحكام عرفية Martial Law

لوائح استثنائية تلجأ إليها الحكومة (السلطة التنفيذية) تحت ظروف طارئة تسمح لها بتعطيل بعض أحكام الدستور، وذلك بصورة استثنائية ومؤقتة، حتى تستطيع تلافي بعض الأخطار التي تتعرض لها البلاد كنشوب ثورة داخلية أو وقوع غزو خارجي، ففي هذه الحالة تطبق السلطة التنفيذية ما يُعرف بقانون الطوارئ (Emergency Law) الذي يخول لها سلطات واسعة.

أحلاف عسكرية Military Alliances

معاهدات تحالف ذات طابع عسكري تُبرم بين دولتين أو أكثر للتعاون في تنظيم دفاع مشترك بينها، ومن الواضح أن الأحلاف العسكرية تُبرم بين دولة كبرى وبعض الدول الصغرى التي يدخل في روعها بأنها مهددة بخطر خارجي، وبذلك تفرض الدولة الكبرى سيطرتها عليها سواء في وقت الحرب أو في وقت السلم، وتتضمن هذه المعاهدات إنشاء تحالف عسكري ونظام للدفاع المشترك والاحتفاظ بقواعد عسكرية في أراضي الدولة الصغرى مع السماح للدولة الكبرى بحرية استخدام الموانئ والمطارات والمواقع الإستراتيجية، ولهذا كانت سياسة الأحلاف العسكرية مرتبطة بإقامة قواعد عسكرية برية أو بحرية أو جوية.

إدانة سياسية Political Culpable

مصطلح يشير إلى إدانة الرجل السياسي أو البرلماني، أي تجريمه سياسيًا ومجتمعيًا، ومحاكمته بتهم عديدة، وقد يكون هذا المدان عضوًا بالبرلمان أو وزيرًا سياسيًا، ويُتبع في محاكمته طرقًا خاصة، ويتعين رفع الحصانة البرلمانية عن عضو البرلمان حتى يمكن تقديمه للمحاكمة أو حتى استجوابه أمام القضاء.

إذعان Deference

عملية تهيئة المواطنين لتقبل كل ما يصدر عن النظام السياسي دون مناقشة، وإحاطة النظام السياسي بهالة من الوقار والاحترام واستخدام أسلوب تبجيل المؤسسات Dignified Institutions رغم أنها لا تملك أي دور يُذكر في النظام السياسي.

استفتاء Referendum, Poll

عملية ديمقراطية يتم من خلالها استطلاع رأي الجمهور حول قضية عامة أو شأن من الشئون العامة. كما يعني الاستفتاء إحالة القوانين التي نوقشت بالبرلمان،

وكذلك التعديلات الدستورية التي أقرها هذا الأخير إضافة إلى القضايا العامة ذات الأهمية، إلى المواطنين لاستطلاع رأيهم فيها. إنها بذلك طريقة يتم استعمالها في بعض الأحيان لاستطلاع ومعرفة رأي الشعب (المواطنين) في موضوع ما أو قضية اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية معينة، تتعلق في الغالب بنظام الدولة العام، مثل الاستفتاء على الدستور أو على التعديلات الدستورية، ويرى البعض أنه على الرغم من أن الاستفتاء يُعد نظريًا الوسيلة المثلى لإعمال السيادة الشعبية من خلال الاحتكام المباشر للرأي العام، وأن الاستفتاء الشعبي يُعتبر من مظاهر ممارسة الديمقراطية المباشرة، فمن خلاله يبدي الشعب رأيه بالموافقة أو الرفض في المسألة المعروضة عليه في الاستفتاء دون وسيط، إلا أن عليه تحفظين أساسيين أحدهما خاص بتأثيره على إضعاف وضع البرلمان في إطار النظام السياسي من خلال رد تشريعاته وتعديلاته للمواطنين لإبداء الرأي فيها، والآخر خاص بنقص المعلومات ذات الصلة بالموضوعات محل الاستفتاء لدى المواطنين مما يشكك في القدرة على استقصاء مختلف جوانبها.

استفتاء الرأي العام Public Opinion Poll

الاستفتاء الذي تقوم به الصحف والمؤسسات الخاصة والعامة أو الدولة لرصد اتجاهات الرأي العام فيما يتعلق بموضوع أو قضية اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية معينة، وهو يبحث في المواقف المختلفة لفئة من الناس تستخلص منها بعض النتائج التي تساعد في تكوين فكرة عامة عن أي موضوع أو قضية.

استقطاب Polarization

سياسة يُقصد بها جذب بعض الفئات لتأييد وجهة النظر الرسمية بتقديم بعض المغريات والامتيازات لهم، من أمثلة سياسة الاستقطاب السياسة التي تمارسها إنجلترا في الجزء الأيرلندي من المملكة المتحدة.

إضراب Strike

التوقف عن العمل بصورة مقصودة وجماعية، بهدف الضغط على رب العمل من قبل الأجراء. وهناك أشكال أخرى من الإضراب كإضراب التجار وإضراب أعضاء المهنة الحرة وإضراب الطلاب وإضراب المواطنين عن دفع الضرائب.

اعتقال Detention

يرتبط مصطلح الاعتقال بمصطلح الاحتجاز، حيث يعني سلب مؤقت للحرية تجريبه سلطة إدارية دون أمر صادر من السلطة القضائية المختصة، بحيث يتم التحفظ على الشخص ويُمنع من الانتقال، كما يُحظر عليه الاتصال بغيره، أو مباشرة أي عمل إلا في الحدود التي تسمح بها السلطة؛ وذلك بهدف حماية أمن المجتمع.

أعمال التحرر الوطني والكفاح المسلح المشروعة

Acts of National Liberation and Legitimate Armed Struggle

Legitimate Armed Resistance

كافة أعمال العنف التي تقع ضد المحتل أو الحاكم العنصري شريطة أن توجه إلى العسكريين أو ممثلي السلطة ورموزها، فلا توجه إلى المدنيين أو الأشخاص الأبرياء الذين لا دخل لهم في الصراع، كما تتركز هذه الأعمال بصورة أساسية داخل الأراضي المحتلة أو التي تُمارس فيها صور وأشكال التفرقة العنصرية. كما يشير مصطلح الكفاح المسلح وحركات التحرير الوطني إلى قيام شخص بمفرده أو بالاشتراك مع جماعة عن طوعية وبوارع الدفاع عن النفس والوطن، في عمليات الاشتباك المسلح العدائية ضد قوات الاحتلال، دون أن يكون منتمياً إلى القوات المسلحة النظامية. إنها الاستخدام المشروع للقوة من قبل الشعوب الخاضعة للهيمنة الاستعمارية والعنصرية، وجمعى آخر الشعوب التي تكافح من أجل الحصول على الاستقلال وحق تقرير المصير باستخدام القوة المسلحة لتحقيق هذا الهدف. لذا فإنه من الضروري تجنب

الخلط بين العمليات الإرهابية وبين حركات التحرير الوطنية، التي تلجأ إلى الكفاح المسلح للتخلص من احتلال التراب الوطني وأرض الوطن، وبالتالي تمكين الشعوب من ممارسة حقها الطبيعي في تقرير مصيرها، حيث لا يفرق البعض بين الإرهاب وحركات التحرر الوطني نتيجة الخلط والتشويه الذي تقوم به بعض وسائل الإعلام.

أوتوقراطية Autocracy

كلمة أوتوقراط أصلها يوناني وتعني (الحاكم الفرد، أو من يحكم بنفسه)، فهي شكل من أشكال الحكم، تكون فيه السلطة السياسية بيد شخص واحد بالتعيين لا بالانتخاب، حيث يُطلق مصطلح أوتوقراطية على الحكومة التي يرأسها شخص واحد، أو جماعة، أو حزب، لا يتقيد بدستور أو قانون، ويتمثل هذا الحكم في الاستبداد في إطلاق سلطات الفرد أو الحزب، وتوجد الأوتوقراطية في الأحرار الفاشية أو الشبيهة بها. والأوتوقراطي هو الذي يحكم حكمًا مطلقًا ويقرر السياسة دون أية مساهمة، من الجماعة. وتختلف الأوتوقراطية عن الديكتاتورية من حيث إن السلطة، في الأوتوقراطية تخضع لولاء الرعية، بينما في الديكتاتورية فإن المحكومين يخضعون للسلطة بدافع الخوف وحده. ويحتاج الأوتوقراطي إلى نوع من مساعدة أفراد نافذين ومؤسسات في المجتمع حتى يحكم سيطرته على الشعب، ذلك أن قلة هم الحكام الذين تمكنوا من أن يبسطوا نفوذهم عن طريق الحضور أو الكاريزما أو المهارات فحسب، من غير مساعدة الآخرين. أغلبية الأوتوقراطيين اعتمدوا على طبقة النبلاء، والعسكر أو الزعماء الدينيين أو آخرين، الذين بدورهم قد ينقلبون على الحاكم أو يقتلونه.

إيديولوجية Ideology

كلمة من أصل يوناني مكونة من مقطعين: إيديو بمعنى ما هو متعلق بالفكر، ولوجوس بمعنى علم، فالإيديولوجية فرع من العلوم الإنسانية التي تبحث في طبيعة الفكر ونشأة الصور العقلية عند الإنسان، والإيديولوجية بذلك نسق من المعتقدات

والمفاهيم (واقعية ومعيارية) يسعى إلى تفسير ظواهر اجتماعية معقدة من خلال منظور يوجه ويبسط الاختيارات السياسية الاجتماعية للأفراد والجماعات، وهذا هو ما يمكن وصفه بالمعنى الحيادي للمصطلح، إذ إن مثل هذا التعريف ليست لديه القدرة على توضيح الدلالات المختلفة والمتنوعة التي اكتسبها من الأنساق الفكرية العديدة التي عملت على إظهار مدى التوازن بين الجانبين الواقعي والأخلاقي اللذين يمثلان مقومات الإيديولوجية. إذن يمكن تعريف الإيديولوجية باعتبارها نظام من الأفكار المتداخلة (كالمعتقدات والتقاليد، والمبادئ والأساطير) التي تؤمن بها جماعة معينة أو مجتمع ما، وتعكس مصالحها واهتماماتها الاجتماعية والأخلاقية والدينية والسياسية والاقتصادية والنظامية، وتررها في نفس الوقت، وتقوم الإيديولوجيات بمهمة التبريرات المنطقية والفلسفية لنماذج السلوك والاتجاهات، والأهداف وأوضاع الحياة العامة السائدة، وجدير بالذكر أن إيديولوجية أي شعب تنطوي على تفسير وإعادة صياغة أطر مرجعية إيديولوجية بديلة، على أن هناك من يرى أن عناصر الإيديولوجية حقائق صادقة ومذاهب ثابتة وليست صيغاً فلسفية أو نظرية يمكن أن تتوافق مع كل تغير في الظروف الاجتماعية والثقافية.

ويبدو أن الاستخدام الفني لمصطلح الإيديولوجية يميل إلى اعتبار الإيديولوجية محصلة عدة عناصر، فهي لا تدل فقط على المعتقدات التي توجد لدى الناس، أو نسق القيم، أو محصلة الأهداف والمعايير، وإنما تتضمن كل هذه الجوانب مجتمعة، بالإضافة إلى نظرة الإنسان إلى الأشياء المحيطة به، والتصور الذي يطرره عن العالم، وهي في نفس الوقت تشير إلى مجموعة الخبرات والأفكار والآراء التي يستند إليها في تقييمه للظواهر المحيطة به، وقد حلت الماركسية بوضوح العلاقة بين الجانبين المعرفي والاقتصادي. وتسعى الإيديولوجيات إلى التوصل للتصميم الشامل من خلال تطبيق فكرة معينة على كافة مجالات الواقع، وقد استخدم علماء الاجتماع السياسي مصطلح الإيديولوجية للإشارة إلى مجموعة مفاهيم تتصف بأنها: تعالج تساؤلات، مثل من هم الذين سيصبحون حكاماً، وكيف يتم اختيارهم، وما هي الميادين التي سوف

يستندون إليها في ممارسة الحكم، وهي تمثل عمومًا نوعًا من الجدل أو الحوار بين وجهات نظر متعارضة، تؤثر في مجموعها في قيم الحياة الرئيسة، وتتضمن برنامجًا للدفاع عن النظم الاجتماعية الأساسية أو إصلاحها أو هدمها، وتمثل في جانب منها تبريرات لصالح الجماعة دون أن يعني ذلك كل الجماعات، وتُعبّر عن الطابع المعياري والأخلاقي على مستوى الشكل والمحتوى، وتمثل جزءًا من سياق أشمل يتضمن نسق الاعتقاد بأكمله. وقد شاع استخدام كلمة إيديولوجية في مجال البحوث السياسية وفي صراع المذاهب السياسية والقومية.

بطالة Unemployment

ظاهرة اقتصادية بدأ ظهورها بشكل ملموس مع ازدهار الصناعة، إذ لم يكن للبطالة معنى في المجتمعات الريفية التقليدية، وطبقًا لمنظمة العمل الدولية فإن العاطل هو كل قادر على العمل وراغب فيه، ويبحث عنه، ولكن دون جدوى. من خلال هذا التعريف يتضح أنه ليس كل من لا يعمل عاطلًا، فالتلاميذ، والمعاقون، والمسنون، والمتقاعدون، ومن فقد الأمل في العثور على عمل، وأصحاب العمل المؤقت، ومن هم في غنى عن العمل لا يتم اعتبارهم عاطلين عن العمل.

البيروقراطية Bureaucracy

يعود أصل كلمة البيروقراطية إلى كلمة مكتب Bureau المستخدمة في بداية القرن الثامن عشر، حيث استُخدم هذا المصطلح ليس للتعبير عن كلمة مكتب للكتابة فحسب بل للتعبير عن الشركة، وأماكن العمل. وتشير الكلمة في الممارسة العملية إلى ببطء الإجراءات وتعقدها بشكل لا يساعد على إنجاز العمل.

التأثير على رأي الغير Influence on the Opinion of Others

العملية التي تهدف إلى تعديل سلوك الأفراد لضمهم إلى الصفوف المؤيدة أو المناهضة لنظام ما، وتستخدم لهذا الغرض الأساليب النفسية المختلفة.

تبني الفكرة Adoption of The Idea

العملية العقلية التي يمر الفرد خلالها من مرحلة السماع الأولى للفكرة إلى مرحلة الاستخدام النهائي، وهي المرحلة الأخيرة من مراحل عملية تبني الفرد للأفكار المستحدثة وفيها يكون الفرد مقتنعًا تمامًا بنجاح الفكرة وفائدتها له، ومن ثم يقرر الاستمرار في الاستخدام الكامل للفكرة التي تصبح جزءًا من سلوكه، والوظيفة الأساسية لمرحلة التبني هي تقرير مواصلة استخدام الفكرة الجديدة مستقبلًا.

ترصد Ambuscade

تربص الجاني للظفر بالمجني عليه ومباغتته في مكان وزمان يحدده هو لارتكاب الفعل المادي المكون للجريمة. وهناك فارق بين التردد وسبق الإصرار، فالتردد ظرف عيني يتعلق بكيفية تنفيذ الجريمة ولا شأن له بالقصد الجنائي، أما سبق الإصرار فإنه ظرف شخصي يتعلق بالقصد الجنائي ولا شأن له بكيفية تنفيذ الجريمة، ومؤدى ذلك وجود اختلاف بين المصطلحين، سواء من حيث الطبيعة القانونية، أو من حيث أركان الجريمة، وبالتالي من حيث النتائج القانونية المترتبة على كل منهما.

تسييس Politicking

يُستخدم هذا المصطلح في إطارين مختلفين، فهناك تسييس أي مشكلة (في المجتمع) كناية عن عبورها إلى عالم السياسة من خلال تسليمها لأشخاص فاعلين يملكون ما يكفي من النفوذ لتحويل هذه المشكلة إلى موضوع نقاش على الساحة السياسية المؤسسية أو الإعلامية، وقد تعني في هذا الإطار إلصاق السياسة بموضوعات غير سياسية، أو تحويل موضوعات مختلفة إلى موضوعات سياسية. من جانب آخر هناك تسييس الأفراد، والذي يُعتبر أحد أنواع المشاركة السياسية، حيث يعبر عن مشاركة فعالة في الحياة السياسية، وهو دائم لدى بعض الأشخاص، فيما يُعاد تنشيطه وبثه على نطاق واسع في صفوف المواطنين العاديين في ظروف محددة.

تصورات جمعية Collective Representations

رمز يحمل معنى عقليًا وعاطفيًا مشتركًا بالنسبة لأعضاء الجماعة، وتعكس التصورات الجمعية تاريخ الجماعة، حيث التجربة المشتركة للجماعة خلال الزمن، وتنطوي التصورات الجمعية على نظرة معينة للعالم وطريقة التعامل معه، فهي إذن تعبر عن مشاعر وأفكار جمعية، تمنح الجماعة وحدتها وطابعها وشخصيتها، ولهذا فهي من عوامل تضامن المجتمع أو الجماعة الاجتماعية.

تضارب مصالح Conflict of interests

تدخل الاعتبارات والمناقص الشخصية في اتخاذ القرارات من قبل أصحاب السلطة والنفوذ.

تفكك Disorder, Dissociation

عدم وجود طريقة عمل تجمع أفراد المجتمع تحت غطاء سياسي أو اجتماعي واحد، كما يعني مفهوم التفكك مجموع الظواهر التي تؤدي إلى تحطيم التعاون أو البناء الاجتماعي تحطيمًا كليًا أو جزئيًا، والتفكك عكس النظام، ويحمل في أحد أبعاده معنى الاضطراب.

التكنوقراطية / التكنوقراط Technocrats

كلمة أصلها يوناني بمعنى فني أو تقني، وتُعتبر شكلًا من أشكال الحكومة، حيث تعني حرفيًا حكومة الفنيين، وهم النخب المثقفة الأكثر علمًا وتخصصًا في مجال المهام المنوطة بهم، وهم في الغالب من غير المنتمين للأحزاب السياسية. والحكومة التكنوقراطية هي الحكومة المتخصصة غير الحزبية التي تتجنب الانحياز لموقف أي حزب، وتستخدم مثل هذه الحكومة في حالة الخلافات السياسية، وقد بدأت حركة التكنوقراطية عام ١٩٣٢م في الولايات المتحدة، وكان التكنوقراطيون يتكونون من المهندسين والمعماريين والاقتصاديين المشتغلين بالعلوم ودعوا إلى قياس الظواهر

الاجتماعية ثم استخلاص قوانين يمكن استخدامها للحكم على هذه الظواهر، وإلى أن اقتصاديات النظام الاجتماعي هي من التعقيد بحيث لا يمكن أن يفهمها ويسيطر عليها رجال السياسة ويجب أن تخضع إدارة الشؤون الاقتصادية للعلماء والمهندسين، وكانت هذه الدعوة نتيجة طبيعية لتقدم التكنولوجيا.

تكوين الرأي العام Public Opinion Formation

توجد عوامل كثيرة ومتشابكة لتكوين الرأي العام، من أهمها الثقافة والأحداث والبراعة والاتصال الشخصي والشائعات وغيرها، حيث تتفاعل هذه العوامل مع بعضها بعضًا تفاعلًا ديناميكيًا، بمعنى أن كل واحد منها يؤثر في الآخر ويتأثر به في عملية مستمرة.

تلبس Flagrant Delicto

اكتشاف الجريمة حال ارتكابها، أي أثناء مباشرة الفعل ذاته أو مباشرة أحد أركانه، ومؤدى هذا أن التلبس صفة لصيقة بالجريمة نفسها لا بالمتهم أو بالمتهمين، فالتلبس حالة واقعية تعبر عنها مجموعة من المظاهر الخارجية التي تدل على أن الجريمة تقع أو تكون بالكاد قد وقعت؛ وذلك بصرف النظر عما ينتهي إليه التحقيق فيها. على سبيل المثال فإن إمساك الشخص بأدوات تعاطي المخدرات وانبعاث الرائحة منها يُعتبر مظهرًا من المظاهر الخارجية المشار إليها، بحيث إذا ثبت لاحقًا من خلال فحص العينة أن بها مخدرًا، فإن الشخص يُقدم إلى المحكمة بتهمة حيازة المخدر.

تناقضات Contradictions

مصطلح يُقصد به الاختلالات الموجودة بالمجتمع، وهي اختلالات تتضخم وتأخذ صورة الصراع إذا لم يتم معالجتها ومعالجة جذورها، وهذا المصطلح أساس فكرة الديمقراطية الجديدة التي أعلنها الزعيم الصيني ماتسي تونج عام ١٩٥٧م، مؤكدًا

أن التناقضات تنقسم إلى تناقضات عدائية وهي التي تقوم بين الشعب بطبقاته الأربع العمال والفلاحين والمثقفين والبرجوازية الوطنية وبين أعدائه من الرجعيين والإمبريالية وأعوانهما، وتناقضات غير عدائية بين الطبقات أو داخل كل طبقة.

Tension توتر

عملية مصاحبة للتغير البنائي، والتي تُسمى التوتر البنائي structural strain وهي حالة يعجز فيها المجتمع على مواجهة المطالب المفروضة على بناءاته وعملياته القائمة، وحينما تشتد التوترات تنقلب إلى صراعات بين التجمعات الموجودة في المجتمع، وقد تؤدي التوترات إلى انقسام في المجتمع إلى جماعتين أو أكثر.

Arrest, Detention, Stoppage توقيف

إجراء تقوم به السلطة العامة على سبيل التحري عن الجرائم، وهو مُباح إذا ما وضع الشخص نفسه في موضع الشك بما يستلزم التدخل للكشف عن حقيقة أمره. أي أنه إجراء مؤقت أو احتياطي، بحيث إذا زال مبرر التوقيف فإنه يبطل كما يبطل كل إجراء يكون قد ترتب عليه. أما القبض فإنه يعني تجريد المرد من حريته على يد السلطة العامة بغرض اقتياده إلى الحجز، ووضعه تحت تصرف سلطة التحقيق حتى تتضح مدى الحاجة لحبسه احتياطياً أو الإفراج عنه.

Theocracy ثيوقراطية

الحكومة الدينية، إذ هي نظام يستند إلى أفكار دينية، وتعني الحكم بموجب الحق الإلهي، أو التفويض الإلهي، وقد ظهر هذا النظام في العصور الوسطى في أوروبا على هيئة الدول الدينية التي تميزت بالتعصب الديني وكبت الحريات السياسية والاجتماعية، ونتج عن ذلك مجتمعات متخلفة مستبدة، لذا فإنها سُميت بالعصور المظلمة. في هذا النظام يتولى رجال الدين الحكم، أو أن السلطة الدنيوية تتبع السلطة الدينية/ الروحية.

الجدل اصطلاحًا طريقة في المناقشة والاستدلال، وفي اللغة ضرب من المناقشة، تُقابل فيه الحجة بالحجة على وجه المنازعة والمغالبة.

الجرمة السياسية Political Crime

جرمة من نوع خاص، حيث يسعى مرتكبها إلى حد تحقيق الصالح العام من خلال تغيير النظام السياسي القائم، أو تغيير الحاكم، وعادة ما يكون الباعث نبيلًا أو شريفًا، ويرى القائم بالجرمة السياسية أنه يقوم بعمل بطولي وفدائي من أجل الآخرين لا من أجل نفسه، فالمجرم السياسي ليس عدوًا للمجتمع بل هو خصم لنظام الحكم القائم، فهو صاحب عقيدة سياسية ومستعد للتضحية بكل شيء في سبيل عقيدته هذه، ومن ثم فإن أعمال الإرهاب، وحسب بعض الباحثين، ليست من ضمن الجرائم السياسية.

جماعة Group

الجماعة هي الوجه الأول للحياة الاجتماعية، تقوم على التقارب الجسماني للناس الممتد تارة في الزمان حتى يصبح دائمًا ومستمرًا، وتارة يكون عرضيًا وغير منتظم وعلى أكثر تقدير دوريًا وإيقاعيًا، وعلى ذلك فإن السكن (الدائم أو شبه الدائم أو المتقطع) والحياة (التي تضيف المصالح المشتركة إلى العواطف المشتركة) يخلقان المجتمع؛ فالجماعة حقيقة اجتماعية متميزة من الأشخاص المكونة لها، تتأثر بهم وتؤثر فيهم وتفوز شيئًا من سلطانها عليهم، وهناك أنواع عديدة من الجماعة.

جماعة الأقلية Minority Group

جماعة قليلة العدد، ويكون لرأيهم برغم كونهم أقلية أهمية كبرى في الحياة السياسية والاجتماعية بحيث لا يمكن إهماله أو إنكاره بأي وجه من الوجوه، وعالمًا ما يمثل رأي الأقلية رأي ما يقل عن النصف في الجماعة، وقد يتحول هذا الرأي إلى

رأي أغلبية وخاصة عندما تعمل على أن تكسب الجماهير وتغروها بمبادئ جديدة لتظفر بالأغلبية، كما قد يتحول رأي الأقلية إلى رأي الأغلبية عندما تكسب الجماهير بالمبادئ التي تحتويها وتشتمل عليها هذه الجماعة، فهي جماعات لا يمكن إغفالها في الحياة السياسية والاجتماعية لما لها من دور مهم في تكوين الرأي العام.

جماعات الانتماء Membership Groups

ينتمي الفرد إلى جماعات عديدة بطريقة جبرية أو اختيارية، فهو عضو في الجماعات الديموغرافية أو السكانية جبرياً من خلال تصنيفه في إحدى الفئات الخاصة بالسكان السكانية مثل السن والنوع والأصول العرقية، وينتمي أيضاً خلال تاريخ حياته إلى جماعات أخرى بطريقة اختيارية كالجماعات التعليمية، والجماعات الاجتماعية، والجماعات الوظيفية والتنظيمات السياسية (Reference Groups). وتُعتبر جماعة الانتماء هي الجماعة المرجعية التي يُشارك الفرد أعضائها في الدوافع والميول والاتجاهات.

الجماعة الضاغطة Pressure Group, Lobby

هي مجموعة من الأشخاص تربطهم معاً أهداف واتجاهات مشتركة ويحاولون اتخاذ قرارات تدعم القيم التي يفضلونها بشتى الوسائل، وخاصة بالتأثير في النظام السياسي القائم.

جماعة مرجعية Reference Group

هي أي شخص أو جماعة تساعد الفرد كموضع للمقارنة أو (المراجعة) في تكوين قيم واتجاهات أو سلوكيات عامة أو خاصة، وكل فرد عضو في أكثر من جماعة في نفس الوقت، وهذه الجماعات التي تؤثر في سلوك الفرد تُسمى «جماعات مرجعية» والافتراض الرئيس لهذه النظرية أن الجماعات المرجعية يستشيرها الفرد في مجالات عديدة.

حالة قلق شديد أو اضطرابات غير متوقعة في دولة ما مما يجعل الدولة تقوم بإعلان حالة الطوارئ لحفظ الأمن أو فرض الأحكام العسكرية بصفة مؤقتة.

حبس Imprisonment

يُستخدم مصطلح الحبس بمعنى سلب حرية المتهم مدة من الزمن تحددها مقتضيات التحقيق وفق ضوابط يقررها القانون، وقد يكون الحبس حبسًا احتياطيًا، وهو إجراء يصدر عن سلطة التحقيق بعد استجواب المتهم المائل أمامها، ويتضمن أيضًا سلب حرية المتهم مدة محددة من الزمن قابلة للمد والتجديد، وغاية هذا الإجراء ضمان سلامة التحقيق الابتدائي من خلال وضع المتهم تحت تصرف المحقق وتيسير استجوابه أو مواجهته كلما استدعى التحقيق ذلك، دون تمكينه من الهرب أو العبث بأدلة الدعوى أو التأثير على الشهود أو المجني عليه، وكذلك وقاية المتهم من احتمالات الانتقام منه، إضافة إلى تهدئة الشعور العام الذي قد يثور في نوعية معينة من الجرائم.

الحرب المعلوماتية Information War

استخدام نظم المعلومات لاستغلال وتخريب وتدمير وتعطيل معلومات الخصم وعملياته المبنية على المعلومات ونظم معلوماته وشبكات الحاسب الآلي الخاصة بها، وكذلك الحماية من خطر الهجوم من قبل الخصم، لإحراز السبق، والتقدم على نظمه العسكرية والاقتصادية، وهي كذلك الأعمال التي تُتخذ لإحراز التفوق المعلوماتي بمساعدة الاستراتيجية القومية العسكرية للتأثير سلبيًا على معلومات العدو ونظم معلوماته، وحماية ما لديها من معلومات ونظم.

حرمان من جنسية Deprivation of Nationality

يشير مفهوم الجنسية إلى تلك الرابطة (السياسية والقانونية) التي تقوم بين

الفرد والدولة وما يترتب عليها من حقوق والتزامات. ومصطلح جنسية ترجمة للكلمة الفرنسية Nationalite التي تعني الانتساب إلى أمة Nation ، علمًا بأن الأخيرة مشتقة بدورها من الكلمة اللاتينية Natio ومعناها المنحدرون من جنس واحد في مقابل كلمة Populus أي: عموم سكان البلاد، وهكذا فإن الحرمان من الجنسية يُشير إلى انتفاء وجود رابطة قانونية وسياسية تربط الفرد بدولة ما، وهو ما اصطلح على تسميته بـ«عديمي الجنسية» أو «البدون». وإذا كان الحرمان الابتدائي من الجنسية يؤسس لوضع دائم، فإن إسقاط الجنسية يُشير إلى جزاء عقابي توقعه الدولة على شخص يتمتع بجنسيتها بالفعل لكونه قد أخل بواجباته نحوها وفقًا لقوانينها. والإسقاط قد لا يكون دائمًا حيث يمكن حال تغير الظروف أن يسترد المواطن جنسيته دونما حاجة لاستيفاء شروط التجنس وإجراءاته. كما يختلف مصطلح الحرمان من الجنسية عن مصطلح سحب الجنسية حيث يُشير الأخير إلى رجوع دولة ما عن إكساب الأجنبي جنسيتها لسبب من الأسباب التي حددها القانون، وإن كان بعض الفقهاء يضم «السحب والإسقاط» في اصطلاح جامع هو «التجريد من الجنسية».

حشد Crowd

مجموعة من الأفراد أجمعوا على أمر ما من غير ترتيب سابق، وهم مجموعة حشدت لأمر مُقرر سلفًا كما في الحشود العسكرية، وتمثل الحشود نموذجًا سلوكيًا يمكن أن يستجيب الأفراد فيه بطرق غير متوقعة للمؤثرات الجماعية. والحشد أيضًا تجمع لمجموعة من الناس في تقارب فيزيقي يحدث بينهم تفاعل مباشر ومؤقت، تربطهم عاطفة قوية ومشيرات عامة، وقد يتكون الحشد بصورة تلقائية أو نتيجة لموقف معين، وقد يكون له هدف مشترك ولا يكون هناك تمايز بين المشاركين فيه فيما يتعلق بالمشاعر والسلوك والمكانة والوضع. إن الحشد على هذا النحو هو تجمع للأفراد ينشأ بينهم توحيد مؤقت مع بعض القيم المشتركة وتسود بينهم عواطف متشابهة.

راديكالية Radicalism

تُشير الراديكالية إلى الفكر الاجتماعي والسياسي والسلوك العملي المرتبط به الذي يطالب بضرورة إحداث تغييرات جذرية ومباشرة في النظم القائمة، كما يُستخدم في الإشارة إلى برامج الأحزاب السياسية، كما يُقصد بالراديكالية الدعوة إلى إصلاح النظام البرلماني أو الدعوة إلى إصلاح شامل يمس جذور المشاكل التي تواجهها الدولة، ويُستخدم هذا المصطلح عادة في وصف الفكر السياسي اليساري سواء كان ماركسيًا أو غير ماركسي، أما الأحرار أو الليبراليون فهم أولئك الذين يقومون بالتغييرات البطيئة، ويكون المحافظون هم من يقاومون. وكان يُطلق على الجناح التقدمي في حزب الأحرار البريطاني اسم الجناح الراديكالي، وهو الذي كان ينادي أعضاؤه بحرية التجارة والتوسع في الحقوق السياسية مع اتجاه نحو النظام الجمهوري، وفي الولايات المتحدة الأمريكية يشير اللفظ إلى كل ما هو يساري، وبانتشار الاشتراكية ضعف استخدام هذا الاصطلاح في المعارك الحزبية. يُطلق الآن مصطلح الراديكالية على الجماعات المتطرفة والمتشددة في مبادئها.

السخط العام Public Discontent

السخط العام هو ما تصل إليه الجماهير بمجرد الإثارة أو الانفعال بواسطة شخص واحد فقط أو من خلال حادثة واحدة فقط، أو ربما فكرة واحدة، أو زاوية واحدة لا تكاد تسمح لغيرها من زوايا النظر بالظهور بحال ما.

السلطة Authority

المرجع الأعلى المسلم له بالنفوذ، وهي الهيئة الاجتماعية القادرة على فرض إرادتها على الإرادات الأخرى، بحيث تعترف الهيئات الأخرى لها بالقيادة والفصل وبقدرتها وبحقها في المحاكمة وإنزال العقوبات، وبكل ما يضيف عليها الشرعية ويوجب الاحترام لاعتبارها والالتزام بقراراتها، وتُمثل الدولة السلطة التي لا تعلوها سلطة في

الكيان السياسي، ويتجسد ذلك من خلال امتلاك الدولة لسمة السيادة؛ لأنها مصدر القانون في المجتمع. إن السلطة هي القوة ولكنها اكتسبت صفة الشرعية بالانتخابات أو بالتعيين، فهي القوة الرسمية المهيمنة على حكم البلاد. بالإمكان (حسب بعض الباحثين والمفكرين) تعريف السياسة على أنها علم السلطة.

سلوك Behavior

عادات وممارسات، من فعل ورد فعل، خاصة بالفرد أو المجموعة. ويسلط علم الاجتماع الضوء على العوامل المحددة والمكونة للسلوك، وعلى حقيقة السلوك الجماعي، الذي هو طرق الفعل وردة الفعل متشابهة بين الأفراد المنتمين إلى محيط اجتماعي معين، فيمكننا القول بوجود سلوك ثقافي، وطبقي، إثني.

سلوك جمعي Collective Behavior

نتيجة مباشرة لمواقف عامة، تتميز بالتفاعل الواضح بين الأفراد، فتظهر الدوافع والنزاعات وتنتشر وتتنظم وتتحرك في اتجاه معين، فالسلوك الجمعي هو السلوك الناتج عن أي نوع من التماثل بين الكائنات الإنسانية، حينما يتحرك كل فرد، ويفكر، ويسلك تحت تأثير نزوع معين، أو حالة عقلية يشارك فيها مجموعة أفراد بغض النظر عن الظروف العامة.

السيادة Sovereignty

يُعد مبدأ سيادة الدولة من المبادئ الأساسية التي انبثقت عن صلح وستفاليا سنة ١٦٤٨م، وشكّل من ذلك الحين أحد أهم القواعد التي قام عليها النظام الدولي الحديث بشكل أساسي. ويُشير مفهوم السيادة داخليًا إلى السلطة الشرعية الشاملة والمطلقة التي تمارسها الدولة على إقليم محدد، أما خارجيًا فيرتبط المفهوم أساسًا بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وكذا المساواة القانونية بين هذه الدول في مختلف علاقاتها وتعاملاتها الدولية. يعتبر الفقه القانوني الدولي

أن الدولة لا تكون مستقلة وذات سيادة إلا إذا توافرت لها ثلاثة شروط محورية، أولها استئثارها بممارسة كافة الاختصاصات والصلاحيات المتصلة بشئون إقليمها، وثانيهما استقلالها في ممارستها لهذه الاختصاصات والصلاحيات عن أي ضغط أو تأثير من أية قوة دولية وعدم الخضوع لها، أما ثالثها فيتمثل في شمولية ممارستها لاختصاصاتها وصلاحياتها بحيث لا يتم تقييد مجالها. ويترتب على هذا المفهوم التقليدي للسيادة أن الدولة تستأثر بوضع نظامها الدستوري، والسياسي، والأمني، ورسم توجهاتها الاقتصادية والاجتماعية، واختيار منظوماتها الثقافية والإعلامية والقيمية، في استقلال تام عن مختلف القوى والمؤثرات الخارجية.

يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع أساسية للسيادة هي: السيادة الشعبية، والسيادة الوطنية، وسيادة الحق الإلهي. لكن على الرغم من أن مفهوم السيادة لا يزال يتمتع ببعض مظاهره الأساسية (البعثات الدبلوماسية، احترام الحدود السياسية، العلم الوطني، الوظيفة العسكرية)، يرى البعض أنه بفعل العديد من التحولات العالمية حدث نأكل لهذا المفهوم إذ لم يعد نافذ المفعول، حيث أصبحت الدولة عاجزة عن السيطرة على تنامي التأثيرات الخارجية على أوضاعها الداخلية، تلك التأثيرات التي تجلّى عبر وسائل مختلفة من قبيل ظاهرة الهجرة والمشاكل المصاحبة لها، كما أن سيادة الدولة فيما يتصل بلغتها الوطنية وثقافتها ومنظومة قيمها أخذت في التآكل أمام تأثيرات وسائل الإعلام الكونية والأقمار الصناعية في شبكة المعلومات الدولية. كذلك سيادة الدولة على اقتصادها الوطني ممثلاً في عملتها الوطنية قد بدأت في التراجع الفعلي أمام منافسة البطاقات الائتمانية التي تعمل خارج نطاق النظام المصرفي، على صعيد آخر، تأثر النشاط الاقتصادي للدولة بتطور البورصات العالمية وتدفق الاستثمارات ورؤوس الأموال الدولية، أكثر من ذلك فإن تفرد الدولة بتحقيق الأمن على أرضها أصبح ينال منه تكاثر المؤسسات الأمنية الخاصة التي تتكفل بحماية الشخصيات العامة وحفظ ممتلكاتها.

من مظاهر تحلل السيادة الوطنية على المستوى الدولي، تازل بعض الحكومات عن جانب من اختصاصاتها الداخلية للمجتمع الدولي من قبيل مراقبة الانتخابات، والتفتيش على أوضاع السجون، مع الاتجاه نحو تقنين أشكال من التدخل تحت مسمى التدخل الدولي الإنساني، وبوقوع أحداث سبتمبر ٢٠٠١م اكتسب منطق تقييد السيادة دفعة أكبر من منطلق حماية مصالح المجتمع الدولي، وشرع بعض منظري الولايات المتحدة الأمريكية في تبرير هذا التقييد بمبررات ثلاثة: قمع المواطنين وقهرهم، وممارسة الإرهاب، وحياسة أسلحة الدمار الشامل وتهريبها للجماعات الإرهابية.

السياق الاجتماعي Social Context

مصطلح يُشير إلى العلاقات الاجتماعية في المجتمع الذي يدور فيه الحوار، ويُعد استيعابه والتعامل الناضج معه شرطاً لنجاح الحوار، ويجب أن يتم هذا الاستيعاب والتعامل من قبل الجهة المنظمة للحوار، ومن يقومون بتيسير الحوار مع معاونة المشاركين فيه على إدراكه بالصورة المناسبة، وواقع الأمر أنه لا تخلو ثقافة أي مجتمع من علاقات السيطرة والتهميش والتمييز، التي يجب على الحوار أن يخفف من غلوها وسلبياتها، كما لا تخلو ثقافة أي مجتمع أيضاً من تطلعات التعاون والعيش الآمن والمشارك، التي يجب البناء عليها وترسيخها وتدعيمها وتشجيعها باستمرار.

شرعنة Legitimize, Make legitimate

عملية الحصول على الشرعية، على اعتبار أن تلك العملية هي التي تحدد مفهوم الشرعية، فبينما تتميز فكرة الشرعية بكونها معيارية وقيمية وبالتالي ذاتية متغيرة وصعبة التحديد، فإن الشرعنة، عملية إجرائية يمكن معاينتها وتحديدها، وعادة ما يجرى التمييز بين الشرعنة الفكرية وتلك الاجتماعية تبعاً للوسائل التي تستخدمها السلطة لترسيخ حكمها والتأثير في المواطنين.

شرعية Legitimacy

هي أن تكون السلطة القائمة متمتعة بقبول المحكومين، وذلك بإرادتهم الحرة دون قهر، وقد اتفق المفكرون السياسيون على أن السلطة تكون شرعية عندما يكون القائم عليها متمتعًا بحق ممارستها.

شمولية Totalitarianism

نمط من أنماط علم الاجتماع السياسي نادى به البعض، ويتطلب وجود عقيدة سياسية رسمية واحدة في المجتمع ووجود حزب سياسي واحد يحتكر القوة السياسية في المجتمع، حيث يعمل هذا الحزب على تطبيق العقيدة السياسية وتنشئة المجتمع على أساسها ووجود خط سياسي فاصل بين القادة وغير القادة ويمكن عبور هذا الخط بشروط عقائدية، مع قيام النظام السياسي على أساس التعبئة السياسية الدائمة من أجل تحقيق الأهداف الدائمة للعقيدة السياسية، ويُطلق لفظ شمولي على أي نظام سياسي ينفذ سياسة الحزب الواحد والعقيدة الواحدة.

الشورى Shura

يشير المدلول اللغوي لمفهوم الشورى إلى تداول الرأي في الشئون العامة، وإن اختلف في تكييفه في المجال السياسي ما بين اعتباره ملزمًا واعتباره اختياريًا، وفيما يحص علاقة الشورى بالديمقراطية فإنها تظل علاقة شائكة تتنازعها ثلاثة اتجاهات أساسية، الأول يذهب إلى اعتبار الديمقراطية هي المرادف لنظام الشورى، وفي هذا الإطار يصبح مفهوم أهل الحل والعقد هو المعادل لمفهوم المجالس النيابية، بينما يذهب الاتجاه الثاني إلى النقيض تمامًا، ويرى أن نظام الشورى الذي ينبثق عن فلسفة مغايرة للنظام الديمقراطي لا يمكن أن يكون مرادفًا له، وذلك من منطلق أن الديمقراطية تقوم على سيادة الشعب وتتيح التعددية الحزبية وتقر المساواة الكاملة وتطلق الحريات الفردية، فيما تعتنق الشورى حاكمية الله وترفض

التحزب وتعتمد العقيدة معيارًا لترتيب فئات الحقوق وتقييد الحريات وصبغها، أما الاتجاه الثالث والأخير فيميز بين نقاط الاختلاف ونقاط الالتقاء بين الشورى والديمقراطية، فيربط العملية التشريعية بالمسائل التي لم يرد بخصوصها نص، ويؤمن بالتعددية الحزبية المقيدة لبعض الاتجاهات الفكرية والتيارات السياسية، ولا يرى بأسًا في المساواة طالما تم تسويد رأي الأغلبية في العملية الانتخابية، ويضبط الحريات الفردية بقاعدة لا ضرر ولا ضرار.

طابور خامس Fifth Column

مصطلح يرمز إلى مجموعة الجواسيس والخونة من المواطنين والذين يتعاونون مع جيش الاحتلال ضد الوطن وضد جيوش التحرير، ثم صار مصطلحًا يُطلق على سائر الخونة الذين يتعاونون مع المحتلين أو يتجسسون لمصلحة دولة أجنبية.

طائفية Sectarianism

نظام سياسي اجتماعي متخلف يرتكز على معاملة الفرد كجزء من فئة دينية تنوب عنه في مواقفه السياسية، وتشكل مع غيرها من الطوائف الجسم السياسي للدولة أو الكيان السياسي الذي عادة ما يكون كيانًا ضعيفًا، لأنه مكون من مجتمع تحكمه الانقسامات العمودية التي تشق وحدته وتماسكه وتربطه، حيث تنادي الطائفية بسياسات انشقاقية، كما يُستخدم مصطلح الطائفية للإشارة إلى أي حركة انشقاقية تنفصل عن الجسد الرئيس، قومية كانت أو سياسية أو لغوية، وليس بالضرورة دينية.

العصيان المدني Civil disobedience

أحد الطرق التي تستخدمها الجماهير للمطالبة برفع الظلم عنها ولتحقيق مطالب معينة، مثل الإصلاحات السياسية والعدالة الاجتماعية، بدون اللجوء إلى العنف الجسدي، ويُعتبر العصيان المدني أحد أشكال المقاومة السلمية بدون استخدام

العنف، لجأ له المصريون ضد الاحتلال البريطاني في ثورة سنة ١٩١٩م السلمية، واستُخدم العصيان المدني في حركات التحرر الوطني في دول عديدة منها الهند، عندما استخدمها غاندي من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية والاستقلال عن الاحتلال البريطاني، كما استخدمت في جنوب أفريقيا في مقاومة التمييز العنصري، وفي أمريكا أثناء حركة الحقوق المدنية.

العقل الجمعي Collective Mind

الوحدة الذهنية الجماعية التي تتمثل في المشاعر والمعتقدات والآراء وغيرها من التصورات الجماعية، أي عبارة أخرى الثقافة الاجتماعية التي تسود المجتمع.

علمانية Secularism

العلمانية مصطلح يعني فصل الدولة واستقلالها عن العقيدة، فلا تقوم الدولة وفقًا لمبادئ دينية، لأن الدولة مخلوق إنساني خلقتة الأغراض الإنسانية وهي التي تعمل على استمراره، وفي اللاتينية يعني المصطلح العام أو الدنيا، واستخدم المصطلح من قبل مفكري عصور التنوير بمعنى المصادرة الشرعية لممتلكات الكنيسة لصالح الدولة، ويمكن توضيح مفهوم العلمانية من خلال تعريفها بأنها هي: العقيدة التي تذهب إلى أن الأخلاق لا بد من أن تكون لمصالح البشر في هذه الدنيا واستبعاد كل الاعتبارات الأخرى المستمدة من الإيمان بالله أو الحياة الآخرة. إن العلمانية ببساطة فصل الدين عن الدولة فصلًا تامًا ولكن دون فصله عن المجتمع.

العمل الفدائي Feda'i Action

مقاومة أعداء الوطن الذين تركوا أوطانهم وجاءوا إلى وطن مسكون مأهول بأهله، حيث جاءوا ومعهم قوة عدوية، واحتلوا هذه الأرض وأذلوا أهلها واستولوا على بيوتهم ومزارعهم، فكان المواطنون يتعاملون مع هؤلاء بالعنف، ويتمثل العمل الفدائي في تشكيل فرق لمقاومة الغاصب الظالم والمقاومة بأي أسلوب، ووصل إلى القتل في

الظلام وغير ذلك من أعمال المقاومة. إن العمل لتحرير الوطن لا يندرج تحت أعمال العنف والإرهاب أو الأعمال التخريبية؛ لأنه دفاع عن وطن محتل من غاصب ينتهك العرض ويدمر ويخرب، فيعمل المواطنون على طرد الغاصب المستعمر.

فرق تسد Divide and Rule Policy

سياسة فرق تسد ليست مصطلحًا فكريًا فحسب، ولكنها مبدأ ومثل شائع في عالم السياسة، تقوم على اختراق صفوف الأعداء بالتفريق بينهم حتى يمكن احتواؤهم والسيطرة عليهم، كما كانت تفعل الحكومة السوفيتية مع الأقليات حيث تبالغ في إظهار خلافاتها الإثنية لتضمن حكمها، كما يُطبق المثل في مختلف الجماعات، صغيرة كانت أم كبيرة. وقد تعتمد أحيانًا على ما يسمى «دق إسمين» كأسلوب دعائي يقوم على زرع بدور الشك والخلاف بين المواطنين، يهدف إلى نزع ثقة الجماهير بعضها ببعض والعمل على إيجاد الفرقة وتفتيت وحدة الصف، كما كانت تفعل قوات الاحتلال البريطاني في مصر أثناء فترة الاحتلال الإنجليزي.

الفساد Interruption

سوء استغلال المنصب العام من أجل تحقيق مكاسب ذاتية له أو للمقربين منه، أو إهدار المال العام، فالفساد هو كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب (الموقع) العام لتحقيق مصلحة خاصة، مادية أو معنوية، ذاتية لنفسه أو جماعته، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

قانون الطوارئ Emergency Law

مماثلة نظام دستوري استثنائي، فهو قانون يُعمل به في حالات الفوضى وعدم الاستقرار السياسي من قبيل حالات التمرد والعصيان المدني والكوارث الطبيعية والنزاعات الداخلية. ويترتب على سريانه إنشاء جرائم تعرف اصطلاحًا باسم «جرائم الطوارئ» كما يؤدي إلى إنشاء أجهزة أو جهات قضائية للنظر في تلك

الجرائم يُطلق عليها اسم «محاكم الطوارئ»، ولا يتم اللجوء إلى قانون الطوارئ إلا على سبيل الاستثناء لمواجهة ظروف محددة بحيث يُفترض إيقاف العمل به فور زوال تلك الظروف، ويترتب على تطبيق قانون الطوارئ تقييد بعض الحقوق والحريات السياسية والشخصية التي نص عليها الدستور.

Enforcement Mechanism قوة ردع عنيفة

إجراءات انتقامية عنيفة تلجأ إليها بعض الدول من أجل إرهاب الآخرين أو إنذارهم بعدم استخدام القوة ضدها وإلا ستكون الإجراءات الانتقامية منهم في غاية القوة.

Bargaining مساومة

أسلوب للتفاعل المصاحب لإعداد القرار السياسي، ويُقصد بها التوصل إلى مبادلات مفيدة للطرفين، والسياسة في أحد تعريفاتها تمثل الناتج الحاصل عن المساومات والحلول الوسط Com-promise بين جماعتين.

Negotiations مفاوضات

يُقصد بها سلسلة تبادل آراء وأفكار، وسلسلة اتصالات رسمية بين مندوبين حكوميين، لحل مشكلة ما بين دولتين أو أكثر وإقرار وضع سلام واستقرار وتعاون فيما بينهما، أو لعقد تنظيم سياسي بينها لتبادل الاحتياجات والمنافع وللحيلولة دون وقوع المنازعات والصراعات.

Electronic Resistance المقاومة الإلكترونية

ميدان فسيح للمعركة لا يتقيد بحدود جغرافية، إذ تمتد مع اتساع الفضاء الإلكتروني وتخطيه للحدود ولسيادة الدول، وهي مسألة إيجابية حيث تتبنى أهدافاً تنموية ومجتمعية، مشروعة ومقبولة، يمكن أن يشارك بها المرأة والطفل والشيخ حين تصبح لوحة المفاتيح والفارة للكمبيوتر والاتصال بالإنترنت فحسب هي مقتنيات

الحرب الجديدة، ويعتبرها البعض نوعاً من الجهاد الإلكتروني لا يتطلب التجهيز بالمال أو بالنفس، فالجهاد الإلكتروني شكل من أشكال الحرب التي تُشن عبر شبكة الإنترنت، وتستند هذه الحرب إلى أسس إيديولوجية وتسعى لتحقيق أهداف محددة، وهي تنفذ بشكل دقيق ومنظم على شبكة الإنترنت.

مقاومة شعبية Popular Resistance

المقاومة بالمعنى السياسي تعني الوقوف في وجه الاعتداء، سواء أكان مصدره قوة أجنبية غاشية، أو قوة داخلية مستبدة، ويميز بين ثلاثة مظاهر من المقاومة هي:

مقاومة شعبية مفتوحة، ويُقصد بها قيام قطاع من الشعب بحمل السلاح علناً دفاعاً عن إقليمه متعاوناً مع قواته المسلحة النظامية أو بعد انهيارها. وتأخذ المقاومة الشعبية صوراً متعددة منها حرب العصابات وهي اشتباكات مسلحة مع قوات العدو ولها تكتيك خاص متأثر ببيئة المعركة التي يعرف الوطنيون ظروفها. ويعتبر القانون الدولي (اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩م الخاصة بحقوق وواجبات المحاربين) هؤلاء الفدائيين من المحاربين ويعامل أسراهم معاملة أسرى القوات النظامية.

مقاومة سرية، وهي مقاومة شعبية تعمل في الخفاء تفادياً لبطش سلطات الأعداء، وتأخذ صوراً متعددة منها القيام بأعمال التخريب في المناطق الصناعية، كما يشمل ذلك تخريب طرق المواصلات الرئيسية التي يستخدمها العدو، ومنها أعمال التهريب ويشمل ذلك تهريب الأسرى الوطنيين من السجون، وتهريب الوطنيين المطلوبين للسخرة والعمل الإجباري، ومنها بث الشائعات والدعايات الهادفة.

مقاومة سلبية، وتتمثل في المقاطعة وعدم التعاون، وقد اعتمدت الكثير من حركات التحرير في عدد كبير من الدول على هذه الوسيلة، وكانت مقاطعة المستعمرين والمحتلين اجتماعياً واقتصادياً سلاحاً ناجحاً من أسلحة المقاومة، ويمتد عدم التعاون والمقاطعة الاجتماعية إلى المتعاونين مع سلطات الاحتلال من الوطنيين والمستوطنين.

الهوية Identity

مشتقة من سؤال: «من هو؟»، فالهوية مجموعة من العوامل المشتركة بين البشر تميزهم عن غيرهم مثل: (الضمير، والقيم، والعادات والتقاليد، والثقافة، والتاريخ، واللغة)، وإذا اجتمعت بينهم تخلق وعيًا جماعيًا فيقومون بالحفاظ عليها، وتُعتبر الهوية صميم وأفكار الشعوب المشتركة في التاريخ واللغة والمميزات التي تجمعهم ويحافظون عليها.

وساطة Mediation

مبدأ حميد في حياتنا المعاصرة، فهي تعني المساعي الحميدة لتجنب الحرب، ويعنى بها عمومًا شخص ثالث في النزاع بين طرفين وموافقتهم لاقتراح حل بفض المنازعات بينهما، ويعني المصطلح أيضًا الدراسة الموسعة للمساعي الحميدة، ويسبق التحكيم الذي يكون إجباريًا عكس الوساطة الاختيارية.

يسار - يمين left - Right

اصطلاحان استخدمتا في البرلمان البريطاني، حيث كان يجلس المؤيدون للسلطة في اليمين والمعارضون في اليسار، فأصبح يُطلق على المعارضين للسلطة لقب اليسار، وتطور الاصطلاحان نظرًا لتطور الأوضاع السياسية في دول العالم، حيث أصبح يُطلق اليمين على الداعين للمحافظة على الأوضاع القائمة، ومصطلح اليسار على المطالبين بإجراء واتخاذ تغييرات جذرية، ومن ثم تطور مفهوم المصطلحين إلى أن شاع استخدام مصطلح اليسار للدلالة على الاتجاهات الثورية، واليمين للدلالة على الاتجاهات المحافظة، والاتجاهات التي لها صبغة دينية.

ملاحق

يضم هذا الجزء مجموعة من القوانين/ الوثائق، المصرية والإقليمية والدولية، التي تتعلق وعلى نحو رئيس بقضية الإرهاب، وهي تنقل لنا خبرات وتجارب متنوعة من عدد من الدول، في التعاطي مع الظاهرة الإرهابية من الوجهة القانونية، مع ملاحظة أن تلك الوثائق تشابه إلى حد كبير في بعض موادها وبنودها.

لقد اجتهد الباحثان في تجميع تلك الوثائق من بعض مواقع شبكة الإنترنت الموثقة ودات المصادقية، بالإضافة إلى عدد من الدراسات والمؤلفات التي تناولت موضوع العنف والإرهاب وسبل التصدي وآليات المواجهة.

وبذلك، فإن هذا الجراء يساعد على تقديم ثقافة قانونية للإعلاميين، مما يساهم في تحقيق المزيد من ضبط الأداء الإعلامي عند التعاطي مع الظاهرة الإرهابية ومواجهتها إعلاميًا.

أولاً: وثائق مصرية

- قانون مكافحة الإرهاب رقم ٩٤ لسنة ٢٠١٥م

قانون مكافحة الإرهاب

رقم ٩٤ لسنة ٢٠١٥ م

الباب الأول

الأحكام الموضوعية

(الفصل الأول)

أحكام عامة

مادة (١)

في تطبيق أحكام هذا القانون، يقصد بالألفاظ والعبارات التالية، المعاني المبينة قرين كل منها:

(أ) الجماعة الإرهابية: كل جماعة أو جمعية أو هيئة أو جهة أو منظمة، أو عصابة مؤلفة من ثلاثة أشخاص على الأقل، أو غيرها من التجمعات أو الكيانات التي تثبت لها هذه الصفة، أيًا كان شكلها القانوني أو الواقعي سواء كانت داخل البلاد أو خارجها، وأيًّا كان جنسيتها أو جنسية من ينتسب إليها، تهدف إلى ارتكاب واحدة أو أكثر من جرائم الإرهاب، أو كان الإرهاب من الوسائل التي تستخدمها لتحقيق أو تنفيذ أغراضها الإجرامية.

(ب) الإرهابي: كل شخص طبيعي يرتكب أو يشرع في ارتكاب أو يحرض أو يهدد أو يخطط في الداخل أو الخارج لجريمة إرهابية بأية وسيلة كانت، ولو بشكل منفرد، أو يساهم في هذه الجريمة في إطار مشروع إجرامي مشترك، أو تولى قيادة أو زعامة أو إدارة أو إنشاء أو تأسيس أو اشترك في عضوية أي من الكيانات الإرهابية المنصوص عليها في المادة رقم (١) من قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٨ لسنة ٢٠١٥ في شأن تنظيم قوائم الكيانات الإرهابية والإرهابيين أو يقوم بتمويلها، أو يساهم في نشاطها مع علمه بذلك.

(ج) الجريمة الإرهابية: كل جريمة منصوص عليها في هذا القانون، وكذا كل جناية أو جحة ترتكب باستخدام إحدى وسائل الإرهاب أو بقصد تحقيق أو تنفيذ غرض إرهابي، أو بقصد الدعوة إلى ارتكاب أي جريمة مما تقدم أو التهديد بها، وذلك دون إخلال بأحكام قانون العقوبات.

(د) الأسلحة التقليدية:

الأسلحة والذخائر والمفرقات والمواد الجيلاتينية.

(هـ) الأسلحة غير التقليدية:

الأسلحة والمواد النووية والكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والجرثومية، أو أي مواد أخرى طبيعية أو اصطناعية، صلبة أو سائلة، أو غازية أو بخارية، أيًا كان مصدرها أو طريقة إنتاجها، لها القدرة والصلاحية على إزهاق الأرواح أو إحداث إصابات بدنية أو نفسية خطيرة بها، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بالمباني والمنشآت.

(و) الأموال:

جميع الأصول أو الممتلكات أيًا كان نوعها، سواء كانت مادية أو معنوية، منقولة أو ثابتة، بما في ذلك المستندات والعملات الوطنية أو الأجنبية، والأوراق المالية أو التجارية، والصكوك والمحردات المثبتة لكل ما تقدم وأيًا كان شكلها بما في ذلك الشكل الرقمي أو الإلكتروني، وجميع الحقوق المتعلقة بأي منها.

مادة (٢)

يقصد بالعمل الإرهابي كل استخدام للقوة أو العنف أو التهديد أو الترويع في الداخل أو الخارج، بغرض الإخلال بالنظام العام أو تعريض سلامة المجتمع أو مصالحه أو أمنه للخطر، أو إيذاء الأفراد أو إلقاء الرعب بينهم، أو تعريض حياتهم أو حرياتهم أو حقوقهم العامة أو الخاصة أو أمنهم للخطر، أو غيرها من الحريات والحقوق التي كفلها الدستور والقانون، أو الإضرار بالوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعي أو

الأمن القومي، أو إلحاق الضرر بالبيئة، أو بالموارد الطبيعية أو بالآثار أو بالأموال أو بالمباني أو بالأماكن العامة أو الخاصة، أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو منع أو عرقلة السلطات العامة أو الجهات أو الهيئات القضائية أو مصالح الحكومة أو الوحدات المحلية أو دور العبادة أو المستشفيات أو مؤسسات ومراكز العلم، أو البعثات الدبلوماسية والقنصلية، أو المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية في مصر، من القيام بعملها أو ممارستها لكل أو بعض أوجه نشاطها، أو مقاومتها، أو تعطيل تطبيق أي من أحكام الدستور أو القوانين أو اللوائح، وكذلك كل سلوك يرتكب بقصد تحقيق أحد الأغراض المبينة بالفقرة السابقة، أو الإعداد لها أو التحريض عليها، إذا كان من شأنه الإضرار بالاتصالات أو بالنظم المعلوماتية أو بالنظم المالية أو البنكية، أو بالاقتصاد الوطني أو بمحزون الطاقة أو بالمخزون الأمني من السلع والمواد الغذائية والمياه، أو بسلامتها أو بالخدمات الطبية في الكوارث والأزمات.

مادة (٣)

يقصد بتمويل الإرهاب جمع أو تلقي أو حيازة أو إمداد أو نقل أو توفير أموال أو أسلحة أو ذخائر أو مفرقات أو مهمات أو آلات أو بيانات أو معلومات أو مواد أو غيرها، بشكل مباشر أو غير مباشر، وبأية وسيلة كانت بما فيها الشكل الرقمي أو الإلكتروني، وذلك بقصد استخدامها، كلها أو بعضها في ارتكاب أية جريمة إرهابية أو العلم بأنها ستستخدم في ذلك، أو بتوفير ملاذ آمن لإرهابي أو أكثر، أو لمن يقوم بتمويله بأي من الطرق المتقدم ذكرها.

مادة (٤)

مع عدم الإخلال بأحكام المواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ من قانون العقوبات، تسري أحكام هذا القانون، على كل من ارتكب جريمة من جرائم الإرهاب خارج مصر، وذلك في الأحوال الآتية:

(١) إذا ارتكبت الجريمة على متن وسيلة من وسائل النقل الجوي أو الري أو البحري أو النهري المسجلة لدى مصر أو التي تحمل علمها.

(٢) إذا كان من شأن الجريمة أو الهدف منها:

(أ) إلحاق الضرر بأي من مواطني مصر أو المقيمين فيها، أو بأمنها أو بأي من مصالحها أو ممتلكاتها في الداخل أو في الخارج، أو بمقار ومكاتب بعثاتها الدبلوماسية أو القنصلية أو مؤسساتها أو فروع مؤسساتها في الخارج.

(ب) إلحاق الضرر بأي من المنظمات أو الهيئات الدولية أو الإقليمية.

(ج) حمل الدولة أو أي من سلطاتها أو مؤسساتها على القيام بعمل أو الامتناع عنه.

(٣) إذا كان المجني عليه مصرياً متواجداً في الخارج.

(٤) إذا كان مرتكب الجريمة أجنبياً أو عديم الجنسية وتواجد في مصر.

مادة (٥)

يعاقب على الشروع في ارتكاب أية جريمة إرهابية، بذات العقوبة المقررة للجريمة التامة.

مادة (٦)

يعاقب على التحريض على ارتكاب أية جريمة إرهابية، بذات العقوبة المقررة للجريمة التامة، وذلك سواء كان هذا التحريض موجهاً لشخص محدد أو جماعة معينة، أو كان تحريضاً عاماً علنياً أو غير علني، وأياً كانت الوسيلة المستخدمة فيه، ولو لم يترتب على هذا التحريض أثر.

كما يعاقب بذات العقوبة المقررة للجريمة التامة كل من اتفق أو ساعد- بأية صورة- على ارتكاب الجرائم المشار إليها بالفقرة الأولى من هذه المادة، ولو لم تقع الجريمة بناء على ذلك الاتفاق أو تلك المساعدة.

مادة (٧)

يعاقب باعتباره شريكًا كل من سهل لإرهابي أو لجماعة إرهابية بأي وسيلة، مباشرة أو غير مباشرة ارتكاب أية جريمة إرهابية، أو الإعداد لارتكابها، أو وفر مع علمه بذلك لمرتكبها سكنًا أو مأوى أو مكانًا للاختفاء، أو لاستخدامه في الاجتماعات أو غير ذلك من التسهيلات.

مادة (٨)

لا يسأل جنائيًا القائمون على تنفيذ أحكام هذا القانون إذا استعملوا القوة لأداء واجباتهم، أو لحماية أنفسهم من خطر محقق يوشك أن يقع على النفس أو الأموال، وذلك كله متى كان استخدامهم لهذا الحق ضروريًا وبالقدر الكافي لدفع الخطر.

مادة (٩)

تسري أحكام المواد ٢٨ و ٢٩ و ٣٨ و ٩٨ (هـ) من قانون العقوبات على كل جريمة إرهابية منصوص عليها في هذا القانون.

مادة (١٠)

استثناء من أحكام المادة (١٧) من قانون العقوبات لا يجوز النزول بالعقوبة المقررة بها في إحدى الجرائم المنصوص عليها بالمواد ١/١٢، ١/١٥، ١/١٦، ٢/١٧، ٢/١٨، ٣/١٨ و ٣٠ من هذا القانون إلا لدرجة واحدة.

مادة (١١)

مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ٨ لسنة ٢٠١٥ في شأن تنظيم قوائم الكيانات الإرهابية والإرهابيين، يتبع في شأن الجماعات الإرهابية ذات الأحكام المنصوص عليها فيه.



(الفصل الثاني)

الجرائم والعقوبات

مادة (١٢)

يعاقب بالإعدام أو السجن المؤبد كل من أنشأ أو أسس أو نظم أو أدار جماعة إرهابية، أو تولى زعامة أو قيادة فيها.

ويعاقب بالسجن المشدد كل من انضم إلى جماعة إرهابية أو شارك فيها بأية صورة مع علمه بأغراضها، وتكون العقوبة السجن المشدد الذي لا تقل مدته عن عشر سنوات إذا تلقى الجاني تدريبات عسكرية أو أمنية أو تقنية لدى الجماعة الإرهابية لتحقيق أغراضها، أو كان الجاني من أفراد القوات المسلحة أو الشرطة.

ويعاقب بالسجن المؤبد كل من أكره شخصاً على الانضمام إلى الجماعة الإرهابية، أو منعه من الانفصال عنها.

وتكون العقوبة الإعدام إذا ترتب على الإكراه أو المنع وفاته.

مادة (١٣)

يعاقب بالسجن المؤبد كل من ارتكب جريمة من جرائم تمويل الإرهاب إذا كان التمويل لإرهابي، وتكون العقوبة الإعدام إذا كان التمويل لجماعة إرهابية أو لعمل إرهابي.

وفي الأحوال التي ترتكب فيها الجريمة بواسطة جماعة إرهابية، يعاقب المسئول عن الإدارة الفعلية لهذه الجماعة بالعقوبة المقررة في الفقرة السابقة من هذه المادة ما دامت الجريمة قد ارتكبت لحساب الجماعة أو لمصلحتها.

كما تعاقب الجماعة الإرهابية بغرامة لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تجاور ثلاثة ملايين جنيه، وتكون مسئولة بالتضامن عن الوفاء بما يحكم به من عقوبات مالية أو تعويضات.

مادة (١٤)

يعاقب بالسجن المؤبد كل من سعى أو تخابر لدى دولة أجنبية، أو أية جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة أو عصابة أو غيرها يكون مقرها داخل مصر أو خارجها، أو لدى أحد ممن يعملون لمصلحة هذه الدولة الأجنبية أو أي من الجهات المذكورة، وذلك بهدف ارتكاب أو الإعداد لارتكاب جريمة إرهابية داخل مصر، أو ضد أي من مواطنيها أو مصالحها أو ممتلكاتها أو مفار ومكاتب بعثاتها الدبلوماسية أو القنصلية، أو مؤسساتها أو فروع مؤسساتها في الخارج، أو ضد أي من العاملين في أي من الجهات السابقة، أو ضد أي من المتمتعين بحماية دولية.

وتكون العقوبة الإعدام إذا وقعت الجريمة الإرهابية موضوع السعي أو التخابر، أو شرع في ارتكابها.

مادة (١٥)

يعاقب بالسجن المؤبد أو بالسجن المشدد الذي لا تقل مدته عن عشر سنين، كل من قام بأية طريقة مباشرة أو غير مباشرة، وبقصد ارتكاب جريمة إرهابية في الداخل أو الخارج، بإعداد أو تدريب أفراد على صنع أو استعمال الأسلحة التقليدية أو غير التقليدية، أو وسائل الاتصال السلكية أو اللاسلكية أو الإلكترونية، أو أية وسيلة تقنية أخرى، أو قام بتعليم فنون حربية أو أساليب قتالية أو تقنية، أو مهارات، أو حيل، أو غيرها من الوسائل، أيًا كان شكلها لاستخدامها في ارتكاب جريمة إرهابية، أو حرض على شيء مما ذكر.

ويعاقب بالسجن مدة لا تقل عن سبع سنين كل من تلقى التدريب أو التعليم المنصوص عليه في الفقرة السابقة من هذه المادة، أو تواجد في أماكنها بقصد الإعداد أو ارتكاب جريمة من الجرائم المشار إليها بالفقرة الأولى من هذه المادة.

مادة (١٦)

يعاقب بالسجن المؤبد أو السجن المشدد الذي لا تقل مدته عن عشر سنين، كل من استولى أو هاجم أو دخل بالقوة أو العنف أو التهديد أو الترويع، أحد المقار الرئاسية أو مقار المجالس النيابية أو مجلس الوزراء أو الوزارات أو المحافظات أو القوات المسلحة أو المحاكم أو النيابة أو مديريات الأمن أو أقسام ومراكز الشرطة أو السجون أو الهيئات أو الأجهزة الأمنية أو الرقابية أو الأماكن الأثرية أو المرافق العامة أو دور العبادة أو التعليم أو المستشفيات أو أي من المباني أو المنشآت العامة بقصد ارتكاب جريمة إرهابية.

وتسري أحكام الفقرة الأولى من هذه المادة على كل من وضع أجهزة أو مواد في أي من المقار السابقة، متى كان من شأن ذلك تدميرها أو إلحاق الضرر بها، أو بأي من الأشخاص المتواجدين بها أو المترددين عليها، أو هدد بارتكاب أي من هذه الأفعال.

وتكون العقوبة السجن المؤبد إذا وقع الفعل باستعمال السلاح، أو من أكثر من شخص، أو قام الجاني بتدمير أو إتلاف المقر، أو قاوم بالقوة السلطات العامة أثناء تأدية وظيفتها في حراسة المقر أو لاستعادته، فإذا ترتب على ارتكاب أي من الأفعال السابقة وفاة شخص تكون العقوبة الإعدام.

مادة (١٧)

يعاقب بالسجن المؤبد أو السجن المشدد الذي لا تقل مدته عن عشر سنين، كل من دخل عنوة أو بالمقاومة مقر إحدى البعثات الدبلوماسية أو القنصلية أو الهيئات أو المنظمات الدولية أو الإقليمية أو المكاتب الرسمية أو السكن الخاص لأعضائها في مصر أو في الخارج، وذلك بغرض ارتكاب جريمة إرهابية.

كما يعاقب بذات العقوبة كل من لجأ إلى القوة للهجوم على أي من المقار المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة، أو وسائل الانتقال لشخص يتمتع

بحماية دولية، إذا كان من شأن هذا الهجوم أن يعرض سلامته أو حريته للخطر، أو لمجرد التهديد بارتكاب هذا الفعل.

وتكون العقوبة السجن المؤبد إذا وقع الفعل باستعمال السلاح أو من أكثر من شخص.

فإذا ترتب على الفعل وفاة شخص تكون العقوبة الإعدام.

مادة (١٨)

يُعاقب بالسجن المؤبد أو بالسجن المشدد الذي لا تقل مدته عن عشر سنين، كل من حاول بالقوة أو العنف أو التهديد أو الترويع أو بغير ذلك من وسائل العمل الإرهابي قلب نظام الحكم أو تغيير دستور الدولة أو نظامها الجمهوري أو شكل الحكومة.

مادة (١٩)

يعاقب بالسجن المشدد مدة لا تقل عن عشر سنين، كل من ارتكب عملاً إرهابياً، فإذا ترتب على تلك الجريمة حدوث عاهة مستديمة يستحيل برؤها تكون العقوبة السجن المؤبد، أما إذا نتج عن العمل الإرهابي وفاة شخص تكون العقوبة الإعدام.

وفي الأحوال التي ترتكب فيها الجريمة بواسطة جماعة إرهابية، يعاقب المسؤول عن الإدارة الفعلية لهذه الجماعة بالعقوبة المقررة في الفقرة الأولى من هذه المادة، ما دامت الجريمة قد ارتكبت لحساب هذه الجماعة أو لمصلحتها.

كما تعاقب الجماعة الإرهابية بغرامة لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تجاور ثلاثة ملايين جنيه، وتكون مسؤولة بالتضامن عن الوفاء بما يحكم به من عقوبات مالية أو تعويضات.

يعاقب بالسجن المشدد مدة لا تقل عن عشر سنين، كل من:

١ - أخفى أو تعامل في أشياء استعملت أو أعدت للاستعمال في ارتكاب جريمة إرهابية، أو الأموال التي تحصلت عنها.

٢- أتلف عمدًا أو اختلس أو أخفى مستندًا أو محررًا خطيًا أو إلكترونيًا من شأنه تسهيل كشف جريمة إرهابية أو إقامة الدليل على مرتكبها أو عقابه.

٣- مكن مرتكب أية جريمة إرهابية من الهرب قبل أو بعد القبض عليه.

يعاقب بالسجن المشدد مدة لا تقل عن عشر سنين كل مصري تعاون أو التحق - بغير إذن كتابي من السلطة المختصة - بالقوات المسلحة لدولة أجنبية، أو بأي من الجماعات المسلحة أو الجمعيات أو الهيئات أو المنظمات التي يقع مقرها خارج مصر، وتتخذ من الإرهاب أو التدريب العسكري أو تعليم الفنون الحربية أو الأساليب القتالية أو التقنية أو الحيل أو المهارات وسائل لتحقيق أغراضها في ارتكاب جرائم إرهابية أو الإعداد لها ولو كانت أعمال هذه الجهات غير موجهة إلى مصر.

فيذا تلقى الجاني أي نوع من أنواع التدريب أو التعليم المشار إليها بالفقرة السابقة من هذه المادة تكون العقوبة السجن المؤبد.

كما يعاقب بذات العقوبة المنصوص عليها بالفقرة الأولى من هذه المادة، كل من سهل لغيره التعاون أو الالتحاق أو العبور إلى خارج مصر بغرض الانضمام إلى القوات المسلحة لدولة أجنبية، أو بأي من الجماعات المسلحة أو الجمعيات أو الهيئات أو المنظمات المشار إليها في هذه المادة.

مادة (٢٢)

يعاقب بالسجن المشدد مدة لا تقل عن عشر سنين، كل من قبض على شخص أو خطفه أو احتجزه أو حبسه أو قيد حريته بأي قيد، إذا كان العرص من ذلك إجبار إحدى السلطات أو الجهات بالدولة على القيام بعمل أو الامتناع عنه أو الحصول على مزية أو منفعة من أي نوع. وتكون العقوبة السجن المؤبد إذا لجأ الجاني لارتكاب أي من الأعمال الإرهابية، أو اتخذ صفة كاذبة، أو تزوي بدون وجه حق بزي رسمي، أو حمل بطاقة أو علامة مميزة لعمل أو وظيفة من غير حق، أو أجرى عملاً من مقتضيات هذه الوظائف، أو أبرز أمراً مزوراً مدعياً صدوره عن إحدى سلطات الدولة، أو إذا نشأ عن الفعل جرح، أو إذا قاوم السلطات العامة أثناء تأدية وظيفتها في تحرير المجني عليه.

وتكون العقوبة الإعدام إذا نجم عن الفعل وفاة شخص.

مادة (٢٣)

مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد، يعاقب بالسجن المشدد مدة لا تقل عن عشر سنين، كل من صنع أو صمم سلاحاً من الأسلحة التقليدية أو حازها أو أحرزها أو قدمها أو سهل الحصول عليها، وذلك لاستعمالها أو إعدادها للاستعمال في ارتكاب جريمة إرهابية.

وتكون العقوبة السجن المؤبد إذا كان محل الجريمة سلاحاً من الأسلحة غير التقليدية.

فإذا نتج عن استخدام السلاح التقليدي أو غير التقليدي أو المواد المذكورة وفاة شخص فتكون العقوبة الإعدام.

يُعاقب بالسجن المشدد مدة لا تقل عن عشر سنين كل من استولى بالقوة أو العنف أو التهديد أو الترويع على وسيلة من وسائل النقل الجوي أو البري أو البحري أو النهري، أو المنصات الثابتة التي يتم تثبيتها بشكل دائم في قاع البحر بغرض اكتشاف أو استغلال الموارد، أو لأية أغراض اقتصادية أخرى، وذلك تحقيقاً لغرض إرهابي.

وتكون العقوبة السجن المؤبد إذا كانت وسيلة النقل أو المنصة الثابتة تابعة للقوات المسلحة أو الشرطة، أو ارتكب الجاني عملاً من أعمال العنف ضد شخص يتواجد في أي منها، أو دمر الوسيلة أو المنصة الثابتة، أو تسبب في إلحاق أضرار بها يترتب عليها تعطيلها عن العمل بشكل دائم أو مؤقت.

وعاقب بذات العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من هذه المادة كل من وضع في الوسيلة أو المنصة الثابتة أجهزة أو مواد من شأنها إحداث التدمير أو الإضرار بالنفس أو المال، أو دمر أو خرب منشآت أو مرافق خدمة وسائل النقل، أو قاوم بالقوة أو العنف السلطات العامة أثناء تأدية وظيفتها في استعادة الوسيلة أو المنصة الثابتة من سيطرته، أو لمنع هذه السلطات من أداء وظيفتها.

وتكون العقوبة الإعدام إذا نشأ عن الفعل وفاة شخص.

يعاقب بالسجن المشدد الذي لا تقل مدته عن عشر سنين، كل من أتلف عمدًا أو خرب أو دمر أو عطل أو قطع أو كسر شبكة أو خطاً من خطوط البترول أو الغاز الطبيعي أو المائي أو المنشآت اللازمة لأي منها، أو استولى بالقوة على أي من تلك المنشآت.

فإذا استخدم الجاني القوة أو العنف في ارتكاب أي من الأفعال المبينة بالفقرة الأولى من هذه المادة، أو تعتمد مع المختصين من إصلاح شيء مما ذكر، أو ترتب على

الجريمة توقف أو انقطاع إمداد أو تعطيل المنتجات البترولية أو العازز الطبيعي، ولو بصفة مؤقتة، تكون العقوبة السجن المؤبد.

فإذا ترتب على ارتكاب الجرائم المشار إليها بالفقرتين السابقتين من هذه المادة وفاة شخص تكون العقوبة الإعدام.

وفي جميع الأحوال، تقضي المحكمة بمصادرة الآلات والأدوات المستخدمة في الجريمة، وبإعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل الجريمة على نفقة المحكوم عليه، وبإلزامه بأداء قيمة التلفيات.

مادة (٣٦)

كل من ارتكب فعلاً من الأفعال المشار إليها في المقرة الأولى من المادة (٢٥) من هذا القانون، على شبكة أو خط من خطوط المياه أو المنشآت اللازمة لأي منها، أو استولى بالقوة على أي من تلك المنشآت، يعاقب بالسجن المشدد مدة لا تقل عن عشر سنين.

فإذا ارتكبت الجريمة باستخدام أي من الظروف المشددة المنصوص عليها بالفقرة الثانية من المادة (٢٥) من هذا القانون، أو إذا أضر الجاني بسلامة المجرى المائي أو لوثه بمواد سامة أو ضارة تكون العقوبة السجن المؤبد.

فإذا ترتب على ارتكاب الجرائم المشار إليها بالفقرتين السابقتين من هذه المادة وفاة شخص تكون العقوبة الإعدام.

وفي جميع الأحوال، تقضي المحكمة بمصادرة الآلات والأدوات المستخدمة في الجريمة، وبإعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل الجريمة على نفقة المحكوم عليه، وبإلزامه بأداء قيمة التلفيات.

مادة (٣٧)

مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد منصوص عليها في هذا القانون أو في أي

قانون آخر، يعاقب بالسجن المشدد مدة لا تقل عن عشر سنين، كل من تعدى على أحد القائمين على تنفيذ أو تطبيق أحكام هذا القانون، أو قاومه بالقوة أو العنف أو بالتهديد باستعمالها، وكان ذلك أثناء أو بسبب تنفيذ أو تطبيق أحكام هذا القانون.

وتكون العقوبة السجن المؤبد إذا نشأ عن التعدي أو المقاومة عاهة مستديمة يستحيل برؤها، أو كان الجاني يحمل سلاحًا، أو قام بخطط أو احتجاز أي من القائمين على تنفيذ أو تطبيق أحكام هذا القانون.

فإذا ترتب على الفعل وفاة شخص تكون العقوبة الإعدام.

وتسري أحكام هذه المادة، وقع التعدي على زوج أحد القائمين على تنفيذ أو تطبيق أحكام هذا القانون أو أحد أصوله أو فروعه.

مادة (٢٨)

يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن خمس سنين كل من روج أو أعد للترويج، بطريق مباشر أو غير مباشر، لارتكاب أية جريمة إرهابية سواء بالقول أو الكتابة أو أية وسيلة أخرى.

ويعد من قبيل الترويج غير المباشر، الترويج للأفكار والمعتقدات الداعية لاستخدام العنف، وذلك بأي من الوسائل المنصوص عليها في الفقرة السابقة من هذه المادة.

وتكون العقوبة السجن مدة لا تقل عن سبع سنين، إذا كان الترويج داخل دور العبادة، أو بين أفراد القوات المسلحة، أو قوات الشرطة، أو في الأماكن الخاصة بهذه القوات.

وعاقب بذات العقوبة المقررة في الفقرة الأولى من هذه المادة كل من حاز أو أحرز أية وسيلة من وسائل الطبع أو التسجيل أو العلانية استعملت أو أعدت للاستعمال، ولو بصفة وقتية، بقصد طبع أو تسجيل أو إذاعة شيء مما ذكر.

يعاقب بالسجن المشدد مدة لا تقل عن خمس سنين، كل من أنشأ أو استخدم موقعًا على شبكات الاتصالات أو شبكة المعلومات الدولية أو غيرها من وسائل الاتصال الحديثة، بغرض الترويج للأفكار أو المعتقدات الداعية إلى ارتكاب أعمال إرهابية، أو لبث ما يهدف إلى تضليل السلطات الأمنية، أو التأثير على سير العدالة في شأن أي جريمة إرهابية، أو لتبادل الرسائل وإصدار التكاليفات بين الجماعات الإرهابية أو المنتمين إليها، أو المعلومات المتعلقة بأعمال أو تحركات الإرهابيين أو الجماعات الإرهابية في الداخل والخارج.

ويعاقب بالسجن المشدد مدة لا تقل عن عشر سنين، كل من دخل بغير حق أو بطريقة غير مشروعة موقعًا إلكترونيًا تابعًا لأية جهة حكومية، بقصد الحصول على البيانات أو المعلومات الموجودة عليها أو الاطلاع عليها أو تغييرها أو محوها أو إتلافها أو تروير محتواها الموجود بها، وذلك كله بغرض ارتكاب جريمة من الجرائم المشار إليها بالفقرة الأولى من هذه المادة أو الإعداد لها.

ويجوز بقرار من النيابة العامة المختصة، وقف المواقع المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة أو حجبها، أو حجب ما تتضمنه من أوجه الاستخدام المنصوص عليها في المادة والتحفظ على الأجهزة والمعدات المستخدمة في الجريمة.

وتتقضي المحكمة في الحكم الصادر بالإدانة بمصادرة المضبوطات محل الجريمة.

يُعاقب بالسجن المؤبد أو المشدد الذي لا تقل مدته عن سبع سنين كل من اشترك في اتفاق جنائي بين اثنين أو أكثر من الجناة، ويكون الغرض منه الاتفاق على ارتكاب جريمة إرهابية من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون.

وتكون العقوبة السجن المؤبد إذا كان الجاني من المحرضين على هذا الاتفاق، أو كان له شأن

في إدارة حركته.

مادة (٣١)

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنين، كل من جمع دون سند من القانون، معلومات عن أحد الفاعين على تنفيذ أو تطبيق أحكامه، وذلك بغرض استخدامها في تهديده أو في الإعداد لإلحاق الأذى به أو بمصالحه أو مصالح جهة عمله، أو التعدي عليه أو على أي من أصوله أو فروعه بأية صورة من صور الإيذاء.

مادة (٣٢)

مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد منصوص عليها في قانون العقوبات أو أي قانون آخر، يعاقب بالسجن المشدد الذي لا تقل مدته عن خمس سنين، كل من استورد أو صنع أو أنتج أو حاز أو باع أو تداول أو تربي بري رسمي مخصص للقوات المسلحة أو الشرطة، أو حمل بطاقات أو علامات أو إشارات عسكرية أو علامات مميزة لعمل أو وظيفة من غير حق، أو انتحل بأية وسيلة صفة الضبطية القضائية أو الإدارية، وذلك بغرض جمع المعلومات لارتكاب جريمة إرهابية.

مادة (٣٣)

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تجاوز ثلاثمائة ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من علم بوقوع جريمة إرهابية أو بالإعداد أو التحضير لها، أو توافرت لديه معلومات أو بيانات تتصل بأحد من مرتكبيها، وكان بمكنته الإبلاغ، ولم يُبلغ السلطات المختصة.

ولا يسري حكم الفقرة السابقة من هذه المادة على الزوج أو الزوجة أو أصول أو فروع الجاني.

مادة (٣٤)

يُعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة كل من قام بأي عمل من أعمال الإعداد أو التحضير لارتكاب جريمة إرهابية حتى ولو لم يتعد عمله هذا الإعداد أو التحضير.

مادة (٣٥)

يُعاقب بغرامة لا تقل عن مائتي ألف جنيه ولا تجاوز خمسمائة ألف جنيه كل من تعمد، بأية وسيلة كانت، نشر أو إذاعة أو عرض أو ترويج أخبار أو بيانات غير حقيقية عن أعمال إرهابية وقعت داخل البلاد، أو عن العمليات المرتبطة بمكافحتها بما يخالف البيانات الرسمية الصادرة عن وزارة الدفاع، وذلك كله دون إخلال بالعقوبات التأديبية المقررة.

وفي الأحوال التي ترتكب فيها الجريمة بواسطة شخص اعتباري، يعاقب المسئول عن الإدارة الفعلية لهذا الشخص بذات العقوبة المقررة في الفقرة الأولى من هذه المادة ما دامت الجريمة قد ارتكبت لحسابه أو لمصلحته، ويكون الشخص الاعتباري مسئولاً بالتضامن عما يحكم به من غرامات وتعويضات.

وفي جميع الأحوال، للمحكمة أن تقضي بمنع المحكوم عليه من مراولة المهنة لمدة لا تزيد على سنة، إذا وقعت الجريمة إخلالاً بأصول مهنته.

مادة (٣٦)

يحظر تصوير أو تسجيل أو بث أو عرض أية وقائع من جلسات المحاكمة في الجرائم الإرهابية إلا بإذن من رئيس المحكمة المختصة، ويعاقب بغرامة لا تقل عن عشرين ألف جنيه ولا تجاوز مائة ألف جنيه كل من خالف هذا الحظر.

مادة (٣٧)

للمحكمة في أية جريمة إرهابية، فضلاً عن الحكم بالعقوبة المقررة، أن تقضي بتدبير أو أكثر من التدابير الآتية:

(١) إبعاد الأجنبي عن البلاد.

(٢) حظر الإقامة في مكانٍ مُعين أو في منطقةٍ مُحددة.

(٣) الإلزام بالإقامة في مكان مُعين.

(٤) حظر الاقتراب أو التردد على أماكن أو محال معينة.

(٥) الإلزام بالتواجد في أماكن معينة في أوقات مُعينة.

(٦) حظر العمل في أماكن معينة أو مجال أنشطة مُحددة.

(٧) حظر استخدام وسائل اتصال مُعينة أو المنع من حيازتها أو إحرازها.

(٨) الإلزام بالاشتراك في دورات إعادة تأهيل.

وفيما عدا التدبير الأول، لا يجوز أن تزيد مدة التدبير على خمس سنوات.

ويُعاقب كل من يخالف التدبير المحكوم به بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر.

وفي جميع الحالات، يترتب على تطبيق أي من هذه التدابير السابقة فقدان شرط حسن

السمعة والسيرة اللازمين لتولي الوظائف العامة أو الترشح للمجالس النيابية.

مادة (٣٨)

يُعفى من العقوبات المقررة للجرائم المشار إليها في هذا القانون كل من بادر من الجناة بإبلاغ السلطات المختصة قبل البدء في تنفيذ الجريمة، ويجوز للمحكمة الإعفاء من العقوبة إذا حصل البلاغ بعد تنفيذ الجريمة وقبل البدء في التحقيق، وذلك إذا مكن الجاني السلطات من القبض على من ارتكب معه الجريمة، أو على مرتكبي جريمة أخرى مماثلة لها في النوع والخطورة.

مادة (٣٩)

مع عدم الإخلال بحقوق الغير حسني النية، تقضي المحكمة في كل حكم يصدر بالإدانة في جريمة إرهابية، فضلاً عن العقوبة المقررة للجريمة، بمصادرة الأموال والأمتعة والأسلحة والأدوات والمستندات، وغيرها مما استخدم في ارتكاب الجريمة أو تحصل عنها، وبحل الجماعة الإرهابية وإغلاق مقارها وأماكنها في الداخل والخارج،

فضلاً عن إغلاق أي مكان تم فيه تصنيع أو تصميم الأسلحة بمختلف أنواعها، المستخدمة في ارتكاب أية جريمة إرهابية، وغيرها مما يكون قد استعمل أو أُعد للاستعمال من قبل الإرهابي أو الجماعة الإرهابية.

كما تقضي المحكمة، عند الحكم بالإدانة بمصادرة كل مال متى ثبت أنه كان مخصصاً للصرف منه على الأعمال الإرهابية.

• • •

الباب الثاني

الأحكام الإجرائية

مادة (٤٠)

لمأمور الصبب القضائي، لدى قيام خطر من أخطار جريمة الإرهاب ولضرورة تقتضيها مواجهة هذا الخطر، الحق في جمع الاستدلالات عنها والبحث عن مرتكبها والتحفظ عليه لمدة لا تتجاوز أربعًا وعشرين ساعة.

ويحرر مأمور الضبط القضائي محضرًا بالإجراءات، ويعرض المتحفظ عليه صحة المحضر على النيابة العامة أو سلطة التحقيق المختصة بحسب الأحوال.

وللنيابة العامة أو سلطة التحقيق المختصة، لذات الضرورة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة وقبل انقضاء المدة المنصوص عليها فيها، أن تأمر باستمرار التحفظ، لمدة أو ممدد أخرى لا تتجاوز سبعة أيام في المرة الواحدة، ويصدر الأمر مسببًا من درجة محام عام على الأقل أو ما يعادلها.

وتحسب مدة التحفظ ضمن مدة الحبس الاحتياطي، ويجب إيداع المتهم في أحد الأماكن المخصصة قانونًا.

وتتبع في التظلم من أمر استمرار التحفظ الأحكام المقررة بالفقرة الأولى من المادة (٤٤) من هذا القانون.

مادة (٤١)

يلغ مأمور الصبب القضائي كل من يتحفظ عليه وفقًا للمادة (٤٠) من هذا القانون بأسباب ذلك، ويكون له حق الاتصال بمن يرى إبلاغه من ذويه بما وقع والاستعانة بمحام، وذلك دون الإخلال بمصلحة الاستدلال.

مادة (٤٢)

على مأمور الضبط القضائي خلال مدة التحفظ المنصوص عليها في المادة (٤٠) من هذا القانون، وقبل انقضائها، تحرير محضر بالإجراءات وسماع أقوال المتحفظ عليه وعرضه صفة المحضر على النيابة العامة أو سلطة التحقيق المختصة لاستجوابه خلال ثمان وأربعين ساعة من عرضه عليها، والأمر بحبسه احتياطياً أو بالإفراج عنه.

مادة (٤٣)

تكون للنيابة العامة أو سلطة التحقيق المختصة، بحسب الأحوال، أثناء التحقيق في جريمة إرهابية، بالإضافة إلى الاختصاصات المقررة لها قانوناً، السلطات المقررة لقاضي التحقيق، وتلك المقررة لمحكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة، وذلك وفقاً لدات الاختصاصات والقيود والمحدد المنصوص عليها بالمادة (١٤٣) من قانون الإجراءات الجنائية.

مادة (٤٤)

للمتهم ولغيره من ذوي الشأن أن يستأنف دون رسوم الأمر الصادر بحبسه احتياطياً أو يمد هذا الحبس أمام المحكمة المختصة.

وتفصل المحكمة المختصة في الاستئناف بقرار مسبب خلال ثلاثة أيام من تاريخ تقديمه، وذلك بعد سماع أقوال النيابة العامة أو سلطة التحقيق المختصة ودفاع المستأنف، فإذا انقضت هذه المدة دون الفصل تعين الإفراج عن المتهم المقبوض عليه فوراً.

مادة (٤٥)

في الأحوال التي يجوز فيها التحفظ على مرتكب جريمة إرهابية أو حبسه احتياطياً، ولدى قيام خطر أو خوف من صياح الأدلة، لمأمور الصط القضائي أن يستصدر إذنًا مسبباً من النيابة العامة أو سلطة التحقيق المختصة، بحسب الأحوال،

بتفتيش مسكن المتحفظ عليه أو المحبوس احتياطياً، وضبط الأشياء والمتعلقات الخاصة بالجريمة التي يجرى التفتيش بشأنها.

مادة (٤٦)

للنيابة العامة أو سلطة التحقيق المختصة، بحسب الأحوال، في جريمة إرهابية أن تأذن بأمر مسبب لمدة أو مدد محددة، بمراقبة وتسجيل المحادثات والرسائل التي ترد على وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية وغيرها من وسائل الاتصال الحديثة، وتسجيل وتصوير ما يجرى في الأماكن الخاصة أو عبر شبكات الاتصال أو المعلومات أو المواقع الإلكترونية وما يدون فيها، وضبط المكاتبات والرسائل العادية أو الإلكترونية والمطبوعات والطرود والبرقيات بجميع أنواعها.

ويجوز تجديد الأمر المشار إليه في الفقرة الأولى من هذه المادة مدة أو مدداً أخرى مماثلة.

مادة (٤٧)

تسري أحكام المواد ٢٠٨ مكرراً (أ) و٢٠٨ مكرراً (ب) و٢٠٨ مكرراً (ج) و٢٠٨ مكرراً (د) من قانون الإجراءات الجنائية في الأحوال التي يظهر فيها من الاستدلال أو التحقيق دلائل كافية على الاتهام بارتكاب أي جريمة إرهابية.

وللسلطات المختصة اتخاذ التدابير التحفظية اللازمة، بما في ذلك تجميد الأموال، والمنع من التصرف فيها أو إدارتها، أو المنع من السفر، على أن تلتزم بالأحكام والإجراءات المنصوص عليها في المواد المذكورة بالفقرة الأولى من هذه المادة.

مادة (٤٨)

للنائب العام أو من يفوضه من المحامين العامين على الأقل أو سلطة التحقيق المختصة أن يأمر بالاطلاع أو الحصول على أية بيانات أو معلومات تتعلق بالحسابات أو الودائع أو الأمانات أو الخزائن أو المعاملات المتعلقة بها، إذا اقتضى ذلك كشف

الحقيقة في أعمال الاستدلال أو التحقيق على ارتكاب المتهم أو اشتراكه في أية جريمة إرهابية قامت الدلائل الكافية على وقوعها.

مادة (٤٩)

للنيابة العامة أو سلطة التحقيق المختصة، بحسب الأحوال، في الجرائم المنصوص عليها بالمواد ١٢، ١٥، ١٩، ٢٢ من هذا القانون، أن تصدر أمراً مؤقتاً بغلق المفقار، والأماكن، والمساكن، ومحال الإيواء على أن يصدر القرار من رئيس نيابة على الأقل.

وتعتبر الأمتعة والأثاث المضبوط فيها في حكم الأشياء المحجوز عليها إدارياً بمجرد ضبطها حتى يُفصل في الدعوى نهائياً، وتسلم بعد جردها وإثباتها في محضر إلى حارس يكلف بحراسة الأختام الموضوعة على المقر أو المكان أو المحل أو المسكن المغلق، فإن لم توجد مضبوطات كلف بالحراسة على الأختام وبالطريقة ذاتها، ويترتب على صدور الحكم بالبراءة سقوط أمر الغلق.

وللنيابة العامة أو سلطة التحقيق المختصة وقف المواقع المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة (٢٩) من هذا القانون، أو حجبها، أو حجب ما يتضمنه أي من أوجه الاستخدام المنصوص عليها في هذه المادة، والتحفظ على الأجهزة والمعدات المستخدمة في الجريمة.

مادة (٥٠)

تخصص دائرة أو أكثر من دوائر محاكم الجنايات، يكون رئيس كل منها بدرجة رئيس محاكم الاستئناف، لنظر الجنايات من الجرائم الإرهابية، والجرائم المرتبطة بهذه الجنايات.

مادة (٥١)

تختص النيابة العامة أو سلطة التحقيق المختصة، بحسب الأحوال، أو المحكمة التي تنظر أو تحال إليها أية جريمة إرهابية، بنظر الجرائم المرتبطة بها.

مادة (٥٢)

لا تنقضي الدعوى الجنائية في الجرائم الإرهابية، ولا تسقط العقوبة المحكوم بها فيها بمضي المدة.

مادة (٥٣)

لرئيس الجمهورية، متى قام خطر من أخطار الجرائم الإرهابية أو ترتب عليه كوارث بيئية، أن يصدر قرارًا باتخاذ التدابير المناسبة للمحافظة على الأمن والنظام العام، بما في ذلك إخلاء بعض المناطق أو عزلها أو حظر التجول فيها، على أن يتضمن القرار تحديد المنطقة المطبق عليها لمدة لا تتجاوز ستة أشهر.

ويجب عرض هذا القرار على مجلس النواب خلال الأيام السبعة التالية ليقرر ما يراه بشأنه، فإذا كان المجلس في غير دور الانعقاد العادي وجبت دعوته للانعقاد فورًا، فإذا كان المجلس غير قائم وجب أخذ موافقة مجلس الوزراء، على أن يعرض على مجلس النواب الجديد في أول اجتماع له، ويصدر القرار بموافقة أغلبية عدد أعضاء المجلس، فإذا لم يعرض القرار في الميعاد المشار إليه، أو عرض ولم يقره المجلس اعتبر القرار كأن لم يكن ما لم ير المجلس خلاف ذلك.

ويجوز لرئيس الجمهورية مد مدة التدبير المشار إليها بالفقرة الأولى من هذه المادة بعد موافقة أغلبية أعضاء مجلس النواب.

ويشترط في الحالات العاجلة التي تتخذ فيها التدابير المشار إليها في هذه المادة بمقتضى أوامر شفوية أن تعزز كتابةً خلال ثمانية أيام.

مادة (٥٤)

تلتزم الدولة بإبرام وثيقة تأمين إجباري شامل مع شركات التأمين، لتغطية جميع الأخطار الناجمة عن الجرائم الإرهابية التي تصيب أي فرد من أفراد القوات المسلحة أو قوات الشرطة المكلفة بمكافحة الإرهاب حال تصديها لتلك الجرائم، أو رجال القصاص

والنيابة العامة، بما في ذلك حالات الوفاة أو العجز الكامل أو الجزئي، على أن تتضمن الوثيقة التزام الشركة بسداد تعويضات مؤقتة للمصروفين فور وقوع الخطر خصمًا من مبلغ التأمين.

وفي جميع الأحوال، تلتزم شركة التأمين بسداد مبلغ التأمين وفقًا للوثيقة، وذلك دون الإخلال بحق المضرور أو ورثته أو شركة التأمين في اللجوء للقضاء.

ويتم التأمين لدى شركة أو أكثر من شركات التأمين المسجلة لدى الهيئة العامة للرقابة المالية والمرخص لها بمزاولة تلك الأنشطة التأمينية طبقًا لأحكام قانون الإشراف والرقابة في التأمين في مصر.

ولرئيس مجلس الوزراء بالاتفاق مع وزير المالية تخصيص جزء من الأموال المحكوم بمصادرتها في الجرائم الإرهابية لسداد التزامات الدولة في وثيقة التأمين الإجباري المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة.



ثانيًا: وثائق إقليمية

- الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب
- معاهدة منظمة المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب الدولي
- اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع ومكافحة الإرهاب
- اتفاقية الدول الأمريكية لمكافحة الإرهاب

الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب

إن الدول العربية الموقعة:

رغبة في تعزيز التعاون فيما بينها لمكافحة الجرائم الإرهابية، التي تهدد أمن الأمة العربية واستقرارها، وتشكل خطرًا على مصالحها الحيوية.

والتزامًا بالمبادئ الأخلاقية والدينية السامية، ولا سيما أحكام الشريعة الإسلامية، وكذا بالتراث الإنساني لأمة العربية التي تنبذ كل أشكال العنف والإرهاب، وتدعو إلى حماية حقوق الإنسان، وهي الأحكام التي تتماشى معها مبادئ القانون الدولي وأسسها التي قامت على تعاون الشعوب من أجل إقامة السلام.

والتزامًا بميثاق جامعة الدول العربية وميثاق هيئة الأمم المتحدة، وجميع العهود والمواثيق الدولية الأخرى التي تكون الدول المتعاقدة في هذه الاتفاقية طرفًا فيها.

وتأكيدًا على حق الشعوب في الكفاح ضد الاحتلال الأجنبي والعدوان بمختلف الوسائل، بما في ذلك الكفاح المسلح من أجل تحرير أراضيها، والحصول على حقها في تقرير مصيرها واستقلالها، وبما يحافظ على الوحدة الترابية لكل بلد عربي، وذلك كله وفقًا لمقاصد ومبادئ ميثاق وقرارات الأمم المتحدة.

قد اتفقت على عقد الاتفاقية، داعية كل دولة عربية لم تشارك في إبرامها إلى الانضمام إليها.



الباب الأول

تعريف وأحكام عامة

المادة الأولى:

يقصد بالمصطلحات التالية التعريف المبين إزاء كل منها:

١- الدولة المتعاقدة:

كل دولة عضو في جامعة الدول العربية صدقت على هذه الاتفاقية، وأودعت وثائق تصديقها لدى الأمانة العامة للجامعة.

٢ الإرهاب:

كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيًا كانت بواعثه أو أغراضه، يقع تنفيذًا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، يهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة، أو احتلالها أو الاستيلاء عليها، أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر.

٣- الجريمة الإرهابية:

هي أي جريمة أو شروع فيها ترتكب تنفيذًا لغرض إرهابي في أي من الدول المتعاقدة، أو على رعاياها أو ممتلكاتها أو مصالحها يعاقب عليها قانونها الداخلي، كما تعد من الجرائم الإرهابية الجرائم المنصوص عليها في الاتفاقيات التالية، عدا ما استثنته منها تشريعات الدول المتعاقدة أو التي لم تصادق عليها:

أ- اتفاقية طوكيو والخاصة بالجرائم والأفعال التي ترتكب على متن الطائرات والموقعة بتاريخ

١٩٦٣/٩/١٤ م.

ب اتفاقية لاهاي بشأن مكافحة الاستيلاء غير المشروع على الطائرات والموقعة بتاريخ ١٦/١٢/١٩٧٠م.

ج اتفاقية مونتريال الخاصة بقمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني

والموقعة في ٢٣/٩/١٩٧١م والبروتوكول الملحق بها والموقع في مونتريال ١٠/٥/١٩٨٤م.

د اتفاقية نيويورك الخاصة بمنع ومعاقة الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المشمولين بالحماية

الدولية ممن فيهم الممثلون الدبلوماسيون والموقعة في ١٤/١٢/١٩٧٣م.

هـ- اتفاقية اختطاف واحتجاز الرهائن والموقعة في ١٧/١٢/١٩٧٩م.

و- اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة ١٩٨٣م، ما تعلق منها بالقرصنة البحرية.

المادة الثانية:

أ- لا تُعد جريمة، حالات الكفاح بمختلف الوسائل، بما في ذلك الكفاح المسلح ضد الاحتلال الأجنبي

والعدوان من أجل التحرر وتقرير المصير، وفقاً لمبادئ القانون الدولي، ولا يُعتبر من هذه

الحالات كل عمل يمس بالوحدة الترابية لأي من الدول العربية.

ب- لا تُعد أي من الجرائم الإرهابية المشار إليها في المادة السابقة من الجرائم السياسية، وفي تطبيق

أحكام هذه الاتفاقية، لا تُعد من الجرائم السياسية - ولو كانت بدافع سياسي - الجرائم الآتية:

١- التعدي على ملوك ورؤساء الدول المتعاقدة والحكام وزوجاتهم أو أصولهم أو فروعهم.

٢- التعدي على أولياء العهد، أو نواب رؤساء الدول، أو رؤساء الحكومات، أو الوزراء في أي

من الدول المتعاقدة.

٣- التعدي على الأشخاص المتمتعين بحماية دولية بمن فيهم السفراء والدبلوماسيون في الدول المتعاقدة أو المعتمدون لديها.

٤- القتل العمد والسرقه المصحوبة بإكراه ضد الأفراد أو السلطات أو وسائل النقل والمواصلات.

٥- أعمال التخريب والإتلاف للممتلكات العامة والممتلكات المخصصة لخدمة عامة حتى ولو كانت مملوكة لدولة أخرى من الدول المتعاقدة.

٦- جرائم تصنيع أو تهريب أو حيازة الأسلحة أو الذخائر أو المتفجرات أو غيرها من المواد التي تُعد لارتكاب جرائم إرهابية.

• • •

الباب الثاني
أسس التعاون العربي لمكافحة الإرهاب
الفصل الأول
في المجال الأمني
الفرع الأول
تدابير منع ومكافحة الجرائم الإرهابية

المادة الثالثة

تتعهد الدول المتعاقدة بعدم تنظيم أو تمويل أو ارتكاب الأعمال الإرهابية أو الاشتراك فيها بأية صورة من الصور، والتزامًا منها بمنع ومكافحة الجرائم الإرهابية طبقًا للقوانين والإجراءات الداخلية لكل منها فإنها تعمل على:

أولاً: تدابير المنع:

- ١- الحيلولة دون اتخاذ أراضيها مسرحًا لتخطيط أو تنظيم أو تنفيذ الجرائم الإرهابية أو الشروع أو الاشتراك فيها بأية صورة من الصور، بما في ذلك العمل على منع تسلل العناصر الإرهابية إليها أو إقامتها على أراضيها فرادى أو جماعات أو استقبالها أو إيوائها أو تدريبها أو تسليحها أو تمويلها أو تقديم أية تسهيلات لها.
- ٢- التعاون والتنسيق بين الدول المتعاقدة، وخاصة المتجاورة منها، التي تعاني من الجرائم الإرهابية بصورة متشابهة أو مشتركة.
- ٣- تطوير وتعزيز الأنظمة المتصلة بالكشف عن نقل واستيراد وتصدير وتخزين واستخدام الأسلحة والذخائر والمتفجرات وغيرها من وسائل الاعتداء والقتل والدمار. وإجراءات مراقبتها عبر الجمارك والحدود لمنع انتقالها من دولة متعاقدة إلى أخرى، أو إلى غيرها من الدول إلا لأغراض مشروعة على نحو ثابت.
- ٤- تطوير وتعزيز الأنظمة المتصلة بإجراءات المراقبة وتأمين الحدود والمفاзд البرية والبحرية والجوية لمنع حالات التسلل منها.

- ٥- تعزيز نظم تأمين وحماية الشخصيات والمنشآت الحيوية ووسائل النقل العام.
- ٦- تعزيز الحماية والأمن والسلامة للشخصيات وللبعثات الدبلوماسية والفنصية والمنظمات الإقليمية والدولية المعتمدة لدى الدولة المتعاقدة وفقاً للاتفاقيات الدولية التي تحكم هذا الموضوع.
- ٧- تعزيز أنشطة الإعلام الأمني وتنسيقها مع الأنشطة الإعلامية في كل دولة وفقاً لسياستها الإعلامية، وذلك لكشف أهداف الجماعات والتنظيمات الإرهابية، وإحباط مخططاتها، وبيان مدى خطورتها على الأمن والاستقرار.
- ٨- تقوم كل دولة من الدول المتعاقدة، بإنشاء قاعدة بيانات لجمع وتحليل المعلومات الخاصة بالعناصر والجماعات والحركات والتنظيمات الإرهابية ومتابعة مستجدات ظاهرة الإرهاب، والتجارب الناجحة في مواجهتها، وتحديث هذه المعلومات، وتزويد الأجهزة المختصة في الدول المتعاقدة بها، وذلك في حدود ما تسمح به القوانين والإجراءات الداخلية لكل دولة.

ثانيًا- تدابير المكافحة:

- ١- القبض على مرتكبي الجرائم الإرهابية ومحاكمتهم وفقاً للقانون الوطني، أو تسليمهم وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية، أو الاتفاقيات الثنائية بين الدولتين الطالبة والمطلوب إليهم التسليم.
- ٢- تأمين حماية فعالة للعاملين في ميدان العدالة الجنائية.
- ٣- تأمين حماية فعالة لمصادر المعلومات عن الجرائم الإرهابية والشهود فيها.
- ٤- توفير ما يلزم من مساعدات لضحايا الإرهاب.
- ٥- إقامة تعاون فعال بين الأجهزة المعنية وبين المواطنين لمواجهة الإرهاب بما في ذلك إيجاد ضمانات وحوافز مناسبة للتشجيع على الإبلاغ عن الأعمال الإرهابية، وتقديم المعلومات التي تساعد في الكشف عنها والتعاون في القبض على مرتكبيها.



الفرع الثاني

التعاون العربي لمنع ومكافحة الجرائم الإرهابية

المادة الرابعة

تتعاون الدول المتعاقدة لمنع ومكافحة الجرائم الإرهابية، طبقاً للقوانين والإجراءات الداخلية لكل دولة، من خلال الآتي:

أولاً- تبادل المعلومات:

١- تتعهد الدول المتعاقدة بتعزيز تبادل المعلومات فيما بينها حول:

أ- أنشطة وجرائم الجماعات الإرهابية وقياداتها وعناصرها وأماكن تركزها وتدريبها ووسائل ومصادر تمويلها وتسليحها وأنواع الأسلحة والذخائر والمتفجرات التي تستخدمها، وغيرها من وسائل الاعتداء والقتل والدمار.

ب- وسائل الاتصال والدعاية التي تستخدمها الجماعات الإرهابية وأسلوب عملها، وتنقلات قياداتها وعناصرها، ووثائق السفر التي تستعملها.

٢- تتعهد كل من الدول المتعاقدة، بإخطار أية دولة متعاقدة أخرى، على وجه السرعة، بالمعلومات المتوفرة لديها عن أية جريمة إرهابية تقع في إقليمها تستهدف المصالح تلك الدولة أو مواطنيها، على أن تبين في ذلك الإخطار ما أحاط بالجريمة من ظروف والجناة فيها وضحاياها والخسائر الناجمة عنها والأدوات والأساليب المستخدمة في ارتكابها، وذلك بالقدر الذي لا يتعارض مع متطلبات البحث والتحقيق.

٣- تتعهد الدول المتعاقدة، بالتعاون فيما بينها لتبادل المعلومات لمكافحة الجرائم الإرهابية، وأن تبادر بإخطار الدولة أو الدول الأخرى المتعاقدة بكل ما يتوافر لديها من معلومات أو بيانات من شأنها أن تحول دون وقوع جرائم إرهابية على إقليمها أو صد مواطنيها أو المقيمين فيها أو ضد مصالحها.

٤ تتعهد كل من الدول المتعاقدة، بتزويد أية دولة متعاقدة أخرى بما يتوافر لديها من معلومات أو بيانات من شأنها:

- أ أن تساعد في القبض على متهم أو متهمين بارتكاب جريمة إرهابية ضد مصالح تلك الدولة، أو الشروع أو الاشتراك فيها سواء بالمساعدة أو الاتفاق أو التحريض.
- ب أن تؤدي إلى ضبط أية أسلحة أو ذخائر أو متفجرات أو أدوات أو أموال استخدمت أو أعدت للاستخدام في جريمة إرهابية.

٥- تتعهد الدول المتعاقدة، بالمحافظة على سرية المعلومات المتبادلة فيما بينها، وعدم تزويد أية دولة غير متعاقدة أو جهة أخرى بها، دون أخذ الموافقة المسبقة للدولة مصدر المعلومات.

ثانيًا- التحريات:

تتعهد الدول المتعاقدة بتعزيز التعاون فيما بينها، وتقديم المساعدة في مجال إجراءات التحري والقبض على الهاربين من المتهمين أو المحكوم عليهم بجرائم إرهابية وفقًا لقوانين وأنظمة كل دولة.

ثالثًا- تبادل الخبرات:

١- تتعاون الدول المتعاقدة، على إجراء وتبادل الدراسات والبحوث لمكافحة الجرائم الإرهابية، كما تتبادل ما لديها من خبرات في مجال المكافحة.

٢- تتعاون الدول المتعاقدة، في حدود إمكانياتها على توفير المساعدات الفنية المتاحة لإعداد برامج أو عقد دورات تدريبية مشتركة، أو خاصة بدولة أو مجموعة من الدول المتعاقدة عند الحاجة، للعاملين في مجال مكافحة الإرهاب، لتنمية قدراتهم العلمية والعملية ورفع مستوى أدائهم.



الفصل الثاني

في المجال القضائي

الفرع الأول

تسليم المجرمين

المادة الخامسة

تتعهد كل من الدول المتعاقدة بتسليم المتهمين أو المحكوم عليهم في الجرائم الإرهابية المطلوب تسليمهم من أي من هذه الدول، وذلك طبقاً للقواعد والشروط المنصوص عليها في هذه الاتفاقية.

المادة السادسة

لا يجوز التسليم في أي من الحالات التالية:

- أ- إذا كانت الجريمة المطلوب من أجلها التسليم معتبرة بمقتضى القواعد القانونية النافذة لدى الدولة المتعاقدة المطلوب إليها التسليم، جريمة لها صبغة سياسية.
- ب- إذا كانت الجريمة المطلوب من أجلها التسليم تنحصر في الإخلال بواجبات عسكرية.
- ج- إذا كانت الجريمة المطلوب من أجلها التسليم، قد ارتكبت في إقليم الدولة المتعاقدة المطلوب إليها التسليم، إلا إذا كانت هذه الجريمة قد أصرت بمصالح الدولة المتعاقدة طالبة التسليم، وكانت قوانينها تنص على تنع مرتكبي هذه الجرائم ومعاقبتهم، ما لم تكن الدولة المطلوب إليها التسليم قد بدأت إجراءات التحقيق أو المحاكمة.
- د- إذا كانت الجريمة قد صدر بشأنها حكم نهائي (له قوة الأمر المقضي) لدى الدولة المتعاقدة المطلوب إليها التسليم، أو لدى دولة متعاقدة ثالثة.

هـ- إذا كانت الدعوى عند وصول طلب التسليم قد انقضت، أو العقوبة قد سقطت بمضي المدة طبقاً لقانون الدولة المتعاقدة طالبة التسليم.

و- إذا كانت الجريمة قد ارتكبت خارج إقليم الدولة المتعاقدة طالبة من شخص لا يحمل جنسيتها، وكان قانون الدولة المتعاقدة المطلوب إليها التسليم لا يجيز توجيه الاتهام عن مثل هذه الجريمة إذا ارتكبت خارج إقليمه من مثل هذا الشخص.

ز- إذا صدر عفو يشمل مرتكبي هذه الجرائم لدى الدولة المتعاقدة طالبة.

ح- إذا كان النظام القانوني للدولة المطلوب إليها التسليم لا يجيز لها تسليم مواطنيها، فتلتزم الدولة المطلوب إليها التسليم بتوجيه الاتهام ضد من يرتكب منهم لدى أي من الدول المتعاقدة الأخرى جريمة من الجرائم الإرهابية؛ إذا كان الفعل معاقباً عليه في كل من الدولتين بعقوبة سالبة للحرية لا تقل مدتها عن سنة أو بعقوبة أشد. وتحدد جنسية المطلوب تسليمه بتاريخ وقوع الجريمة المطلوب التسليم من أجلها، ويُستعان في هذا الشأن بالتحقيقات التي أجرتها الدولة طالبة التسليم.

المادة السابعة

إذا كان الشخص المطلوب تسليمه قيد التحقيق أو المحاكمة أو محكوماً عليه عن جريمة أخرى في الدولة المطلوب إليها التسليم، فإن تسليمه يؤجل لحين التصرف في التحقيق أو انتهاء المحاكمة أو تنفيذ العقوبة، ويجوز مع ذلك للدولة المطلوب إليها التسليم تسليمه مؤقتاً للتحقيق معه أو محاكمته، بشرط إعادته للدولة التي سلمته قبل تنفيذ العقوبة عليه في الدولة طالبة التسليم.

المادة الثامنة

لغرض تسليم مرتكبي الجرائم بموجب هذه الاتفاقية لا يعتد بما قد يكون بين التشريعات الداخلية للدول المتعاقدة من اختلاف في التكييف القانوني للجريمة، جناية كانت أو جنحة، أو بالعقوبة المقررة لها، بشرط أن تكون مُعاقباً عليها بموجب قوانين كلتا الدولتين بعقوبة سالبة للحرية لمدة لا تقل عن سنة أو بعقوبة أشد.



الفرع الثاني

الإبادة القضائية

المادة التاسعة

لكل دولة متعاقدة أن تطلب إلى أية دولة أخرى متعاقدة، القيام في إقليمها نيابة عنها. بأي إجراء قضائي متعلق بدعوى ناشئة عن جريمة إرهابية وبصفة خاصة.

أ- سماع شهادة الشهود والأقوال التي تؤخذ على سبيل الاستدلال.

ب- تبليغ الوثائق القضائية.

ج- تنفيذ عمليات التفتيش والحجز.

د - إجراء المعاينة وفحص الأشياء.

هـ- الحصول على المستندات أو الوثائق أو السجلات اللازمة أو نسخ مصدقة منها.

المادة العاشرة

تلتزم كل من الدول المتعاقدة، بتنفيذ الإنبات القضائية المتعلقة بالجرائم الإرهابية، ويجوز لها رفض طلب التنفيذ في أي من الحالتين التاليتين:

أ- إذا كانت الجريمة موضوع الطلب محل اتهام أو تحقيق أو محاكمة لدى الدولة المطلوب إليها تنفيذ الإنبابة.

ب- إذا كان تنفيذ الطلب من شأنه المساس بسيادة الدولة المكلفة بتنفيذه أو بأمنها أو بالنظام العام فيها.

المادة الحادية عشرة

يُنْفَذ طلب الإنبابة وفقاً لأحكام القانون الداخلي للدولة المطلوب إليها التنفيذ، وعلى وجه السرعة، ويجوز لهذه الدولة تأجيل التنفيذ حتى استكمال إجراءات

التحقيق والتتبع القضائي الجاري لديها في نفس الموضوع، أو زوال الأسباب الفهرية التي دعت للتأجيل على أن يتم إشعار الدولة الطالبة بهذا التأجيل.

المادة الثانية عشر

أ يكون للإجراء الذي يتم بطريق الإنابة، وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية، الأثر القانوني ذاته، كما لو تم أمام الجهة المختصة لدى الدولة طالبة الإنابة.

ب- لا يجوز استعمال ما نتج عن تنفيذ الإنابة إلا في نطاق ما صدرت الإنابة بشأنه.



الفرع الثالث

التعاون القضائي

المادة الثالثة عشرة

تقدم كل دولة متعاقدة للدول الأخرى المساعدة الممكنة واللازمة لتحقيقات أو إجراءات المحاكمة المتعلقة بالجرائم الإرهابية.

المادة الرابعة عشرة

أ- إذا انعقد الاختصاص القضائي لإحدى الدول المتعاقدة بمحاكمة متهم عن جريمة إرهابية، فيجوز لهذه الدولة أن تطلب إلى الدولة التي يوجد المتهم في إقليمها محاكمته عن هذه الجريمة، شريطة موافقة هذه الدولة وأن تكون الجريمة معاقبًا عليها في دولة المحاكمة بعقوبة سالبة للحرية لا تقل مدتها عن سنة واحدة أو بعقوبة أخرى أشد، وتقوم الدولة الطالبة في هذه الحالة بموافاة الدولة المطلوب منها بجميع التحقيقات والوثائق والأدلة الخاصة بالجريمة.

ب- يجري التحقيق أو المحاكمة حسب مقتضى الحال عن الواقعة أو الوقائع التي أسندتها الدولة الطالبة إلى المتهم، وفقًا لأحكام وإجراءات قانون دولة المحاكمة.

المادة الخامسة عشرة

يترتب على تقديم الدولة الطالبة لطلب المحاكمة، وفقًا للبند (أ) من المادة السابقة، وقف إجراءات الملاحقة والتحقيق والمحاكمة المتخذة لديها بشأن المتهم المطلوب محاكمته، وذلك باستثناء ما تستلزمه مقتضيات التعاون أو المساعدة أو الإنابة القضائية التي تطلبها الدولة المطلوب إليها إجراء المحاكمة.

المادة السادسة عشرة

ج- تخضع الإجراءات التي تتم في أي من الدولتين- الطالبة أو التي تجرى فيها

المحاكمة لقانون الدولة التي يتم فيها الإجراء وتكون لها الحجية المقررة في هذا القانون.

د لا يجوز للدولة الطالبة محاكمة أو إعادة محاكمة من طلبت محاكمته إلا إذا امتنعت الدولة المطلوب إليها عن إجراء محاكمته.

هـ وفي جميع الأحوال تلتزم الدولة المطلوب إليها المحاكمة، بإخطار الدولة الطالبة، بما اتخذته بشأن طلب إجراء المحاكمة. كما تلتزم بإخطارهم بنتيجة التحقيقات، أو المحاكمة التي تجريها.

المادة السابعة عشرة

للدولة المطلوب إليها إجراء المحاكمة، اتخاذ جميع الإجراءات والتدابير التي يقرها قانونها قبل المتهم سواء في الفترة التي تسبق وصول طلب المحاكمة إليها أو بعده.

المادة الثامنة عشرة

لا يترتب على نقل الاختصاص بالمحاكمة المساس بحقوق المتضرر من الجريمة، ويكون له اللجوء إلى قضاء الدولة الطالبة أو دولة المحاكمة في المطالبة بحقوقه المدنية الناشئة عن الجريمة.



الفرع الرابع

الأشياء والعائدات المتحصلة عن الجريمة والناجمة عن ضبطها

المادة التاسعة عشرة

أ - إذا تقرر تسليم الشخص المطلوب تسليمه، تلتزم أي من الدول المتعاقدة بضبط وتسليم الأشياء والعائدات المتحصلة من الجريمة الإرهابية، أو المستعملة فيها، أو المتعلقة بها، للدولة الطالبة سواء وجدت في حيازة الشخص المطلوب تسليمه، أو لدى الغير.

ب- تسليم الأشياء المشار إليها في الفقرة السابقة، ولو لم يتم تسليم الشخص المقرر تسليمه، بسبب هربه أو وفاته أو لأي سبب آخر، وذلك بعد التحقق من أن تلك الأشياء متعلقة بالجريمة الإرهابية.

ج- لا تخل أحكام الفقرتين السابقتين بحقوق أي من الدول المتعاقدة أو حسن النية من الغير على الأشياء أو العائدات المذكورة.

المادة العشرون

للدولة المطلوب إليها تسليم الأشياء والعائدات، اتخاذ جميع التدابير والإجراءات التحفظية اللازمة لتنفيذ التزامها بتسليمها، ولها أيضًا أن تحتفظ مؤقتًا بهذه الأشياء أو العائدات إذا كانت لازمة لإجراءات جزائية تتخذ عندها، أو أن تسلمها إلى الدولة الطالبة بشرط استردادها منها لذات السبب.



الفرع الخامس

تبادل الأدلة

المادة الحادية والعشرون

تتعهد الدول المتعاقدة، بفحص الأدلة والآثار الناتجة عن أية جريمة إرهابية تفزع على إقليمها ضد دولة متعاقدة أخرى بواسطة أجهزتها المختصة، ولها الاستعانة بأية دولة متعاقدة أخرى في ذلك. وتلتزم باتخاذ الإجراءات اللازمة للمحافظة على هذه الأدلة والآثار وإثبات دلالتها القانونية، ولها وحدها الحق في تزويد الدولة التي وقعت الجريمة ضد مصالحها بالنتيجة متى طلبت ذلك، ولا يحق للدولة أو الدول المستعان بها إخطار أية دولة بذلك.

• • •

الباب الثالث

آليات تنفيذ القانون

الفصل الأول

إجراءات التسليم

المادة الثانية والعشرون

يكون تبادل طلبات التسليم بين الجهات المختصة في الدول المتعاقدة مباشرة، أو عن طريق وزارات العدل بها أو ما يقوم مقامها، أو بالطريق الدبلوماسي.

المادة الثالثة والعشرون:

يقدم طلب التسليم كتابة مصحوبًا بما يلي:

أ- أصل حكم الإدانة أو أمر القبض أو أية أوراق أخرى لها نفس القوة، صادرة طبقًا للأوضاع المقررة في قانون الدولة الطالبة، أو صورة رسمية مما تقدم.

ب- بيان بالأفعال المطلوب التسليم من أجلها، يوضح فيه زمان ومكان ارتكابها وتكييفها القانوني مع الإشارة إلى المواد القانونية المطبقة عليها، وصورة من هذه المواد.

ج- أوصاف الشخص المطلوب تسليمه بأكبر قدر ممكن من الدقة، وأية بيانات أخرى من شأنها تحديد شخصه وجنسيته وهويته.

المادة الرابعة والعشرون

١- للسلطات القضائية في الدولة الطالبة، أن تطلب من الدولة المطلوب إليها- بأي طريق من طرق الاتصال الكتابية- حبس (توقيف) الشخص احتياطيًا إلى حين وصول طلب التسليم.

٢- ويجوز في هذه الحالة للدولة المطلوب إليها التسليم أن تحبس (توقف) الشخص المطلوب احتياطيًا، وإذا لم يقدم طلب التسليم مصحوبًا بالمستندات اللازمة المبينة في المادة السابقة، فلا يجوز حبس (توقيف) الشخص المطلوب تسليمه مدة تزيد على ثلاثين يومًا من تاريخ إلقاء القبض عليه.

المادة الخامسة والعشرون

على الدولة الطالبة أن ترسل طلبًا مصحوبًا بالمستندات المبينة في المادة الثالثة والعشرين من هذه الاتفاقية، وإذا تبينت الدولة المطلوب إليها التسليم سلامة الطلب، تتولى السلطات المختصة فيها تنميده طبقًا لتشريعها على أن تحاط الدولة الطالبة دون تأخير بما اتخذ بشأن طلبها.

المادة السادسة والعشرون

- ١- في جميع الأحوال المنصوص عليها في المادتين السابقتين، لا يجوز أن تتجاوز مدة الحبس الاحتياطي ستين يومًا من تاريخ القبض.
- ٢- يجوز الإفراج المؤقت خلال المدة المعينة في الفقرة السابقة، على أن تتخذ الدولة المطلوب إليها التسليم التدابير التي تراها ضرورية للحيلولة دون هروب الشخص المطلوب.
- ٣- لا يحول الإفراج دون إعادة القبض على الشخص وتسليمه إذا ورد طلب التسليم بعد ذلك.

المادة السابعة والعشرون

إذا رأت الدولة المطلوب إليها التسليم حاجتها إلى إيضاحات تكميلية للتحقق من توافر الشروط المنصوص عليها في هذا الفصل، تخطر بذلك الدولة الطالبة، وتحدد لها موعدًا لاستكمال هذه الإيضاحات.

إذا تلقت الدولة المطلوب إليها عدة طلبات تسليم من دول مختلفة إما عن ذات الأفعال أو عن أفعال مختلفة، فيكون لهذه الدولة أن تفصل في هذه الطلبات مراعية كافة الظروف، وعلى الأخص إمكان التسليم اللاحق، وتاريخ وصول الطلبات، ودرجة خطورة الجرائم، والمكان الذي ارتكبت فيه.

• • •

الفصل الثاني

إجراءات الإنابة القضائية

المادة التاسعة والعشرون

يجب أن تتضمن طلبات الإنابة القضائية البيانات الآتية:

(أ) الجهة المختصة الصادر عنها الطلب.

(ب) موضوع الطلب وسببه.

(ج) تحديد هوية الشخص المعني بالإنابة وجنسيته بقدر الإمكان.

(د) بيان الجريمة التي تطلب الإنابة بسببها، وتكييفها القانوني، والعقوبة المقررة على مقارفتها،

وأكبر قدر ممكن من المعلومات عن ظروفها، بما يمكن من دقة تنفيذ الإنابة القضائية.

المادة الثلاثون

١- يوجه طلب الإنابة القضائية من وزارة العدل في الدولة الطالبة، إلى وزارة العدل في الدولة

المطلوب إليها، ويعاد بنفس الطريق.

٢- في حالة الاستعجال، يوجه طلب الإنابة القضائية مباشرة من السلطات القضائية في الدولة

الطالبة، إلى السلطات القضائية في الدولة المطلوب إليها. وترسل صورة من هذه الإنابة

القضائية في نفس الوقت، إلى وزارة العدل في الدولة المطلوب إليها، وتعاد الإنابة القضائية

مصحوبة بالأوراق المتعلقة بتنفيذها بالطريق المنصوص عليه في البند السابق.

٣- يمكن أن يوجه طلب الإنابة القضائية مباشرة من الجهات القضائية، إلى الجهة المختصة في

الدولة المطلوب إليها، ويجوز أن تحال الردود مباشرة عن طريق هذه الجهة.

المادة العادية والثلاثون

يتعين أن تكون طلبات الإنابة القضائية والمستندات المصاحبة لها موقعًا عليها ومختومة بخاتم سلطة مختصة أو معتمدة منها. وتعفى هذه المستندات من كافة الإجراءات الشكلية التي قد يتطلبها تشريع الدولة المطلوب إليها.

المادة الثانية والثلاثون

إذا كانت الجهة التي تلقت طلب الإنابة القضائية غير مختصة بمباشرة، تعين عليها إحالته تلقائيًا إلى الجهة المختصة في دولتها، وفي حالة ما إذا أرسل الطلب بالطريق المباشر، فإنها تحيط الدولة الطالبة علمًا بنفس الطريق.

المادة الثالثة والثلاثون

كل رفض للإنابة القضائية يجب أن يكون مسببًا.

• • •

الفصل الثاني

إجراءات حماية الشهود والخبراء

المادة الرابعة والثلاثون

إذا قدرت الدولة الطالبة أن لحضور الشاهد أو الخبير أمام سلطتها القضائية أهمية خاصة، فإنه يتعين أن تشير إلى ذلك في طلبها، ويتعين أن يشتمل الطلب أو التكليف بالحضور على بيان تقريبي مبلّغ التعويض ونفقات السفر والإقامة وعلى تعهدها بدفعها، وتقوم الدولة المطلوب إليها بدعوة الشاهد أو الخبير للحضور، وبإحاطة الدولة الطالبة بالجواب.

المادة الخامسة والثلاثون

- ١- لا يجوز توقيع أي جزاء أو تدبير ينطوي على إكراه قبل الشاهد أو الخبير الذي لم يمثل للتكليف بالحضور، ولو تضمنت ورقة التكليف بالحضور بيان جزاء التخلف.
- ٢- إذا حضر الشاهد أو الخبير طوعية إلى إقليم الدولة الطالبة، فيتم تكليفه بالحضور وفق أحكام التشريع الداخلي لهذه الدولة.

المادة السادسة والثلاثون

- ١- لا يجوز أن يخضع الشاهد أو الخبير للمحاكمة أو الحبس أو تقييد حريته في إقليم الدولة الطالبة عن أفعال أو أحكام سابقة على مغادرته لإقليم الدولة المطلوب إليها، وذلك أيضًا كانت جنسيته، طالما كان مثوله أمام الجهات القضائية لتلك الدولة بناء على تكليف بالحضور.
- ٢- لا يجوز أن يحاكم أو يحبس أو يخضع لأي قيد على حريته في إقليم الدولة الطالبة أي شاهد أو خبير- أيضًا كانت جنسيته- يحصر أمام الجهات القضائية لتلك

الدولة بقاء على تكليف بالحضور عن أفعال أو أحكام أخرى غير مشار إليها في ورقة التكليف بالحضور وسابقة على مغادرته أراضي الدولة المطلوب إليها.

٣- تنقضي الحصانة المنصوص عليها في هذه المادة إذا بقي الشاهد أو الخبير المطلوب في إقليم الدولة الطالبة ثلاثين يومًا متعاقبة، بالرغم من قدرته على مغادرته بعد أن أصبح وجوده غير مطلوب من الجهات القضائية، أو إذا عاد إلى إقليم الدولة الطالبة بعد مغادرته.

المادة السابعة والثلاثون

١- تتعهد الدولة الطالبة باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لكفالة حماية الشاهد أو الخبير من أية علانية تؤدي إلى تعريضه أو أسرته أو أملاكه للخطر الناتج عن الإدلاء بشهادته أو بخبرته وعلى الأخص:

أ- كفالة سرية تاريخ ومكان وصوله إلى الدولة الطالبة، ووسيلة ذلك.

ب- كفالة سرية محل إقامته وتنقلاته وأماكن تواجده.

ج- كفالة سرية أقواله ومعلوماته التي يدلي بها أمام السلطات القضائية المختصة.

٢- تتعهد الدولة الطالبة بتوفير الحماية الأمنية اللازمة التي تقتضيها حالة الشاهد أو الخبير وأسرته وظروف القضية المطلوب فيها، وأنواع المخاطر المتوقعة.

المادة الثامنة والثلاثون

١- إذا كان الشاهد أو الخبير المطلوب مثوله أمام الدولة الطالبة محبوسًا في الدولة المطلوب إليها، فيجرى نقله مؤقتًا إلى المكان الذي ستعقد فيه الجلسة المطلوب سماع شهادته أو خبرته فيها، وذلك بالشروط وفي المواعيد التي تحددها الدولة المطلوب إليها، ويجوز رفض النقل:

أ- إذا رفض الشاهد أو الخبير المحبوس.

ب- إذا كان وجوده ضرورياً من أجل إجراءات جنائية تتخذ في إقليم الدولة المطلوب منها.

ج- إذا كان نقله من شأنه إطالة أمد حبسه.

د- إذا كانت هناك اعتبارات تحول دون نقله.

٢ يظل الشاهد أو الخبير المنقول محبوساً في إقليم الدولة الطالبة إلى حين إعادته إلى الدولة المطلوب إليها، ما لم تطلب الدولة الأخيرة إطلاق سراحه.



الباب الرابع

أحكام ختامية

المادة التاسعة والثلاثون

تكون هذه الاتفاقية محلًا للتصديق عليها أو قبولها أو إقرارها من الدول الموقعة، وتودع وثائق التصديق أو القبول أو الإقرار لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في موعد أقصاه ثلاثون يومًا من تاريخ التصديق أو القبول أو الإقرار، وعلى الأمانة العامة إبلاغ سائر الدول الأعضاء بكل إيداع لتلك الوثائق وتاريخه.

المادة الأربعون

١- نسري هذه الاتفاقية بعد مضي ثلاثين يومًا من تاريخ إيداع وثائق التصديق عليها أو قبولها أو إقرارها من سبع دول عربية.

٢- لا تنفذ هذه الاتفاقية بحق أية دولة عربية أخرى، إلا بعد إيداع وثيقة التصديق عليها أو قبولها أو إقرارها لدى الأمانة العامة للجامعة، ومضي ثلاثين يومًا من تاريخ الإيداع.

المادة الحادية والأربعون

لا يجوز لأية دولة من الدول المتعاقدة أن تبدي أي تحفظ ينطوي صراحة أو ضمناً على مخالفة لنصوص هذه الاتفاقية، أو خروج عن أهدافها.

المادة الثانية والأربعون

لا يجوز لأية دولة متعاقدة أن تنسحب من هذه الاتفاقية إلا بناء على طلب كتابي، ترسله إلى أمين عام جامعة الدول العربية.

يرتب الانسحاب أثره بعد مضي ستة شهور من تاريخ إرسال الطلب، إلى أمين عام جامعة الدول العربية.

وتظل أحكام هذه الاتفاقية نافذة في شأن الطلبات التي قدمت قبل انقضاء هذه المدة.

حررت هذه الاتفاقية باللغة العربية بمدينة القاهرة/ جمهورية مصر العربية في ١٤١٨/١٢/٢٥هـ الموافق ١٩٩٨/٤/٢٢م، من أصل واحد مودع بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ونسخة مطابقة للأصل تحفظ بالأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب، وتسلم كذلك نسخة مطابقة للأصل لكل طرف من الأطراف الموقعة على هذه الاتفاقية أو المنضمة إليها.

وإثباتاً لما تقدم، قام أصحاب السمو والمعالي وزراء الداخلية والعدل العرب، بتوقيع هذه الاتفاقية، نيابة عن دولهم.

• • •

معاهدة منظمة المؤتمر الإسلامي

مكافحة الإرهاب الدولي

إن الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي:

عملًا بتعاليم شريعتنا الإسلامية السمحاء التي تنبذ كل أشكال العنف والإرهاب خاصة ما كان منه قائمًا على التطرف، وتدعو إلى حماية حقوق الإنسان وهي الأحكام التي تتمشى معها مبادئ القانون الدولي وأسسها التي قامت على تعاون الشعوب من أجل إقامة السلام.

والتزامًا منها بالمبادئ الدينية والأخلاقية السامية، ولا سيما أحكام الشريعة الإسلامية وكذا بالتراث الإنساني للأمم الإسلامية، وتمسكًا بميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي وأهدافه ومبادئه الرامية إلى إيجاد المناخ الملائم لتحرير التعاون والتفاهم بين الدول الإسلامية، وكذلك قرارات المنظمة ذات الصلة.

والتزامًا منها بمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وكذلك القرارات الصادرة عنها ذات الصلة حول التدابير الرامية للقضاء على الإرهاب الدولي، وكذلك جميع العهود والمواثيق الدولية الأخرى التي تكون الدول المنضمة إلى هذه الاتفاقية طرفًا فيها والتي تدعو- بين أمور أخرى- إلى احترام السيادة والاستقرار والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي والأمن للدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وانطلاقًا من أحكام مدونة قواعد سلوك الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب الدولي، ورغبة منها في تعزيز التعاون فيما بينها لمكافحة الجرائم الإرهابية، التي تهدد أمن الدول الإسلامية واستقرارها، وتشكل خطرًا على مصالحها الحيوية، والتزامًا منها بمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره والقضاء على أهدافه ومسبباته التي تستهدف حياة الناس وممتلكاتهم، وتأكيدًا على شرعية حق الشعوب في الكفاح ضد الاحتلال الأجنبي والظلم الاستعمارية والعنصرية بمختلف

الوسائل بما في ذلك الكفاح المسلح من أجل تحرير أراضيها والحصول على حقها في تقرير مصيرها واستقلالها، وفقاً لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وإيماناً منها بأن الإرهاب يشكل انتهاكاً خطيراً لحقوق الإنسان، ولا سيما الحق في الحياة والحق في الحرية والأمن، فضلاً عن أنه يشكل عقبة تعترض عمل المؤسسات بحرية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية حيث إنه يهدف إلى زعزعة استقرار الدول، ويقيناً منها بأنه لا يمكن تهريب الإرهاب بحال من الأحوال ومن ثم فينبغي إدانته بكافة أشكاله ومظاهره دون لبس فيما يقوم به من أعمال كافة ويطبقه من وسائل وممارسات بغض النظر عن منشئه وأسبابه وأغراضه، بما في ذلك ما تقوم به الدول بشكل مباشر أو غير مباشر، ووعياً منها بالروابط المتنامية بين الإرهاب والجريمة المنظمة بما في ذلك الاتجار غير المشروع بالسلح والمخدرات والإنسان وغسيل الأموال؛ قد اتفقت على إبرام هذه المعاهدة داعية كل الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي إلى الانضمام إليها.



الباب الأول

تعريفات وأحكام عامة

المادة الأولى

لأغراض هذه المعاهدة يقصد بالمصطلحات التالية التعريف المبين إزاء كل منها:

١ - الدولة المتعاقدة أو الطرف المتعاقد: كل دولة عضو في منظمة المؤتمر الإسلامي صادقت على أو انضمت إلى هذه المعاهدة وأودعت وثائق تصديقها أو انضمامها لدى الأمانة العامة للمنظمة.

٢ - الإرهاب: كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيًا كانت بواعثه أو أغراضه، يقع تنفيذًا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو أعضائهم أو حريتهم أو أمنهم أو حقوقهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية أو المرافق الدولية للخطر، أو تهديد الاستقرار أو السلامة الإقليمية أو الوحدة السياسية أو سيادة الدول المستقلة.

٣ - الجريمة الإرهابية: هي أي جريمة أو شروع أو اشتراك فيها، ترتكب تنفيذًا لغرض إرهابي في أي من الدول الأطراف أو ضد رعاياها أو ممتلكاتها أو مصالحها أو المرافق والرعايا الأجانب المتواجدين على إقليمها مما يعاقب عليها قانونها الداخلي.

٤ - كما تعد من الجرائم الإرهابية الجرائم المنصوص عليها في الاتفاقيات التالية عدا ما استثنته منها تشريعات الدول الأطراف أو التي لم تصادق عليها:

(أ) اتفاقية طوكيو الخاصة بالجرائم والأفعال الأخرى التي تُرتكب على متن الطائرات والموقعة بتاريخ ١٤/٩/١٩٦٣.

- (ب) اتفاقية لاهاي بشأن قمع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات والموقعة بتاريخ ١٦/١٢/١٩٧٠.
- (ج) اتفاقية مونتريال الخاصة بقمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني والموقعة في ٢٣/٩/١٩٧١ والبروتوكول الملحق بها والموقع في مونتريال في ١٠/٥/١٩٨٤.
- (د) اتفاقية نيويورك الخاصة بمنع ومعاقبة الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المشمولين بالحماية الدولية بمن فيهم الممثلون الدبلوماسيون والموقعة في ١٤/١٢/١٩٧٣.
- (هـ) المعاهدة الدولية ضد اختطاف واحتجاز الرهائن والموقعة في ١٧/١٢/١٩٧٩.
- (و) اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة ١٩٨٢ ما يتعلق منها بالقرصنة البحرية.
- (ز) المعاهدة الخاصة بالحماية المادية للمواد النووية والموقعة في فيينا عام ١٩٧٩.
- (ح) البروتوكول الإضافي إلى معاهدة قمع الأعمال غير المشروعة ضد سلامة الطيران المدني والخاص بقمع أعمال العنف غير المشروعة في المطارات التي تخدم الطيران المدني والموقع في مونتريال في عام ١٩٨٨.
- (ط) البروتوكول الخاص بقمع الأعمال غير المشروعة التي ترتكب ضد سلامة مساحات معينة من الجرف القاري، والموقعة في روما عام ١٩٨٨.
- (ي) المعاهدة الخاصة بقمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد الملاحة البحرية والموقعة في روما عام ١٩٨٨.
- (ك) المعاهدة الدولية بقمع التفجيرات الإرهابية (نيويورك ١٩٩٧).
- (ل) المعاهدة الخاصة بوضع علامات على المتفجرات البلاستيكية بغرض الكشف عنها (مونتريال ١٩٩١).

المادة الثانية

أ) لا تُعد جريمة إرهابية حالات كفاح الشعوب بما فيها الكفاح المسلح ضد الاحتلال والعدوان الأجنيان والاستعمار والسيطرة الأجنبية من أجل التحرر أو تقرير المصير وفقًا لمبادئ القانون الدولي.

ب) لا تُعد أي من الجرائم الإرهابية المشار إليها في المادة السابقة من الجرائم السياسية.

ج) وفي تطبيق أحكام هذه المعاهدة لا تُعد من الجرائم السياسية، ولو كانت بدافع سياسي، الجرائم الآتية:

- ١- التعدي على ملوك ورؤساء الدول المتعاقدة أو زوجاتهم أو أصولهم أو فروعهم.
- ٢- التعدي على أولياء العهد أو نواب رؤساء الدول أو رؤساء الحكومات أو الوزراء في أي من الدول الأطراف.
- ٣- التعدي على الأشخاص المتمتعين بحماية دولية بمن فيهم السفراء والدبلوماسيون في الدول الأطراف المعتمدين لديها.
- ٤- القتل العمد أو السرقة المصحوبة بإكراه ضد الأفراد أو السلطات أو وسائل النقل والمواصلات.
- ٥- أعمال التخريب والإتلاف للممتلكات العامة والممتلكات المخصصة لخدمة عامة حتى ولو كانت مملوكة لدولة أخرى من الدول الأطراف.
- ٦- جرائم تصنيع أو تهريب أو حيازة الأسلحة أو الذخائر أو المتفجرات أو غيرها من المواد التي تعد لارتكاب جرائم إرهابية.
- د) تُعد من الجرائم الإرهابية جميع أشكال الجرائم المنظمة عبر الحدود التي تتم بغرض تمويل الأهداف الإرهابية بما فيها الاتجار غير المشروع في المخدرات والبشر، وعسيل الأموال.

الباب الثاني

أسس التعاون الإسلامي لمكافحة الإرهاب

الفصل الأول

في المجال الأمني

الفرع الأول

تدابير منع ومكافحة الجرائم الإرهابية

المادة الثالثة

أولاً: تتعهد الدول الأطراف بعدم القيام أو الشروع أو الاشتراك بأي شكل من الأشكال في تنظيم أو تمويل أو ارتكاب أو التحريض على ارتكاب الأعمال الإرهابية أو دعمها بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

ثانياً: والتزاماً من الدول الأطراف بمنع الجرائم الإرهابية ومكافحتها طبقاً لأحكام هذه المعاهدة ولأحكام القوانين والإجراءات الداخلية لكل منها فستعمل الدول الأطراف على اتخاذ ما يلي:

١ - تدابير المنع:

١- الحيلولة دون اتخاذ أراضيها مسرحاً لتخطيط أو تنظيم أو تنفيذ الجرائم الإرهابية أو الشروع أو الاشتراك فيها بأية صورة من الصور، بما في ذلك العمل على منع تسلل العناصر الإرهابية أو لجوئها إليها أو إقامتها على أراضيها فرادى أو جماعات أو استقبالها أو إيوائها أو تدريبها أو تسليحها أو تمويلها أو تقديم أية تسهيلات لها.

٢- التعاون والتنسيق مع باقي الدول الأطراف، وخاصة المتجاورة منها، التي تعاني من الجرائم الإرهابية بصورة متشابهة أو مشتركة.

٣- تطوير وتعزيز الأنظمة المتصلة بالكشف عن نقل واستيراد وتصدير وتخزين واستخدام الأسلحة والذخائر والمتفجرات، وغيرها من وسائل الاعتداء والقتل والدمار، وإجراءات مراقبتها عبر الجمارك والحدود لمنع انتقالها من دولة طرف إلى أخرى، أو إلى غيرها من الدول، إلا لأغراض مشروعة على نحو ثابت.

٤- تطوير وتعزيز الأنظمة المتصلة بإجراءات المراقبة وتأمين الحدود والمنافذ البرية والبحرية والجوية لمنع حالات التسلل منها.

٥- تعزيز نظم تأمين وحماية الشخصيات والمنشآت الحيوية ووسائل النقل العام.

٦- تعزيز الحماية والأمن والسلامة للشخصيات والبعثات الدبلوماسية والقنصلية والمنظمات الإقليمية والدولية المعتمدة لدى الدولة الطرف وفقاً للاتفاقات والقواعد القانونية الدولية التي تحكم هذا الموضوع.

٧- تعزيز أنشطة الإعلام الأمني وتنسيقها مع الأنشطة الإعلامية في كل دولة طرف وفقاً لسياساتها الإعلامية، وذلك لكشف أهداف الجماعات والتنظيمات الإرهابية وإحباط مخططاتها وبيان مدى خطورتها على الأمن والاستقرار.

٨- تقوم كل دولة من الدول الأطراف بإنشاء قاعدة بيانات لجمع وتحليل المعلومات الخاصة بالعناصر والجماعات والحركات والتنظيمات الإرهابية ومتابعة مستجدات ظاهرة الإرهاب والتجارب الناجحة في مواجهتها، وتحديث هذه المعلومات وتبادلها مع الأجهزة المختصة في الدول الأطراف في هذه المعاهدة، وذلك في حدود ما تسمح به القوانين والإجراءات الداخلية لكل دولة.

٩- اتخاذ جميع التدابير الضرورية لإزالة والحيلولة دون إنشاء شبكات الدعم التي تساعد الإرهاب تحت أي شكل كان.

ب- تدابير المكافحة:

- ١- القبض على مرتكبي الجرائم الإرهابية ومحاكمتهم وفقاً للقانون الوطني، أو تسليمهم وفقاً لأحكام هذه المعاهدة أو الاتفاقيات القائمة بين الدولتين الطالبة والمطلوب إليها التسليم.
- ٢- تأمين حماية فعالة للعاملين في ميدان العدالة الجنائية وللشهود والخبراء والمحققين.
- ٣- تأمين حماية فعالة لمصادر المعلومات عن الجرائم الإرهابية والشهود فيها.
- ٤- توفير ما يلزم من مساعدات لضحايا الإرهاب.
- ٥- إقامة تعاون فعال بين الأجهزة المعنية في الدول الأطراف وبين المواطنين لمواجهة الإرهاب بما في ذلك إيجاد ضمانات وحوافز مناسبة لتشجيع على الإبلاغ عن الأعمال الإرهابية وتقديم المعلومات التي تساعد في الكشف عنها والتعاون في القبض على مرتكبيها.



الفرع الثاني

مجالات التعاون الإسلامي

لمنع ومكافحة الجرائم الإرهابية

المادة الرابعة

تتعاون الدول الأطراف فيما بينها لمنع ومكافحة الجرائم الإرهابية طبقاً للقوانين والإجراءات الداخلية لكل دولة وذلك في المجالات الآتية:

أولاً: تبادل المعلومات؛

١- تتعهد الدول الأطراف بتعزيز تبادل المعلومات فيما بينها حول ما يلي:

أ - أنشطة وجرائم الجماعات الإرهابية وقياداتها وعناصرها وأماكن تركزها وتدريبها ووسائل ومصادر تمويلها وتسليحها وأنواع الأسلحة والذخائر والمتفجرات التي تستخدمها وغيرها من وسائل الاعتداء والقتل والدمار.

ب- وسائل وتقنيات الاتصال والدعاية التي تستخدمها الجماعات الإرهابية وأسلوب عملها وتنقلات قياداتها وعناصرها ووثائق السفر التي تستعملها.

٢- تتعهد الدول الأطراف بإخطار أية دولة طرف أخرى على وجه السرعة بالمعلومات المتوفرة لديها عن أية جريمة إرهابية تقع في إقليمها تستهدف المصالح تلك الدولة أو مواطنيها على أن تبين في ذلك الأخطار ما أحاط بالجريمة من ظروف والجنحة فيها وضحاياها والخسائر الناجمة عنها والأدوات والأساليب المستخدمة في ارتكابها وذلك بالقدر الذي لا يتعارض مع متطلبات البحث والتحقيق.

٣- تتعهد الدول الأطراف بتبادل المعلومات مع الدول الأطراف الأخرى لمكافحة الجرائم الإرهابية وإخطار الدولة أو الدول الأخرى الأطراف بكل ما يتوافر لديها

من معلومات أو بيانات من شأنها أن تحول دون وقوع جرائم إرهابية على إقليمها أو ضد مواطنيها أو المقيمين فيها أو ضد مصالحها.

٤- تتعهد الدول الأطراف بتزويد أية دولة طرف أخرى بما يتوافر لديها من معلومات أو بيانات من شأنها:

أ أن تساعد في القبض على متهم أو متهمين بارتكاب جريمة إرهابية ضد مصالح تلك الدولة أو الشروع أو الاشتراك فيها سواء بالمساعدة أو الاتفاق أو التحريض.

ب- أن تؤدي إلى ضبط أية أسلحة أو ذخائر أو متفجرات أو أدوات أو أموال استخدمت أو أعدت للاستخدام في جريمة إرهابية.

٥- تتعهد الدول الأطراف بالمحافظة على سرية المعلومات المتبادلة فيما بينها وعدم تزويد أية دولة غير طرف أو جهة أخرى بها دون أخذ الموافقة المسبقة للدولة مصدر المعلومات.

ثانيًا: التحريات:

تتعهد كل من الدول الأطراف بتعزيز التعاون فيما بينها وتقديم المساعدة في مجال إجراءات التحري والقبض على الهاربين من المتهمين أو المحكوم عليهم في جرائم إرهابية وفقًا لقوانين وأنظمة كل دولة.

ثالثًا: تبادل الخبرات:

١- تتعاون الدول الأطراف على إجراء وتبادل الدراسات والبحوث لمكافحة الجرائم الإرهابية كما تتبادل ما لديها من خبرات في مجال مكافحة.

٢- تتعاون الدول الأطراف، في حدود إمكانياتها، على توفير المساعدات الفنية المتاحة لإعداد برامج أو عقد دورات تدريبية مشتركة أو خاصة بدولة أو مجموعة من الدول الأطراف عند الحاجة للعاملين في مجال مكافحة الإرهاب لتنمية قدراتهم العلمية والعملية ورفع مستوى أدائهم.

رابعًا: في مجال التعليم والإعلام:

تتعاون الدول الأطراف في:

- ١- تعزيز الأنشطة الإعلامية ودعم وسائل الإعلام لمجابهة الحملة الشرسة ضد الإسلام، وذلك من خلال إبراز الصورة الصحيحة لسماحة الإسلام وفضح مخططات الجماعات الإرهابية وخطورتها على استقرار وأمن الدول الإسلامية.
- ٢- إدخال القيم الإنسانية النبيلة ومبادئ وأخلاقيات الإسلام التي تحظر ممارسة الإرهاب ضمن المناهج التعليمية للدول الأطراف.
- ٣- دعم الجهود الرامية إلى مواكبة العصر بفكر إسلامي متطور يعتمد على الاجتهاد الذي يتميز به الإسلام.



الفصل الثاني

في المجال القضائي

الفرع الأول

تسليم المجرمين

المادة الخامسة

تتعهد كل من الدول الأطراف بتسليم المتهمين أو المحكوم عليهم في الجرائم الإرهابية المطلوب تسليمهم من أي من هذه الدول وذلك طبقاً للقواعد والشروط المنصوص عليها في هذه المعاهدة.

المادة السادسة

لا يجوز التسليم في أي من الحالات التالية:

١- إذا كانت الجريمة المطلوب من أجلها التسليم معتبرة بمقتضى القواعد القانونية النافذة لدى الدولة الطرف المطلوب منها التسليم جريمة لها صبغة سياسية، وذلك مع عدم الإخلال بما جاء في المادة الثانية فقرة (ب و ج) من هذه المعاهدة.

٢- إذا كانت الجريمة المطلوب من أجلها التسليم تنحصر في الإخلال بواجبات عسكرية.

٣- إذا كانت الجريمة المطلوب من أجلها التسليم قد ارتكبت في إقليم الدولة الطرف المطلوب منها التسليم، إلا إذا كانت هذه الجريمة قد أصرت بمصالح الدولة الطرف طالبة التسليم وكانت قوانينها تنص على تتسع مرتكبي هذه الجرائم ومعاقبتهم وكانت الدولة المطلوب منها التسليم لم تبدأ بعد إجراءات التحقيق أو المحاكمة.

٤- إذا كانت الجريمة قد صدر بشأنها حكم نهائي له قوة الأمر المقضي لدى الدولة الطرف المطلوب منها التسليم.

٥- إذا كانت الدعوى عند وصول طلب التسليم قد انقضت أو العقوبة قد سقطت بمضي المدة طبقاً لقانون الدولة الطرف طالبة التسليم.

٦- إذا كانت الجريمة قد ارتكبت خارج إقليم الدولة الطرف طالبة من شخص لا يحمل جنسيتها وكان قانون الدولة الطرف المطلوب منها التسليم لا يجبر توجيه الاتهام عن مثل هذه الجريمة إذا ارتكبت خارج إقليمها من مثل هذا الشخص.

٧- إذا صدر عفو لدى الدولة الطرف طالبة يشمل مرتكبي هذه الجرائم.

٨- إذا كان النظام القانوني للدولة المطلوب إليها التسليم لا يجبر لها تسليم مواطنيها فتلزم الدولة المطلوب إليها التسليم بتوجيه الاتهام ضد من يرتكب منهم جريمة من الجرائم الإرهابية إذا كان الفعل معاقباً عليه في كل من الدولتين بعقوبة سالبة للحرية لا تقل مدتها عن سنة أو بعقوبة أشد وتحدد جنسية المطلوب تسليمه بتاريخ وقوع الجريمة المطلوب التسليم من أجلها ويستعان في هذا الشأن بالتحقيقات التي أجرتها الدولة طالبة التسليم.

المادة السابعة

إذا كان الشخص المطلوب تسليمه قيد التحقيق أو المحاكمة عن جريمة أخرى في الدولة المطلوب إليها التسليم فإن تسليمه يؤجل لحين التصرف في التحقيق أو انتهاء المحاكمة وتنفيذ العقوبة. ويجوز مع ذلك للدولة المطلوب إليها التسليم تسليمه مؤقتاً للتحقيق معه أو محاكمته بشرط إعادته إليها قبل تنفيذ العقوبة عليه في الدولة طالبة التسليم.

المادة الثامنة

لغرض تسليم مرتكبي الجرائم بموجب هذه المعاهدة لا يعتد بما قد يكون بين التشريعات الداخلية للدول الأطراف من اختلاف في التكييف القانوني للجريمة جناية كانت أو جنحة أو العقوبة المقررة لها.

الفرع الثاني

الإنابة القضائية

المادة التاسعة

لكل دولة طرف أن تطلب إلى أية دولة أخرى متعاقدة القيام في إقليمها نيابة عنها بأي إجراء قضائي متعلق بدعوى ناشئة عن جريمة إرهابية وبصفة خاصة:

- ١- سماع شهادة الشهود والأقوال التي تؤخذ على سبيل الاستدلال.
- ٢- تبليغ الوثائق القضائية.
- ٣- تنفيذ عمليات التفتيش والحجز.
- ٤- إجراء المعاينة وفحص الأشياء.
- ٥- الحصول على المستندات أو الوثائق أو السجلات اللازمة أو نسخ مصدقة منها.

المادة العاشرة

تلتزم كل من الدول الأطراف بتنفيذ الإنابات القضائية المتعلقة بالجرائم الإرهابية، ويجوز لها رفض طلب التنفيذ في أي من الحالتين التاليتين:

- ١- إذا كانت الجريمة موضوع الطلب محل اتهام أو تحقيق أو محاكمة لدى الدولة المطلوب منها تنفيذ الإنابة.
- ٢- إذا كان تنفيذ الطلب من شأنه المساس بسيادة أو أمن الدولة المكلّفة بتنفيذه أو بالنظام العام فيها .

المادة الحادية عشرة

يُنْفَذ طلب الإنابة وفقًا لأحكام القانون الداخلي للدولة المطلوب منها التنفيذ

وعلى وجه السرعة، ويجوز لهذه الدولة تأجيل التنفيذ حتى استكمال إجراءات التحقيق والتتبع القصائي الجاري لديها في نفس الموضوع أو زوال الأسباب القهرية التي دعت للتأجيل على أن يتم إشعار الدولة الطالبة بهذا التأجيل.

المادة الثانية عشرة

لا يجوز رفض طلب الإنابة في جريمة إرهابية بسبب قاعدة سرية أعمال المصارف أو المؤسسات المالية وتتبع في تنفيذ الطلب القواعد النافذة في دولة التنفيذ.

المادة الثالثة عشرة

يكون للإجراء الذي يتم بطريق الإنابة وفقاً لأحكام هذه المعاهدة الأثر القانوني ذاته كما لو تم أمام الجهة المختصة لدى الدولة طالبة الإنابة. ولا يجوز استعمال ما نتج عن تنفيذ الإنابة إلا في نطاق ما صدرت الإنابة بشأنه.



الفرع الثالث

التعاون القضائي

المادة الرابعة عشرة

تقدم كل دولة طرف للدول الأطراف الأخرى المساعدة الممكنة واللازمة للتحقيقات أو إجراءات المحاكمة المتعلقة بالجرائم الإرهابية.

المادة الخامسة عشرة

١- عند انعقاد الاختصاص القضائي لإحدى الدول الأطراف بمحاكمة متهم عن جريمة إرهابية، فيجوز لهذه الدولة أن تطلب إلى الدولة التي يوجد المتهم في إقليمها محاكمته عن هذه الجريمة شريطة موافقة هذه الدولة وأن تكون الجريمة معاقبًا عليها في دولة المحاكمة بعقوبة سالبة للحرية لا تقل مدتها عن سنة واحدة أو بعقوبة أخرى أشد، وتقوم الدولة الطالبة في هذه الحالة بموافاة الدولة المطلوب منها المحاكمة بجميع التحقيقات والوثائق والأدلة الخاصة بالجريمة.

٢- يجري التحقيق أو المحاكمة حسب مقتضى الحال عن الواقعة أو الوقائع التي أسندتها الدولة الطالبة إلى المتهم، وفقًا لأحكام وإجراءات قانون دولة المحاكمة.

المادة السادسة عشرة

يترتب على تقديم الدولة الطالبة لطلب المحاكمة وفقًا للسند (١) من المادة السابقة وقف إجراءات الملاحقة والتحقيق والمحاكمة المتخذة لديها بشأن المتهم المطلوب محاكمته وذلك باستثناء ما تستلزمه مقتضيات التعاون أو المساعدة أو الإنابة القضائية التي تطلبها الدولة المطلوب منها إجراء المحاكمة.

المادة السابعة عشرة

١- تخضع الإجراءات التي تتم في أي من الدولتين- الطالبة أو التي تجرى فيها

المحاكمة: لقانون الدولة التي يتم فيها الإجراء وتكون لها الحجية المقررة في قوانينها.

٢ لا يجوز للدولة الطالبة محاكمة أو إعادة محاكمة من طلبت محاكمته إلا إذا امتنعت الدولة المطلوب منها عن إجراء محاكمته.

٣ وفي جميع الأحوال تلتزم الدولة المطلوب منها المحاكمة بإخطار الدولة الطالبة بما اتخذته بشأن طلب إجراء المحاكمة كما تلتزم بإخطارها بنتيجة التحقيقات أو المحاكمة التي تجريها.

المادة الثامنة عشرة

للدولة المطلوب منها إجراء المحاكمة اتخاذ جميع الإجراءات والتدابير التي يقرها قانونها قبل المتهم سواء في الفترة التي تسبق وصول طلب المحاكمة إليها أو بعده.



الفرع الرابع

الأشياء والعائدات المتحصلة

عن الجريمة والناجثة عن ضبطها

المادة التاسعة عشرة

١- إذا تقرر تسليم الشخص المطلوب تسليمه، تلتزم أي من الدول الأطراف بضبط وتسليم الأشياء والعائدات المتحصلة من الجريمة الإرهابية أو المستعملة فيها أو المتعلقة بها للدولة الطالبة سواء وجدت في حيازة الشخص المطلوب تسليمه أو لدى الغير.

٢- تُسلم الأشياء المشار إليها في الفقرة السابقة ولو لم يتم تسليم الشخص المقرر تسليمه بسبب هربه أو وفاته أو لأي سبب آخر وذلك بعد التحقق من أن تلك الأشياء متعلقة بالجريمة الإرهابية.

٣- لا تخل أحكام الفقرتين السابقتين بحقوق أي من الدول الأطراف أو حسن النية من الغير على الأشياء أو العائدات المذكورة.

المادة العشرون

للدولة المطلوب منها تسليم الأشياء والعائدات اتخاذ جميع التدابير والإجراءات التحفظية اللازمة لتنفيذ التزامها بتسليمها، ولها أيضاً أن تحتفظ مؤقتاً بهذه الأشياء أو العائدات إذا كانت لازمة لإجراءات جزائية تتخذ عندها أو أن تسلمها إلى الدولة الطالبة بشرط استردادها منها لذات السبب.



الفرع الخامس

تبادل الأدلة

المادة الحادية والعشرون

تتعهد الدول الأطراف بفحص الأدلة والآثار الناتجة عن أية جريمة إرهابية تقع على إقليمها ضد دولة طرف أخرى بواسطة أجهزتها المختصة، ولها الاستعانة بأية دولة طرف أخرى في ذلك. وتلتزم باتخاذ الإجراءات اللازمة للمحافظة على هذه الأدلة والآثار وإثبات دلالتها القانونية، ولها الحق في تزويد الدولة التي وقعت الجريمة ضد مصالحها بالنتيجة متى طلبت ذلك، ولا يحق للدولة أو الدول المستعان بها إخطار أية دولة بذلك.

• • •

الباب الثالث

آليات تنفيذ التعاون

الفصل الأول

إجراءات التسليم

المادة الثانية والعشرون

يكون تبادل طلبات التسليم بين الدول الأطراف بالطريق الدبلوماسي مباشرة أو عن طريق وزارات العدل بها أو ما يقوم مقامها.

المادة الثالثة والعشرون

يُقدم طلب التسليم كتابة مصحوبًا بالآتي:

- ١- أصل حكم الإدانة أو أمر القبض أو أية أوراق أخرى لها نفس القوة صادرة طبقًا لأوضاع المقررة في قانون الدولة الطالبة، أو صورة رسمية مما تقدم.
- ٢- بيان بالأفعال المطلوب التسليم من أجلها يوضح فيه زمان ومكان ارتكابها وتكييفها القانوني مع الإشارة إلى المواد القانونية المطبقة عليها وصورة من نصوص هذه المواد.
- ٣- أوصاف الشخص المطلوب تسليمه بأكبر قدر ممكن من الدقة وأية بيانات أخرى من شأنها تحديد شخصه وجنسيته.

المادة الرابعة والعشرون

- ١- للسلطات القضائية في الدولة الطالبة أن تطلب من الدولة المطلوب منها التسليم بأي طريق من طرق الاتصال الكتابية توقيف الشخص احتياطيًا إلى حين وصول طلب التسليم.

٢- ويجوز في هذه الحالة للدولة المطلوب منها التسليم أن توقف الشخص المطلوب احتياطياً. وإذا لم يقدم طلب التسليم مصحوباً بالمستندات اللازمة المبينة في المادة السابقة فلا يجوز توقيف الشخص المطلوب تسليمه مدة تزيد على ثلاثين يوماً من تاريخ إلقاء القبض عليه.

المادة الخامسة والعشرون

على الدولة الطالبة أن ترسل طلباً مصحوباً بالمستندات المبينة في المادة الرابعة والعشرين من هذه المعاهدة، وإذا تبينت الدولة المطلوب منها التسليم سلامة الطلب تتولى السلطات المختصة فيها تنفيذه طبقاً لتشريعها على أن تحاط الدولة الطالبة دون تأخير بما اتخذ بشأن طلبها.

المادة السادسة والعشرون

١- في جميع الأحوال المنصوص عليها في المادتين السابقتين لا يجوز أن تتجاوز مدة توقيفه احتياطياً ستين يوماً من تاريخ القبض.

٢- يجوز الإفراج المؤقت خلال المدة المحددة في الفقرة السابقة على أن تتخذ الدولة المطلوب منها التسليم التدابير التي تراها ضرورية للحيلولة دون هروب الشخص المطلوب.

٣- لا يحول الإفراج دون إعادة القبض على الشخص وتسليمه إذا ورد طلب التسليم بعد ذلك.

المادة السابعة والعشرون

إذا رأت الدولة المطلوب منها التسليم حاجتها إلى إيضاحات تكميلية للتحقق من توافر الشروط المنصوص عليها في هذا الفصل تخطر بذلك الدولة الطالبة وتحدد لها موعداً لاستكمال هذه الإيضاحات.

إذا تلقت الدولة عدة طلبات تسليم من دول مختلفة عن ذات الأفعال أو عن أفعال مختلفة،
فيكون لهذه الدولة أن تفصل في هذه الطلبات مراعية كافة الظروف وعلى الأخص إمكان التسليم
اللاحق وتاريخ وصول الطلبات ودرجة خطورة الجرائم والمكان الذي ارتكبت فيه.

• • •

الفصل الثاني

إجراءات الإنابة القضائية

المادة التاسعة والعشرون

يجب أن تتضمن طلبات الإنابة القضائية البيانات الآتية:

- ١- الجهة المختصة الصادر عنها الطلب.
- ٢- موضوع الطلب وسببه.
- ٣- تحديد هوية الشخص المعني بالإنابة وجنسيته بقدر الإمكان.
- ٤- بيان الجريمة التي تطلب الإنابة بشأنها وتكييفها القانوني والعقوبة المقررة على مقارفتها وأكر قدر ممكن من المعلومات عن ظروفها بما يمكن من دقة تنفيذ الإنابة القضائية.

المادة الثلاثون

- ١ يوجه طلب الإنابة القضائية من وزارة العدل في الدولة الطالبة إلى وزارة العدل في الدولة المطلوب منها ويعاد بنفس الطريق.
- ٢ في الأحوال العاجلة، يوجه طلب الإنابة القضائية مباشرة من السلطات القضائية في الدولة الطالبة إلى السلطات القضائية في الدولة المطلوب منها. وترسل صورة من هذه الإنابة القضائية في نفس الوقت إلى وزارة العدل في الدولة المطلوب منها، وتعاد الإنابة القضائية مصحوبة بالأوراق المتعلقة بتنفيذها بالطريق المنصوص عليه في البند السابق.
- ٣- يمكن أن يوجه طلب الإنابة القضائية مباشرة من الجهات القضائية إلى الجهة المختصة في الدولة المطلوب منها، ويجوز أن تحال الردود مباشرة عن طريق هذه الجهة.

المادة العادية والثلاثون

يتعين أن تكون طلبات الإنابة القضائية والمستندات المصاحبة لها موقعاً عليها ومختومة بخاتم سلطة مختصة أو معتمدة منها. وتعفي هذه المستندات من كافة الإجراءات الشكلية التي قد يتطلبها تشريع الدولة المطلوب منها.

المادة الثانية والثلاثون

إذا كانت الجهة التي تلقت طلب الإنابة القضائية غير مختصة بمباشرة تعين عليها إحالته تلقائياً إلى الجهة المختصة في دولتها. وفي حالة إرسال الطلب بالطريق المباشر، يكون الرد على الدولة الطالبة بشأنه بنفس الطريق.

المادة الثالثة والثلاثون

يجب أن يكون أي رفض للإنابة القضائية مُسبباً.

• • •

الفصل الثالث

إجراءات حماية الشهود والخبراء

المادة الرابعة والثلاثون

إذا قدرت الدولة الطالبة أن لحضور الشاهد أو الخبير، أمام سلطتها القضائية أهمية خاصة فإنه يتعين أن تشير إلى ذلك في طلبها. وأن يشتمل الطلب أو التكليف بالحضور على بيان تقريبي بمبلغ التعويض ونمقات السفر والإقامة وعلى تعهداتها بدفعها وتقوم الدولة المطلوب إليها بدعوة الشاهد أو الخبير للحضور وبإحاطة الدولة الطالبة بالجاب.

المادة الخامسة والثلاثون

١- لا يجوز توقيع أي جزاء أو تدبير ينطوي على إكراه قبل الشاهد أو الخبير الذي لم يمثل للتكليف بالحضور ولو تضمنت ورقة التكليف بالحضور بيان جزاء التغلف.

٢- إذا حضر الشاهد أو الخبير طوعية إلى إقليم الدولة الطالبة فيتم تكليفه بالحضور وفق أحكام التشريع الداخلي لهذه الدولة.

المادة السادسة والثلاثون

١- لا يجوز أن يخضع الشاهد أو الخبير للمحاكمة أو الحبس أو تقييد حريته في إقليم الدولة الطالبة عن أفعال أو أحكام سابقة على مغادرته لإقليم الدولة المطلوب إليها وذلك أيًا كانت جنسيته، طالما كان مثوله أمام الجهات القضائية لتلك الدولة بناء على تكليف بالحضور.

٢- لا يجوز أن يحاكم أو يحبس أو يخضع لأي قيد على حريته في إقليم الدولة الطالبة أي شاهد أو خبير، أيًا كانت جنسيته، يحصر أمام الجهات القضائية لتلك الدولة بناء على تكليف بالحضور عن أفعال أو أحكام أخرى غير مشار إليها في ورقة التكليف بالحضور وسابقة على مغادرته أراضي الدولة المطلوب منها.

٣- تقصي الحصانة المنصوص عليها في هذه المادة إذا استمر بقاء الشاهد أو الخبير المطلوب في إقليم الدولة طالبة أكثر من ثلاثين يومًا متعاقبة بالرغم من قدرته على مغادرته بعد أن أصبح وجوده غير مطلوب من الجهات القضائية أو إذا عاد إلى إقليم الدولة طالبة بعد مغادرته.

المادة السابعة والثلاثون

١- تتعهد الدولة طالبة باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لكفالة حماية الشاهد أو الخبير من أية علانية تؤدي إلى تعريضه أو أسرته أو أملاكه للخطر الناتج عن الإدلاء بشهادته وعلى الأخص:

أ- كفالة سرية تاريخ ومكان وصوله إلى الدولة طالبة ووسيلة ذلك الوصول.

ب- كفالة سرية محل إقامته وتنقلاته وأماكن تواجده.

ج- كفالة سرية أقواله ومعلوماته التي يدلي بها أمام السلطات القضائية المختصة.

٢- تتعهد الدولة طالبة بتوفير الحماية الأمنية اللازمة التي تقتضيها حالة الشاهد أو الخبير وأسرته وظروف القضية المطلوب فيها وأنواع المخاطر المتوقعة.

المادة الثامنة والثلاثون

١- إذا كان الشاهد أو الخبير المطلوب مثوله أمام الدولة طالبة محبوسًا في الدولة المطلوب منها فيجري نقله مؤقتًا إلى المكان الذي ستعقد فيه الجلسة المطلوب سماع شهادته فيها وذلك بالشروط وفي المواعيد التي تحددها الدولة المطلوب منها، ويجوز رفض النقل:

أ- إذا رفض الشاهد أو الخبير المحبوس.

ب- إذا كان وجوده ضروريًا من أجل إجراءات جنائية تتخذ في إقليم الدولة المطلوب منها.

ج- إذا كان نقله من شأنه إطالة أمد حبسه.

د- إذا كانت هناك اعتبارات تحول دون نقله.

٢ يظل الشاهد أو الخبير المنقول محبوباً في إقليم الدولة الطالبة إلى حين إعادته إلى الدولة المطلوب منها ما لم تطلب الدولة الأخيرة إطلاق سراحه.

• • •

الباب الرابع

أحكام ختامية

المادة التاسعة والثلاثون

تكون هذه المعاهدة محلًا للتصديق عليها أو الانضمام إليها من الدول الموقعة عليها وتودع وثائق التصديق أو الانضمام لدى الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي في موعد أقصاه ثلاثون يومًا من تاريخ التصديق أو الانضمام وعلى الأمانة العامة إبلاغ سائر الدول الأطراف بكل إيداع لتلك الوثائق وتاريخه.

المادة الأربعون

١- تسري هذه المعاهدة بعد مضي ثلاثين يومًا من تاريخ إيداع وثائق التصديق عليها أو الانضمام إليها من سبع دول إسلامية.

٢- لا تنفذ هذه المعاهدة بحق أية دولة إسلامية أخرى إلا بعد إيداع وثيقة تصديقها عليها أو انضمامها إليها لدى الأمانة العامة للمنظمة ومضي ثلاثين يومًا من تاريخ الإيداع.

المادة الحادية والأربعون

لا يجوز لأية دولة طرف في هذه المعاهدة أن تبدي أي تحفظ ينطوي صراحة أو ضمًا على مخالفة لأحكامها أو خروج عن أهدافها.

المادة الثانية والأربعون

١- لا يجوز لأية دولة طرف أن تنسحب من هذه المعاهدة إلا بناء على طلب كتابي ترسله إلى أمين عام منظمة المؤتمر الإسلامي.

٢- يرتب الانسحاب أثره بعد مضي ستة أشهر من تاريخ إرسال طلب الانسحاب إلى الأمين العام. حررت هذه المعاهدة باللغات الإنجليزية والعربية والفرنسية،

ولكل منها ذات الحجية، ومن أصل واحد يودع لدى الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، والتي تقوم بتسجيلها لدى منظمة الأمم المتحدة وفقًا لأحكام المادة ١٠٢ من ميثاقها، وتوزيع نسخ معتمدة منها على الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي.

• • •

اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية

لمنع ومكافحة الإرهاب

نحن الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية:

آخذين بعين الاعتبار أهداف ومبادئ ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، وبصفة خاصة ما تتصل بالأمن والاستقرار، وتطوير العلاقات والتعاون بين الدول الأعضاء واستنادًا إلى شروط الإعلان الخاص بمدونة سلوك العلاقات بين الدول الأفريقية التي تبنتها الجلسة الثالثة عشرة العادية لمجلس رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية، التي عُقدت في تونس في الفترة ما بين ١٣ إلى ١٥ يونيو عام ١٩٩٤.

إدراكًا منا للحاجة إلى تعزيز القيم الإنسانية والأخلاقية التي تقوم على التسامح ورفض جميع أشكال الإرهاب بغض النظر عن دوافعه.

وإيمانًا منا بمبادئ القانون الدولي، ونصوص ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، وميثاق الأمم المتحدة، وقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بذلك، وبالإجراءات التي تستهدف مجابهة الإرهاب الدولي وبصورة خاصة القرار ٦٠/٤٩ للجمعية العامة في السابع عشر من ديسمبر سنة ١٩٩٦ والإعلان المكمل لإعلان ١٩٩٤ حول إجراءات القضاء على الإرهاب الدولي.

ولقلقنا الشديد على مدى وخطورة ظاهرة الإرهاب والمخاطر التي تشكلها على الاستقرار وأمن الدول.

ورغبة منا في تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء من أجل إحباط ومواجهة الإرهاب.

ولإعادة تأكيد الحق الشرعي للشعوب في حق تقرير المصير والاستقلال الذي يتفق مع مبادئ القانون الدولي ونصوص ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، وكذلك الميثاق الأفريقي فيما يتعلق بحقوق الإنسان والشعوب.

ولقلقنا من أن الإرهاب يُشكل انتهاكًا خطيرًا لحقوق الإنسان وبصفة خاصة الحقوق المتعلقة بالتكامل الطبيعي، والحياة، الحرية، والأمن، وإعاقة التطور الاجتماعي الاقتصادي الناجم عن عدم استقرار الدول.

ولقناعتنا أكثر بأن الإرهاب أمر لا يمكن تبريره تحت أية ظروف، وبناء على ذلك يجب مواجهته في جميع أشكاله ومظاهره، بما في ذلك الإرهاب الذي تتورط فيه دول بشكل مباشر، أو غير مباشر، بغض النظر عن جذوره، وأسبابه، وأهدافه.

ولأننا على دراية بالروابط المتنامية بين الإرهاب والجريمة المنظمة، بما في ذلك التجارة المحظورة للأسلحة، والمخدرات، وغسيل الأموال، فقد عقدنا العزم على القضاء على الإرهاب بجميع أشكاله.

ولقد اتفقنا على:



الجزء الأول

مجال التطبيق

المادة ١ لأغراض هذه الاتفاقية:

١ «الاتفاقية» تعني اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع ومكافحة الإرهاب.

٢ «الدولة الطرف» تعني أي دولة عضو في منظمة الوحدة الأفريقية قامت بالتصديق، أو الموافقة على الاتفاقية، وإيداعها لدى السكرتير العام لمنظمة الوحدة الأفريقية.

٣- العمل الإرهابي يعني:

أ- أي عمل يعتبر انتهاكاً للقانون الجنائي للدولة الطرف، والذي يمكن أن يُعرض حياة الأفراد للخطر أو يشكل خطراً على التكامل الطبيعي، والحرية، أو يسبب إصابة خطيرة، أو يسبب الموت لأي شخص، أو أي عدد أو مجموعة من الأشخاص، أو قد يسبب خسارة للممتلكات العامة والخاصة، أو الموارد الطبيعية أو التراث البيئي أو الثقافي، أو كان الهدف منه إرهاب أو وضع أية حكومة في حالة خوف، أو إكراهها أو إجبارها أو إغراء أية حكومة أو هيئة أو مؤسسة أو أي قطاع للقيام أو الامتناع عن القيام بأي عمل أو تبني أية وجهة نظر أو التخلي عنه أو العمل وفقاً لمبادئ معينة، أو.

ب- دعم أية هيئة عامة أو تعطيل تقديم أي خدمات أساسية للجمهور أو خلق حالة طوارئ عامة أو.

ج- خلق حالة عصيان عام في دولة ما.

د- أي تعزيز، أو رعاية، أو مساهمة لـ أو أمر، أو مساعدة، أو تحريض، أو تشجيع، أو محاولة أو تهديد أو خيانة أو تنظيم أو قيام أي شخص بالتدبير بهدف ارتكاب أي فعل من الأفعال المشار إليها في الفقرة (أ).

تأخذ الدول الأطراف على عاتقها.

أ - مراجعة قوانينها الداخلية، ووضع عقوبات صد الأفعال الإرهابية كما هو محدد له في هذه الاتفاقية، وجعل هذه الأنشطة الإرهابية مجرمة بعقوبات مناسبة تضع في اعتبارها الطابع الخطير لهذه الأفعال.

ب - إيلاء أولوية للتوقيع أو التصديق على أو الموافقة على الأطر الدولية المذكورة في ملحق هذه الاتفاقية والتي لم توقع أو تصدق أو تنضم إليها الدول الأطراف بعد.

ج - تنفيذ الإجراءات المطلوبة بما في ذلك سن التشريع، ووضع عقوبات للجرائم الوارد ذكرها في الاتفاقيات الدولية المشار إليها في الفقرة (ب) من هذه المادة.

د - إبلاغ السكرتير العام لمنظمة الوحدة الأفريقية بالإجراءات التشريعية التي اتخذتها، والعقوبات المفروضة على الأفعال الإرهابية خلال سنة من تصديقها وقبولها الاتفاقية.

المادة ٣

١ - على الرغم من نص المادة (١)، لا يُعد عملاً إرهابياً حالات الكفاح الذي تشنه الشعوب وفقاً لمبادئ القانون الدولي من أجل حريتها وحق تقرير مصيرها بما في ذلك الكفاح المسلح ضد الاستعمار والاحتلال، والعدوان وسيطرة القوات الأجنبية.

٢ - لا تُعد البواعث السياسية أو الفلسفية أو العقائدية أو الجنسية أو العرقية أو الدينية أو غيرها دفاعاً مبرراً لأي عمل إرهابي.

مادة ٤

١ - تتعهد الدول الأطراف بالامتناع عن القيام بأي عمل يستهدف تنظيم أو دعم أو تحويل أو التحريض على ارتكاب أعمال إرهابية أو إيواء الإرهابيين سواء عن

طريق مباشر أو غير مباشر، بما في ذلك عدم إمدادهم بالأسلحة أو مساعدتهم على تخزينها في أراضيها وأيضاً عدم منحهم تأشيرات أو وثائق سفر.

٢ تقوم الدول الأطراف باتخاذ أي إجراءات مشروعة تستهدف منع ومكافحة الأعمال الإرهابية طبقاً لنصوص هذه الاتفاقية، والتشريعات الوطنية السائدة بها، وبصفة خاصة ما يلي:

أ منع استخدام أراضيها كقاعدة للتخطيط أو تنظيم أو تنفيذ أي عمل إرهابي، أو المشاركة أو التعاون في هذه الأعمال بأي شكل من الأشكال.

ب- تطوير وتدعيم أساليب المراقبة وكشف الخطط أو الأنشطة التي تهدف إلى نقل أو استيراد أو تصدير أو تخزين أو استخدام الأسلحة أو الذخيرة والمتفجرات وغيرها من المواد والوسائل الأخرى التي تساعد على ارتكاب الأعمال الإرهابية، عبر الحدود بطريقة غير قانونية.

ج- تطوير ودعم وسائل ضبط ومراقبة الحدود البرية والبحرية والجوية ومنافذ الجمارك ونقاط التفتيش الخاصة بالهجرة لمنع أي تسلل لأفراد أو الجماعات المتورطة في تخطيط وتنظيم وتنفيذ الأعمال الإرهابية.

د- دعم حماية وأمن الأفراد والبعثات الدبلوماسية والقنصلية ومقار إقامتها وكذا حماية المنظمات الدولية أو الإقليمية المعتمدة لدى دولة طرف في المعاهدة طبقاً لقواعد القانون الدولي والاتفاقيات ذات الصلة.

هـ- تشجيع تبادل المعلومات والخبرات بشأن الأعمال الإرهابية وإنشاء قواعد بيانات لجمع وتحليل المعلومات والبيانات المتعلقة بالعناصر والجماعات والحركات والمنظمات الإرهابية.

و- اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية لمنع إنشاء شكاات دعم الإرهاب بأي شكل من الأشكال.

ز- عند منح اللجوء يتعين التأكد أن طالب اللجوء ليس متورطاً في أي أعمال إرهابية.

س - يتم توقيف مرتكبي الأعمال الإرهابية ومحاكمتهم طبقاً للتشريعات الوطنية، أو القيام بترحيلهم وتسليمهم لحكوماتهم طبقاً لنصوص هذه الاتفاقية أو المعاهدات الخاصة بتسليم الأفراد المبرمة بين الدول المطالبة بالتسليم أو الدولة التي تقوم بالتسليم، وفي حالة عدم وجود معاهدة بهذا الخصوص يراعى تسهيل تسليم الأفراد المشتبه في ارتكابهم إعمال إرهابية، و

ح - تحقيق تعاون فعال بين مسؤولي الأمن المحليين الذين يعملون في هذا المجال، وبين الأجهزة ومواطني الدول الأطراف كمحاولة لدعم توعية الجمهور بخطورة الأعمال الإرهابية، والحاجة إلى مكافحة هذه الأعمال عن طريق تقديم ضمانات وحوافر تؤدي إلى تشجيع السكان على إعطاء معلومات عن الأعمال الإرهابية أو أي أعمال أخرى قد تساعد على كشف هذه الأعمال واعتقال مرتكبيها.

مادة ٥

تتعهد الدول الأطراف بالتعاون فيما بينها لمنع ومكافحة الأعمال الإرهابية وفقاً للتشريعات الوطنية والإجراءات الخاصة بكل دولة وذلك في المجالات التالية:

١- تتعهد الدول الأطراف بدعم عملية تبادل المعلومات بينها فيما يتعلق بـ:

أ- الأعمال والجرائم التي ترتكبها الجماعات الإرهابية، وقادتها وعناصرها ومقر قيادتها ومعسكرات التدريب ووسائل ومصادر التمويل والحصول على الأسلحة وأنواع الأسلحة والذخيرة والمتفجرات المستخدمة والوسائل الأخرى التي بحوزتهم.

ب- وسائل الاتصال والدعاية والأساليب الفنية التي تستخدمها الجماعات الإرهابية وسلوك هذه الجماعات وتحركات القادة والعناصر وأيضاً وثائق سفرهم.

٢- تتعهد الدول الأطراف بتبادل أي معلومات تؤدي إلى:

أ- اعتقال أي فرد متهم بارتكاب أعمال إرهابية ضد مصلحة دولة عضو في الاتفاقية أو ضد مواطنيها، أو حاول ارتكاب مثل هذه الأعمال أو شارك فيها بصفته شريكاً أو مُحرصاً.

ب. الاستيلاء على ومصادرة أي نوع من الأسلحة والذخيرة والمتفجرات والمعدات والأموال أو أي أدوات إجرامية تستخدم في ارتكاب عمل إرهابي أو يعتزم استخدامها في هذا الغرض.

٣. تتعهد الدول الأطراف باحترام سرية المعلومات المتبادلة بينها، وعدم تزويد أي دولة أخرى ليست طرفًا في المعاهدة بهذه المعلومات أو إلى أي دولة طرف ثالث دون موافقة الدولة صاحبة هذه المعلومات.

٤. تتعهد الدول الأطراف بإقامة تعاون فيما بينها لمساعدة بعضها البعض بشأن الإجراءات المتعلقة بالتحقيقات وعمليات اعتقال الأفراد المشتبه فيهم، والمتهمين أو الذين تمت إدانتهم بارتكاب أعمال إرهابية بموجب القانون الوطني لكل دولة.

٥- تتعاون الدول الأطراف فيما بينها في إجراء وتبادل الدراسات والأبحاث حول كيفية مكافحة الأعمال الإرهابية، وفي تبادل الخبرة فيما يتعلق بكيفية السيطرة على الأعمال الإرهابية.

٦- تتعاون الدول الأطراف فيما بينها، كلما كان ذلك ممكنًا، في توفير أي مساعدة فنية ممكنة تتعلق بوضع البرامج أو تنظيم- عند اللزوم ولمصلحة الأفراد لديها- دورات تدريبية مشتركة تضم دولة طرف أو عدة دول أطراف أخرى في المناطق التي تسيطر عليها الأعمال الإرهابية، وذلك بقصد تحسين قدراتها العلمية والفنية والعملية لمنع ومكافحة هذه الأعمال.

مادة ٦

١- تتخذ كل دولة طرف ما يلزم من التدابير لإقامة ولايتها القضائية على أي جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة ١ عندما:

أ- تُرتكب الجريمة في إقليم تلك الدولة، ويتم اعتقال مرتكب العمل داخل إقليمها أو خارجه إذا كان هذا العمل يعاقب عليه تشريعها الوطني.

ب- تُرتكب الجريمة على متن مركب أو سفينة تحمل علم تلك الدولة أو طائرة مسجلة طبقاً لقوانين تلك الدولة في وقت ارتكاب الجريمة.

ج- يرتكب الجريمة أحد مواطني أو مجموعة من مواطني تلك الدولة.

٢ يجوز أيضاً للدولة الطرف أن تقيم ولايتها القضائية على أي جريمة من هذا القبيل عندما:

أ- يُرتكب الفعل ضد أحد مواطني تلك الدولة، أو

ب- يُرتكب الفعل ضد مرفق عام أو حكومي تابع لتلك الدولة بالخارج، بما في ذلك السفارات أو غيرها من الأماكن الدبلوماسية أو القنصلية التابعة لتلك الدولة.

ح- يُرتكب الفعل شخص عديم الجنسية يوجد محل إقامته المعتاد في إقليم تلك الدولة، أو

د- يُرتكب الفعل على متن طائرة تابعة لإحدى الشركات التابعة لتلك الدولة، أو

هـ- يُرتكب الفعل ضد أمن إحدى الدول الأطراف في الاتفاقية.

٣- عند التصديق على هذه الاتفاقية أو قبولها أو الموافقة عليها أو الانضمام إليها، تخطر كل دولة طرف الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية بالولاية القضائية التي أقامتها بموجب قانونها الوطني وفقاً للفقرة ٢ من هذه المادة، وفي حالة حدوث أي تغيير، تخطر الدولة الطرف المعنية الأمين العام بذلك على الفور.

٤- تتخذ كل دولة طرف ما يلزم من تدابير لإقامة ولايتها القضائية على الجرائم المنصوص عليها في المادة ١ من الاتفاقية في الحالات التي يكون فيها الشخص المدعى ارتكابه الجريمة موجوداً في إقليمها ولا تسلمه إلى أي من الدول الأطراف التي أقامت ولايتها القضائية وفقاً للفقرة ١ أو ٢ من هذه المادة.

(١) في حالة تلقي معلومات تفيد بأن شخصًا قام أو اتهم بارتكاب أي عمل إرهابي منصوص عليه في المادة الأولى قد يكون موجودًا في تلك الدولة، ينبغي على الدولة المعنية اتخاذ الإجراءات اللازمة وفقًا لتشريعها الوطني للتحقق من صحة تلك المعلومات.

(٢) في حالة ما إذا كانت الظروف تسوع اتخاذ الإجراء الضروري على الدول التي يوجد في إقليمها المجرم أو المدعى ارتكابه الجريمة اتخاذ الإجراء المناسب وفقًا لتشريعها الوطني لإحالة ذلك الشخص إلى المحاكمة.

(٣) يحق لأي شخص تتخذ بشأنه التدابير المشار إليها في الفقرة ٢:

(أ) أن يتصل دون تأخير بأقرب ممثل مختص للدولة التي يحمل جنسيتها أو، في غير تلك الحالة، بممثل للدولة التي لها صلاحية حماية حقوق ذلك الشخص، أو للدولة التي يقيم في إقليمها عادة، إذا كان عديم الجنسية.

(ب) أن يزوره ممثل لتلك الدولة.

(ج) الحق في توكيل محام بمحض اختياره.

(د) أن يبلغ بحقوقه المنصوص عليها في الفقرات (أ) و(ب) و(ج).

(٤) تُمارس الحقوق المشار إليها في الفقرة ٣ وفقًا لقوانين وأنظمة الدولة التي يوجد الفاعل أو المرتكب المفترض للجريمة في إقليمها، شريطة أن تحقق هذه القوانين والأنظمة بالكامل المقاصد التي من أجلها منحت الحقوق بموجب الفقرة ٣ من هذه المادة.



الجزء الثاني

تسليم المجرمين

المادة ٨

(١) وفقًا لما تنص عليه الفقرتان ٢ و ٣ من هذه المادة، تتعهد الدول الأطراف في الاتفاقية بتسليم أي شخص متهم أو تم إدانته بارتكاب أي عمل إرهابي في إقليم دولة أخرى طرف في الاتفاقية وتطلب تسليمه إحدى الدول الأطراف وفقًا للقواعد والشروط المنصوص عليها في هذه الاتفاقية أو وفقًا لاتفاقيات تسليم المجرمين الموقعة بين الدول الأطراف ووفقًا لما تقضي بها تشريعاتها الوطنية.

(٢) يمكن لأي دولة عضو في الاتفاقية حال إيداعها وثائق تصديقها أو انضمامها للاتفاقية إبلاغ السكرتير العام لمنظمة الوحدة الأفريقية بأسباب عدم تسليم المجرمين، ولكنها في نفس الوقت توضح الأساس القانوني في تشريعها الوطني أو الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها والتي لا تجيز تسليم هذا المتهم. وينبغي على السكرتير العام إبلاغ تلك الأسباب للدول الأعضاء الأخرى.

(٣) لا ينبغي منع التسليم إذا أصدرت السلطات المختصة بالدولة المطلوب منها تسليم المتهم حكمًا نهائيًا ضد المتهم بارتكاب عمل إرهابي أو أعمال مخالفة للقانون تستوجب طلب التسليم، كما يمكن رفض التسليم إذا ما قررت السلطات المختصة في الدول المطلوب منها تسليم المجرم عدم المضي في إجراءات الدعوى أو إقامتها فيما يتعلق بنفس الفعل أو الأفعال.

(٤) ينبغي على الدولة المقيم بها الشخص المتهم إحالة القضية بدون تأخير لا لزوم له للسلطات المختصة بها لمحاكمته إذا لم تقم بتسليم هذا الشخص للدولة التابع لها، سواء ارتكب الجريمة داخل أو خارج أراضيها.

المادة ٩

تتعهد الدول الأعضاء بإدراج أي فعل إرهابي ضمن الجرائم التي تستوجب تسليم مرتكبيها إلى حكوماتهم وفقًا لما هو منصوص عليه بالمادة الأولى، وذلك في أي معاهدة تسليم مجرمين يتم التوقيع عليها بين أي من الدول الأعضاء، وذلك قبل أو بعد بدء سريان هذه الاتفاقية.

المادة ١٠

تتم طلبات التسليم بين الدول الأطراف في هذه الاتفاقية سواء مباشرة أو من خلال القنوات الدبلوماسية أو الجهات الأخرى المختصة بالدول المعنية.

المادة ١١

ينبغي أن يتم تقديم طلبات تسليم المجرمين إلى حكوماتهم كتابة، وأن ترفق بها الأوراق التالية بصفة خاصة:

- (أ) نسخة أصلية أو موثقة من الحكم، الأمر بالقبض على المتهم أو أي أمر أو حكم قضائي، وفقًا للإجراءات المنصوص عليها بقوانين الدولة الطالبة.
- (ب) بيان يوضح الجرائم التي تستوجب التسليم، وتاريخ ومكان ارتكاب الجريمة، ونوع الجريمة، وأي أحكام صدرت ونسخة من مواد القانون المعمول به، و
- (ج) وصف شامل بقدر الإمكان للشخص المطلوب مرفقًا به أي معلومات أخرى تسهم في تحديد هوية هذا الشخص وجنسيته.

المادة ١٢

في الحالات الملحة، يمكن أن تطلب السلطات المختصة بالدولة التي ستقوم بتسليم المتهم كتابة من الدولة التي تلقت طلب تسليم المتهم بوضع الشخص تحت الاعتقال التحفظي أن تقوم بالقبض على الشخص المتهم مؤقتًا. وينبغي أن يستمر هذا القبض

التحفظي على هذا الشخص لفترة معقولة وفقًا للتشريع الوطني للدولة المقدم لها طلب التسليم.

المادة ١٣

١- في الحالات التي تتلقى فيها الدولة عدة طلبات تسليم من حكومات مختلفة بشأن نفس المتهم بسبب جرائم إرهابية أو غيرها، ينبغي عليها أن تصدر قرارًا بشأن تلك الطلبات وذلك بالنظر إلى كافة الظروف السائدة، وبصفة خاصة إمكانية التسليم اللاحق، والتواريخ الخاصة بتلك الطلبات ومدى خطورة الجريمة.

٢- بناء على الاتفاق حول تسليم المجرمين سوف تقوم الدول الأعضاء في هذه الاتفاقية بمصادرة وتسليم الأموال وغير ذلك من المواد التي أعدت بغرض استخدامها في ارتكاب العمل الإرهابي إلى الدولة التي تطلب ذلك كما تسلم أيضًا أدلة الإدانة المتعلقة بالحادث.

٣- يتم نقل الأموال، والأدلة التي تدين المتهمين وغير ذلك من الأشياء المتعلقة بالجريمة والتي ثبت للدولة التي تطالب بتسليمها أنها قد أعدت لكي تستخدم في العمل الإرهابي إلى الدولة التي تطالب بها، حتى في حالة تعذر تسليم المتهمين بهذه الجريمة بسبب موتهم أو هروبهم.

٤- لن تؤثر الشروط المنصوص عليها في الفقرة الأولى والثانية والثالثة من هذه المادة على حقوق أي دولة من الدول الأعضاء في هذه الاتفاقية أو الأطراف الثلاثة المتعلقة بالمواد أو بالأموال التي أشرنا إليها من قبل.



الجزء الثالث

التحقيقات التي تتم خارج حدود البلاد والمساعدات القانونية المتبادلة

المادة ١٤

١ يحق لأية دولة من الدول الموقعة على هذه الاتفاقية أن تطلب من أية دولة أخرى من الدول الأعضاء في هذه الاتفاقية أن تقوم بإجراء التحقيقات الجنائية المتعلقة بأية إجراءات قضائية ذات صلة بالأعمال الإرهابية المزعومة على أراضي الدولة الأخيرة مع تقديم المساعدة لها والتعاون معها، ومع الاعتراف بحقوق السيادة للدول الأعضاء في القضايا أو التحقيقات الجنائية، ومن بين هذه الإجراءات:

(أ) الاستماع إلى الشهود وفحص الشهادات المكتوبة التي تستخدم كأدلة،

(ب) الإعلان عن المعلومات القانونية،

(ج) بدء عمليات التحقيق،

(د) جمع المستندات والتسجيلات أو التحقق من صحة النسخ المنقولة عنها في حالة عدم وجودها،

(هـ) إجراءات التحريات وتتبع الأدلة وجمعها،

(و) القيام بعمليات البحث عن الإرهابيين والقبض عليهم، و

(ي) تقديم المستندات القانونية.

المادة ١٥

يُرفض طلب التحقيق في دولة خارجية إذا:

(أ) إذا طالبت إحدى الدول الأطراف في الاتفاقية بأن يتم التحقيق في نفس الحدث الإرهابي في جهة خارجية مختلفة.

(ب) إذا كان من المحتمل أن يؤثر هذا الطلب على الجهود المبذولة للكشف عن جرائم معينة، أو إعاقة التحقيقات، أو إدانة المتهم في الدولة التي تطالب بإجراء التحقيق في أراضيها، أو

(ج) إذا كان تنفيذ هذا الطلب يمكن أن يمس سيادة الدولة التي يطلب منها ذلك، أو يمس أمنها أو النظام العام فيها.

المادة ١٦

يتم تنفيذ طلب إجراء التحقيق في دولة خارجية بما يتفق مع نصوص القوانين الداخلية للدولة التي يطلب منها الموافقة على ذلك. كما لا ينبغي أن يتم رفض طلب إجراء التحقيق في أحد الحوادث الإرهابية في دولة خارجة على أساس أن هذا يمكن أن يمس مبدأ سرية العمليات المصرفية أو المؤسسات المالية، في الدولة التي ينفذ هذا الطلب.

المادة ١٧

تقدم الدول الموقعة على هذه الاتفاقية لبعضها البعض أفضل المساعدات البوليسية المتبادلة الممكنة، وكذلك المساعدات القضائية في أية تحقيقات، بالإضافة إلى المساعدة في مجال إقامة الدعوى الجنائية أو إجراءات تسليم المجرمين في الحوادث الإرهابية الموضحة في هذه الاتفاقية.

المادة ١٨

تتعهد الدول الموقعة على هذه الاتفاقية بتطوير إجراءات تقديم المساعدات القانونية المتبادلة التي تهدف إلى تسهيل عمليات التحقيق وجمع الأدلة والإسراع فيها، وكذلك التعاون بين الهيئات المختصة بتنفيذ القانون وذلك بهدف الكشف عن الأعمال الإرهابية ومنع وقوعها، ويمكن أن يتم ذلك من خلال عقد الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف والترتيبات المشتركة.



الجزء الرابع

الأحكام النهائية

المادة ١٩

١- تعرض هذه الاتفاقية للتوقيع عليها، أو التصديق عليها أو الموافقة عليها من جانب الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية.

٢- يتم تسليم الوثائق الخاصة بالتصديق على هذه الاتفاقية أو قبولها إلى السكرتير العام لمنظمة الوحدة الإفريقية.

٣- يقوم السكرتير العام لمنظمة الوحدة الإفريقية بإبلاغ الدول الأعضاء في المنظمة بوجود الأوراق الخاصة بالتصديق على هذه الاتفاقية أو قبولها لديه.

٤- لا يحق لأي دولة من الدول الأعضاء أن تبدي تحفظاً لا يتفق مع الغرض من هذه الاتفاقية أو مع أهدافها.

٥- لا يحق لأية دولة من الدول الأعضاء في هذه الاتفاقية الانسحاب منها إلا بعد تقديم طلب كتابي موجه إلى السكرتير العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، ويصبح الانسحاب ساري المفعول بعد ستة أشهر من تسلم السكرتير العام لمنظمة الوحدة الأفريقية لهذا الطلب.

المادة ٢٠

١- تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ بعد ثلاثين يوماً من تاريخ إيداع وثيقة التصديق أو الانضمام الخامسة عشرة لدى السكرتير العام لمنظمة الوحدة الأفريقية.

٢- تسري هذه الاتفاقية بالنسبة للدول الأخرى بعد ثلاثين يوماً من قيام هذه الدولة بتسليم السكرتير العام الإقرار الذي يفيد التصديق عليها أو قبولها.

- ١ يمكن في حالة الضرورة وضع بروتوكولات خاصة أو اتفاقيات تكميلية لشروط هذه الاتفاقية.
- ٢ يمكن أن يتم إجراء تعديلات على هذه الاتفاقية إذا تقدمت إحدى الدول الأعضاء فيها بطلب كتابي في هذا الشأن إلى السكرتير العام لمنظمة الوحدة الأفريقية. ويحق لجمعية رؤساء الدول والحكومات وحدها النظر في التعديل المقترح بعد أن يتم إبلاغ الدول الأعضاء بهذا التعديل بشكل وافي وذلك قبل ثلاثة أشهر على الأقل.
- ٣- تتم الموافقة على التعديل بالأغلبية البسيطة للدول الأعضاء ويصبح ساري المفعول بالنسبة لكل دولة من الدول التي وافقت عليه بما يتفق مع الإجراءات الدستورية المتبعة فيها بعد ثلاثة أشهر من تسلم السكرتير العام إخطاراً يفيد موافقتها.

الفقرة ٢٢

- ١- ينبغي ألا تفسر أي أحكام في هذه الاتفاقية على أنها تنتقص من أهمية المبادئ العامة للقانون الدولي، وخاصة مبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان، وكذلك الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.
- ٢- يتم تسوية أي نزاع يمكن أن ينشأ بين الدول الأعضاء بخصوص تفسير هذه الاتفاقية أو تطبيقها عن طريق الاتفاق المباشر بين الدول وبالطرق السلمية.

المادة ٢٣

- يودع أصل هذه الاتفاقية، الذي تتساوى في الحجية نصوصه العربية، والإنجليزية، والفرنسية والبرتغالية لدى السكرتير العام لمنظمة الوحدة الأفريقية.



اتفاقية الدول الأمريكية لمكافحة الإرهاب

إن الدول الأعضاء في هذه الاتفاقية، وهي تتذكر دائماً أهداف ومبادئ ميثاق منظمة الدول الأمريكية وميثاق الأمم المتحدة، واقتناعاً منها بأن الإرهاب يمثل تهديداً خطيراً للقيم الديمقراطية وللسلام والأمن الدوليين كما أنه سبب للقلق العميق لدى الأعضاء، وتأكيداً على أهمية الحاجة إلى تبني خطوات فعالة في النظام القائم بين الدول الأمريكية لمنع الإرهاب والقضاء عليه ومعاينة مرتكبيه من خلال عمليات التعاون الواسعة النطاق، وإدراكاً لخطورة الضرر الاقتصادي الذي يمكن أن تسببه الأعمال الإرهابية للدول وأنه من العوامل التي تؤكد على الحاجة الملحة للتعاون وضرورة بذل أقصى الجهود في أسرع وقت للقضاء على الإرهاب، وتأكيداً على التزام الدول بمنع الإرهاب، ومكافحته والقضاء عليه ومعاينة مرتكبيه، واضعين نصب أعيننا دائماً القرار (Res01/10rev0corr1.023) والذي ينص على «تقوية التعاون في نصف الكرة الأرضية من أجل منع الإرهاب ومحاكمته والقضاء عليه»، والذي تم تبنيه في الاجتماع الثالث والثلاثين، اتفقت الدول على ما يلي:

مادة (١)

المقاصد والأهداف:

تهدف هذه الاتفاقية إلى منع الإرهاب والقضاء عليه ومعاينة مرتكبيه. ولتحقيق هذه الغاية، اتفقت الدول الأعضاء على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتقوية التعاون فيما بينها، بما يتفق مع الشروط الواردة في هذه الاتفاقية.

مادة (٢)

الوثائق الدولية القابلة للتطبيق:

١- فيما يتعلق بأهداف هذه الاتفاقية فإن « الجرائم » تعني الجرائم المحددة في الوثائق الدولية الواردة فيما يلي:

- (أ) اتفاقية مكافحة الاستيلاء غير المشروع على الطائرات (لاهاي يوم ١٦ ديسمبر ١٩٧٠).
- (ب) اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني (مونتريال ٢٣ سبتمبر ١٩٧١).
- (ج) اتفاقية منع الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المتمتعين بحماية دولية بمن فيهم الموظفون الدبلوماسيون والمعاقبة عليها (نيويورك ١٤ ديسمبر ١٩٧٣).
- (د) اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، والتي تم التوقيع عليها في فيينا في ٣ مارس ١٩٨٠.
- (هـ) بروتوكول لقمع أعمال العنف غير المشروعة في المطارات التي تخدم الطيران المدني الدولي، الملحق باتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني والذي تم التوقيع عليه في مونتريال في ٢٤ فبراير، ١٩٨٨.
- (و) اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة ضد سلامة الملاحة البحرية والتي تم إقرارها في روما في ١٠ مارس ١٩٨٨.
- (ز) بروتوكول لقمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة المنشآت الثابتة الموجودة على الجرف القاري، والذي تم إقراره في روما في ١٠ مارس ١٩٨٨.
- (ح) الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل، والتي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٥ ديسمبر ١٩٩٧.
- (ط) الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، والتي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٩ ديسمبر ١٩٩٩.
- (ي) وعند قيام إحدى الدول التي ليست طرفًا في أي من الأطر الدولية المذكورة في الفقرة الأولى من هذه المادة، بإيداع وثيقة التصديق على هذه الاتفاقية الخاصة بها

فإنها يمكن أن تصرح بأن هذه الوثيقة التي لم تكن طرفاً فيها تعتبر غير متصلة في هذه الفقرة عند تنفيذ الاتفاقية بالنسبة لهذه الدولة. وسوف يتم وقف العمل بهذا التصريح بمجرد أن تصبح الدولة طرفاً في هذه الوثيقة وتصبح سارية المفعول بالنسبة لها، مع ضرورة إخطار الجهة التي تتلقى أليات التصديق بذلك.

(ك) وعند انسحاب إحدى الدول من إحدى الوثائق الدولية المذكورة في الفقرة الأولى من هذه المادة، فإن عليها أن تعلن عن ذلك، كما هو منصوص عليه في الفقرة الثانية، فيما يتعلق بهذه الوثيقة.

المادة (٣)

الإجراءات الداخلية

على الدول الأعضاء أن تبذل قصارى جهدها، بما يتماشى مع نصوص دستورها، لكي تصبح طرفاً في الوثائق الدولية المنصوص عليها في المادة رقم (٢)، والتي لم تصبح بعد طرفاً فيها وأن تتخذ الإجراءات الضرورية لتنفيذ هذه الوثائق بكفاءة وفعالية، بما في ذلك إدخال العقوبات المنصوص عليها في هذه الوثائق على الجرائم الوارد ذكرها فيها ضمن تشريعاتها الوطنية.

المادة (٤)

التدابير اللازمة لمنع تمويل الإرهاب ومكافحته والقضاء عليه:

١- على كل دولة من الدول الأعضاء في هذه الاتفاقية أن تنشئ نظاماً قانونياً وتشريعياً لمنع تمويل الإرهاب ومكافحته والقضاء عليه ولتعزيز التعاون الدولي في هذا الصدد، إذا لم تكن قد أنشأت هذا النظام بالفعل، ويتضمن هذا النظام ما يلي:

أ- إقامة نظام وطني شامل للتنظيم والإشراف على البنوك، والمؤسسات المالية الأخرى، وسائر الكيانات الأخرى التي يشتبه في أنها تقوم بتمويل الأنشطة الإرهابية.

وسوف يركز هذا النظام على متطلبات التعرف على العملاء، وحفظ السجلات، وتقديم تقارير عن أية تحويلات مالية مشتببه فيها أو غير مألوفة.

ب. اتخاذ الإجراءات اللازمة لمراقبة وتتبع حركة انتقال الأموال عبر الحدود، وحركة الشيكات والحوالات، وسائر أشكال انتقال القيمة. وسوف يتم وضع ضمانات حماية قانونية على هذه الإجراءات لضمان استخدام هذه المعلومات بشكل قانوني صحيح وحتى لا تكون هذه الإجراءات عائقاً أمام حركة انتقالات رؤوس الأموال بشكل مشروع.

ج. اتخاذ التدابير اللازمة لضمان أن تكون السلطات المختصة المكلفة بمكافحة الجرائم المنصوص عليها في الوثائق الدولية الواردة في المادة الثانية لديها القدرة على التعاون وتبادل المعلومات على المستويين الوطني، والدولي في إطار الشروط المنصوص عليها في قانونها الوطني. ولتحقيق هذا الهدف، تقوم كل دولة من الأطراف الموقعة على هذه الاتفاقية بإنشاء ودعم وحدة للاستخبارات المالية تعمل كمركز وطني لجمع وتحليل ونشر المعلومات المتعلقة بعمليات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. وتقوم كل دولة من الدول الأعضاء في هذه الاتفاقية بإبلاغ السكرتير العام.

المادة (٥)

احتجاز ومصادرة الودائع أو الأصول الأخرى:

١) وفقاً لما هو متبع في قانونها الوطني، تلتزم الدول الأطراف بتلك الإجراءات إذا اقتضى الأمر لتحديد أو تجميد أو حجز على الاعتمادات والأصول الأخرى وذلك بهدف حجز عليها أو مصادرتها، وكذلك الحال بالنسبة لأي أصول أخرى تتمثل في عوائد تلك الاعتمادات لتسهيل أو تمويل أو بقصد تمويل أي من الجرائم المنصوص عليها في الوثائق الدولية المحددة في المادة الثانية من هذه الاتفاقية.

٢) تطبق الإجراءات المشار إليها في الفقرة الأولى على الجرائم التي يتم ارتكابها داخل وخارج الولاية القضائية للدولة الطرف.

المادة (٦)

الجرائم القائمة على غسيل الأموال:

١) تتخذ كل دولة طرف الإجراءات اللازمة للتأكد أن تشريعها الوطني الجزائي لغسيل الأموال يتضمن أيضاً، بالإضافة إلى الجرائم المترتبة على غسيل الأموال، تلك الجرائم الواردة في الاتفاقيات الدولية المنصوص عليها في المادة الثانية من هذه الاتفاقية.

٢) تتضمن الجرائم القائمة على غسيل الأموال والمشار إليها في الفقرة الأولى تلك التي يتم ارتكابها داخل وخارج الاختصاص القضائي للدولة الطرف.

المادة (٧)

التعاون لضبط الحدود:

١) تعزز الدول الأطراف، بالتنسيق مع الأنظمة المحلية القانونية والإدارية الخاصة بكل منها، التعاون وتبادل المعلومات فيما بينها لضبط والحيلولة دون التحرك الدولي للإرهابيين والاتجار في الأسلحة أو غيرها من المواد التي تهدف إلى مساندة الأنشطة الإرهابية.

٢) في هذا السياق تعزز الدول الأطراف التعاون وتبادل المعلومات فيما بينها لتحسين رقابتها على إصدار وثائق السفر والهوية ومنع تزويرها أو إساءة استخدامها.

٣) يتم تنفيذ تلك الإجراءات دون إخلال بالالتزامات الدولية التي يمكن تطبيقها فيما يتعلق بحرية الحركة للأشخاص وتسهيل التجارة.

المادة (٨)

التعاون بين سلطات تنفيذ القوانين:

تعمل الدول الأطراف، بالتعاون الوثيق فيما بينها، وبالتنسيق مع الأنظمة المحلية القانونية والإدارية الخاصة بكل منها، على تعزيز فعالية تطبيق القوانين لمكافحة الجرائم المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية الواردة في المادة الثانية.

المادة (٩)

المساعدة القانونية المتبادلة:

تتحمل الدول الأطراف عن بعضها البعض أكبر قدر من المساعدة القانونية المتبادلة فيما يتعلق بمنع والتحقيق في الجرائم الواردة في الاتفاقيات الدولية الواردة في المادة الثانية بما يتفق مع الاتفاقيات الدولية القائمة.

المادة (١٠)

نقل الأشخاص المحتجزين:

الشخص الذي يتم اعتقاله أو ينفذ حكمًا في أرض دولة طرف والمطلوب وجوده في دولة أخرى طرف لأغراض تحديد الهوية أو الشهادة أو تقديم المساعدة في الحصول على أدلة للتحقيق في الجرائم الواردة في الاتفاقيات الدولية المنصوص عليها في المادة الثانية، قد يتم نقله إذا تم استيفاء الشروط التالية: -

(أ) أن يقدم الشخص موافقته صراحة وبحرية.

(ب) أن توافق الدولتان في مثل هذه الحالات بما تراه مناسبًا.

المادة (١١)

عدم إمكانية تطبيق استثناء الجرائم السياسية لأغراض تسليم المجرمين أو تقديم المساعدة القانونية المتبادلة، لا يعتبر أي من الجرائم الواردة في الاتفاقيات الدولية

المنصوص عليها في المادة الثانية جريمة سياسية أو جريمة تتعلق بجريمة سياسية أو جريمة تعزى إلى دوافع سياسية. ومن ثم لا يمكن رفض طلب تسليم المجرمين على أساس أنه يختص بجريمة سياسية أو جريمة تتعلق بجريمة سياسية أو جريمة نابعة عن دوافع سياسية.

المادة (١٢)

رفض منح صفة لاجئ:

تتخذ كل دولة طرف الإجراءات الملائمة، بما يتناسب مع الشروط ذات الصلة في القانون الوطني والدولي، بهدف ضمان عدم منح صفة لاجئ لأي شخص على اعتبار أنه ارتكب جريمة من تلك المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية الواردة في المادة الثانية من هذه الاتفاقية.

المادة (١٣)

رفض منح اللجوء السياسي:

تتخذ كل دولة طرف الإجراءات الملائمة، بما يتناسب مع الشروط ذات الصلة بالقانون الوطني والدولي، بغرض ضمان عدم منح اللجوء السياسي لأي شخص لأسباب منطقية تؤكد أنه ارتكب جريمة من تلك الواردة في الاتفاقيات الدولية المنصوص عليها في المادة الثانية من هذه الاتفاقية.

المادة (١٤)

عدم التمييز:

لا يتم تفسير أي من شروط هذه الاتفاقية على أنها تفرض التزامًا بتقديم مساعدة قانونية متبادلة إذا كان لدى الدولة الطرف أسباب جوهريّة تدعو للاعتقاد بأن ذلك المطلوب قد تم التقدم به بغرض التحقيق معه، أو معاقبة شخص ما بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو أصله العرقي أو رأيه السياسي، أو لأن الامتثال لهذا المطلوب سوف يسبب اضطهادًا لوضع ذلك الشخص لأي من هذه الأسباب.

المادة (١٥)

حقوق الإنسان:

١- يتعين احترام حكم القانون، وحقوق الإنسان، والحريات الأساسية، عندما تقوم الدول الأطراف بتنفيذ الإجراءات طبقاً لهذه الاتفاقية.

٢- لن يتم تفسير أي شيء في هذه الاتفاقية بمعزل عن الحقوق والالتزامات الأخرى للدول والأفراد تجاه القانون الدولي، خاصة ميثاق الأمم المتحدة، وميثاق منظمة الدول الأمريكية، والقانون الإنساني الدولي، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي للاجئين.

٣- ضمان المعاملة العادلة لأي شخص يوضع رهن الحبس أو الاحتجاز أو تتخذ ضده أية إجراءات تتعلق بهذه الاتفاقية، بما في ذلك التمتع بكل الحقوق والضمانات التي يؤكدتها قانون الدولة المتواجد هذا الشخص على أرضها والتي تطبق نصوص القانون الدولي.

مادة (١٦)

التدريب:

١- تقوم الدول أطراف الاتفاقية بتطوير برامج تدريبية ووسائل للتعاون التقني على المستويات القومية والثنائية والإقليمية وشبه الإقليمية (Subregional) وفي إطار منظمة الدول الأمريكية لتعزيز المؤسسات الوطنية المسؤولة عن الامتثال للالتزامات المقررة طبقاً لهذه الاتفاقية.

٢- تقوم الدول الأطراف أيضاً بتطوير برامج مناسبة للتعاون التقني والتدريبي مع المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى التي تطبق إجراءات تتماشى مع أهداف هذه الاتفاقية.

مادة (١٧)

التعاون عبر منظمة الدول الأمريكية:

تشجع الدول الأطراف التعاون الواسع بين الجهات المعنية بمكافحة الإرهاب داخل منظمة الدول الأمريكية مثل لجنة مكافحة الإرهاب فيما بين الدول الأمريكية، وفي أمور تتعلق بأهداف وغايات هذه الاتفاقية.

مادة (١٨)

التشاور بين الدول الأطراف:

- ١ - تقوم الدول الأطراف بعقد اجتماعات دورية للتشاور فيما بينها وبغرض تسهيل ما يلي:
 - أ - التطبيق الكامل لهذه الاتفاقية، والأخذ في الاعتبار القضايا الهامة التي تقررها الدول الأطراف.
 - ب - تبادل الدول الأطراف المعلومات والخبرات فيما بينها بشأن الوسائل والطرق المعالة لمنع، وتعقب، والتحري عن الإرهاب ومعاقبة مرتكبيه.
- ٢ - يدعو السكرتير العام لعقد اجتماع للتشاور للدول الأطراف بعد تسلمه الوثيقة العاشرة للتصديق، وبدون الانكاء على هذا، تقوم الدول الأطراف بعقد اجتماعات تشاورية إذا كان هناك ضرورة لذلك.
- ٣ - يجب أن تطلب الدول الأطراف من الجهات المعنية بمكافحة الإرهاب داخل منظمة الدول الأمريكية تسهيل عملية التشاور المشار إليها في الفقرات السابقة، وأن تُمدها بالوسائل المساعدة الأخرى التي تتعلق بتنفيذ هذه الاتفاقية.

مادة (١٩)

ممارسة حق تنفيذ القانون:

ليس في هذه الاتفاقية ما يخول أي دولة طرف أن تقوم بممارسة حق تنفيذ القانون الخاص بها على أرض دولة أخرى طرف في الاتفاقية أو تنفيذ مهام خاصة بسلطات دولة طرف أخرى.

مادة (٢٠)

حفظ الاتفاقية:

تحفظ الوثيقة الأصلية لهذه الاتفاقية المدونة باللغات الإنجليزية والفرنسية والبرتغالية والإسبانية والتي لها نفس الحجية لدى السكرتارية العامة لمنظمة الدول الأمريكية.

مادة (٢١)

التوقيع والتصديق:

١ - الاتفاقية مفتوحة للتوقيع بواسطة كل الدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية.

٢ - الاتفاقية خاضعة للتوقيع بواسطة الدول الموقعة طبقاً للإجراءات الدستورية المعمول بها.

وتحتفظ الوثائق المصدق عليها لدى السكرتارية العامة للدول الأمريكية.

مادة (٢٢)

نفاذ الاتفاقية:

١ - تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في اليوم الثلاثين من تاريخ إيداع الوثيقة السادسة من هذه

الاتفاقية والمصدق عليها لدى السكرتارية العامة لمنظمة الدول الأمريكية.

٢ - بالنسبة لكل دولة صدقت على الاتفاقية بعد إيداع الوثيقة السادسة المصدق عليها، ستدخل

الاتفاقية حيز التنفيذ في اليوم الثلاثين بعد إيداع مثل هذه الدولة لوثيقة تصديقها.

إنهاء الاتفاقية:

١ يمكن لأي دولة إنهاء هذه الاتفاقية من طرفها بأن ترسل إعلانًا مكتوبًا إلى السكرتارية العامة لمنظمة الدول الأمريكية. ويدخل الإنهاء حيز التنفيذ بعد عام من تاريخ تسلم الإعلان بواسطة السكرتارية العامة للمنظمة.

٢ لا يؤثر أي إنهاء على أي مطالب بالحصول على معلومات أو مساعدة خلال الفترة التي تكون فيها الاتفاقية سارية المفعول.



قائمة بالاتفاقيات الدولية

أ - الاتفاقية الخاصة بالجرائم وبعض الأفعال الأخرى المرتكبة على متن الطائرات (طوكيو ١٤ سبتمبر ١٩٦٣).

ب - اتفاقية مونتريال لمكافحة الأعمال غير القانونية التي تهدد أمن الطيران المدني لعام ١٩٧١ والبروتوكول الملحق بها لعام ١٩٨٤.

ج - اتفاقية منع الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المتمتعين بحماية دولية بمن فيهم الموظفون الدبلوماسيون والمعاقبة عليها (نيويورك ١٤ ديسمبر ١٩٧٣).

د - الاتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن (نيويورك ١٧ ديسمبر ١٩٧٩).

هـ - الاتفاقية الخاصة بالحماية المادية للمواد النووية لعام ١٩٧٩.

و - اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢.

ز - بروتوكول لقمع أعمال العنف غير المشروعة في المطارات التي تخدم الطيران المدني الدولي، الملحق باتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني (مونتريال ٢٤ فبراير ١٩٨٨).

ح - اتفاقية مكافحة الأعمال غير القانونية التي تهدد الملاحة البحرية لعام ١٩٨٨.

ط - اتفاقية تمييز المتفجرات البلاستيكية بغرض كشفها (مونتريال ١ مارس ١٩٩١).

ي - الاتفاقية الدولية لمكافحة أعمال التفجير الإرهابية لعام ١٩٩٧.

ك - اتفاقية حظر استخدام الألغام الأرضية التي تضر بالبشر، وكذلك حظر تخزينها وإنتاجها، ونقلها وتدمير هذه الألغام إن وجدت لعام ١٩٩٧.

ثالثاً: اتفاقيات ووثائق دولية

- الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل لعام ١٩٩٧م
- الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب لعام ١٩٩٩م

الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل لعام ١٩٩٧م

إن الدول الأطراف في هذه الاتفاقية، إذ تصع في اعتبارها مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه المتعلقة بحفظ السلام والأمن الدوليين وتعزيز حسن الجوار والعلاقات الودية والتعاون بين الدول، وإذ يساورها بالغ القلق إزاء تصاعد أعمال الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره في جميع أنحاء العالم، وإذ تشير إلى الإعلان المتعلق بالاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين للأمم المتحدة المؤرخ ٢٤ تشرين الأول أكتوبر ١٩٩٥، وإذ تشير أيضًا إلى الإعلان المتعلق بالتدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي المرفق نصه بقرار الجمعية العامة ٦٠/٤٩ المؤرخ ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤ الذي كان مما جاء فيه أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعادت التأكيد رسميًا على إدانتها القاطعة لجميع أعمال الإرهاب وأساليبه وممارساته بوصفها أعمالاً إجرامية لا يمكن تبريرها أينما ارتكبت وأيًا كان مرتكبوها، بما في ذلك ما يعرض منها للخطر العلاقات الودية فيما بين الدول والشعوب ويهدد السلامة الإقليمية للدول وأمنها، وإذ تلاحظ أن الإعلان شجع الدول أيضًا على أن تستعرض على وجه السرعة نطاق الأحكام القانونية الدولية القائمة بشأن منع الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره وقمعه والقضاء عليه بهدف ضمان توفر إطار قانوني شامل يغطي جميع جوانب هذه المسألة.

وإذ تشير كذلك إلى قرار الجمعية العامة ٢١٠/٥١ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ وإلى الإعلان المكمل لإعلان عام ١٩٩٤ المتعلق بالتدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي المرفق به، وإذ تلاحظ أيضًا أن الهجمات الإرهابية بواسطة المتفجرات أو غيرها من الأجهزة المعنية أصبحت متفشية.

وإذ تلاحظ كذلك أن الوجود من الأحكام القانونية المتعددة الأطراف لا يعالج هذه الهجمات على نحو واف.

واقْتِنَاعًا مِنْهَا بِالْحَاجَةِ الْمُلْحَةِ إِلَى تَعْزِيزِ التَّعَاوُنِ الدَّوْلِيِّ بَيْنَ الدَّوْلِ فِي ابْتِكَارِ وَإِتْخَاذِ تَدَابِيرٍ فَعَّالَةٍ وَعَمَلِيَّةٍ لِمَنْعِ مِثْلِ هَذِهِ الْأَعْمَالِ الْإِرْهَابِيَّةِ وَلِمُحَاكَمَةِ مَرْتَكِبِيهَا وَمُعَاقَبَتِهِمْ، وَإِذْ نَرَى أَنَّ وَقُوعَ مِثْلِ هَذِهِ الْأَعْمَالِ مَسْأَلَةٌ تَسَبِّبُ عَظِيمَ الْقَلْقِ لِلْمَجْتَمَعِ الدَّوْلِيِّ كَكُلِّ.

وَإِذْ تَلَاخُظُ أَنَّ أَنْشِطَةَ الْقَوَاتِ الْعَسْكَرِيَّةِ لِلدَّوْلِ تَنْظُمُهَا قَوَاعِدُ لِلْقَانُونِ الدَّوْلِيِّ تَخْرُجُ عَنْ إِطَارِ هَذِهِ الْإِتْفَاقِيَّةِ وَأَنَّ اسْتِثْنَاءَ إِجْرَاءَاتٍ مَعِينَةٍ مِنْ شُمُولِ هَذِهِ الْإِتْفَاقِيَّةِ لَا يَعْنِي التَّغَاضِيَّ عَنْ أَعْمَالٍ غَيْرِ مَشْرُوعَةٍ بِمَوْجِبِ غَيْرِهَا أَوْ يَجْعَلُ مِنْهَا أَعْمَالًا مَشْرُوعَةً أَوْ يَسْتَبْعِدُ مَلَاخَقَةً مَرْتَكِبِيهَا قَضَائِيًّا بِمَوْجِبِ قَوَانِينٍ أُخْرَى.

فَقَدْ اتَّفَقَتْ عَلَى مَا يَلِي:

المادة ١ لأغراض هذه الاتفاقية:

١- أن يشمل تعبير مرفق الدولة أو المرفق الحكومي أي مرفق أو مركبة دائماً كان أو مؤقتاً يستخدمه أو يشغله ممثلو الدولة أو أعضاء الحكومة أو الهيئة التشريعية أو الهيئة القضائية أو مسئولو أو موظفو دولة أو أي سلطة عامة أو كيان عام آخر أو موظفو أو مسئولو منظمة حكومية دولية فيما يتصل بأداء واجباتهم الرسمية.

٢- يقصد بتعبير مرفق بنية أساسية أي مرفق مملوك ملكية عامة أو خاصة يوفر الخدمات أو يورعها لصالح الجمهور من قبيل مرافق المياه أو المجاريير أو الطاقة أو الوقود أو الاتصالات.

٣- يقصد بتعبير «جهاز متفجر أو غيره من الأجهزة المميّنة»:

أ - أي أسلحة أو أجهزة متفجرة أو حارقة مصممة لإرهاق الأرواح أو لديها القدرة على إزهاقها أو لإحداث إصابات بدنية خطيرة أو أضرار مادية جسيمة، أو

ب- أي سلاح أو جهاز مصمم لإزهاق الأرواح أو لديه القدرة على إزهاقها أو لإحداث إصابات بدنية خطيرة أو أضرار مادية جسيمة نتيجة إطلاق أو نشر أو تأثير

المواد الكيميائية السامة، أو العوامل البيولوجية أو التوكسينات أو المواد المماثلة أو الإشعاع أو المواد المشعة.

٤ يقصد بتعبير «القوات العسكرية» للدولة القوات المسلحة لدولة ما، التي تكون منظمة ومدرّبة ومجهزة بموجب قوانينها الداخلية لأغراض الدفاع أو الأمن الوطني في المقام الأول والأشخاص العاملين على مساندة تلك القوات المسلحة الذين يخضعون لقيادتها وسيطرتها ومسئوليتها الرسمية.

٥ يقصد بتعبير «المكان المفتوح للاستخدام العام» أجزاء أي مبنى أو أرض أو شارع أو مجرى مائي أو أي مكان آخر تكون متاحة أو مفتوحة لأفراد الجمهور سواء بصورة مستمرة أو دورية أو بين الحين والآخر، ويشمل أي مكان تجاري أو لمباشرة أعمال تجارية أو أي مكان ثقافي أو تاريخي أو تعليمي أو ديني أو حكومي أو ترفيهي أو ترويجي أو شبيه بذلك يكون متاحًا أو مفتوحًا للجمهور على النحو المذكور.

٦- يقصد بتعبير «شبكة للنقل العام» جميع المرافق والمركبات والوسائط المستخدمة في إطار خدمات متاحة للجمهور لنقل الأشخاص أو البضائع، أو المستخدمة لتقديم هذه الخدمات سواء كانت مملوكة ملكية عامة أو خاصة.

المادة ٣:

١- يعتبر أي شخص مرتكبًا لجريمة في مفهوم هذه الاتفاقية إذا قام بصورة غير مشروعة وعن عمد بتسليم أو وضع أو إطلاق أو تفجير جهاز متفجر أو غيره من الأجهزة المميتة داخل أو ضد مكان مفتوح للاستخدام العام أو مرفق تابع للدولة أو الحكومة أو شبكة للنقل العام أو مرفق بنية أساسية، وذلك:

(أ) بقصد إزهاق الأرواح أو إحداث إصابات بدنية خطيرة، أو.

(ب) بقصد إحداث دمار هائل لذلك المكان أو المرفق أو الشبكة حيث يتسبب هذا الدمار أو يرجح أن يتسبب في خسائر اقتصادية فادحة.

٢- يرتكب جريمة أيضًا كل من يشرع في ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الفقرة ١ من هذه المادة.

٣- يرتكب جريمة أيضًا:

(أ) كل من يساهم كشريك في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الفقرة ١ أو الفقرة ٢ من هذه المادة، أو

(ب) كل من ينظم أو يوجه آخرين لارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الفقرة ١ أو الفقرة ٢، أو

(ج) كل من يساهم بأي طريقة أخرى في قيام مجموعة من الأشخاص يعملون بقصد مشترك، بارتكاب جريمة أو أكثر من الجرائم المبينة في الفقرة ١ أو الفقرة ٢ من هذه المادة، ويجب أن تكون هذه المساهمة متعمدة وأن تجرى إما بهدف تعريض النشاط الإجرامي العام أو الغرض الإجرامي للمجموعة أو مع العلم بنية المجموعة ارتكاب الجريمة أو الجرائم المعنية.

المادة ٣:

لا تنطبق هذه الاتفاقية إذا ارتكب الجرم داخل دولة واحدة وكان المدعى ارتكابه الجرم والضحايا من رعايا تلك الدولة، وإذا عثر على المدعى ارتكابه الجرم في إقليم تلك الدولة، ولم تكن أية دولة أخرى تملك بموجب الفقرة ١ أو الفقرة ٢ من المادة ٦ من هذه الاتفاقية الأساس اللازم لممارسة الولاية القضائية، إلا أن أحكام المواد من ١٠ إلى ١٥ تنطبق في تلك الحالات حسب الاقتضاء.

المادة ٤:

تتخذ كل دولة طرف ما يلزم من التدابير:

(أ) التي تجعل الجرائم المنصوص عليها في المادة ٢ من هذه الاتفاقية جرائم جنائية بموجب قانونها الداخلي.

(ب) التي تجعل مرتكبي تلك الجرائم عرضة لعقوبات مناسبة تراعي ما تتسم به تلك الجرائم من طابع خطير.

المادة ٥:

تتخذ كل دولة طرف ما يلزم من تدابير بما فيها التشريعات المحلية عند الاقتضاء لتكفل ألا تكون الأفعال الجنائية الداخلة في نطاق هذه الاتفاقية وبخاصة عندما يقصد منها أو يراد بها إشاعة حالة من الرعب بين عامة الجمهور أو جماعة من الأشخاص أو أشخاص معينين، مبررة بأي حال من الأحوال لاعتبارات ذات طابع سياسي أو فلسفي أو عقائدي أو عرقي أو إثني أو ديني أو أي طابع مماثل آخر، ولتكفل إنزال عقوبات بمرتكبيها تتمشى مع طابعها الخطير.

المادة ٦:

١- تتخذ كل دولة طرف ما يلزم من تدابير لتقرير ولايتها القضائية على أي جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة ٢ حين تكون الجريمة قد ارتكبت:

(أ) في إقليم تلك الدولة؛ أو

(ب) على متن سفينة ترفع علم تلك الدولة أو طائرة مسجلة بموجب قوانينها وقت ارتكاب الجريمة؛ أو

(ج) على يد أحد مواطني تلك الدولة.

٢- يجوز أيضًا للدولة الطرف أن تقرر ولايتها القضائية على أي جريمة من هذا القبيل حين تكون الجريمة قد ارتكبت:

(أ) ضد أحد مواطني تلك الدولة؛ أو

(ب) ضد مرفق للحكومة أو الدولة تابع لتلك الدولة بالخارج بما في ذلك السفارات أو غيرها من الأماكن الدبلوماسية أو القنصلية التابعة لتلك الدولة؛ أو

(ج) على يد شخص عديم الجنسية يوجد محل إقامته المعتاد في إقليم تلك الدولة؛ أو

(د) في محاولة تستهدف حمل تلك الدولة على القيام بأي عمل من الأعمال أو الامتناع عن القيام به؛ أو

(هـ) على متن طائرة تشغلها حكومة تلك الدولة.

٣- عند التصديق على هذه الاتفاقية أو قبولها أو الموافقة أو الانضمام إليها تخطر كل دولة طرف الأمين العام للأمم المتحدة بالولاية القضائية التي قررت وفقاً للفقرة ٢ من هذه المادة بموجب قانونها الداخلي. وفي حالة أي تغيير تخطر الدولة الطرف الأمين العام بذلك على الفور.

٤- كذلك تتخذ كل دولة طرف ما يلزم من تدابير لتقرير ولايتها القضائية على الجرائم المنصوص عليها في المادة ٢ في الحالات التي يكون فيها الشخص المدعى ارتكابه الجريمة موجوداً في إقليمها ولا تسلمه إلى أي من الدول الأطراف التي قررت ولايتها القضائية وفقاً للفقرة ١ أو ٢ من هذه المادة.

٥- لا تحول هذه الاتفاقية دون ممارسة أي ولاية جنائية تقررها دول طرف وفقاً لقانونها الداخلي.

المادة ٧:

١- لدى تلقي الدولة الطرف معلومات تفيد أن شخصاً ما ارتكب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة ٢ أو يدعي أنه ارتكبها قد يكون موجوداً في إقليمها، تتخذ تلك الدولة الطرف ما يلزم من تدابير طبقاً لقانونها الداخلي للتحقيق في الوقائع التي تتضمنها تلك المعلومات.

٢- تقوم الدولة الطرف التي يكون مرتكب الجريمة أو الشخص المدعى أنه ارتكبها موجوداً في إقليمها لدى اقتناعها بأن الظروف ترر ذلك باتخاذ التدابير المناسبة طبقاً لقانونها الداخلي، كي تكفل وجود ذلك الشخص لغرض المحاكمة أو التسليم.

٣- يحق لأي شخص تتخذ بشأنه التدابير المشار إليها في الفقرة ٢ من هذه المادة:

(أ) أن يتصل دون تأخير بأقرب ممثل مختص للدولة التي ينتمي إلى رعايتها أو التي يحق لها، بخلاف ذلك، حماية حقوق ذلك الشخص أو للدولة التي يقيم في إقليمها عادة إذا كان عديم الجنسية.

(ب) أن يزوره ممثل لتلك الدولة.

(ج) أن يبلغ بحقوقه المنصوص عليها في الفقرتين الفرعيتين (أ) و(ب).

٤- تمارس الحقوق المشار إليها في الفقرة ٣ وفقاً لقوانين وأنظمة الدولة التي يوجد في إقليمها مرتكب الجريمة أو الشخص المدعى أنه ارتكبها شريطة أن تكون هذه القوانين والأنظمة كفيفة بأن تحقق تماماً المقاصد التي تستهدفها الحقوق الممنوحة بموجب الفقرة ٣.

٥- لا تخل أحكام الفقرتين ٣ و٤ بما لأي دولة طرف تدعي وجود حق لها في الولاية القضائية وفقاً للمفكرة الفرعية ١ (ج) أو ٢ (ج) من المادة ٦ من حق دعوة لجنة الصليب الأحمر الدولية إلى الاتصال بالشخص المدعى ارتكابه الجريمة وزيارته.

٦- متى تحفظت الدولة الطرف على شخص ما عملاً بهذه المادة عليها أن تخطر على الفور، مباشرة أو عن طريق الأمين العام للأمم المتحدة، الدول الأطراف التي قررت ولايتها القضائية وفقاً للفقرتين ١ و٢ من المادة ٦ وأية دول أطراف أخرى مهتمة بالأمر إذا ما رأت أن من المستصوب القيام بذلك بوجود هذا الشخص قيد التحفظ وبالظروف التي تبرر احتجازه، وعلى الدولة التي تجري التحقيق المنصوص عليه في الفقرة ١ أن تبلغ تلك الدول الأطراف على الفور بالنتائج التي توصلت إليها، وأن تبين ما إذا كانت تعتزم ممارسة الولاية القضائية.

المادة ٨:

١- إذا لم تقم الدولة الطرف التي يوجد في إقليمها الشخص المدعى ارتكابه الجريمة بتسليم ذلك الشخص تكون ملزمة في الحالات التي تنطبق عليها المادة ٦ وبدون

أي استثناء على الإطلاق، وسواء كانت الجريمة قد ارتكبت أو لم ترتكب في إقليمها بأن تحيل القضية دون إبطاء لا لروم له إلى سلطاتها المختصة بقصد المحاكمة من خلال إجراءات تتفق وقوانين تلك الدولة، وعلى هذه السلطات أن تتخذ قرارها بنفس الأسلوب المتبع في حالة أي جريمة أخرى خطيرة الطابع بموجب قانون تلك الدولة.

٢ - حينما لا يجوز القانون الداخلي في الدولة الطرف أن تسلم تلك الدولة أحد مواطنيها بموجب ترتيبات تسليم المجرمين أو غيرها إلا بشرط إعادته إليها ليقتضي الحكم الصادر بحقه نتيجة المحاكمة أو الإجراءات التي طلب تسليمه من أجلها، وتوافق هذه الدولة والدولة التي تطلب تسليم هذا الشخص إليها على هذا الخيار وعلى شروط أخرى قد تريانها مناسبة، يكون هذا التسليم المشروط كافيًا لاستيفاء الالتزام المنصوص عليه في الفقرة ١ من هذه المادة.

المادة ٩:

١- تعتبر الجرائم المنصوص عليها في المادة ٢ مدرجة كجرائم تستوجب تسليم المجرم في أي معاهدة لتسليم المجرمين تكون نافذة بين أي من الدول الأطراف قبل بدء نفاذ هذه الاتفاقية، وتتعهد الدول الأطراف بإدراج مثل هذه الجرائم كجرائم تستوجب تسليم المجرم في كل معاهدة لتسليم المجرمين تعقد فيما بينها بعد ذلك.

٢- حينما تتلقى دولة طرف تشترط لتسليم المجرم وجود معاهدة طلبًا للتسليم من دولة طرف أخرى لا ترتبط معها بمعاهدة لتسليم المجرمين، يجوز للدولة المطلوب منها التسليم أن تعتبر هذه الاتفاقية إذا شاءت أساسًا قانونيًا للتسليم فيما يتعلق بالجرائم المنصوص عليها في المادة ٢، وتخضع عملية التسليم للشروط الأخرى التي ينص عليها قانون الدولة المقدم إليها الطلب.

٣- تعترف الدول الأطراف التي تشترط لتسليم المجرمين وجود معاهدة بالجرائم المنصوص عليها في المادة ٢ كجرائم تستوجب تسليم المجرمين فيما بينها رهنًا بالشروط التي ينص عليها قانون الدولة المقدم إليها الطلب.

٤ - إذا لزم الأمر تعامل الجرائم النصوص عليها في المادة ٢ لأغراض تسليم المجرمين فيما بين الدول الأطراف كما لو أنها ارتكبت، لا في المكان الذي وقعت فيه فحسب؛ بل في إقليم الدولة التي تكون قد قررت ولايتها القضائية وفقاً للفقرتين ١ و٢ من المادة ٦ أيضاً.

٥ - تعتبر أحكام جميع معاهدات وترتيبات تسليم المجرمين المبرمة فيما بين الدول الأطراف معدلة فيما بين هذه الدول فيما يتعلق بالجرائم المحددة في المادة ٢، إلى الحد الذي تتعارض فيه تلك الأحكام مع هذه الاتفاقية.

المادة ١٠:

١ - تتبادل الدول الأطراف أكبر قدر من المساعدة فيما يتعلق بالتحقيقات أو الإجراءات الجنائية أو إجراءات التسليم المرفوعة بخصوص الجرائم المنصوص عليها في المادة ٢، بما في ذلك المساعدة في الحصول على ما يوجد تحت تصرفها من أدلة لازمة للإجراءات.

٢ - تفي الدول الأطراف بالتزاماتها المنصوص عليها في الفقرة ١ بما يتفق مع أي معاهدات أو ترتيبات أخرى بشأن تبادل المساعدة القانونية تكون قائمة فيما بينها، وفي حال عدم وجود مثل هذه المعاهدات أو الترتيبات، تتبادل الدول الأطراف المساعدة وفقاً لقانونها الداخلي.

المادة ١١:

لا يجوز، لأغراض تسليم المجرمين أو المساعدة القانونية المتبادلة، اعتبار أي جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة ٢ جريمة سياسية أو جريمة متصلة بجريمة سياسية أو جريمة ارتكبت بدوافع سياسية، وبالتالي لا يجوز رفض طلب شأن تسليم المجرمين أو المساعدة القانونية المتبادلة مؤسس على مثل هذه الجريمة لمجرد أنه يتعلق بجريمة سياسية أو جريمة متصلة بجريمة سياسية أو جريمة ارتكبت بدوافع سياسية.

المادة ١٢:

ليس في هذه الاتفاقية ما يفسر على أنه يفرض التزامًا بتسليم المجرم أو بتقديم المساعدة القانونية المتبادلة إذا توفرت لدى الدولة الطرف المطلوب منها التسليم أسباب وجيهة تدعوها إلى الاعتقاد بأن طلب تسليم المجرمين لارتكابهم الجرائم المذكورة في المادة ٢، أو طلب المساعدة القانونية المتبادلة فيما يتعلق بهذه الجرائم قد قدم بغية محاكمة أو معاقبة شخص ما بسبب العنصر الذي ينتمي إليه أو بسبب دينه أو جنسيته أو أصله الإثني أو رأيه السياسي، أو بأن استجابتها للطلب سيكون فيها مساس بوضع الشخص المذكور لأي من هذه الأسباب.

المادة ١٣:

١- يجوز نقل الشخص المحتجز في إقليم دولة طرف أو الذي يقضي مدة حكمه في إقليمها، والمطلوب وجوده في دولة أخرى من الدول الأطراف لأغراض الشهادة أو تحديد الهوية أو المساعدة بأي شكل آخر في الحصول على الأدلة اللازمة للتحقيق في الجرائم أو المحاكمة عليها بموجب هذه الاتفاقية إذا استوفى الشرطين التاليين:

(أ) موافقة هذا الشخص الحرة عن علم، على نقله؛ و

(ب) موافقة السلطات المختصة في كلتا الدولتين على النقل تراها، رهنا بالشروط التي تراها هاتان الدولتان مناسبة.

٢- لأغراض هذه المادة:

(أ) يكون للدولة التي ينقل إليها الشخص سلطة إبقائه قيد التحفظ، وعليها التزام بذلك، ما لم تطلب الدولة التي نقل منها غير ذلك أو تأذن به؛

(ب) على الدولة التي نقل إليها الشخص أن تنفذ، دون إبطاء التزامها بإعادته إلى عهدة الدولة التي نقل منها وفقًا للمتفق عليه من قبل، أو ما يتفق عليه خلاف ذلك بين السلطات المختصة في كلتا الدولتين.

(ج) لا يجوز للدولة التي نقل إليها الشخص أن تطالب الدولة التي نقل منها هذا الشخص ببدء إجراءات لطلب التسليم من أجل إعادته إليها.

(د) تحتسب للشخص المبقول المدة التي قضاها قيد التحفظ لدى الدولة التي نقل إليها، على أنها من مدة العقوبة المنفذة عليه في الدولة التي نقل منها.

٣ ما لم توافق الدولة الطرف التي يتقرر نقل شخص ما منها، وفقاً لهذه المادة، لا يجوز أن يحاكم ذلك الشخص، أيًا كانت جنسيته أو يحتجر أو تقيّد حريته الشخصية على أي نحو آخر في إقليم الدولة الطرف التي ينقل إليها بشأن أي أفعال أو أحكام بالإدانة سابقة لمغادرته إقليم الدولة التي نقل منها.

المادة ١٤:

يكمل لأي شخص موضوع قيد التحفظ أو متخذة بشأنه أي تدابير أخرى أو مقامة عليه الدعوى عملاً بهذه الاتفاقية أن يلقي معاملة منصفة، بما فيها التمتع بجميع الحقوق والضمانات طبقاً لقانون الدولة التي يوجد هذا الشخص في إقليمها وتنص عليها أحكام القانون الدولي الواجبة التطبيق، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان.

المادة ١٥:

تتعاون الدول الأطراف على منع ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في المادة ٢، ولا سيما بما يلي:

(أ) اتخاذ جميع التدابير الممكنة، بما فيها تكييف تشريعاتها الداخلية عند اللزوم لمنع ومناهضة الإعداد في إقليم كل منها لارتكاب تلك الجرائم داخل أقاليمها أو خارجها؛ بما في ذلك التدابير اللازمة لحظر قيام الأشخاص والجماعات والمنظمات في أقاليمها بأنشطة غير مشروعة تشجع على ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في المادة ٢ أو تحرض على ارتكابها أو تنظمها أو تمويلها عن علم أو تشارك في ارتكابها.

(ب) تبادل المعلومات الدقيقة المتحقق منها وفقاً لقانونها الداخلي وتسويق التدابير الإدارية وغير الإدارية المتخذة حسب الاقتضاء لمنع ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في المادة ٢.

(ج) الاصطلاح عند الاقتضاء بأعمال البحث والتطوير فيما يتعلق بطرائق الكشف عن المتفجرات وغيرها من المواد الضارة التي قد تفضي إلى الموت أو الإصابة البدنية، والتشاور بشأن وضع معايير لوسم المتفجرات بهدف تحديد مصدرها في أثناء التحقيقات التي تجرى في أعقاب حوادث التفجير، وتبادل المعلومات بشأن التدابير الوقائية، والتعاون ونقل التكنولوجيا والمعدات وما يتصل بها من مواد.

المادة ١٦:

على الدولة الطرف التي تجرى فيها محاكمة الشخص المدعي ارتكابه الجريمة أن تقوم، وفقاً لقانونها الداخلي أو إجراءاتها الواجبة التطبيق، بإبلاغ النتيجة النهائية لإجراءات المحاكمة إلى الأمين العام للأمم المتحدة الذي يحيل هذه المعلومات إلى الدول الأطراف الأخرى.

المادة ١٧:

تنفذ الدول الأطراف التزاماتها المنصوص عليها في هذه الاتفاقية على نحو يتفق مع مبدأي تساوي الدول في السيادة وسلامتها الإقليمية ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

المادة ١٨:

ليس في هذه الاتفاقية ما يبيح لدولة طرف أن تمارس في إقليم دولة طرف أخرى الولاية القضائية، وأن تضطلع بالمهام التي هي من صميم اختصاص سلطات الدولة الطرف الأخرى وفقاً لقانونها الداخلي.

المادة ٢١:

١ - يفتح باب التوقيع على هذه الاتفاقية أمام جميع الدول من ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ حتى ٣١ كانون الأول ديسمبر ١٩٩٩ في مقر الأمم المتحدة بنيويورك.

٢ - تخص هذه الاتفاقية للتصديق أو القبول أو الموافقة، وتودع وثائق التصديق أو القبول أو الموافقة لدى الأمين العام للأمم المتحدة.

٣ - يفتح باب الانضمام إلى هذه الاتفاقية أمام أية دولة، وتودع وثائق الانضمام لدى الأمين العام للأمم المتحدة.

المادة ٢٢:

١ - يبدأ نفاذ هذه الاتفاقية في اليوم الثلاثين من تاريخ إيداع وثيقة التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام الثانية والعشرين لدى الأمين العام للأمم المتحدة.

٢ - بالنسبة إلى كل دولة تصدق على الاتفاقية أو قبلها أو توافق عليها أو تنضم إليها بعد إيداع وثيقة التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام الثانية والعشرين يبدأ نفاذ الاتفاقية في اليوم الثلاثين من تاريخ إيداع تلك الدولة وثيقة تصديقها أو قبولها أو موافقتها أو انضمامها.

المادة ٢٣:

١ - لأية دولة طرف أن تنسحب من هذه الاتفاقية بإشعار خطي يوجه إلى الأمين العام للأمم المتحدة.

٢ - يصبح الانسحاب نافذاً لدى انقضاء سنة على تاريخ وصول الإشعار إلى الأمين العام للأمم المتحدة.

يودع أصل هذه الاتفاقية الذي تتساوى في الحجية نصوصه الإسبانية والإنجليزية والروسية والصينية والعربية والفرنسية لدى الأمين العام للأمم المتحدة الذي يرسل نسخًا معتمدة من هذه النصوص إلى جميع الدول.

وإثباتًا لذلك قام الموقعون أدناه المفوضون بذلك حسب الأصول من حكوماتهم بتوقيع هذه الاتفاقية المعروضة للتوقيع في نيويورك في ١٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٨.

الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب لعام ١٩٩٩:

إن الدول الأطراف في هذه الاتفاقية؛ إد توضع في اعتبارها مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه المتعلقة بحفظ السلام والأمن الدوليين وتعريب علاقات حسن الجوار والصداقة والتعاون بين الدول. وإد يساورها بالغ القلق إزاء تصاعد أعمال الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره في أنحاء العالم كافة، وإذ تشير إلى الإعلان بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة الوارد في القرار ٦/٥٠ المؤرخ ٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٥.

وإذ تشير أيضًا إلى جميع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بشأن هذه المسألة بما في ذلك القرار ٦٠/٤٩ المؤرخ ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤ ومرفقه الإعلان المتعلق بالتدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي، والذي جاء فيه أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تعيد رسميًا تأكيد إدانتها القاطعة لجميع أعمال الإرهاب وأساليبه وممارساته، على اعتبار أنها أعمال إجرامية لا يمكن تبريرها، أينما ارتكبت وأيًا كان مرتكبوها، بما في ذلك ما يعرض منها للخطر العلاقات الودية فيما بين الدول والشعوب ويهدد السلامة الإقليمية للدول وأمنها».

وإذ تلاحظ أن الإعلان المتعلق بالتدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي يشجع أيضًا الدول «على أن تستعرض على وجه السرعة نطاق الأحكام القانونية الدولية القائمة بشأن منع الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره وقمعه والقضاء عليه، بهدف ضمان توفر إطار قانوني شامل يغطي جميع جوانب هذه المسألة».

وإذ تشير إلى الفقرة (و) ٣ من قرار الجمعية العامة ٢١٠/٥١ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، الذي طلبت فيها الجمعية العامة إلى جميع الدول اتخاذ خطوات، بالوسائل الداخلية الملائمة، لمنع تمويل الإرهابيين والمنظمات الإرهابية والحيولة دون هذا التمويل، سواء كان بطريق مباشرة أو غير مباشرة عن طريق منظمات ذات أهداف خيرية أو اجتماعية أو ثقافية أو تدعى ذلك، أو تعمل أيضًا في أنشطة غير مشروعة مثل الاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات وإبتراز الأموال، بما في ذلك استغلال الأشخاص لأغراض تمويل الأنشطة الإرهابية، والنظر بصفة خاصة، إذا اقتضت الحالة، في اعتماد تدابير تنظيمية لمنع تحركات الأموال المشتبه في أنها لأغراض إرهابية، والتصدي لهذه التحركات، دون وضع عقبات بأي حال أمام الحق في حرية انتقال رؤوس الأموال المشروعة، وفي توسيع نطاق تبادل المعلومات المتعلقة بالتحركات الدولية لهذه الأموال.

وإذ تشير أيضًا إلى قرار الجمعية العامة ١٦٥/٥٢ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الدول النظر، بصفة خاصة، في تنفيذ التدابير الواردة في الفقرات ٣ (أ) إلى (و) من القرار ٢١٠/٥١ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦.

وإذا تشير كذلك إلى قرار الجمعية العامة ١٠٨/٥٣ المؤرخ ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، الذي قررت الجمعية العامة فيه أن تقوم اللجنة المخصصة المنشأة بموجب قرارها ٢١٠/٥١ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ بوضع مشروع لاتفاقية دولية لقمع تمويل الإرهاب استكمالاً للصكوك الدولية القائمة ذات الصلة.

وإذ تعتبر أن تمويل الإرهاب مصدر قلق شديد للمجتمع الدولي بأسره.

وإذ تلاحظ أن عدد وخطورة أعمال الإرهاب الدولي يتوقفان على التمويل الذي يمكن أن يحصل عليه الإرهابيون.

وإذ تلاحظ أيضًا أن الصكوك القانونية المتعددة الأطراف القائمة لا تعالج تمويل الإرهاب صراحة، واقتناعها منها بالحاجة الملحة إلى تعزيز التعاون الدولي بين الدول

في وضع واتخاذ تدابير فعالة لمنع تمويل الإرهاب فضلاً عن قمعه من خلال محاكمة ومعاقبة مرتكبيه.

قد اتفقت على ما يلي:

المادة ١ لأغراض هذه الاتفاقية:

١ يقصد بتعبير «الأموال» أي نوع من الأموال المادية أو غير المادية، المنقولة أو غير المنقولة التي يحصل عليها بأي وسيلة كانت، والوثائق أو الصكوك القانونية أيًا كان شكلها، بما في ذلك الشكل الإلكتروني أو الرقمي، والتي تدل على ملكية تلك الأموال أو مصلحة فيها، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الائتمانات المصرفية، وشيكات السفر وال شيكات المصرفية، والحوالات والأسهم والأوراق المالية والسندات والكمبيالات وخطابات الاعتماد.

٢- ويقصد بتعبير «المرفق الحكومي أو العام» أي مرفق أو أي وسيلة نقل، دائمة كانت أو مؤقتة يستخدمها أو يشغلها ممثلو الدولة، أو أعضاء الحكومة أو البرلمان أو الهيئة القضائية أو وكلاء أو موظفو الدولة أو أي سلطة أو كيان عام أو وكلاء أو موظفو منظمة حكومية دولي في إطار مهامهم الرسمية.

٣- ويقصد بتعبير «العائدات» أي أموال تنشأ أو تحصل بصورة مباشرة أو غير مباشرة من ارتكاب جريمة من الجرائم المشار إليها في المادة ٢.

المادة ٢

١- يرتكب جريمة بمفهوم هذه الاتفاقية، كل شخص يقوم بأية وسيلة كانت، مباشرة أو غير مباشرة وبشكل غير مشروع وبارادته، بتقديم أو جمع أموال نية استخدامها، أو هو يعلم أنها ستستخدم كلياً أو جزئياً للقيام:

أ) بعمل يشكل جريمة في نطاق إحدى المعاهدات الواردة في المرفق وبالتعريف المحدد في هذه المعاهدات.

ب) بأي عمل آخر يهدف إلى التسبب في موت شخص مدني أو أي شخص آخر أو إصابته بجروح بدنية جسيمة، عندما يكون هذا الشخص غير مشترك في أعمال عدائية في حالة نشوب نزاع مسلح، عندما يكون غرض هذا العمل، بحكم طبيعته أو في سياقه، موجهاً لترويع السكان، أو لإرغام حكومة أو منظمة دولية على القيام بأي عمل أو الامتناع عن القيام به.

٢ (أ) لدى إيداع صك التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام، يجوز لدولة طرف ليست طرفاً في معاهدة من المعاهدات المدرجة في المرفق أن تعلن عند تطبيق هذه الاتفاقية على الدولة الطرف أن تلك المعاهدة تعتبر غير مدرجة في المرفق المشار إليه في الفقرة الفرعية (أ) من الفقرة ١. وسيتوقف سريان الإعلان حالما تدخل المعاهدة حيز التنفيذ بالنسبة للدولة الطرف، التي ستقوم بإعلام الجهة المودعة بهذا الأمر.

(ب) إذا لم تعد الدولة الطرف طرفاً في معاهدة مدرجة في المرفق، يجوز لهذه الدولة أن تصدر إعلاناً كما هو منصوص عليه في هذه المادة، بشأن تلك المعاهدة.

٣- لكي يشكل عمل ما جريمة من الجرائم المحددة في الفقرة ١ ليس من الضروري أن تستعمل الأموال فعلياً لتنفيذ جريمة من الجرائم المشار إليها في الفقرة ١، الفقرة الفرعية (أ) أو (ب).

٤- يرتكب جريمة أيضاً كل شخص يحاول ارتكاب جريمة من الجرائم المحددة في الفقرة ١ من هذه المادة.

٥- يرتكب جريمة كل شخص:

(أ) يساهم كشريك في جريمة منصوص عليها في الفقرة ١ أو ٤ من هذه المادة.

(ب) ينظم ارتكاب جريمة في مفهوم الفقرة ١ أو ٤ من هذه المادة أو يأمر أشخاصاً آخرين بارتكابها.

(ج) يشارك في قيام مجموعة من الأشخاص، يعملون بقصد مشترك بارتكاب جريمة واحدة أو أكثر من الجرائم المشار إليها في الفقرة ١ أو ٤ من هذه المادة، وتكون هذه المشاركة عمدية وتنفذ:

«١» إما بهدف توسيع النشاط الجنائي أو الغرض الجنائي للمجموعة، عندما يطوي ذلك النشاط أو الغرض على ارتكاب جريمة من الجرائم المشار إليها في الفقرة ١ من هذه المادة أو «٢» أ معرفة نية المجموعة ارتكاب جريمة من الجرائم المشار إليها في الفقرة ١ من هذه المادة.

المادة ٣

لا تنطبق هذه الاتفاقية إذا ارتكبت الجريمة داخل دولة واحدة وكان مرتكبها المفترض من رعايا تلك الدولة، وموجوداً في إقليمها، ولم تكن أي دولة أخرى تملك، بموجب الفقرة ١ أو ٢ من المادة ٧، الأساس اللازم لتقرير ولايتها القضائية، إلا أن أحكام المواد من ١٢ إلى ١٨ تنطبق في مثل الحالات، حسب الاقتضاء.

المادة ٤

تتخذ كل دولة طرف التدابير اللازمة من أجل:

(أ) اعتبار الجرائم المبينة في المادة ٢، جرائم جنائية بموجب قانونها الداخلي.

(ب) المعاقبة على تلك الجرائم بعقوبات مناسبة تراعي خطورتها على النحو الواجب.

المادة ٥

١- تتخذ كل دولة طرف التدابير اللازمة، وفقاً لمبادئها القانونية الداخلية، للتمكين من أن يتحمل أي كيان اعتياري موجود في إقليمها أو منظم بموجب قوانينها المسؤولية إذا قام شخص مسئول عن إدارة أو تسيير هذا الكيان بصفته هذه، بارتكاب جريمة منصوص عليها في المادة ٢، وهذه المسؤولية قد تكون جنائية أو مدنية أو إدارية.

٢- تحمل هذه المسؤولية دون مساس بالمسئولية الجنائية للأفراد الذين ارتكبوا الجرائم.

٣ تكفل كل دولة طرف بصفة خاصة إخضاع الكيانات الاعتبارية المسئولة وفقًا للفقرة ١ أعلاه لجزاءات جنائية أو مدنية أو إدارية فعالة، ومناسبة وراذعة ويجوز أن تشمل هذه الجزاءات جزاءات نقدية.

المادة ٦

تعتمد كل دولة طرف التدابير اللازمة، بما في ذلك التشريعات الداخلية عند الاقتضاء، لكفالة عدم تبرير الأعمال الإجرامية الداخلة في نطاق هذه الاتفاقية، في أي حال من الأحوال، باعتباريات ذات طابع سياسي أو فلسفي أو أيديولوجي أو عرقي أو إثني أو ديني أو أي طابع مماثل آخر.

المادة ٧

١- تتخذ كل دولة طرف التدابير اللازمة لتقرير ولايتها القضائية فيما يتصل بالجرائم المشار إليها في المادة ٢ حين تكون الجريمة قد ارتكبت:

(أ) في إقليم تلك الدولة:

أو

(ب) على متن سفينة تحمل علم تلك الدولة أو طائرة مسجلة بموجب قوانين تلك الدولة وقت ارتكاب الجريمة.

أو

(ج) على يد أحد رعايا تلك الدولة.

٢- يجوز أيضًا لكل دولة طرف أن تقرر ولايتها القضائية على جرائم من هذا القبيل في الحالات التالية:

(أ) إذا كان هدف الجريمة أو نتيجهها ارتكاب إحدى الجرائم المشار إليها في المادة ٢ الفقرة (أ) أو (ب) منها في إقليم تلك الدولة أو ضد أحد رعاياها.

أو

(ب) إذا كان هدف الجريمة أو نتيجهها ارتكاب إحدى الجرائم المشار إليها في المادة ٢ الفقرة ١ (أ) أ (ب) صد مرفق حكومي أو عام تابع لتلك الدولة وموجود خارج إقليمها، بما في ذلك الأماكن الدبلوماسية أو القنصلية التابعة لتلك الدولة.

أو

(ج) إذا كان هدف الجريمة أو نتيجهها ارتكاب إحدى الجرائم المشار إليها في المادة ٢، الفقرة ١ (ج) أو (ب) منها في محاولة لإكراه تلك الدولة على القيام بعمل ما أو الامتناع عن القيام به.

(د) إذا ارتكب الجريمة شخص عديم الجنسية يوجد محل إقامته المعتاد في إقليم تلك الدولة.

أو

(هـ) إذا ارتكبت الجريمة على متن طائرة تشغلها حكومة تلك الدولة.

٣- عند التصديق على هذه الاتفاقية أو قبولها أو الموافقة عليها أو الانضمام إليها، تخطر كل دولة طرف الأمين العام للأمم المتحدة بالولاية القضائية التي قررتها وفقًا للفقرة ٢ وفي حالة أي تغيير، تقوم الدولة الطرف المعنية بإخطار الأمين العام بذلك على الفور.

٤- تتخذ كل دولة طرف أيضًا التدابير اللازمة لتقرير ولايتها القضائية فيما يتصل بالجرائم المشار إليها في المادة ٢ في الحالات التي يكون فيها مرتكب الجريمة المفترض موجودًا في إقليمها وفي حالات عدم قيامها بتسليمه إلى أي من الدول الأطراف التي قررت ولايتها القضائية وفقًا للفقرتين ١ أو ٢.

٥- عندما تقرر أكثر من دولة طرف واحدة ولايتها القضائية على الجرائم المبينة في المادة ٢، تعمل الدول الأطراف المعنية على تنسيق إجراءاتها بصورة ملائمة، ولا سيما فيما يتعلق بشروط المحاكمة وطرائق تبادل المساعدة القانونية.

٦ لا تستبعد هذه الاتفاقية ممارسة أي ولاية قضائية تقررها دولة طرف وفقاً لقانونها الداخلي، دون إخلال بالقواعد العامة للقانون الدولي.

المادة ٨

١- تتخذ كل دولة طرف التدابير المناسبة وفقاً لمبادئها القانونية المحلية لتحديد أو كشف وتجميد أو حجز أي أموال مستخدمة أو مخصصة لغرض ارتكاب الجرائم المبينة في المادة ٢، وكذلك العائدات الآتية من هذه الجرائم وذلك لأغراض مصادرتها عند الاقتضاء.

٢- تتخذ كل دولة طرف وفقاً لمبادئها القانونية الداخلية، التدابير المناسبة لمصادرة الأموال المستخدمة أو المخصصة لغرض ارتكاب الجرائم المبينة في المادة ٢، وكذلك العائدات الآتية من هذه الجرائم.

٣- يجوز لكل دولة طرف معنية أن تنظر في إبرام اتفاقات تنص على اقتسامها الأموال المتأتية من المصادرة المشار إليها في هذه المادة مع غيرها من الدول، في جميع الأحوال أو على أساس كل حالة على حدة.

٤- تنظر كل دولة طرف في إنشاء آليات تنص على تخصيص المبالغ التي تتأق من عمليات المصادرة المشار إليها في هذه المادة، لتعويض ضحايا الجرائم المنصوص عليها في المادة ٢، الفقرة ١، الفقرة الفرعية (أ) أو (ب) أو تعويض أسرهم.

٥- تطبق أحكام هذه المادة دون المساس بحقوق أطراف ثالثة حسنة النية.

المادة ٩

١- عند تلقي الدولة الطرف معلومات تفيد بأن الفاعل أو المرتكب المفترض لجريمة

مشار إليها في المادة ٢ قد يكون موجودًا في إقليمها، تتخذ تلك الدولة الطرف التدابير اللازمة وفقًا لتشريعاتها الداخلية لتحقيق في الوقائع التي أبلغت بها.

٢ تقوم الدولة الطرف التي يكون الفاعل أو المرتكب المفترض للجريمة موجودًا في إقليمها، إذا ارتأت أن الظروف تبرر ذلك، باتخاذ التدابير المناسبة لتشريعاتها الداخلية، لكي تكفل وجود ذلك الشخص لغرض المحاكمة أو التسليم.

٣- يحق لأي شخص تتخذ بشأنه التدابير المشار إليها في الفقرة ٢:

أ- أن يتصل دون تأخير بأقرب ممثل مختص للدولة التي يحمل جنسيتها أو في غير تلك الحالة، بممثل للدولة التي لها صلاحية حماية حقوق ذلك الشخص، أو للدولة التي يقيم في إقليمها عادة، إذا كان عديم الجنسية.

ب- أن يزوره ممثل لتلك الدولة.

ج- أن يبلغ بحقوقه المنصوص عليها في الفقرتين الفرعيتين (أ) و (ب) من هذه الفقرة.

٤- تمارس الحقوق المشار إليها في الفقرة ٣ وفقًا لقوانين وأنظمة الدولة التي يوجد الفاعل أو المرتكب المفترض للجريمة في إقليمها، شريطة أن تحقق هذه القوانين والأنظمة بالكامل المقاصد التي من أجلها منحت الحقوق بموجب الفقرة ٣ من هذه المادة.

٥- لا تخل أحكام الفقرتين ٣ و ٤ بما تتمتع به أي دولة طرف قررت ولايتها القضائية، وفقًا للفقرة الفرعية ١ (ب) أو ٢ (ب) من المادة ٧، من حق في دعوة لجنة الصليب الأحمر الدولية إلى الاتصال بمرتكب الجريمة المفترض وزيارته.

٦- متى احتجزت دولة طرف شخصًا، عملاً بأحكام هذه المادة، عليها أن تقوم فورًا، مباشرة أو عن طريق الأمين العام للأمم المتحدة، بإخطار الدول الأطراف التي قررت ولايتها القضائية وفقًا للفقرة ١ أو ٢ من المادة ٧، وأي دول أطراف أخرى

معنية، إذا رأت من المستصوب القيام بذلك، بوجود ذلك الشخص قيد الاحتجاز وبالظروف التي تبرر احتجازه وعلى الدولة التي تجرب التحقيق المنصوص عليه في الفقرة ١ أن تبلغ تلك الدول الأطراف فورًا بنتائج ذلك التحقيق وأن تبين لها ما إذا كانت تنوي ممارسة ولايتها القضائية.

المادة ١٠

١- في الحالات التي تنطبق عليها أحكام المادة ٧، إذا لم تقم الدولة الطرف التي يوجد في إقليمها مرتكب الجريمة المفترض بتسليم ذلك الشخص، تكون ملزمة بإحالة القضية، دون إبطاء لا لزوم له وبدون أي استثناء، وسواء كانت الجريمة قد ارتكبت أو لم ترتكب في إقليمها، إلى سلطاتها المختصة لغرض الملاحقة الجنائية حسب إجراءات تتفق مع تشريعات تلك الدولة، وعلى هذه السلطات أن تتخذ قرارها بنفس الأسلوب المتبع في حالة أي جريمة أخرى ذات طابع خطير وفقًا لقانون تلك الدولة.

٢- حينما لا تجيز التشريعات الداخلية للدولة الطرف أن تسلم أحد رعاياها إلا بشرط إعادته إليها ليقضي العقوبة المفروضة عليه نتيجة المحاكمة أو الإجراءات التي طُلب تسليمه من أجلها، وتوافق تلك الدولة والدولة التي تطلب تسليم ذلك الشخص إليه على هذه الصيغة وعلى أي شروط أخرى قد تريانها مناسبة، يكون التسليم المشروط كافيًا لإعفاء الدولة الطرف المطلوب منها التسليم من الالتزام المنصوص عليه في الفقرة ١.

المادة ١١

١- تُعتبر الجرائم المشار إليها في المادة ٢ بقوة القانون من الجرائم التي تستوجب تسليم المجرمين المنصوص عليها في أي معاهدة لتسليم المجرمين أدرمت بين الدول الأطراف قبل سريان هذه الاتفاقية وتتعهد الدول الأطراف باعتبار مثل هذه الجرائم جرائم تستوجب تسليم المجرمين في أي معاهدة لتسليم المجرمين تُبرم فيما بينها بعد ذلك.

٢- حينما تتلقى دولة طرف تجعل تسليم المجرمين مشروطاً بوجود معاهدة طلباً للتسليم من دولة طرف أخرى لا ترتبط معها بمعاهدة لتسليم المجرمين، يجوز للدولة المطلوب منها التسليم أن تعتبر هذه الاتفاقية بمثابة الأساس القانوني للتسليم فيما يتعلق بالجرائم المشار إليها في المادة ٢ وتخصص عملية التسليم للشروط الأخرى التي تنص عليها تشريعات الدولة المطلوب منها التسليم.

٣- تعترف الدول الأطراف التي لا تجعل تسليم المجرمين مشروطاً بوجود معاهدة بالجرائم المشار إليها في المادة ٢ كجرائم تستوجب تسليم المجرمين فيما بينها، رهناً بالشروط التي تنص عليها تشريعات الدولة المطلوب منها التسليم.

٤- إذا اقتضت الضرورة تعامل الحرائم المبيّنة في المادة ٢ لأغراض تسليم المجرمين فيما بين الدول الأطراف كما لو أنها ارتكبت لا في مكان وقوعها فحسب بل في أقاليم الدول التي تكون قد قررت ولايتها القضائية وفقاً للفقرتين ١ و٢ من المادة ٧.

٥- تعتبر أحكام جميع معاهدات أو اتفاقات تسليم المجرمين المبرمة بين الدول الأطراف فيما يتعلق بالجرائم المشار إليها في المادة ٢ معدلة بين هذه الدول إذا كانت تتعارض مع هذه الاتفاقية.

المادة ١٢

١- تتبادل الدول الأطراف أكبر قدر من المساعدة القانونية فيما يتعلق بأي تحقيقات أو إجراءات جنائية أو إجراءات تسليم تتصل بالجرائم المبيّنة في المادة ٢، بما في ذلك المساعدة المتصلة بالحصول على ما يوجد لديها من أدلة لازمة لهذه الإجراءات.

٢- لا يجوز للدول الأطراف التذرع بسرية المعاملات المصرفية لرفض طلب لتبادل المساعدة القانونية.

٣- لا يجوز للدولة الطالبة بدون موافقة مسبقة من الدولة المطلوب منها تقديم معلومات

أو أدلة لأغراض التحقيق أو الملاحقة أو الإجراءات القضائية استخدام هذه المعلومات أو الأدلة في أغراض أخرى سوى ما جاء في الطلب.

٤ يجوز لكل دولة طرف أن تنظر في إمكانية وضع آليات لكي تتبادل مع الدول الأطراف الأخرى المعلومات أو الأدلة اللازمة لإثبات المسؤولية الجنائية أو المدنية أو الإدارية عملاً بالمادة ٥.

٥- تفي الدول الأطراف بالتزاماتها المنصوص عليها في الفقرتين ١ و ٢ بما يتفق مع أي معاهدات أو ترتيبات أخرى بشأن تبادل المساعدة القانونية أو المعلومات قد تكون قائمة فيما بينها، وفي حالة عدم وجود مثل هذه المعاهدات أو الترتيبات تتبادل الدول الأطراف هذه المساعدة وفقاً لتشريعاتها الداخلية.

المادة ١٣

لا يجوز لأغراض تسليم المجرمين أو تبادل المساعدة القانونية، اعتبار أي جريمة من الجرائم المبينة في المادة ٢ جريمة مالية، لذلك لا يجوز للدول الأطراف أن تتذرع بالطابع المالي للجريمة وحده لرفض طلباً يتعلق بتبادل المساعدة القانونية أو تسليم المجرمين.

المادة ١٤

لا يجوز لأغراض تسليم المجرمين أو تبادل المساعدة القانونية بين الدول الأطراف، اعتبار أي جريمة من الجرائم المبينة في المادة ٢ جريمة سياسية أو جريمة متصلة بجريمة سياسية أو جريمة ارتكبت بدوافع سياسية، وبالتالي لا يجوز رفض طلب بشأن تسليم المجرمين أو المساعدة القانونية المتبادلة قائم على مثل هذه الجريمة لمجرد أنه يتعلق بجريمة سياسية أو جريمة متصلة بجريمة سياسية أو جريمة ارتكبت بدوافع سياسية.

ليس في هذه الاتفاقية ما يفسر على أنه يفرض التزامًا بتسليم المجرمين أو بتبادل المساعدة القانونية إذا توفرت لدى الدولة الطرف المطلوب منها التسليم أسباب وجيهة تدعوها إلى الاعتقاد بأن طلب تسليم المجرمين لارتكابهم الجرائم المبينة في المادة ٢، أو طلب تبادل المساعدة القانونية فيما يتعلق بهذه الجرائم، قد قدم بغية ملاحقة أو معاقبة شخص ما بسبب العرق أو الدين أو الجنسية أو الأصل الإثني أو الآراء السياسية، أو الاعتقاد بأن استجابتها للطلب سيكون فيها مساس بوضع الشخص المذكور لأي من هذه الأسباب.

١- يجوز نقل أي شخص محتجز أو يقضي عقوبته في إقليم دولة طرف ومطلوب وجوده في دولة أخرى من الدول الأطراف لأغراض تحديد الهوية أو الشهادة أو المساعدة من نواحٍ أخرى في الحصول على أدلة لأغراض التحقيق في الجرائم المبينة في المادة ٢ أو المحاكمة عليها، إذا استوفى الشرطان التاليان:

(أ) موافقة ذلك الشخص طوعًا وعن علم تام.

(ب) موافقة السلطات المختصة في كلتا الدولتين على النقل، رهناً بالشروط التي تريانها مناسبة.

٢- أغراض هذه المادة:

(أ) يكون للدولة التي ينقل إليها الشخص سلطة إبقائه قيد الاحتجاز، وعليها التزام بذلك، ما لم تطلب الدولة التي نقل منها غير ذلك أو تأذن به.

(ب) على الدولة التي ينقل إليها الشخص أن تنفذ، دون إبطاء، التزامها بإعادته إلى عهدة الدولة التي نقل منها وفقًا للمتفق عليه من قبل أو لما يتفق عليه بين السلطات المختصة في كلتا الدولتين.

(ج) لا يجوز للدولة التي يقفل إليها الشخص أن تطالب الدولة التي نقل منها ببدء إجراءات لطلب التسليم من أجل إعادته إليها.

(د) تحتسب للشخص المنقول المدة التي قضاها قيد الاحتجاز لدى الدولة التي نقل إليها، على أنها من مدة العقوبة المنفذة عليه في الدولة التي نقل منها.

٣ ما لم توافق الدولة الطرف التي يتقرر نقل شخص ما منها وفقاً لأحكام هذه المادة، لا يجوز محاكمة ذلك الشخص، أيًا كانت جنسيته، أو احتجازه أو فرض أية قيود أخرى على حرية تنقله في إقليم الدولة التي ينقل إليها بسبب أي أفعال أو أحكام بالإدانة سابقة لمغادرته إقليم الدولة التي نقل منها.

المادة ١٧

تُكمل لأي شخص يوضع قيد الاحتجاز أو تتخذ بشأنه أي إجراءات أخرى أو تُقام عليه الدعوى عملاً بهذه الاتفاقية معاملة منصفة وجميع الحقوق والضمانات طبقاً لتشريعات الدولة التي يوجد ذلك الشخص في إقليمها ولأحكام القانون الدولي الواجبة التطبيق، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بحقوق الإنسان.

المادة ١٨

١- تتعاون الدول الأطراف في منع الجرائم المبينة في المادة ٢، باتخاذ جميع التدابير الممكنة لتحقيق أمور من بينها تكييف تشريعاتها الداخلية عند الاقتضاء لمنع أو إحباط التحضير في إقليم كل منها لارتكاب تلك الجرائم داخل أقاليمها أو خارجها، بما في ذلك:

(أ) تدابير تحظر، في أقاليمها، الأنشطة غير المشروعة التي يقوم بها عن علم المشجعون على الجرائم المبينة في المادة ٢ أو المحرضون عليها أو منظموها أو مرتكبوها من أشخاص ومنظمات.

(ب) تدابير تلزم المؤسسات المالية والمهنة الأخرى التي لها صلة بالمعاملات المالية، باستخدام أكفأ التدابير المتاحة لتحقيق من هويات عملائها المعتادين أو العابرين، وكذا من هويات العملاء الذين تفتح حسابات لصالحهم وإبلاء اهتمام خاص بالمعاملات غير العادية أو المشبوهة والتبليغ عن المعاملات التي يشتبه في أنها من نشاط إجرامي، ولهذا الغرض يتعين على الدول الأطراف أن تنظر فيما يلي:

«١» وضع أنظمة تحظر فتح حسابات يكون صاحبها أو المستفيد منها مجهول الهوية أو لا يمكن التحقق من هويته، واتخاذ تدابير لضمان تحقق تلك المؤسسات من هوية المالكين الحقيقيين لتلك المعاملات.

«٢» إلزام المؤسسات المالية، عند الاقتضاء، بالقيام فيما يتعلق بتحديد هوية الكيانات الاعتبارية، باتخاذ تدابير للتحقق من وجود العميل ومن هيكلة القانوني، وذلك بالحصول منه أو من أي سجل عام أو من الاثنين، على دليل على تسجيله كشركة، يتضمن المعلومات المتعلقة باسم العميل، وشكله القانوني وعنوانه وأسماء مديريه، والأحكام المنظمة لسلطة إلزام ذلك الكيان.

«٣» وضع أنظمة تفرض على المؤسسات المالية التزامًا بالإبلاغ الفوري للسلطات المختصة بكل المعاملات الكبيرة المعقدة غير العادية والأنماط غير العادية للمعاملات التي ليس لها غرض اقتصادي ظاهر أو هدف قانوني واضح، دون أن تخشى تحمل المسؤولية الجنائية أو المدنية عن انتهاك أي قيد يلزم بعدم الكشف عن المعلومات، إذا أبلغت عن شكوكها بحسن نية.

«٤» إلزام المؤسسات المالية بالاحتفاظ، لمدة خمس سنوات على الأقل، بجميع السجلات اللازمة المتعلقة بالمعاملات المحلية أو الدولية.

٢- تتعاون الدول الأطراف كذلك في منع الجرائم المحددة في المادة ٢ من خلال النظر في:

(أ) إمكانية وضع تدابير منها مثلاً الإشراف على جميع وكالات تحويل الأموال والترخيص لها.

(ب) إمكانية تطبيق تدابير تسمح بكشف أو رصد النقل المادي عبر الحدود للأموال النقدية أو الصكوك القابلة للتداول لحاملها، رهناً بصمانات صارمة الغرض منها التأكد من الاستخدام المناسب للمعلومات ودون المساس بأي شكل بحرية حركة رؤوس الأموال.

٣ تتعاون الدول الأطراف كذلك في منع الجرائم المنصوص عليها في المادة ٢ بتبادل المعلومات الدقيقة والمتحقق من صحتها وفقاً لأحكام تشريعاتها الداخلية، وتنسيق التدابير الإدارية وغيرها من التدابير المتخذة، حسب الاقتضاء، بغرض منع ارتكاب الجرائم المبيّنة في المادة ٢ ولا سيما عن طريق:

(أ) إنشاء قنوات اتصال فيما بين أجهزتها ودوائرها المختصة، وصيانة تلك القنوات لتيسير التبادل المأمون والسريع للمعلومات المتعلقة بجميع جوانب الجرائم المبيّنة في المادة ٢.

(ب) التعاون فيما بينها على إجراء التحريات بشأن الجرائم التي تم تحديدها وفقاً للمادة ٢ من الاتفاقية فيما يتصل بما يلي.

«١» كشف هوية الأشخاص الذين توجد بشأنهم شبهة معقولة ندل على تورطهم في هذه الجرائم وأماكن تواجدهم وأنشطتهم:

«٢» حركة الأموال المتصلة بارتكاب هذه الجرائم.

٤- يجوز للدول الأطراف أن تتبادل المعلومات عن طريق المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنترپول).

المادة ١٩

على الدولة الطرف التي يلاحق فيها قضائياً المرتكب المفترض للجريمة أن تقوم،

وفقاً لما تصص عليه تشريعاتها الداخلية أو إجراءاتها الواجبة التطبيق، بإبلاغ النتيجة النهائية لإجراءات الملاحقة إلى الأمين العام للأمم المتحدة، الذي يحيل هذه المعلومات إلى الدول الأطراف الأخرى.

المادة ٢٠

تنفذ الدول الأطراف الالتزامات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية بما يتفق مع مبدأي تساوي الدول في السيادة وسلامتها الإقليمية ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

المادة ٢١

لا يوجد في هذه الاتفاقية ما يضر بالحقوق والالتزامات والمسؤوليات الأخرى للدول والأفراد بموجب القانون الدولي، ولا سيما أغراض ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الإنساني الدولي والاتفاقيات الأخرى ذات الصلة.

المادة ٢٢

ليس في هذه الاتفاقية ما يبيح لدولة طرف أن تمارس في إقليم دولة طرف أخرى ولاية قضائية أو مهام هي من صميم اختصاص سلطات الدولة الطرف الأخرى وفقاً لقانونها الداخلي.

المادة ٢٣

١- يجوز تعديل المرفق بإضافة المعاهدات التالية ذات الصلة:

(أ) المعاهدات التي تكون مفتوحة لمشاركة جميع الدول.

(ب) المعاهدات التي أصبحت سارية.

(ج) المعاهدات التي تم تصديقها، أو قبولها أو الموافقة عليها، أو التي انضم إليها ما لا يقل

عن اثنتين وعشرين دولة طرفاً في هذه الاتفاقية.

٢- بعد سريان هذه الاتفاقية، يجوز لأي دولة طرف أن تفتتح تعديلاً. ويرسل أي اقتراح للتعديل إلى الجهة المودعة في شكل خطي. ويقوم الوديع بإشعار جميع الدول الأطراف بالمقترحات التي تفي بمقتضيات الفقرة ١ ويلتمس آراءها فيما إذا كان ينبغي اعتماد التعديل المقترح.

٣- يعتبر التعديل المقترح معتمداً إلا إذا اعترض عليه ثلث الدول الأطراف بإشعار خطي يقدم في موعد لا يجاوز ١٨٠ يوماً من تعميمه.

٤- يدخل التعديل المعتمد على المرفق حيز النفاذ بعد ٣٠ يوماً من إيداع صك التصديق الثاني والعشرين، أو قبوله أو الموافقة على هذا التعديل بالنسبة لجميع الدول الأطراف التي أودعت هذا الصك. وبالنسبة لكل دولة طرف تقوم بالتصديق على التعديل، أو قبوله، أو الموافقة عليه بعد إيداع الصك الثاني والعشرين، يدخل التعديل حيز النفاذ في اليوم الثلاثين من قيام الدولة الطرف بإيداع صك التصديق، أو القبول أو الموافقة.

المادة ٢٤

١- يعرض للتحكيم أي خلاف ينشأ بين دولتين أو أكثر من الدول الأطراف حول تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية وتتعدد تسويته عن طريق التفاوض خلال مدة معقولة، وذلك بناء على طلب واحدة من تلك الدول. وإذا لم تتمكن الأطراف من التوصل، في غضون ستة أشهر من تاريخ طلب التحكيم، إلى اتفاق على تنظيم التحكيم، جاز لأي منها رفع الخلاف إلى محكمة العدل الدولية، بتقديم طلب بذلك، وفقاً للنظام الأساسي للمحكمة.

٢- يجوز لأي دولة أن تعلن، عند التوقيع على هذه الاتفاقية أو التصديق عليها أو قبولها أو الموافقة عليها أو الانضمام إليها، أنها لا تعتبر نفسها ملزمة بأحكام الفقرة ١. ولا تكون الدول الأطراف الأخرى ملزمة بهذه الأحكام إزاء أي دولة طرف أبدت تحفظاً من هذا القبيل.

٣ لأي دولة أبدت تحفظًا وفقًا لأحكام الفقرة ٢ أن تسحب ذلك التحفظ متى شاءت، بإخطار توجهه إلى الأمين العام للأمم المتحدة.

المادة ٢٥

١ يفتح باب التوقيع على هذه الاتفاقية أمام جميع الدول من ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ في مقر الأمم المتحدة بنيويورك.

٢- تخضع هذه الاتفاقية للتصديق أو القبول أو الموافقة، وتودع وثائق التصديق أو القبول أو الموافقة لدى الأمين العام للأمم المتحدة.

٣- يفتح باب الانضمام إلى هذه الاتفاقية أمام أي دولة، وتودع وثائق الانضمام لدى الأمين العام للأمم المتحدة.

المادة ٢٦

١- يبدأ سريان هذه الاتفاقية في اليوم الثلاثين من تاريخ إيداع وثيقة التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام الثانية والعشرين لدى الأمين العام للأمم المتحدة.

٢- بالنسبة إلى كل دولة تصدق على الاتفاقية أو قبلها أو توافق عليها أو تنضم إليها بعد إيداع وثيقة التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام الثانية والعشرين، يبدأ سريان الاتفاقية في اليوم الثلاثين من تاريخ إيداع تلك الدولة وثيقة تصديقها أو قبولها أو موافقتها أو انضمامها.

المادة ٢٧

١- لأي دولة طرف أن تسحب من هذه الاتفاقية بإشعار خطي يوجه إلى الأمين العام للأمم المتحدة.

٢- يصبح الانسحاب ساريًا عند انقضاء سنة على تاريخ وصول الإشعار إلى الأمين العام للأمم المتحدة.

يودع أصل هذه الاتفاقية، الذي تتساوى في الحجية نصوصه باللغات الإسبانية والإنكليزية والروسية والصينية والعربية والفرنسية، لدى الأمين العام للأمم المتحدة، الذي يرسل منها نسخًا معتمدة إلى جميع الدول.

وإثباتًا لما تقدم، قام الموقعون أدناه، المخولون من حكوماتهم حسب الأصول، بالتوقيع على هذه الاتفاقية المعروضة للتوقيع في مقر الأمم المتحدة بنيويورك في ١٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٠.
المرفق:

١- اتفاقية قمع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات، الموقععة في لاهاي في ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٠.

٢- اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة، الموجهة ضد سلامة الطيران المدني، الموقععة في مونتريال في ٢٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٧١.

٣- اتفاقية منع الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المتمتعين بحماية دولية، بمن فيهم الموظفون الدبلوماسيون، والمعاقبة عليها، التي اعتمدها الجمعية العامة في ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٣.

٤- الاتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن، التي اعتمدها الجمعية العامة في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٩.

٥- اتفاقية الحماية المادية للمواد «النوية» المعتمدة في فيينا في ٣ آذار/ مارس ١٩٨٠.

٦- البروتوكول المتعلق بقمع أعمال العنف غير المشروعة في المطارات التي تخدم الطيران المدني الدولي، المكمل لاتفاقية قمع الأعمال غير القانونية الموجهة ضد سلامة الطيران المدني، والموقع في مونتريال في ٢٤ شباط/ فبراير ١٩٨٨.

٧ اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية، الموقعة في روما في ١٠ آذار/ مارس ١٩٨٨.

٨ البروتوكول المتعلق بقمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة المنصات الثابتة الواقعة على الجرف القاري. الموقع في روما في ١٠ آذار/ مارس ١٩٨٨.

٩ الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل التي اعتمدها الجمعية العامة في ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧.



مصادر ومراجع مختارة

دراسات ورسائل وأبحاث علمية:

- أكرم حسام عبد الرؤوف فرحات، «مكافحة الإرهاب بعد أحداث ١١ سبتمبر في ضوء أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان: دراسة لحالتي مصر والولايات المتحدة»، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠٠٨م).
- أميرة العباسي، «رؤية الصحفيين في الصحف المصرية لأخلاقيات الممارسة المهنية»، المؤتمر العلمي التاسع: أخلاقيات الإعلام، الجزء الأول، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣م.
- حسين فليح حسن الزبيدي، «مسئولية الدولة عن الحوادث الإرهابية: دراسة مقارنة (مصر - العراق)»، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الحقوق، قسم القانون العام، ٢٠١٥م.
- رباب عبد الرحمن هاشم، «أبعاد المسؤولية المهنية والأخلاقية لبرامج الحوار التلفزيونية بالقنوات الحكومية والخاصة في تغطية انتخابات الرئاسة المصرية ٢٠١٢»، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، العدد الثاني والأربعون، أكتوبر/ ديسمبر ٢٠١٢م.
- سهير عثمان عبد الحليم، «علاقة تعرض الشباب للصحافة المطبوعة والإلكترونية باتجاهاتهم نحو ظاهرة الإرهاب» دراسة تحليلية ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم الصحافة، ٢٠٠٦م.
- محمد حسام الدين محمود إسماعيل، «المسئولية الاجتماعية للصحافة المصرية»، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم الصحافة، ١٩٩٦م.

مؤلفات باللغة العربية:

- إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، (المنوفية، ٢٠٠٥م).
- إسماعيل محمود عبد الرحمن، الإعلام والإرهاب والثقافة البديلة، (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ٢٠١٤م).
- أماني قنديل ومجموعة باحثي، الموسوعة العربية للمجتمع المدني، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٨م).
- جمال علي زهران، المبادئ العامة في علم السياسة، القاهرة، ٢٠١١م.
- جيهان رشتي، الأسس العلمية لنظريات الإعلام، (القاهرة: دار الفكر العربي، د.ت.).
- حسن عماد مكاوي وليلى حسين السيد، الاتصال ونظرياته المعاصرة، الطبعة السابعة، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٨م).
- رامي عطا صديق، الصحافة وخطاب المواطنة، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٠م).
- رامي عطا صديق، دليس صحافة المواطنة، (القاهرة: رؤية للتنمية والدراسات الإعلامية، ٢٠١١م).
- هاني دانيال (تحرير)، سامح فوزي (تقديم)، المواطنة والإعلام التنموي، (القاهرة: مؤسسة مواطنون من أجل التنمية، ٢٠٠٩م).
- صقر الجبالي وأيمن يوسف وعمر رحال، قاموس المصطلحات المدنية والسياسية، (فلسطين- رام الله: مركز إعلام حقوق الإنسان «شمس»، ٢٠١٤م).

عادل عبد الصادق، الإرهاب الإلكتروني: القوة في العلاقات الدولية.. نَظْمٌ جديد وتحديات مختلفة،

(القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٩م).

- عاطف العبد ونهى العبد، مدخل إلى الاتصال، (القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠١٠م).

عبد الرزاق محمد الدليمي، الدعاية والإرهاب، (عمان: دار جرير للنشر والتوزيع، ٢٠١٠م).

فتوح أبو دهب هيكل، التدخل الدولي لمكافحة الإرهاب وانعكاساته على السيادة الوطنية، (أبو

ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠١٤م).

- كمال نجيب (المحرر المسئول)، مجموعة مشاركين، دليل الميسر لبرامج الحوارية، (القاهرة:

الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية- منتدى حوار الثقافات، ٢٠١٥م).

- محمد حسام الدين، المسئولية الاجتماعية لصحافة، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٣م).

- محمد شومان، الإعلام والأزمات: مدخل نظري وممارسات عملية، (القاهرة: دار الكتب العلمية

للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢م).

- محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٦م).

- محمد فريد عزت، القاموس الموسوعي لمصطلحات الإعلامية، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع،

٢٠٠٢م).

- محمد منير حجاب، المعجم الإعلامي، (القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤م).
- محمد منير حجاب، نظريات الاتصال، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ٢٠١٠م).
- مركز رؤية للتنمية والدراسات الإعلامية، مجموعة مشاركين، دليل تدريبي: مشروع «دعم الصحافة الإلكترونية»، (القاهرة، ٢٠١٠م).
- معهد البحرين للتنمية السياسية، قاموس المصطلحات السياسية، ٢٠١٤م.
- منصور الرفاعي عبيد، التكفير والعنف والإرهاب، (القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠١٤م).
- مؤسسات الإمام الصدر، مجموعة مشاركين، معجم مفاهيم التنمية، (لبنان، ٢٠٠٤م).
- نعيم عبد المنعم مسعد (تحرير وتقديم)، مجموعة مشاركين، ظاهرة العنف السياسي من منظور مقارن، أعمال الندوة المصرية- الفرنسية، الخامسة: القاهرة ١٩- ٢١ نوفمبر ١٩٩٣م، ١٩٩٥م.
- هديل مصطفى الخولي، الإرهاب عبر الشبكة العنكبوتية، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٥م).
- هشام الحديدي، الإرهاب: بذوره وبشوره.. زمانه ومكانه وشخصه، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٥م).
- هويدا مصطفى وآخرون، الإعلاميون والانتخابات: مدونة مهنية وأخلاقية، الطبعة الثانية، (القاهرة: مؤسسة الأهرام بالتعاون مع مؤسسة فريدريش ناومان من أجل الحرية، ٢٠١١م).

مؤلفات مترجمة إلى اللغة العربية:

ديفيد كانتر (تحرير)، جيهان الحكيم (ترجمة وتقديم)، مجموعة باحثين، الوجوه المتعددة للإرهاب: وجهات نظر وقضايا مختلفة، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٤م).

مواقع إلكترونية (باللغتين العربية والإنجليزية):

- موقع مؤسسة أديان: www.adyanonline.net
- موقع الـ BBC: www.bbc.co.uk
- موقع جامعة أكسفورد/ قاموس أكسفورد: www.oxforddictionaries.com
- موقع المعاني: www.almaany.com
- موقع المعرفة: www.marefa.org
- موقع الهيئة العامة للاستعلامات: www.sis.gov.eg



المؤلفان

د. رامي عطا صديق

كاتب وباحث، عضو اتحاد كتاب مصر.

مدرس الصحافة بالمعهد الدولي العالي للإعلام- أكاديمية الشروق.

قائم بأعمال رئيس قسم الإنتاج الإخباري- المعهد الدولي العالي للإعلام.

عضو مجلس تحرير مجلة (الدوار) التي تصدرها كلية الإعلام جامعة القاهرة.

- مُدرّب في مجالات: الصحافة والإعلام والمواطنة.

- مؤسس مبادرة «ميراث التنوير».

- عضو بيت العائلة المصرية.

- عضو لجنة تطوير المناهج بوزارة التربية والتعليم.

- بكالوريوس إعلام، قسم الصحافة، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠م.

- ماجستير في الإعلام، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ٢٠٠٥-٢٠٠٦م.

- دكتوراه في الإعلام، قسم الصحافة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ٢٠١١م.

- له مقالات منشورة في عدد من الصحف.

- المشاركة في عدد من المؤتمرات العلمية والثقافية.

- له أبحاث منشورة في عدد من المجلات العلمية.

- صدرت له عدة مؤلفات منها:

- الصحافة المصرية في القرن التاسع عشر: تاريخها وافتتاحياتها، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٦م.

- صحافة الأرمن في مصر: الملحق الشهري العربي لجريدة أريف دراسة حالة، القاهرة، ٢٠٠٧م.
- أقباط في ذاكرة الصحافة المصرية، القاهرة: مكتبة أسقفية الشباب، ٢٠٠٧م.
- حكايات مصرية: صفحات من مواطنة الأقباط، القاهرة: مكتبة المحبة، ٢٠٠٧م.
- المنهج التاريخي في البحوث الصحفية: سلامة موسى ومجلة المصري ١٩٣٠م، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨م.
- البابا كيرلس الرابع: رائد الإصلاح القبطي في مصر الحديثة، القاهرة: مؤسسة المصري لدراسات المواطنة وثقافة الحوار، ٢٠٠٩م.
- كلمات لقاسم بك أمين (دراسة وتعليق)، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٩م.
- صحافة الأقباط وقضايا المجتمع المصري، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٩م.
- في صومعة أبي، القاهرة: مكتبة أسقفية الشباب، ٢٠٠٩م.
- الصحافة وخطاب المواطنة، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٠م.
- حكاية الوحدة الوطنية، القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠١١م.
- كرمة مشتهة، القاهرة: مكتبة أسقفية الشباب، ٢٠١٤م.
- غاندي.. رسالة اللاعنف والتسامح، بيروت: جداول للنشر والترجمة والتوزيع، ٢٠١٤م.
- مسلم ولا مسيحي؟ القاهرة: أوراق للنشر والتوزيع، ٢٠١٤م.

- الصحافة الإقليمية: الماضي.. الحاضر.. المستقبل، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٥م.
- الصحافة بين الأدب والسياسة، القاهرة: أطلس للنشر والإنتاج الإعلامي، ٢٠١٥م.
- الإعلام والانتخابات: نحو مدونة سلوك في مواجهة المهنية الغائبة، القاهرة: أطلس للنشر والإنتاج الإعلامي، ٢٠١٦م (بالاشتراك مع د. فاطمة شعبان أبو الحسن).
- يقدم سلسلة «رواد التنوير»، القاهرة: أطلس للنشر والإنتاج الإعلامي.
- له عدة مؤلفات تحت الطبع منها:
- أعلام الصحافة في صعيد مصر.
- صحافة الصعيد وقضايا المجتمع المصري.
- الجمعيات القبطية ومدى اتساع أعمالها (دراسة وتعليق).
- مصر الحلوة تنوير.
- المصري ٣٠.
- الإعلام والإرهاب: من دراسة حالة إلى إستراتيجية مواجهة (بالاشتراك مع د. فاطمة شعبان).

للتواصل:

E.mail: ramyatta610@yahoo.com

د. فاطمة شعبان أبو الحسن

مدرس الإذاعة والتلفزيون بالمعهد الدولي العالي للإعلام - أكاديمية الشروق.

مدير وحدة الجودة بالمعهد الدولي العالي للإعلام.

ليسانس آداب قسم إعلام جامعة الزقازيق، دور مايو ١٩٩٩م.

درجة الماجستير من قسم البحوث والدراسات الإعلامية، ٢٠٠٤م

- دكتوراه في الإعلام الدولي، قسم الإذاعة والتلفزيون، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ٢٠١٢م.
- دبلوم إدارة نظم الجودة من جامعة عين شمس يوليو ٢٠١٦م بتقدير ممتاز.
- دبلوم الدراسات السياسية من معهد البحوث والدراسات العربية سبتمبر ٢٠٠٨م، ودبلوم الدراسات الإعلامية من معهد البحوث والدراسات العربية دور سبتمبر ٢٠٠٢م.
- المشاركة في عدد من المؤتمرات العلمية.
- لها أبحاث منشورة في عدد من المجلات العلمية.
- المشاركة في التحليل الإحصائي لعدد من الدراسات منها: «عين على وسائل الإعلام خلال المرحلة الانتقالية لمصر» ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الإنسان في الفترة من أكتوبر ٢٠١١م - أكتوبر ٢٠١٢م، ودراسة المجلس العربي للطفولة والتنمية لتقييم تناول برامج التلفزيون الحوارية بالدول العربية لقضايا حقوق الطفل خلال الفترة من نوفمبر ٢٠١٢م - مارس ٢٠١٣م، ودراسة اتجاهات الرأي العام المصري نحو الأزمات السياسية الراهنة مارس ٢٠١٣م، ودراسة علاقة الجمهور المصري بالقنوات التلفزيونية في شهر رمضان عام ١٤٣١هـ / ٢٠١٠م لمركز بحوث الرأي العام.

- تدريب العاملين في مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء على التحليل الإحصائي في الفترة من فبراير- أبريل ٢٠١٤م، والتطبيقات الإحصائية في مجال الاتصال السياسي يونيو ٢٠١٣م، وتدريب العاملين في الهيئة العامة للاستعلامات على التحليل الإحصائي في الفترة من فبراير- أبريل ٢٠١٣م، ومهارات العرض الفعال مايو ٢٠١٣م.
- تدريب دارسي الإعلام في مجال التحرير العلمي، والإعداد البرامجي للإذاعة والتلفزيون.
- المشاركة في إدارة مشروعات البحوث العلمية بمركز بحوث الرأي العام بكلية الإعلام جامعة القاهرة.
- العمل في مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية كباحث ميداني.
- صدر لها: الإعلام والانتخابات: نحو مدونة سلوك في مواجهة المهنية الغائبة، القاهرة: أطلس للنشر والإنتاج الإعلامي، ٢٠١٦م (بالاشتراك مع د. رامي عطا صديق).

لها تحت الطبع:

- الإعلام والإرهاب: من دراسة حالة إلى إستراتيجية مواجهة (بالاشتراك مع د. رامي عطا).

الجوائز العلمية:

- جائزة المرحوم الأستاذ الدكتور أحمد الصاوي لأحسن رسالة دكتوراه ٢٠١١م - ٢٠١٢م.

للتواصل:

E-mail: fatmaabu218@hotmail.com

حقوق الطبع محفوظة للناس



أطلس

للنشر والإنتاج الإعلامي

يحظر نشر أو اقتباس أي جزء
من هذا الكتاب إلا بعد الرجوع
إلى الناس

الإعلام والتنمية في مواجهة الإرهاب

دليل مصطلحات

يبدأ الكتاب/ الدليل بتمهيد، وهو مدخل يتضمن بعض الإرشادات والمعايير الإعلامية الخاصة بمعالجة ظاهرة الإرهاب، بالإضافة إلى بعض العبارات والمصطلحات الأكثر مناسبة في المعالجة الإعلامية لأحداث الإرهاب وتبعاته، وفي الجزء الخاص بالمصطلحات والمفاهيم- وهو الجزء الأخير من الكتاب/ الدليل ويمثل صلب الموضوع- فقد تم تقسيمه إلى أربعة فصول...

يتناول الفصل الأول مصطلحات ومفاهيم خاصة بالإرهاب، والثاني مصطلحات ومفاهيم إعلامية، والثالث مصطلحات خاصة بالتنمية ومواجهة ظاهرة الإرهاب، ويتضمن الفصل الرابع مصطلحات متنوعة، وفي كل فصل من تلك الفصول الأربعة اتبع المؤلفان/ الباحثان ترتيباً هجائياً عند تقديمنا للمصطلحات والمفاهيم الواردة به تسهيلاً على القراء الكرام عند استخدام الدليل، كما يتضمن الكتاب/ الدليل في ملاحقه مجموعة من القوانين، المصرية والإقليمية والدولية، لتتقل خبرات وتجارب متنوعة من عدد من الدول، في التعاطي القانوني مع الظاهرة الإرهابية، باعتبارها ظاهرة مركبة ومعقدة تحتاج جهداً مجتمعياً تتطلب مواجهتها مشاركة كافة أطراف المجتمع ومؤسساته.

